E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية
(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة)
Realizing the sources of security threats in the strategic environment
(influencing elements and explanatory theories)

انغام عادل حبيب
angham addel habeeb

أ.د. علي حسين حميد*
Prof. Dr. ali hussien hameed

الملخص :
تعد التهديدات الأمنية واحدة من اهم الظواهر التي ترافق الزمان ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فالتهديد هو احد المداخل السلوكية المهمة التي لا تأتي من فراغ ويستخدمها البشر للإفصاح عن التفاعلات الاجتماعية، وهو عملية ديناميكية تنطوي على تحديد اهداف الطرف الاخر التي يسعى للقيام بها، ويختلف التهديد عن الكثير من الظواهر السياسية للبيئة الأمنية ويتمايز عنها من حيث المفهوم والاهداف والغايات، وان فهم التهديد كظاهرة مهمة في البيئة الاستراتيجية العالمية يعتمد في جانب كبير على أسلوب إدراكه، وتنصرف عملية إدراك التهديدات الأمنية الى تحديد درجات قصوى وأخرى دنيا للأذى المتوقع، كما يختلف رد الفعل المتوقع باختلاف درجة التهديد ، فـ إدراك التهديد هو الحد الفاصل الذي يميز التهديد الحقيقي عن التهديد الكامن وان عملية إدراك التهديد لا تتم بمعزل عن البيئة الأمنية المحيطة بالتهديد، وبالأخص توزيع القوى ما بين الفواعل والوحدات الدولية والغير دولية، وان عملية تحليل علاقة تلك الفواعل بأطراف التهديد يمكن ان يؤثر على كيفية إدراك التهديد وعلى نوعية الاستجابة للتهديد، كما يعد من العوامل المؤثرة في ثبات التهديد او تغييره.
الكلمات المفتاحية : (التهديد، إدراك التهديد، عناصر التهديد، نظريات التهديد)

Abstract:
Security threats are one of the most important phenomena that accompany time, past, present and future. The threat is one of the important behavioral entrances, which do not come from a vacuum and are used by humans to disclose social interactions. It is a dynamic process that involves defining the goals of the other party that it seeks to do. It is one of the political phenomena of the security environment and is distinguished from it in terms of concept, goals and objectives. Understanding the threat as an important phenomenon in the global strategic environment depends largely on the method of realizing it. The degree of the threat. Perception of the threat is the dividing line that distinguishes the real threat from the latent threat, and the process of perceiving the threat does not take place in isolation from the security environment surrounding the threat, especially the distribution of forces between international and non-international actors and units, and that the process of analyzing the relationship of those actors with the parties to the threat can It affects how the threat is perceived and the quality of response to the threat. It is also one of the factors affecting the stability or change of the threat.
Key words: (the threat, threat perception, threat elements, threat theories)

* أستاذ دكتور في قسم الاستراتيجية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين dr.alihussien@nahrainuniv.edu.iq

المقدمة :

تستمر طبيعة التهديدات الامنية في عالم اليوم بالتحول والتحور نتيجة العديد من العوامل والمسببات لعل اهمها ظروف العولمة الشاملة التي نعيشها اليوم وما افرزته من مخاطر جديدة ، فقد تنوعت المخاطر والتهديدات التي تجابه الدول والمجتمعات والافراد في عالم المعاش الذي يشهد تلاشي الحدود السياسة والجغرافية واضمحلال القيود الاقتصادية والثقافية لصالح الفضاءات المنفلتة من أي ضبط او رقابة ، وليست بالضرورة مرتبطة بالتهديدات العسكرية ومخاطر نشوب الحروب، بقدر ما ترتبط بتهديدات "صغيرة" تمس امن الفرد في حقوقه الاساسية (الحياة ، الصحة ، التعليم ، السكن ، ...) ، وبالتالي اكتسبت هذه التهديدات الجديدة اهمية متزايدة لدى الباحثين والمهتمين كما لدى الخبراء و دوائر صناعة القرار نظراً لشمولية مخاطرها و اثارها العابرة للأوطان، وبالتالي اصبح مفهوم **"التهديد"** ومن الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة إدراك التهديدات الأمنية، اذ يعد الأمن الركيزة الأساسية للمجتمع بحيث لا يمكن تصور نمو أي نشاط دون تحقيق الأمن، لذلك يعد إدراك التهديد مرحلة مهمة فهو يسهم في ترجمة الحقائق الواردة من البيئة الخارجية ويقدمها الى صناع القرار، وبالمحصلة إيجاد الوسائل الكفيلة لمواجهة الاشكال والمستويات المختلفة للتهديد.

مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث في أن مواجهة التهديد لم تعد كافية من خلال امتلاك القوة، ومن اجل ردع تهديدات البيئة الاستراتيجية لابد من إيجاد صيغة فاعلة تخلق حالة من التوازن من اجل حد السلوك العدواني، وان إدراك التهديد والتعامل مع سلوك معين له أسبابه الخاصة بالدول.

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها (ان مواجهة التهديد لا تعتمد على القوة بصورة كلية وان افضل طريقة لمواجهة التهديدات التي تصدر من اطراف لا تملك القوة هي موازنة سلوكها المهدد، وان هذا الامر يعتمد على فهم التهديد للتعامل معه بعد ذلك)

الاطار المنهجي للبحث :

سيتم الاستعانة بمنهج التحليل النظمي من اجل تحليل ظاهرة التهديد وتفاعلاته المختلفة وفي اطار العوامل والمؤثرات التي تؤثر وتتأثر به، فضلا عن استخدام المنهج السلوكي وهو المنهج الذي يستقرى أسلوب إدراك التهديد لدى صناع القرار وطبيعة القرارات التي يتخذونها والعوامل التي تؤثر في اصدار تلك القرارات.

تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى محورين تضمن المحور الأول: مفهوم التهديد (الدلالات اللغوية والتطورية المفسرة للمفهوم) و (المقاربات الاصطلاحية للمفهوم)، اما المحور الثاني: تناول عناصر تحليل إدراك التهديدات الأمنية (دلالات إدراك التهديد وتمييزه عن استشعار التهديد) و (العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة في إدراك التهديد)

أولا: مفهوم التهديد (الدلالات والمقاربات)

1. الدلالات اللغوية والتطورية المفسرة للمفهوم

يعد مفهوم التهديد من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل نظراً لحركية هذا المفهوم وارتباطه بالظاهرة الانسانية، فمن الناحية اللغوية اشتقت كلمة تهديد من لفظ

"**هدد**" الذي يعبر عن "نية الحاق الأذى والضرر للغير"[1]. وايضاً يقصد به محاولة الحاق الضرر والاذى بشيء معين قصد الاخلال بالأمن[2].

ويشار اليه في اللغة الانجليزية "Threat" وبالألمانية "Drohung" او "Budrohung" وبالفرنسية "Menace"، ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء او معاقبة او الحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين.[3] ولقد ورد في قاموس "اكسفورد" Oxford على ان التهديد هو : " محاولة شخص او شيء الاضرار بحياة الاخرين" مثل : التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس .[4]

ويرى "تيري ديبيل" Terry L.Debel على ان التهديد : "عمل نشيط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة اخرى ، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل ابرزها المصداقية والجدية و القدرات التي تتناسب مع التهديد وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد وهي : درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت ".[5]

في حين يعرف "**باري بوزان**" التهديد على انه: "تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايديولوجيا او استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة اخرى، حيث يمكن ان يكون اقليم الدولة مهدداً بضرر او غزو او احتلال، ويمكن ان تأتي التهديدات من الخارج او من الداخل، ويعتقد **باري بوزان** ان الدولة القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج".[6]

في حين يرى "**محمد نصر مهنا**" في كتابه "العلاقات الدولية بين العولمة والامركة" ان التهديد هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات والافعال التي تصدر عن وحدة معينة (فرد ، جماعة ، نظام معين) سواء بالإشارة او بالقول او بالفعل من اجل الاستجابة لمطالب او شروط محددة يسعى الطرف الاول لتحقيقها على حساب الطرف الثاني مع التلويح باستخدام القوة عند عدم الاستجابة للمطالب كما تشمل التهديدات: الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية و السياسية .[7]

ومصطلح التهديد في مفهومه او سياقه **الاستراتيجي** هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها ايجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الادنى من امنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية ، الامر الذي قد يضطر الاطراف المتصارعة الى اللجوء الى استخدام القوة العسكرية.[8]

وقد شهد مفهوم التهديد تحولات منذ نهاية الحرب الباردة ، ليتسع مفهومه الى الابعاد غير العسكرية .[9]

وحاصل القول ان "التهديد ناجم عن نية الحاق الاذى والضرر" .[10]

وانطلاقاً من هذه العينات المختارة من التعريفات سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم التهديد على النحو التالي :[1]

---

(1) عمر بغزوز، فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 6 ،2004، ص 177.

(2) لنده عكروم ، تأثير التهديدات الامنية بين شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان ، 2013 ، ص 30.

(3) Hans Gunter Brauch "Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security", Verlag Berlin Heidelberg: springer, 2011, P62.

(4) Oxford Basic English Dictionary, Oxford University press, USA, 2012, P404.

(5) تيري ديبل، "استراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الامريكي" ، ترجمة :وليد شحادة ، دار الكتاب العربية ومؤسسة محمد بن ال راشد ال مكتوم ، بيروت ، 2009 ، ص 258-ص261 .

(6) المصدر السابق, ص 270.

(7) محمد نصر مهنا ، العلاقات الدولية بين العولمة والامركة ، الاسكندرية ، دار الكتاب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص 263.

(8) هشام صاغور، أثر التهديدات الامنية الجديدة على استقرار الانظمة السياسية المغاربية: دراسة في ضوء الامن التقليدي والامن الانساني، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة بسكرة ، 2017 – 2018، ص 35.

(9) عمر بغزوز ، فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 6 ،2004 ، ص 177.

(10) المصدر السابق، ص177.

- ان التهديد يعبر عن نية لألحاق الضرر والأذى قصد الاخلال بالأمن .
- يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على ارض الواقع ، هو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد .
- تتعدد مستويات التهديد ، ومصادره ومسبباته وانواعه ، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومعقد .
- يتداخل ويتفاعل التهديد في عالمنا المعاصر مع عدة تهديدات اخرى .

2. المقاربات الاصطلاحية للمفهوم

لا يخطئ من يرى ان اشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية لا تزال محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات "**التحدي**" و "**الخطر**" ويستعملها كمرادف للتهديد الامني، وهو ما قد ينعكس سلباً على تقديرات الدراسة؛ لذلك لابد من التميز بين هذه المفاهيم، والتحكم في استعمالها بدقة استناداً الى قول الفيلسوف الفرنسي فولتير "Voltair" "اذا اردت ان افهمك فلابد لك من توضيح مصطلحاتك"، وهو ما ارتأينا اليه في هذا العنصر.

أ. التحدي (Challenge)

اشتقت كلمة "تحدي" من الناحية اللغوية من اللفظ " تحدى"، حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء ، ويقابل لفظ التحدي في اللغة الانجليزية كلمة (Challenge) وفي الالمانية (Heraus forderung) وبالفرنسية (Defi) .[2] وتشير القواميس الإنجليزية/البريطانية الى عدة معاني للتحدي ، فهو يعبر عن شيء صعب يجب اختباره ويحتاج الى القوة والمهارة ، وهو ايضاً دعوة للمنافسة والمواجهة كان يقترح شخص مبارزة اخر وما الى ذلك .[3]

ومن الناحية العلمية، فان المتفق عليه ان مفردة " التحدي" يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية.[4]

ويمكن التفرقة بين التحدي والتهديد عن طريق نطاق كل منهما، فالصور التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق (الامن الناعم)، اما التهديد فيدخل في نطاق (الامن الصلب) أي الفرق بين الاثنين يكمن في ان التهديد يكون مباشراً باستخدام القوة العسكرية او التهديد بها ويكون تأثيره مباشراً للأمن، اما التحدي فانه يؤدي على المدى المتوسط او البعيد الى اضرار مباشرة على الامن الوطني.[5]

ب. الخطر (Risk)

عرف قاموس Le Petite Robert " الخطر" على انه كل فعل مهدد يحتمل وقوعه وامكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان ، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته .[6] اما "تيري ديبيل" ، فهو يرى : "ان الخطر هو معضلة التهديد مضافاً اليها قابلية التعرض للخطر ، حيث يعني بقابلية التعرض للخطر ، التعرض للخسارة او الاذى او الفقدان وتعتمد درجة نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه وعلى قيمة الاصول المعرضة للخطر [7] . فيما يرى "ألريش بيك" Ulrich Bech في كتابه "مجتمع الاخطار" La Socite du

---

(1) عادل جارش ، مقاربة حول التهديدات الامنية الجديدة ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 1 ، الجزائر ، المركز الديمقراطي الغربي ، 2017، ص 254.

(13) عادل جارش، مقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد1، الجزائر، المركز الديمقراطي الغربي، 2017، ص 254.

(14) Hans Gunter Brauch, "Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security, "Verlag Berlin Heidelberg: Springer, 2011, P62

(15) امين المشافية و سعد شكري شلبي ، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012، ص 16 .

(16) سليمان عبدالله الحربي ، مفهوم الامن مستوياته وصيغة وتهديداته : دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، 2008 ، ص29.

(17) Le petite Robert: Dictionnaire Al phabetique et Analogique de la langue Francaise", Edition Firmindidol, Paris, 1979, P1720.

(17) تيري ديبيل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي، ترجمة: وليد شحاته، بيروت، دار الكتاب العربية، مؤسسة محمد ال راشد ال مكتوم، 2009، ص 265.

Risque: "ان الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الافراد والبيئة والجماعات البشرية لكنه يوشك ان يحدث او حدث فعلاً ويمكن احتواؤه ان لم يتفاقم .[1] واذا كان التهديد يمكن ان يكون حقيقياً او افتراضياً ، فان الخطر تحديداً اشد غموضاً والتباساً واكثر احتمالاً ؛ لأنه لا يأخذ مدلوله الا عندما تتصل الصدفة او الاتفاق بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات.[2]

كما يشير للخطر بانه المرحلة الاولى **لأدراك التهديد** ؛ لأنه عند ادراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التهديد ، فالخطر غير محدد المعالم ويبقى امراً محتملاً قد يؤدي الى التهديد كما لا يؤدي اليه حسب الدرجة التي يكون عليها ، ولهذا فان العلاقة بين التهديد والخطر تبرز عن طريق ان الخطر هو مرحلة اولية تتطور لتصبح تهديداً ، واذا بحثنا في مضمون المفهومين نخلص الى نفس النتيجة ، بمعنى ان الخطر الامني يتضمن شقين ، اذا استمر وزادت حدته تحول الى تهديد امني ، اما اذا استقر في وضع معين فسيبقى على حالته .[3]

ثانيا: عناصر تحليل إدراك التهديدات الأمنية

1. دلالات إدراك التهديد وتمييزه عن استشعار التهديد

تكون الدولة بحاجة الى المعرفة دوما، وذلك لكي تكون مستعدة للتعامل والتفاعل مع المواقف والتهديدات التي تأتي من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، فلا بد لها من خطوة أولية تتحسس بها الدولة هذه المثيرات، ومن ثم تكون بها واعية لما يمكن ان تحمله هذه المواقف من فرص تسعى الدولة الى استثمارها لتحقيق أهدافها، او تهديدات تمنع تحقيق تلك الأهداف. ويطلق على هذا الوعي بالمثيرات تعريف الموقف أي إدراكه وتصنيفه ضمن خانة معينة، فالإدراك متغير ضروري لاي سلوك تنتهجه الدولة في النظام الدولي، ومن ثم صياغة مبادئها للتعامل مع البيئة المحيطة.[4] لذا فان الإدراك في احد معانيه اللغوية يعني بلوغ الشيء، درك: الدّرك، وقد ادركه (فهمه) [5] ويأتي من الفهم والوعي لذلك الشيء أي عقله[6]. وهو يقترب من معنى التصور[7]، وهو عملية تصور ذهني تتفاعل فيه مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية ، فضلا عن المتغيرات الذاتية ، اذ لا يمكن اغفال تأثير العوامل الذاتية في ادراك موضوعات العالم الخارجي .[8] اما اصطلاحا فيعرف الإدراك: بأنه نتاج عقلي ومعنوي لعمليات التفاعل بين الفرد وبيئته. فهو العملية التي يتم من خلالها معرفة الفرد للأشياء الموجودة في عالمه المحيط به عن طريق حواسه. أي العملية العقلية التي من خلالها نتفطن الى مثيرات العالم الخارجي التي تجذب انتباهنا

---

(1) Livier Nay, Le xique de Science politique vie et Institutions politiquse, (Toulous: europe Media Duplication SAS, 2008), P482.

(2) عمر بغزوز ، الامن الوطني الشامل في مواجهة قمة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 6 ، 2004 ، ص 170.

(3) عمر بغزوز ، مصدر سابق ، ص 171.

(21) عادل البديوي، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكيا، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015، ص 14.

(22) ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، الدار العلمية، بيروت، 2005، ص32.

(23) المصدر السابق، ص32.

(24) علي حسين حميد ونجلاء ثامر محمود، الولايات المتحدة والقارة الاوربية (1776-2020): أواصر التحالف ومتغيراته، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط 1، 2021، ص 16.

(25) نقلا عن: الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب للطباعة، 1995، القاهرة، ص 68.

او تثير حواسنا.[1] ويعرف أيضا بانه " عملية عقلية معرفية يتم فيها إدراك المتغيرات الاجتماعية بمساعدة الحواس وتفسيرها في ضوء اطارها المرجعي والخبرة السابقة والظروف المحيطة"[2]، وعرف كذلك بانه الاستيعاب والفهم عبر الوسائل الحسية.[3] وان الإدراك هو عملية معقدة تتدخل فيها متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها ماهي تنبيهية تتعلق بطبيعة خصائص الأشياء المدركة، ومنها ماهي فسيولوجية، وأخرى نفسية، وأخرى حضارية واجتماعية ...وغيرها تمثل محصلة تفاعل هذه المتغيرات.[4] كما يمكن فهم الإدراك باعتباره عملية استقبال وتنظيم وتفسير وترجمة المدخلات التي ترد الى الفرد من البيئة المحيطة ، ويقول الكاتب " احمد صقر عاشور " ان الإدراك هو الطريقة التي يرى بها الفرد العالم المحيط به ويتم ذلك عن استقبال المعلومات وتنظيمها وتفسيرها ، وتكوين مفاهيم ومعاني خاصة ، وترى الكاتبة " راوية حسن " ان الإدراك هو العملية التي يقوم من خلالها الفرد بتنظيم وتفسير انطباعاته الحسية لكي يقوم بتفسيرات لمعاني البيئة التي يوجد فيها ، فلا يوجد فرد يرى الواقع كما هو ولكن ما يفعله يعتبر تفسير لما يراه ويدركه والذي نطلق عليه الواقع .[5]

وقد عرف علماء النفس السياسي الإدراك باعتباره " وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين ، اذ ان الفرد يتلقى مجموعة ضخمة من المعلومات عن شتى الموضوعات ، وكلما طرأ حافز خارجي يتعلق بتلك الموضوعات اثير هذا الوعي لدى الفرد " [1] ويمكن اعتبار الادراك هو عملية نفسية وعقلية في نفس الوقت ، مرتبطة بنشوء حافز او مثير ، يمكن ان يؤثر على الجانب النفسي كما يترك اثر على العقل لدى الفرد لان الإدراك ينشأ من رؤية الفرد وتصوره لهذا الحافز ، وعلى أساسه تكون الاستجابة او ردة الفعل أي السلوك الذي ينتهجه الفرد .[2]

ويرى " جيلين فيشر Glen Fisher " ان إدراك الفرد للمواقف يتميز بـ: [3]

أ/ إدراك الأشياء بطريقة انتقائية للغاية بما يتفق مع هيكل الأنظمة المعرفية.*

ب/ الفرد يميل لان يرى ويدرك بطريقة لا تقلق نظامه المعرفي المستقر الا في اقل حدود ممكنة، ويميل الى تفسير ما يلاحظه بطريقة تتفق مع حالته الذهنية الخاصة.

وان الإدراك لا يمكن ان يقوم دون توفر شرطان: أولهما، وجود الذات التي تدرك. والأخر، الموضع الذي يدرك، او العالم الخارجي الذي يمكن ان تدركه الذات البشرية.[4] وتنطوي العملية الادراكية بشكل عام على مرحلتين أساسيتين أولهما "الإحساس" sensation ، وثانيهما "الادراك" perception ، واللذان يكونان بتمازجهما عملية الادراك[5]، التي تتميز بالقدرة على النفاذ في عمق الأشياء والظواهر والمواقف والاحاطة بها بما يمكنه من معالجة المعلومات وإعادة انتاجها عبر عمليات موضوعية ودقيقة وشاملة ، فالإدراك لم يكن محصلة للعملية الذهنية فحسب ، انما هو

---

(26) عادل البديوي، مصدر سابق، ص 15.

(27) داليا رشدي، تاثير سوء الإدراك في الصراعات والأزمات " إطار تحليلي "، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، 2016، العدد 203، ص 6.

(28) صلاح مغير وعبده ميخائيل رزق، مدخل الى علم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلو-مصرية، القاهرة، 1960، ص 388.

(29) نقلا عن: قاسم حسين صالح، سايكولوجية إدراك اللون والشكل، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1980، ص 14.

(30) بلقاسمي مولود، الإدراك الاستراتيجي كمدخل لفهم الامن الوطني والاستراتيجية الدفاعية للجزائر، مجلة القانون والعلوم سياسية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 874.

محصلة للتفاعل بين العمليات الذهنية وتلك المتعلقة بالإحساس والشعور لتصبح العملية الادراكية وكأنها تتضمن نمط تتابعي بين الإحساس والادراك.[6]

وكما هو موضح في الشكل رقم (1): [7]

التتابع في العملية الادراكية

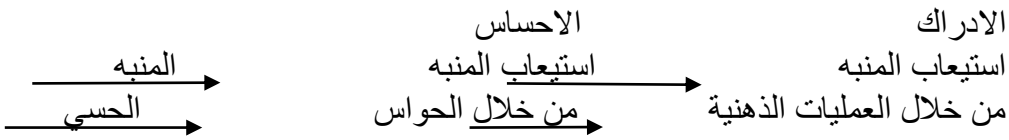

لذا فالإحساس هو توجيه الشعور نحو شيء، والادراك هو معرفة وفهم ذلك الشيء[8]، بمعنى ان الادراك عبارة عن الإحساس مضافا اليه معاني المحسوسات [9]، ومن خلال ذلك يقال انه لا يوجد ادراك بلا إحساس ولكن يمكن ان يوجد إحساس دون ادراك.[10]

ومنه يمكن القول ان الإدراك الاستراتيجي هو المعرفة التي يجب ان تتوفر عند كل تنظيم لتفسير القضايا والظواهر وتحليلها والتنبؤ بمستقبلها وطريقة التعامل معها من منطلق الفرص والتهديدات بما يضمن الاستمرار والتطور والتكيف مع البيئة الاستراتيجية، فهو اطار منهجي للتفكير يحقق توازنا بين القدرات والاهداف والاستعداد للمستقبل.[11]

---

(31) أسامة سليخ واخرون ، تقدير الامن والادراك السياسي ، ورشة تفكير بمقر المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2021 ، منشورة على الرابط : http://enssp.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-

(32) قصدالي فلة، دور إدراك صانع القرار اثناء إدارة الازمات الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 21، ص 68.

(33) جيلين فيشر، دور الثقافة والادراك في العلاقات الدولية، ترجمة: اسعد حليم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004، ص 41 ص 42.

*تحدد جيلين فيشر المنظومة المعرفية في إطار التركيبات العقلية بشان العالم الخارجي والمعتقدات والصور، والافتراضات وعادات التفكير ...

(34) عادل البديوي، المصدر السابق، ص 16.

(35) ناجي معلا، التفاوض الاستراتيجية والأساليب: مدخل في الحوار الاقناعي، القاهرة، زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 1992، ص8 ص 9.

(36) دعاء عبد المنعم خفي، الاستراتيجية الامريكية والنفط العراقي بعد عام 2003: دراسة في الادراك والتوظيف، رسالة ماجستير في العلوم السياسية /قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2015، ص4.

(37) ناجي معلا، مصدر سبق ذكره، ص8.

(38) عبد الكريم محسن باقر وكريم محمد حمزة، علم النفس الإداري، دار التقني للطباعة والنشر، بغداد، 1984، ص 97.

(39) عبد الرحمن العيسوي، علم النفس العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص81.

(40) المصدر السابق، ص 88.

(41) بلقاسمي مولود، مصدر سبق ذكره، ص 874.

ويتميز الإدراك الاستراتيجي بانه إدراك غير عادي لأنه يتصل بالتفكيرين الإبداعي والاستراتيجي في عملية تعامله مع الموقف، كما انه يتصل بعملية صنع واتخاذ القرار في الدولة، وما تمثله هذه العملية من مهمة صعبة وشاقة فضلا عما تحتاجه من وعي بالظروف المحيطة سواء لأجهزتها البيروقراطية او لمتخذي القرار، فالإدراك هو العملية التي من خلالها يتم اختيار المعلومات وتنظيمها وتفسيرها لإعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن الشيء المراد إدراكه.[1]

والإدراك الاستراتيجي وفقا لاراء سكنر signer يكون على نوعين ، أولهما الإدراك الحقيقي ، وهو ذلك النمط من الإدراك الذي يتكون لدى كل من طرفي العلاقة ، والذي يدور حول قضايا ومسائل وقيم جوهرية تتصف بانها شاملة . اما النوع الثاني فهو الإدراك الانتقائي، وهو الذي يبنى على ما يشعر به الشخص الملاحظ او المدرك، وينطوي على الاستنتاج اكثر منه إدراك ملموس، اذ يميل الشخص الملاحظ هنا الى إدراك بعض المنبهات الحسية التي يتعرض لها، أي انتقاء بعض المنبهات واهمال الكثير من المنبهات الأخرى التي يمكن ان تعكس واقعا موضوعيا اخر فيما لو تم إدراكها بشكل كلي وشامل.[2] ويمكن الادراك الاستراتيجي، صناع القرار من استغلال الفرص وتجنب التهديدات ويعمل على زيادة وتطوير نقاط القوة التي تمتلكها الدولة، بما يؤهلهم لتجاوز نقاط الضعف التي تتخلل عناصر الدولة بأسلوب إيجابي وفعال، لذلك يرتبط الادراك الاستراتيجي بالأهداف التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها، ولكن بالتفكير العقلاني الرشيد وعلى أساس القياس بين الإمكانيات والاهداف [3]. وعملية الادراك لم تعد مقتصرة على ما جرى وانما تحاول الكشف عما سيجري في المستقبل ولاسيما بعد موجة التغيير المتسارعة التي جرت ومازالت مستمرة، ونجد الادراك وكانه محاولة للكشف عما تخبئه عملية التغيير والاحداث المتسارعة في المستقبل.[4]

وهناك عدة عوامل خارجية تلعب دورا مهما في التأثير على إدراك صانع القرار، ويمكن ان نذكر أهمها فيما يلي: [5]

أ/ ضيق الوقت القراري: ان محدودية الوقت المتاح عنصر مهم وضروري عند اتخاذ القرار وخصوصا عندما تتصاعد احداث التهديد ، وهذا ما يرفع من شدة التوتر والضغط والاجهاد النفسي لصانع القرار ، وهذا ما قد يؤدي الى ان صانع القرار قد يكتفي بالخبرة السابقة كمصدر أساسي لفهم الموقف الحالي بسبب ان الوقت لم يكن متوفرا لفهم التطورات وبناء التصور المناسب عنها ، كما يؤثر عامل الوقت أيضا على صانع القرار اثناء اختياره للبدائل المتاحة من انتهاج الاستراتيجية الملائمة لمواجهة التهديد ، سواء باختيار البدائل السلمية والدبلوماسية ، او باختيار استراتيجية هجومية عسكرية ، واذا كان صانع القرار يعتقد ان عنصر الزمن يعمل لصالحه وان أهدافه ستتحقق فانه سيكون اميل الى تأجيل المواجهة ، اما اذا كان الوقت لصالح الطرف الاخر فانه سيكون اميل الى التعجيل بالمواجهة .

---

(42) ربا صاحب عبد، التيارات الفكرية وأثرها في الادراك الاستراتيجي الأمريكي تجاه تركيا(دراسة تحليلية)، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 59، 2020، ص 501.

(43) Raymond Cohen, Threat perception in International crisis, London: university- Wisconsin press1st, U.S ,1979 , p.18.

(44) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط 5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 374.

(45) ربا صاحب عبد، مصدر سابق، ص 501 ص 502.

(46) قصدالي فلة، مصدر سبق ذكره، ص 68 – ص 70.

ب/ المعلومات: في الأوضاع الطبيعية تعتبر المعلومات ونوعيتها القاعدة التي تصنع على أساسها القرارات ، اذ تتم عمليات صقل إدراك صانع القرار وفق المعلومات المتاحة لصياغة القرار ووفق الطريقة التي يكتسب من خلالها هذه المعلومات ، وقد ترتفع شدة التهديد عندما لا تتوفر المعلومات الكاملة التي يمكن الاعتماد عليها في التعرف على الأهداف والنوايا التي يضمرها الأطراف لبعضهم ، وذلك قد يكون اما بسبب نقص الاتصال المباشر بين اطراف التهديد ، او بسبب ان المعلومات المطلوبة قد تكون غير كاملة او قديمة او غير متوفرة ، او ان التهديد قد يحدث بصورة فجائية وبالتالي لا تتيح ما يكفي من الوقت لجمع المعلومات . وان الوفرة الزائدة في المعلومات كما قلتها تنعكس سلبا على إدراك صانع القرار باعتبارها تؤدي الى المزيد من التشويش الفكري والضغط النفسي عليه بسبب التخوف من المعلومات المضللة، لان هذا التدفق السريع والهائل للمعلومات يعرف حالة من التضارب والتناقض وبالتالي تفقد هذه المعلومات أهميتها ويصبح من الصعب التأكد من مصداقيتها عند اتخاذ القرار الصائب.

ج/ النسق العقيدي لصانع القرار: العقيدة هي حكم احتمالي ذاتي نُص عليه صراحة او ضمنا في شكل تأكيد او مقولة، وحين تنظم العقائد بشكل مترابط في ذهن الفرد فأنها تشكل نسقا عقيديا والعقائد هي التي توجه الفرد نحو سلوك معين، أي لها وظيفة سلوكية على نفسية صانع القرار حيث انها تؤثر في إدراكاته تجاه قضايا معينة تدفع به للتغير في سلوكه تجاهها.

وضمن هذا السياق ، فان النسق العقيدي لصناع القرار يقوم بوظيفتين مهمتين ، الوظيفة الأولى ، انه يحدد نمط إدراكاته للموقف -ولاسيما التهديدية منها - فصانع القرار يدرك الموقف من خلال عقائده ، فاذا كانت المعلومات متناقضة مع العقائد فانه يرفض او يقلل من أهمية تلك المعلومات ، اما اذا كانت المعلومات متوافقة مع العقائد ، فأنها تدخل في عملية حساب الموقف ، وهذا ما يطلق عليه بالأثر غير المباشر للنسق العقيدي ، او ما يمكن ان يعبر عنه بالبعد الإدراكي للنسق العقيدي ، اما الوظيفة الثانية فهو تحديد اهداف واولويات القائد السياسي ، ومن ثم البدائل المفضلة في موقف معين ويقوم هنا القائد السياسي بتوظيف هذه العقائد كمعيار للاختيار لاتخاذ القرار ، حينما يواجه موقفا محددا ، وهذا الأثر المباشر للنسق العقيدي ، او ما يمكن ان يعبر عنه بالبعد التفضيلي للنسق العقيدي .[1]

فان إدراك صانع القرار للموقف التهديدي يتم بعد عملية انتقائية للمعلومات التي تتوافق وتصوراته حول الموضوع. الامر الذي قد يعرضه لما يسميه " جرفيس R.Jervis " بسوء الإدراك (Misperception) حيث يرجعه الى اهمال صانع القرار لبعض المعلومات او تفسيرها بما يتوافق وتصوراته الخاصة .ويعرف الباحثون في مجال علم النفس الاجتماعي سوء الإدراك ب " عجز القائد السياسي عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير الشاشة المعرفية التي يمثلها نسقه العقيدي "[2].

ومن اهم اشكال سوء الإدراك لدى القادة ما يلي: [3]

أ/ ميل القائد السياسي (صانع القرار) الى المبالغة في أهمية دولته على الساحة الدولية.

ب/ الميل لرؤية الاجنحة السياسية داخل دولة العدو على انها كل واحد متجانس ولا يمكن التفاهم معه.

---

(47) عادل البديوي، المصدر السابق، ص 28.

(48) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998، ص 414 – ص 420.

(49) المصدر السابق، ص 420 ص 422.

ج/ النظر نظرة سلبية من كل ما يأتي من الساحة الدولية (على انه من العدو).

د/ رؤية كل تصرفات العدو على انها شر وكل ما يأتي من دولته هو خير.

ه/ رؤية حلفاء العدو على انهم أعداء ...

وبغرض تفادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء من سوء الادراك يقترح JERVIS إيجاد ما يسميه " محامي الشيطان " Evils advocate وهو عضو في جهاز اتخاذ القرار مهمته إيضاح وجهات نظر العدو والدفاع عنها والتعبير عن سلوكياته المحتملة.

وعلى ضوء التعريفات السابقة ، نخلص الى ان الادراك هو عبارة عن الحالة النفسية الناتجة عن تفاعل البيئة الداخلية لصانع القرار وفهمه للبيئة الخارجية المحيطة به ، يحدد من خلالها أهمية الأقاليم والمناطق بالنسبة للأمن القومي لدولته ، الامر الذي يدفعه الى وضع استراتيجية معينة بناء على ذلك الأساس[1] ، وبالاتفاق على ان الإدراك هو التوقع او الحدس من قبل الشخص الملاحظ او من قبل صانع القرار لمسالة معينة ، والتهديد هو احد الموضوعات التي يختص بها الادراك [2] ، لذلك يعد إدراك التهديد احدى اهم متغيرات نظرية توازن التهديد ، فهذه النظرية تقوم على معرفة التهديدات ومصدرها ومدى قوتها واستنتاج طبيعة اثارها ، من اجل العمل على مواجهتها لذلك فان إدراكها مهم جدا من اجل التعامل معها ، ويعد إدراك التهديد المرحلة الأساسية التي تبنى عليها هذه النظرية ، فعندما تدرك دولة معينة سياسات دول او اطراف أخرى بانها سياسات عدوانية قائمة على تهديدها ، تعمل هذه الدول بعد ذلك على مواجهتها عبر سلسلة من السياسات من اجل موازنة الخطر .[3]

ويؤثر إدراك التهديد بصورة كبيرة على نظرية توازن التهديد، فعندما يكون هناك إدراك جمعي للتهديد، يسهم ذلك في تقريب الرؤى وتبني السياسات الموحدة لمواجهة هذا التهديد، وعندما تختلف الرؤيا عن تفسير هذا التهديد يكون من الصعوبة مواجهته او إيقافه، فيتم التوحد والاتفاق عندما يكون هناك إدراك جمعي للتهديد، بالمقابل تظهر الخلافات والسياسات الانفرادية عندما تغيب الرؤية الموحدة للتهديدات.[4]

فيعتقد ريموند ارون ان إدراك التهديد هو " ذلك المتغير الحاسم الذي يدخل بين الفعل وردود الفعل في اطار العلاقات السياسية الدولية، ويضيف قائلا متى ما تم إدراك التهديد تتم بسرعة تعبئة المصادر الدفاعية ضده "[5] ، ويتفق كلاوزكنور مع ارون في وجهة نظره هذه حيث يرى ان التهديد عندما يدرك فان القياسات المضادة تتخذ حتى لو لم يكن لدى الخصم اية نوايا عدائية [6].

---

(50) امينة فلاح، مكانة القوة الذكية في المدرك الاستراتيجي: استراتيجية إعادة التوازن نموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 135.

(51) شيماء معروف فرحان، إدراك التهديد وأثره في إدارة الازمة الدولية: دراسة في العلاقات الامريكية – الإيرانية، أطروحة دكتوراه / فلسفة في العلوم السياسية – الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2007، ص52.

(52) بهاء عدنان السعبري، نظرية توازن التهديد: رؤية تحليلية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 63، 2017، ص 159.

(53) المصدر السابق، ص159.

(54) Raymond Cohen, op.cit, p.53.

(55) Ibid, p.31.

وهناك من يعرف إدراك التهديد في اطار العلاقات السياسية الدولية بانه " توقع دولة ما بان دولة أخرى ربما ستشكل اذى او خطرا ما على أهدافها الأساسية للدولة "[1] ، وإدراك التهديد يعني تخمين او تقدير الماضي والحاضر ، واستنتاج صور وجودهما من المعلومات المتوفرة والواردة ، والتي ربما تكون متشظية ومتناقضة ، كما يختص برؤية المستقبل على اعتبار ان الأخير غالبا ما يكون قائما على التوقع والحدس والتخمين ، ليبدو لنا إدراك التهديد واضحا في تلك العملية التي تؤدي الى خلق تصور عن الواقع بافتراضات ووسائل شتى .[2]

وإدراك التهديد يعني كذلك محصلة لتقدير ما تملكه الدولة من قدرات وإمكانات وما يتم تخمينه من نوايا، وبالصيغة الاتية: (إدراك التهديد = تخمين الإمكانات والقدرات + تخمين النوايا).[3]

كما ان التعامل مع التهديد يمكن تقسيمه الى أربع فئات: [4]

أ/ التوازن المناسب مع التهديد، وهو ان تكون ردة الفعل متناسبة مع حجم وطبيعة التهديد وهذا الادراك عقلاني هدفه ارجاع الوضع الى سابقه.

ب/ الافراط في توازن التهديد، أي استخدام متزايد للقوة، في الرد على التهديد وهذا ناجم من طبيعة إدراك التهديد كونه يمثل خطرا كبيرا، او يعترض مصالح الدول العليا.

ج/ الإذعان ومسايرة التهديدات واتباع سياسة المسايرة او الإذعان، اذ تلعب رغبة الدول في عدم الرد لأسباب تتعلق، اما بمستوى القوة او عدم الشعور بأهمية التهديد للمصالح.

د/ عدم الرد على التهديد أساسا، او عدم الاستجابة وتلجأ الدولة لهذه السياسة بسبب عدم رغبتها في خوض الصراعات، او تجنب الدخول في سياسات واحلاف ضمن اطر الصراع.

2. العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة في إدراك التهديد

أ. العناصر المفسرة

ان اهم العناصر المؤثرة في الادراك: [5]

---

[56] شيماء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[57] المصدر السابق، ص 53.

[58] Raymond Cohen, op.cit, p.31.

[59] Chong JA Ian,Revisiting Responses To Power Preponderance: Going Beyond The Balancing-Bandwagoning Dichotomy, Working Papers, NO (54), Institute of Defence and Strategic Studies , the Nanyang Technological University , Singapore , November 2003 ,p 2-4

[60] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991، ص374 -ص376

1/ البيئة الخارجية بكل ابعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها، فالبيئة الخارجية تفتح إمكانات معينة للتصرف بينما تضع قيودا على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة، وبصورة عامة فانه كلما زاد ضغط البيئة قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة امام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرارات، وبالعكس فكلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف ن ومن ثم تتسع مجالات الاختيار.

2/ البيئة الداخلية للقرار، وتتكون من الأوضاع الاجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة ، ومن الجماعات غير الحكومية وجماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية...الخ ، فالأوضاع الاجتماعية قد تضغط على صانع القرار بطريقة يصعب التخلص منها او ان يتغاضى عنها ، وبالمثل فان طبيعة النظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي او غير ديمقراطي ، تؤثر هي الأخرى في عملية الادراك الاستراتيجي ، كما ان الجماعات غير الحكومية وجماعات المصالح والأحزاب السياسية تشكل هي الأخرى قوة ضاغطة على صانع القرار ، وبمقدار هذه الضغوط وتفاعلاتها المتبادلة وما يتولد عنها من اتجاهات تحدد بعض معالم البيئة الداخلية التي تمثل عنصرا هاما من عناصر الجو العام الذي يتخذ القرار في اطاره.

3/ واضعو القرارات الاستراتيجية، في إطار تركيب معين من القيم والمعتقدات التي تضغط على تفكيره وسلوكه في اتجاه او اخر تبعا للتفاوت في طبيعة المصادر التي تستمد منها هذه القيم والمعتقدات، وبكل ما يمكن ان يرتب على ذلك بالضرورة من اختلاف في مضمون التصورات وبالتالي من تنوع في نماذج الفكر والسلوك.

4/ القدرات القومية المتاحة للدولة متخذة هذه القرارات التي تستطيع بها ان تساند تنفيذ نمط معين من أنماط القرارات، ولا يخفى ان اتساع قاعدة الموارد والقدرات يوسع من نطاق الاختيار ويوفر فرصا أفضل لتنفيذ هذه القرارات.

5/ الضغط الناتج عن الحاجة الى اتخاذ قرار بشأن موضوع معين، اذ بدون هذا الضغط تنتفي الحاجة الى اتخاذ القرار أصلا، والضغط قد يكون نابعا من الارتباط بهدف معين، وبمدى الإصرار على الوصول الى هذا الهدف في الواقع المادي، كما ان الضغط لاتخاذ القرار قد يكون مرتبطا بتوقعات الراي العام وبألحاح البيئة الداخلية عليه.

ب. الأطر التطبيقية المفسرة (نظرية توازن التهديد)

يشكل التهديد احد اهم مصادر التعامل في التفاعلات الدولية ، اذ تنتج الاستراتيجيات الدولية سلوكها الخارجي والداخلي بالنظر الى ما تشعر به من تهديدات تحيط بها[1]، فالدول تنتظم في محاور متوازنة على أساس التهديد اكثر من ارتباطها بمعطى القوى ، والدول تتحالف فيما بينها على أساس التهديدات القائمة فعلا او المتوقعة في البيئة العالمية [2] ، وعندما حاول "ستيفن والت"* Stephen M Walt تقديم تفسير علمي واقعي عن تشكيل التحالفات ، قدم إعادة صياغة لأنموذج توازن القوى اسماه نظرية توازن التهديد ، Balance the threat اذ يذهب والت بعيدا عن صياغات توازن القوى

---

[61] علي فارس حميد، نظريات تحليل الاستراتيجيات الدولية: دراسة تعقيدات التحليل ومعضلات الامن في النظام الدولي، المعهد العراقي للحوار، 2021، ص 156.

[62] المصدر السابق ، ص166 ص 167.

*ستيفن والت هو أستاذ العلاقات الدولية في كرسي (روبرت ورينيه بيلفر) للشؤون الدولية في جامعة هارفاد. ينصب جل اهتمامه في مجال نظرية العلاقات الدولية، اذ يعد معروفا بطروحاته في هذا المجال والتي ابرزها نظريته (توازن التهديد) Balance the threat، التي طرحها في كتابه المعروف (أصول التحالفات) The Origins Alliances، فضلا عن كتابه الذي صدر مؤخرا (عام 2018) بعنوان (حجم النوايا الحسنة : النخبة في السياسة الخارجية الامريكية وتراجع سيادة الولايات المتحدة) The Hell of Good Intentions: Americas Foreign Policy Elite and the Decline of U.S Primacy، وله العديد من المقالات والأبحاث في مجال السياسة الدولية.

الأساسية في تفسيرها لتشكيل التحالفات وهي توزيع القدرات [1] ، ورأى الكثير من رواد المدرسة الواقعية ان سياسة توازن القوى ظهرت نتيجة لعدم الاستقرار الذي يشهده النظام العالمي ، وان الفوضى واختلال توازن القوى عبر عن **امتلاك الدول الكبرى للقوة ، وكان هو السبب الرئيس في ظهور هذه السياسة** من اجل توزيع هذه القوة بصورة متوازنة لتحقيق الاستقرار [2]، ويجادل "ستيفن والت" بان الدول عند تشكيلها للتحالفات تكون مدفوعة ليس فقط بتوزيع القدرات وانما تتحرك بدافع توازن التهديدات [3]، ويطر نظريته حول توازن التهديد بان السلوك الموازن هو سلوك حتمي في العلاقات الدولية وان الدول الكبرى تلجأ الى اتباع سلوك مقارب او مشابه من اجل مواجهة التهديدات وان السلوك الموازن هو استجابة للتهديد وليس للقوة ، كما يرى ان الدول تسعى لامتلاك القوة ليس من اجل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية وانما من اجل تحقيق توازن في التهديد ، والمواجهة هنا هي اصل التوازن وليس من اجل تحقيق حالة من التعادل في ميزان القوى الثنائي ، وذهب الى تفسير السعي لامتلاك القوة من اجل زيادة القدرة على التهديد ، أي انه حاول ان يعيد فكرة توازن القوى بطريقة أخرى وهي توازن التهديد ، ومن هنا انطلقت فكرة توازن التهديد لتكون بديلة عن توازن القوى.[4]

---

(63) عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، الموازنة والمسايرة في العلاقات الدولية: دراسة في نماذج التوازن الدولي، مجلة قضايا سياسية، العدد 65، 2021، ص 184 ص 185.

(64) بهاء عدنان السعبري، نظرية توازن التهديد: رؤية تحليلية، مصدر سبق ذكره، ص 156.

(65) عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 185.

(66) بهاء عدنان السعبري، مصدر سبق ذكره، ص 156.

ويطرح " والت " بان الدول عندما تواجه تهديدا خارجيا يهدد سلامة أراضيها واستقلالها يمكن لها اما ان توازن (التحالف مع القوى الأخرى ضد مصدر التهديد) او تتبع سلوك المسايرة (التحالف مع مصدر التهديد)، ليحدد والت اختيار الدول لسلوك الموازنة ام المسايرة من خلال اختيارها للتحالف اما ضد مصدر التهديد الرئيس (الموازنة) او مع مصدر التهديد الرئيس (المسايرة). وفكرته هذه تنطلق من فرضية مؤداها: اذا كانت الموازنة اكثر شيوعا من المسايرة فان الدول تكون اكثر امنا لان المعتدي سيواجه معارضة مشتركة، لكن اذا كانت المسايرة هي الاتجاه السائد في السياسة الدولية فان الامن سيكون نادرا، لان نجاح المعتدين سوف يجذب حلفاء إضافيين مما يعزز قوتهم ويقلص في الوقت نفسه من قوة خصمهم.[1]

وفي نظرية توازن القوى، تم تأطير سلوكي الموازنة والمسايرة فقط بتوزيع القدرات: الموازنة هو التحالف مع الجانب الأضعف، المسايرة هو التحالف مع الجانب الأقوى. ويدعي والت ان نظريته توازن التهديد تتفوق على نظرية توازن القوى، وحجته في ذلك انها تقدم قوة تفسيرية اقوى لتشكيل التحالفات واختيار الحلفاء، اذ لا يسلم والت بالاختلال في توزيع القدرات كسبب وحيد لجعل الدول تركن الى تشكيل التحالفات من اجل إعادة التوازن، اذ يرى بان الدول توازن ضد التهديد وليس ضد القوة (توزيع القدرات).[2]

وفي دراساته لتشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط يعد " والت " ان أصول التحالفات في المنطقة تعود الى: [3]

-التهديدات الخارجية هي السبب الأكثر شيوعا للتحالفات الدولية.

-تحقيق التوازن هو أكثر شيوعا بكثير من "الاتباعية".

- الدول لا تسعى فقط لتحقيق التوازن ضد القوة، فقد يكون التوازن ضد التهديدات.

- تزيد القدرات والنوايا الهجومية من احتمال انضمام الاخرين للقوى في المعارضة.

فالسلوك التوازني هو جوهر هذه النظرية اذ ان الدول تدخل في احلاف لحماية نفسها من دول او احلاف أخرى تمثل تهديدا لها ويأتي التوازن لسببين: [4]

أ/ قد يتعرض بقاء الدولة للخطر اذا فشلت في كبح الطرف الساعي للهيمنة.

ب/ الانضمام للجانب الأضعف يأتي بمزايا أكبر من الانضمام الى الأقوى.

كما يعتبر " والت " ان هناك نمطين من التوازن: [5]

---

(67) عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 185.

(68) المصدر السابق، ص 187.

(69) شوقي عرجون، نظرية (ات) توازن القوى في العلاقات الدولية: قراءة في التفرعات النظرية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 8، العدد 3، 2021، ص775 ص 776.

(70) المصدر السابق، ص 776.

(71) المصدر نفسه.

أ/ التوازن الذي يتم بواسطة الوسائل العسكرية ولأهداف عسكرية محددة.

ب/ التوازن الذي يتم بوسائل سياسية ويستهدف الصورة النمطية للخصم وشرعيته.

لكن لكلا النوعين هدف وهو الحصول على دعم من الاخرين استجابة لتهديد خارجي.

ويقدم " والت " أربعة مصادر يعدها عوامل او معايير مختلفة لقيام توازن التهديد وهي:[1]

أ/ القوة (القدرات) الاجمالية Aggregate Power: فهو يفترض انه كلما زاد اجمالي موارد الدولة، على سبيل المثال، (العسكرية، السكان، التضامن الاجتماعي، التطور الصناعي والتكنولوجي، ...الخ)، كلما زاد التهديد المحتمل الذي يمكن ان يشكله الاخرين، ومع ذلك فالدول ذات القوة الكبيرة لديها القدرة على معاقبة الأعداء او مكافأة الأصدقاء. لذلك قد توفر القوة الاجمالية لدولة دافعا لدولة أخرى لتحقيق التوازن. ويصدق " والت " ذلك عندما يقول على الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية، والتي اقتضت منع أي دولة من السيطرة على المزيد من الموارد الصناعية للوصول الى القوة الامريكية، وذلك عندما سعت الى التحالف ضد أي دولة تحاول السيطرة على منطقة (أوراسيا) الغنية بالثروات.[2]

ب/ القرب الجغرافي Geographic Proximity: فهو يفترض انه القوى القريبة جغرافيا تشكل تهديدا أكبر من تلك البعيدة، كما يمكن ان تؤدي التهديدات القريبة جغرافيا الدول الأخرى ان تتبنى استجابة لها اما الموازنة ضدها، ومن الأمثلة على ذلك هي فرنسا وروسيا ضد المانيا في الحرب العالمية الأولى [3]، او المسايرة معها، كما هو الحال مع فنلندا التي اختارت سلوك المسايرة مع الاتحاد السوفيتي بعد هزيمتها مرتين من قبله [4].

ج/ القوة الهجومية Offensive Power: فهو يفترض انه الدول التي يكون لديها قدرات هجومية كبيرة هي الأكثر احتمالا ان تشكل تهديدا أكبر من أولئك الذين لديهم القدرات الدفاعية فقط.

د/ النوايا العدوانية Aggressive Intentions: فهو يفترض انه الدول التي ينظر اليها على انها دول ذات نوايا عدوانية من المرجح ان تثير الاخرين للتوازن ضدها. ومن الأمثلة التي يطرها " والت " لأسناد طرح هذا العامل من عوامل التهديد هو السلوك الليبي بقيادة العقيد (معمر القذافي) الذي انطوى على نوايا خطيرة والذي دفع دول منها فرنسا والولايات المتحدة الى تنسيق الجهود السياسية والعسكرية مع بعض الدول المجاورة لليبيا - لاسيما العربية منها -ضد أنشطة القذافي.[5]

ومنذ انتهاء الحرب الباردة ازدادت التطبيقات لنظرية توازن التهديد على حساب توازن القوى، وسبب ذلك حسب ما يراه الباحثون هو ان نظرية توازن التهديد ذات أسلوب استفزازي، فالدول مضطرة للرد على التهديدات ومن مسايرة التهديد من اجل القضاء عليه، في حين ان فترة الحرب الباردة

---

[72] علاء عبد العزيز عبد العازي، توازن إدراك التهديد وافاق الحوار المتوسطي لحلف الناتو، 2003، متوفرة على الرابط: https://emirate.wiki/wiki/Balance_of_threat

[73] عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 188.

[74] المصدر السابق، ص 189.

[75] المصدر نفسه.

[76] المصدر السابق.

عندما سادت نظرية توازن القوى في مظاهر سباق التسلح والردع النووي ساهم ذلك بإيقاف واستقرار التوازن [1].

وكان الفارق المهم بين مفهوم "توازن القوى" و "توازن التهديد" ان الأول يتعلق بفهم عام للوحدات الدولية ويهدف الى المحافظة على حالة التوازن القائمة او تغيرها لتحقيق التوازن ، في حين ان "توازن التهديد" يتعلق بصورة مباشرة بمدركات صانع القرار، وان "توازن التهديد" تسبقه خطوة مهمة جدا وحساسة وهي إدراك ذلك التهديد Threat perception الذي يشكل عنصرا في تحقيق توازن التهديد ، وان اخطر مرحلة في عملية " توازن التهديد " هي ما تقع به الوحدات الدولية او الفاعلين الدوليين من حالة سوء الإدراك وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية ، وسوء الإدراك يعني التباين والاختلاف ما بين الوسط النفسي (العالم كما يدركه صانع القرار) وما بين الوسط الفعلي الخارجي (العالم كما هو بالفعل) .[2]

ووفقا لنظرية " توازن التهديد " يمكن دراسة وتحليل الكثير من الازمات الدولية التي يشهدها الواقع الدولي المعاصر ، كما تساعد على معالجة الازمات والتهديدات وتحاول إيجاد افضل الوسائل التي يتم من خلالها إتمام تلك المعالجات ، كما ان إدراك القوى العظمى والكبرى لنظرية " توازن التهديد " يدفعها الى التفكير الجذري بضرورة عدم الارتكاز الكلي على المفهوم التقليدي لحيازة القوة ، اذ اصبح ذلك المفهوم (التقليدي) غير قادرا على ان يحقق مصالح الدول وحماية امنها القومي والمحافظة على مكانتها ، فكان لابد من إدراك التغيير الذي يشهده الواقع الدولي والمتمثل بالانتقال من مفهوم القوة كمفهوم سائد في نظام (توازن القوى) الى مفهوم مقدار مدى تأثير تلك القوة الذي ظهر واضحا في مفهوم (توازن التهديد) ، وهناك الكثير من الازمات الدولية التي يمكن تحليلها وفقا لمفهوم توازن التهديد ، كالأزمة الدولية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية حول امن الخليج وحمايته من التهديدات .[3]

الخاتمة :

تعد التهديدات الأمنية واحدة من اهم الظواهر التي ترافق الزمان ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فالتهديد هو احد المداخل السلوكية المهمة التي لا تأتي من فراغ ويستخدمها البشر للإفصاح عن التفاعلات الاجتماعية، وهو عملية ديناميكية تنطوي على تحديد اهداف الطرف الاخر التي يسعى للقيام بها، ويختلف التهديد عن الكثير من الظواهر السياسية للبيئة الأمنية ويتمايز عنها من حيث المفهوم والاهداف والغايات، وان فهم التهديد كظاهرة مهمة في البيئة الاستراتيجية العالمية يعتمد في جانب كبير على أسلوب إدراكه، وتنصرف عملية إدراك التهديدات الأمنية الى تحديد درجات قصوى وأخرى دنيا للأذى المتوقع، كما يختلف رد الفعل المتوقع باختلاف درجة التهديد ، فـ إدراك التهديد هو الحد الفاصل الذي يميز التهديد الحقيقي عن التهديد الكامن وان عملية إدراك التهديد لا تتم بمعزل عن البيئة الأمنية المحيطة بالتهديد، وبالأخص توزيع القوى ما بين الفواعل والوحدات الدولية والغير دولية، وان عملية تحليل علاقة تلك الفواعل بأطراف التهديد يمكن ان يؤثر على كيفية إدراك التهديد وعلى نوعية الاستجابة للتهديد، كما يعد من العوامل المؤثرة في ثبات التهديد او تغييره.

---

[77] بهاء عدنان السعبري، مصدر سبق ذكره، ص 157.

[78] حيدر زاير العامري، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد (اطار نظري) ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 53 ، 2017 ، ص292.

[79] المصدر السابق، ص 295.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003
The reality and challenges of transitional justice in Iraq after 2003

محمد محي الجنابي *
Mohammed muhi aljanabi

الملخص :

شرع النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 بالعمل وفق مسارات العدالة الإنتقالية ، وكانت أبرز تلك المسارات هي العمل وفق أوامر سلطة الإئتلاف المؤقتة، ومن ثم مأسسة العديد من مؤسسات العدالة الإنتقالية التي عملت وفق أليااتها المتعددة كجبر الضرر والتعويضات وبعض الإصلاحات وذلك سعياً للإيفاء ببعض متطلبات الخروج من مراحل النزاع وتهيئة الأجواء الملائمة للعمل المُستدام، لكن واجهت الجهود المبذولة نحو تحقيق العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 العديد من التحديات، بسبب الحجم الهائل من الجرائم المرتكبة قبل عام 2003، كعمليات الإعدام بحق المعارضين والأف المفقودين، رافقه ونزوحاً واغتراباً خارجياً، وتلك المدة من الحكم القمعي قد مزقت هوية العراقيين وولدت إنعدام الثقة، ثم شهد العراق بعد عام 2003 جدلاً واسعاً ما بين الهوية المدنية وهوياتهم القومية والدينية الخاصة، كما كان للسياق السياسي لإحتلال الولايات المتحدة للعراق أثرها الحاسم في ما يتعلق بجهود العدالة الإنتقالية في ظل الإفتقار الى الخبرة الضرورية لفهم المجتمع العراقي وتطلعاته.

Abstract

After 2003, the Iraqi political system began working according to the transitional justice paths, and the most prominent of these paths was working according to the orders of the Coalition Provisional Authority, and then the institutionalization of many transitional justice institutions that worked according to its multiple mechanisms such as reparations, compensation, and some reforms, in an effort to fulfill some of the requirements for exit from The stages of the conflict and the creation of an appropriate environment for sustainable work, but the efforts made towards achieving transitional justice in Iraq after 2003 faced many challenges, due to the huge volume of crimes committed before 2003, such as executions against dissidents and thousands of missing persons, accompanied by displacement and foreign alienation, and that period of Repressive rule has ruptured the identity of the Iraqis and generated mistrust, then Iraq after 2003 witnessed a wide debate between civil identity and their own national and religious identities, and the political context of the US occupation of Iraq had a decisive impact on transitional justice efforts in light of the lack of experience necessary to understand Iraqi society and its aspirations.

* مدرس مساعد وباحث في برنامج الدكتوراه / قسم النظم السياسية والسياسات العامة/كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

المقدمة

إنَّ مواجهة العراق لماضيه العنيف وحاضره الأعنف، هي من أكثر القضايا تعقيداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ واجهت الجهود المبذولة نحو تحقيق العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 العديد من التحديات، بسبب الحجم الهائل من الجرائم المرتكبة قبل عام 2003، كعمليات الإعدام بحق المعارضين والأف المفقودين، رافقه ونزوحاً واغتراباً خارجياً، وتلك المدة من الحكم القمعي قد مزقت هوية العراقيين وولدت إنعدام الثقة، ثم شهد العراق بعد عام 2003 جدلاً واسعاً ما بين الهوية المدنية وهوياتهم القومية والدينية الخاصة، كما كان للسياق السياسي لإحتلال الولايات المتحدة للعراق أثرها الحاسم في ما يتعلق بجهود العدالة الإنتقالية في ظل الإفتقار الى الخبرة الضرورية لفهم المجتمع العراقي وتطلعاته.

وبالرغم من هذه التحديات، وسعياً للإيفاء ببعض متطلبات الخروج من مراحل النزاع وتهيئة الأجواء الملائمة للعمل المُستدام، فقد شرع النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 تدشين العديد من مبادرات العدالة الإنتقالية، بما في ذلك برنامج لإجتثاث البعث، وإنشاء محكمة خاصة وقوة عمل لوضع سياسة للتعويضات عن جرائم الماضي، التي تجسدت في مراحل وحقب مختلفة، فيها ما يتصل بجرائم ما قبل عام 2003 وأُخرى تمتد الى ضحايا الإقتتال الطائفي ما بين عام 2006_2008، وأُخرى لمرحلة ما بعد عام 2014.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على تدابير العدالة الإنتقالية في العراق وذلك عبر تحليل واقعها القانوني ومؤسساتها، ناهيك عن تحدياتها.

اشكالية الدراسة: تدور اشكالية الدراسة حول مدى قدرة وقابلية النظام السياسي العراق من إتخاذ تدابير للعدالة الإنتقالية بوصفها احدى متطلبات التعافي، ومن ثم تدور الإشكالية حول التساؤلات الاتية:

1_ ما الإطار القانوني لمسارات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003

2_ ما مؤسسات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003

3_ ما تحديات تحقيق العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003

فرضية الدراسة: تنطلق الفرضية من أنَّ العراق بعد العام 2003 شهد إجراءات عدة تدخل في صلب مسارات تحقيق العدالة الإنتقالية قد إنقسمت الإجراءات ما بين جبر الضرر والتعويضات وإجراءات أُخرى رقابية، بيد إنَّ تلك الإجراءات، قد اعترتها العديد من التحديات، بعضها مرتبطة بالمنظومة القانونية وأُخرى اجتماعية أو اقتصادية، التي قلصت من نجاعة تلك الإجراءات بوصفها أحد أهم المتطلبات الأولية في أثناء النزاع أو بُعيده.

وأمام هذه المسألة وبُغية الوصول الى تحليل واقعي لمسار عمل العدالة الإنتقالية في العراق وبيان مكامن الخلل والعقبات التي وقفت حائلاً دون نجاعة أغلب تلك الإجراءات، التي من المفترض إنَّ تجبر الضرر وتكشف الحقيقة سنقسم البحث الى المحاور الاتية:

أولاً_ الإطار القانوني لمسارات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003

تُمثل فكرة العدالة الإنتقالية مجموعة من تجارب الدول التي خرجت من النزاعات المسلحة، أو غادرت نظماً دكتاتوريةً واستبداديةً، بعضها قد اكتملت، وأُخرى غير مكتملة، لكن حتى هذا الحكم في الإكتمال من عدمه لا يوجد اتفاق عليه بسياقاته الكاملة، إذ أثبت الواقع بأنّ تعدد تجارب العدالة الإنتقالية وتنوعها جعلها تختلف من تجربة لأُخرى، ومن ثمّ لا يمكن الحديث عن إنموذجاً واحداً للعدالة الإنتقالية وان عبّرت عنه بعض القوانين ضمن تلك التجارب، لذلك فالتجربة العراقية في هذا المسار كانت إنعكاساً لخصوصية الوضع العراقي، وتزاحم التعدد والتنوع القومي والأثني والديني، ناهيك عن اختلاف الأيدولوجيات السياسية للأحزاب المعارضة، التي تسيّدت المشهد السياسي بعد عام 2003.

لذلك فإنَّ الإطار القانوني للعدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 لم يترجم الى قانوناً موحداً ينظم مسارات العدالة الإنتقالية وتطبيقها، لكن هذا لا يمنع من وجود العديد من الأطر القانونية التي نظمت مسارات العدالة الإنتقالية ضمن إختصاص سلطة الإحتلال التي أبقت على دستور جمهورية العراق المعدل 1970 نافذاً لمدة زمنية ليست طويلة، مع تجريده من العلوية التي منحت له في مقابل قرارات سلطة الإئتلاف المؤقت[1].

وأبرز تلك المسارات القانونية هي ما يأتي:

1_ الأوامر الخاصة بتطهير المجتمع من حزب البعث (المُنحل): أصدرت سلطة الإئتلاف مجموعة من الأوامر والقرارات بهذا الصدد، أهمها:

أ. الأمر رقم (1) في 16 - أيار 2003 – الخاص بتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، الذي أوجب على أعضاء حزب البعث العربي الإشتراكي من القيادة العليا إلى الأعضاء بأن (يخرجون من مواقعهم ويحظر عليهم العمل في المستقبل في القطاع العام، وأنّهم سيتعرضون للتحريات، ولتقييم مدى ما ارتكبوه من ممارسات إجرامية، أو ما يشكلونه من خطر على أمن الإئتلاف).

ب.الأمر رقم (2) في 23 _ 5_ عام 2003 الخاص بحل الكيانات، الذي وسع من سياسة الإجتثاث لمنسوبي حزب البعث (المُنحل) لتشمل كيانات مؤسسية تضمنتها قائمة بالمؤسسات المُنحلة، فضلاً عن إمكانية إضافة مؤسسات أُخرى اليها في المستقبل[2].

ج. الأمر رقم(4) في 25_5_2003 الخاص بإدارة ممتلكات حزب البعث (المُنحل) وأصوله، الذي حدد الأصول والإلتزامات المالية، ومن ثم الزم حائز تلك الأموال بتسليمها، وقرر العقوبة عن الإمتناع عن ذلك، فضلاً عن إنشاء المجلس العراقي لإجتثاث حزب البعث، الذي تضمن هذا الأمر مهام محددة لهذ

---

[1] جاء في اللائحة التنظيمية رقم1 الصادرة عن سلطة الإئتلاف المؤقتة، الجزء الثاني (يُعهد إلى السلطة الإئتلافية المؤقتة ممارسة كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية اللازمة لتحقيق أهدافها، وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما فيها القرار رقم 1483 (2003) والقوانين والأعراف المتبعة في حالة الحرب، ويتولى المدير الإداري للسلطة الإئتلافية المؤقتة ممارسة تلك السلطات).

[2] تضمنت قائمة الكيانات(المؤسسات) المُنحلة كل من وزارة الدفاع، وزارة الإعلام، وزارة الدولة للشؤون العسكرية، جهاز المخابرات العامة، مكتب الأمن القومي، مديرية الأمن العام، جهاز الأمن الخاص، جميع الكيانات المنتسبة إلى التنظيمات، التي توفر الحراسة الشخصية للرئيس الأسبق (صدام حسين) أو المشمولة فيها، بما فيها(المرافقين، الحماية الخاصة المنظمات العسكرية التالية .الجيش، السلاح الجوي، البحرية، قوة الدفاع الجوي، والتنظيمات العسكرية) النظامية الأخرى(الحرس الجمهوري، الحرس الجمهوري الخاص، مديرية الإستخبارات العسكرية، جيش القدس، قوات الطوارئ. القوات شبه العسكرية التالية(فدائي صدام –ميليشيات حزب البعث، أصدقاء صدام، أشبال صدام .المنظمات الأخرى (ديوان الرئاسة، سكرتارية الرئاسة، مجلس قيادة الثورة، المجلس الوطني، تنظيم الفتوة، اللجنة الوطنية للألعاب الأولمبية، المحاكم الثورية، والمحاكم الخاصة، ومحاكم الأمن الوطني، جميع المنظمات التابعة للكيانات المُنحلة).

المجلس ومنها: تحديد ممتلكات الحزب المُنحل وأصوله ومواقعها، بما في ذلك الممتلكات والأصول التي يملكها مسؤولي حزب البعث وأعضائه، وكذلك تحديد هوية ومكان وجود مسؤولي **الحزب المُنحل** لاسَّيما المشاركين منهم في إنتهاكات حقوق الإنسان، وتحديد الأفراد الذين يرى المجلس ضرورة استثنائهم من أحكام الأمر الخاص بتطهير المجتمع من حزب البعث.

2_ الأوامر الصادرة بتنظيم أوضاع الجهاز القضائي:

أ. قررت سلطة الإئتلاف المؤقتة بموجب الأمر 35 لسنة 2003 ، استحداث إطار قضائي مؤسسي بشكل مستقل عما هو سابق عن وزارة العدل ، هو(مجلس القضاء الأعلى) ليتولى مهمة الإشراف على نظامي القضاء والادعاء العام، بما فيها مسارات العدالة الإنتقالية في العراق، ويتولى المجلس مهام عديدة منها الرقابة الإدارية على أعمال القضاة والإدعاء العام وترقيتهم، وكذلك ترشيح الشخصيات القضائية للمناصب القضائية[1].

ب.القانون رقم 1 لسنة 2003 قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا الصادر عن مجلس الحكم بموجب تفويض الحاكم المدني بول بريمر، وقد صُودق لاحقاً على قانونية تأسيسه بقانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية[2]. ويقرر القانون ولاية المحكمة، التي تسري على كل مواطن عراقي مقيم في العراق ومتهم في إرتكاب الجرائم المرتكبة من تاريخ 1968 /7 /7 ولغاية 2003 /5 /1 في جمهورية العراق، أو أي مكان آخر وتشمل الجرائم (الإبادة الجماعية، ضد الإنسانية، الحرب)[(*)].

ج. الأمر (13) لسنة 2003 الخاص بالمحكمة الجنائية المركزية، وهي محكمة خاصة ترتبط بسلطات التحالف المؤقتة، وتتكون من محكمة تحقيق ومحكمة جنايات، وتنظر المحكمة في (قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، الفساد الحكومي، إضافة الى القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم الغاية منها زعزعة استقرار المؤسسات، أو العملية الديمقراطية، وكذلك أعمال العنف العرقي والقومي والأثني والديني)، إضافة الى ما يحيله عليها رئيس سلطة التحالف المؤقتة الذي نُقلت صلاحيته المتعلقة بهذه المحكمة الى رئيس مجلس القضاء، وباتت المحكمة جزءً من المنظومة القضائية بعد الغاء سلطة الإئتلاف المؤقتة[3].

د. أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (10) لعام 2003 ومذكرته التنفيذية، التي تتعلق بإدارة مراكز الإحتجاز والتوقيف والسجون، والذي أنهى بموجبه سياسة العسكرة سابقاً في مراكز الإحتجاز والتوقيف الإحتياطي والسجون ودور الإيداع للأحداث، إذ تقرر بموجب هذا الأمر فك إرتباط تلك المؤسسات عن (وزارات الداخلية والعمل وأجهزة الأمن العام والمخابرات والإستخبارات والحرس والأمن الخاص)، وإلحاقها بوزارة العدل حصراً، فضلاً عن تعطيل النصوص التي تتعارض مع

---

[1] تجدر الاشارة هنا، ان هذا الامر قد تم الغاؤه بموجب قانون مجلس القضاء الاعلى رقم 112 لسنة 2012 الذي تم نقضه لعدم دستوريته ومن ثم شرّع قانون مجلس القضاء الاعلى رقم 45 لسنة 2017.

[2] قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية في العراق للعام 2004، المادة (48).

(*) الجدير بالذكر، إنَّ القانون الجنائي العراقي سابقاً لم يتضمن نصوص عقابية تجرم أفعال جرائم(الإبادة الجماعية، الحرب، ضد الإنسانية)، لذلك فإنَّ القانون يعد بمثابة تعديل للقانون الجنائي العراقي القائم؛ لكنه مقيداً بالإطار الزمني الذي امتدت اليه ولاية المحكمة، وهي المدة بين 17_7_1968 ولغاية 1_5_2003 .

[3] عملاً بأحكام القسم 3 الفقرة 4 منه، فقد ربطت المحكمة بمجلس القضاء الأعلى وأخضعت لقانون المجلس المنظمة لأوضاع القضاء في العراق استنادا لأحكام المواد46 ، 47 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية، والملاحظ هنا، بأن تلك المحكمة اليوم ترتبط برئاسة محكمة استئناف بغداد الرصافة الإتحادية، وتختص بنظر جميع القضايا الجنائية، إضافة الى ما تم ذكره سابقا وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة.

مضامين هذا الأمر، الذي استقى مجمل مواده من القواعد الرئيسة التي تتوافق مع معايير الأمم المتحدة.

3_ الأوامر والقرارات الصادرة والمتعلقة بالوظيفة العامة:

أ. أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (30) لسنة 2003 المعدل بالقانون رقم (31)) سنة 2007 ، وتعرضت فيه لأوضاع الوظيفة العامة وتضمن خروجاً عن القواعد الوظيفية فيما فيها زج العديد من كوادر الأحزاب المعارضة قبل عام 2003 في مواقع قيادية في الوظيفة العامة بسبب الإستثناء الذي أورده الأمر، ناهيك عن جواز التعين (حتى المناصب العليا) دون النظر للخدمة الوظيفية التي يمتلكها المرشح للمنصب[1].

ب.قانون إعادة المفصولين السياسيين بالرقم 24 لسنة 2005 المعدل وتعليماته، الذي يستهدف رد الإعتبار وإنصاف ضحايا جرائم وانتهاكات النظام السابق قبل عام 2003 وذويهم، بما يضمن تعويضهم مادياً ومعنوياً عن الأضرار التي تكبدوها نتيجة الإنتهاكات، التي وقعت عليهم، وامتد القانون ليشمل وما رافقها من(إقصاء لذويهم من الوظائف العامة والدراسة)، فضلاً عن التمييز الذي تعرضوا له من جراء ذلك، إذ يقرر القانون في مادتيه (1 و 2) (أن يعاد الى الوظيفة في دوائر الدولة والقطاع العام والقطاع المختلط من مدنين وعسكرين وقوى الأمن الداخلي، المفصولين لأسباب سياسية أو عرقية أو مذهبية للمدة بين 17_7_ 1968 الى 9_4_2003) بما في ذلك:

1) من ترك الوظيفة بسبب الهجرة أو التهجير خارج العراق.
2) من أُعتقل أو احتجز أو تم توقيفه من قبل سلطات النظام السابق.
3) من أحيل على التقاعد قبل بلوغه السن القانونية.

وقد عُدّ مشمولاً بأحكام هذا القانون من تم سجنه أو اعتقاله أو أوقف للأسباب المذكورة والمدة الزمنية الواردة في الفقرة أولاً من المادة الأولى من القانون وتسبب ذلك في ما يأتي:

1) حرمانه من إستكمال دراسته الثانوية والجامعية.
2) تعذر حصوله على وظيفة أو مباشرته في الوظيفة التي تم تعينه فيها قبل سجنه أو احتجازه.
3) عدم تعين من كان متعاقداً مع دوائر القطاع العام أو المختلط على الملاك الدائم.

كما قرر القانون إحتساب مدة الإعتقال أو الحجز أو السجن أو الفصل، وما بعدها خدمة فعلية لأغراض الترفيع والعلاوة والترقية والتقاعد، فضلاً عن رفع سن الإحالة للتقاعد لمن شمل بهذا القانون الى سن 68 بدلاً عن 63 للموظف العادي(*)، كما منح المشمول ن بالقانون ممن تجاوزوا وقت إصدار اللجنة قرار شمولهم بالقانون سن التقاعد راتباً تقاعدياً وفي حالة والوفاة يمنح خلفه ذلك الراتب.

4_ الأوامر والقرارات الصادرة والمتعلقة بقانون الأحزاب والهيئات السياسية:

أصدرت سلطة الإئتلاف المؤقتة الأمر رقم 97 الخاص بقانون الأحزاب والهيئات السياسية، والذي أنهى مرحلة الحزب الواحد في العراق، واقر مبدأ التعددية السياسية عملاً بأحكام القسم 6 منه، التي أقرت تعليق العمل بأيّ حكم من أحكام القانون العراقي مما يتعارض مع هذا الأمر؛ إذ أُلغي مبدأ التجريم المتبنى في القانون

---

[1] الغي بموجب القانون 22 لسنة 2008 (قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام).

(*) تم تعديل سن التقاعد للموظف العادي في المادة (1) من قانون التعديل الموحد رقم (26) لسنة 2019 لقانون التقاعد الموحد رقم (9) لسنة 2014 (تتحتم إحالة الموظف إلى التقاعد عند إكماله سن (60) من العمر واستثنى من أحكام السن القانوني للإحالة إلى التقاعد المشمولين بقانون الخدمة الجامعية من حملة لقب (أستاذ وأستاذ مساعد).

العراقي في تشكيل الأحزاب، وأنهى نظام الحزب القائد الذي تبناه النظام السابق في أوائل السبعينيات(*)، لذا فقد تم إقرار مبدأ المساواة أمام القانون لجميع الأحزاب العراقية، وبات للتنظيمات السياسية المشكلة سابقاً خارج العراق، أو التي جرى تأسيسها بعد عام 2003 ، الحق في المشاركة في الحياة السياسية في العراق وفق ضوابط أهمها ما يأتي:

أ. لا يجوز لأيّ كيان سياسي الإرتباط أو تكوين أيّة علاقة مع أيّة قوة مسلحة أو وحدة عسكرية متبقية.
ب. لا يجوز لأيّ كيان سياسي الحصول على تمويل مباشر أو غير مباشر من أيّة قوة مسلحة أو ميليشيا أو وحدة عسكرية متبقية، وفي المقابل يجب أن تبذل الكيانات السياسية قصارى جهودها لتحقيق الشفافية الكاملة في معاملاتها المالية كافة.
ج. على الكيانات السياسية (الأحزاب)، تبني نظاماً يحكم تنظيمها وطريقة عملها، بما في ذلك طريقة أو عملية اختيار القادة والمرشحين، ويجب أنَّ يكون هذا النظام متاحاً أمام الرأي العام أو حين الطلب.
د. لا يجوز لأيّ كيان سياسي الحصول على تمويل مباشر أو غير مباشر من أيّة قوة مسلحة أو ميليشيا أو وحدة عسكرية متبقية، وفي المقابل يجب أن تبذل الكيانات السياسية قصارى جهودها لتحقيق الشفافية الكاملة في معاملاتها المالية كافة.
ه. يجب أن تتقيد الكيانات السياسية بالقوانين والأنظمة العراقية، بما في ذلك أحكام الإجتماعات العامة، فضلاً عن حظر التحريض على العنف وتحريض الأخرين على الكراهية وتخويف الأخرين وعدم الإرهاب وممارسته واستخدامه.
و. لا يجوز لأيّ كيان سياسي ترشيح أيّ شخص لا تتوفر فيه المعايير القانونية المعمول بها.

5_ الأوامر والقرارات الصادرة المتعلقة بالمجتمع المدني: سعى النظام السياسي قبل عام 2003 الى تحقيق الإحتكار الفعّال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، وذلك عندما اقصى نهائياً كل اشكال المعارضة السياسية وتنظيماتها وأخضعها لسياسة الحزب الواحد، وأخضع كذلك المؤسسات الشكلية في المجتمع المدني، وبهذا الصدد، قد تعرضت سلطة الإئتلاف المؤقتة لأوضاع المجتمع المدني قانونياً عبر مسارين هما:

أ. إستحداث إطاراً قانونياً ينظم الحق في تأسيس منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن تنظيم التسجيل والعمل للمنظمات الدولية والأجنبية في العراق، إذ أصدرت سلطة الإئتلاف المؤقتة الأمر 45 في 27 / 10 / 2003 المعدل بالأمر في 23 / 2/ 2004 [1]، التي أتاحت تشكيل العديد من المؤسسات للمجتمع المدني، إذ وصل العدد الى أكثر من 5000 منظمة، وقد شكل بموجب الأمر 45 في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مكتب تسجيل المنظمات غير الحكومية ليتقرر لاحقاً فك ارتباطه بكافة

(*) هنا، الجدير بالذكر بأنَّ النظام السابق قد تبنّى نظام الحزب القائد، وهو نظام قائم على وجود عدة أحزاب سياسية، مع تميز أحدها في مركز أقوى من غيره، ومتمتع بنفوذ كبير، يمكنه من تولي قيادة تحالف تلك الأحزاب السياسية، بعد الاتفاق على برنامج عمل عام، لتمارس الأحزاب المتحالفة مع الحزب القائد نشاطاتها، ولكن ضمن إطار التحالف، والتنسيق مع الحزب الأقوى فقط في إطار الجبهة الوطنية والتقدمية وميثاق العمل الوطني الذي اعلن في العام 1971 ، وقد الغيت الجبهة في العام 1978 وبات بعدها حزب البعث متفرداً. للمزيد من التفصيل عن تلك الحقبة، ينظر: زكي جميل حافظ، مذكرات شاهد على ثلاثة عهود من حكم العراق، ط1، دار الكتاب الثقافي، عمان_ الاردن، 2010.

[1] الغي الأمرين بتشريع وطني لاحقاً، يعنى بتنظيم عمل المنظمات وهو القانون رقم 12 لسنة 2010 ، الذي أصدره مجلس النواب العراقي، وأقرَّ مجلس الرئاسة قانون المنظمات غير الحكومية الجديد في2 آذار/مارس 2010 ، وأصبح ساري المفعول في 7 نيسان/أبريل 2010 بعد النشر في الجريدة الرسمية.

حقوقه والتزاماته وموجوداته من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ويُربط بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وليوضع تحت أشراف وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني[1].

ب.تسوية أوضاع النقابات والإتحادات المهنية والتعاونية المؤسسة بقوانين خاصة عبر إعادة تشكيل مجالس إدارتها بشكل ديمقراطي، بعد إجراء تدقيقها بحيث تتماشى مع قانون هيئة اجتثاث البعث بالنسبة للمرشحين، إذ أصدر مجلس الحكم المؤقت لتحقيق هذا الغرض القرار رقم3 لعام 2004 ، الذي تضمن العديد من الألیات بغُية تنظيم عملها، أبرزها ما يأتي:

أ. تحل مجالس إدارة الإتحادات والنقابات والمنظمات المهنية والجمعيات عدا الخيرية منها.

ب. تشكل مجالس إدارة مؤقتة للإتحادات والنقابات والمنظمات المهنية والجمعيات، تتولى التهيئة لإنتخابات عامة لمجالس دائميه لها، وفق القانون والأنظمة الداخلية.

ج. لا يحق لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارات السابقة ممن تنطبق عليهم قرارات لجنة إجتثاث البعث الترشيح لرئاسة وعضوية مجالس الإدارة الجديدة.

د. على ديوان الرقابة المالية مراقبة وتدقيق أموال وحسابات المنظمات المشمولة بهذا القرار.

ه. تتولى لجنة شؤون المجتمع المدني في مجلس الحكم الإشراف على تشكيل المجالس المؤقتة، والإعداد لإنتخابات جديدة بناءً على قانون انتخابات يسنه مجلس الحكم المؤقت.

نلحظ مما تقدم، بأنَّ العراق في مرحلة ما بعد عام 2003 الى 2005 قد شهد العديد من مسارات العمل والأطر القانونية الخاصة بتحقيق ألیات العدالة الإنتقالية كالتطهير المؤسسي (اجتثاث البعث) وبعض الاصلاحات المؤسسية وكذلك تقنين عمل المجتمع المدني واقرار مبدأ التعددية وغيرها من الألیات التي تدخل ضمن مسارات العدالة الإنتقالية ، وقد نتج عنها قيادة المرحلة المؤقتة أو الإنتقالية، وفي الوقت نفسه، خلقت الظروف الملائمة والارضية القانونية نحو مأسسة العديد من مؤسسات العدالة الإنتقالية، التي تعد إحدى متطلبات التعافي المُستدام في مراحله الأولى، لذا سنتطرق لأهم تلك المؤسسات والتعديلات، التي طرأت عليها في المطلب الأتي.

ثانياً_ مؤسسات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003

شهد العراق بعد العام 2003 إستحداث العديد من المؤسسات بُغية تحقيق أغلب ألیات العدالة الإنتقالية، التي تتوافق مع المعايير العالمية، فقد عالجت تلك المؤسسات الإنتهاكات والجرائم قبل عام 2003 وأُخرى تم تأسيسها لإدارة مسارات العدالة الإنتقالية، وقد جرى تعديلات على بعض المؤسسات نظراً للتطورات القانونية وإقرار الدستور الدائم للبلاد تارة، والتطورات السياسية والأمنية تارة أُخرى، ومن أبرز تلك المؤسسات هي ما يأتي:

1_ الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث (هيئة المسائلة والعدالة): لقد بدأت ملامح مسارات العدالة الإنتقالية في العراق تتشكل بإصدار الحاكم المدني لسلطة الإئتلاف المؤقتة الأمر رقم 1 لسنة 2003 الخاص بتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث (المُنحل)[2] ، والذي مثل في جوهره مجموعة من التدابير غير القضائية بُغية ملاحقة عناصر الحزب ومرتكبي الإنتهاكات بإقصائهم من الحياة السياسية

[1] تمّ فك الإرتباط بناءً على قرار مجلس الحكم الانتقالي ذي العدد 16 لسنة 2005 ، والذي عُدّل بموجبه الأمر رقم 45 لسنة 2003، كما أُلغي لاحقاً منصب وزير شؤون المجتمع المدني وبات مكتب تسجيل المنظمات غير الحكومية هو الجهة المختصة وفق القانون رقم 12 لسنة 2010.

[2] الوقائع العراقية ، العدد3977، في 16آيار 2003، المجلد 44، ص6.

والوظيفة العامة وإدارة الدولة وسلطاتها، ويفضي هذا القرار إلى حل حزب البعث عن طريق إلغاء هياكله وإقصاء قياداته عن مراكز السلطة والمسؤولية، وهذا من شأنه ضمان عدم تعرض الحكومة الممثلة للشعب العراقي خطر عودة عناصر حزب البعث إلى السلطة من جهة، كما يضمن هذا القرار إن من يشغلون مناصب السلطة في المستقبل سيكونون محل قبول الشعب العراقي من جهة أُخرى[1]. ثم اعقب إصدار الأمر أعلاه العمل على تشكيل هيئة اجتثاث البعث بقرار من مجلس الحكم المؤقت المفوض ذي العدد 21 لسنة 2003، واستمر وجود هذه الهيئة بعد إقرار دستور جمهورية العراق لعام 2005 الذي نص في الفصل الثاني منه (الأحكام الإنتقالية، المادة 135)، على مواصلة "الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث أعمالها بوصفها هيئة مستقلة"، ولضمان حماية هذه الهيئة وقانونها اشترط حلها في البرلمان بأغلبية مطلقة[2]. وفي عام 2006 أقرت الجمعية الوطنية قانوناً للهيئة الوطنية لإجتثاث البعث وذلك بُغية الإسهام في إجتثاث الفكر البعثي وتطهير دوائر الدولة من أعضائه، وهي هيئة دستورية تم التصديق عليها في دستور جمهورية العراق لعام 2005. وقد حل القانون رقم10 لسنة 2008 محل قرار مجلس الحكم والجمعية الإنتقالية، ولتستبدل تسمية هيئة الاجتثاث بتسمية الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة، التي تقوم بالأعمال ذاتها وأهمها[3]:

أ. منع عودة حزب البعث، تحت أي مسمى.
ب.تطهير المؤسسات بأنواعها من الأشكال والمسميات كافة التابعة لمنظومة حزب البعث .
ج. إحالة عناصر حزب البعث المُدانين بجرائم الى المحاكم لينالوا قصاصهم العادل.
د. تمكين الضحايا من مراجعة الجهات المختصة للمطالبة بالتعويض عن الضرر.
ه. الكشف عن الأموال التي استحوذ عليها مسؤولي وأعوان النظام السابق بطرق غير مشروعة داخل العراق وخارجه وإعادتها إلى الخزينة العامة.
و. خدمة الذاكرة العراقية عبر توثيق الجرائم، وتوفير قاعدة بيانات بعناصر حزب البعث وجرائمهم.

2_ هيئة دعاوى الملكية العراقي (هيئة حل نزاعات الملكية العقارية) : فرضت التركة الكبيرة من الإنتهاكات التي وقعت على الأموال المنقولة وغير المنقولة لضحايا حقبة حزب البعث على سلطة الإئتلاف المؤقت ومجلس الحكم المؤقت التعجيل بتشكيل هكذا هيئة، فقد تنوعت أشكال نزع الملكية وتنوعت أسبابها، فمنها ما تضمنته قرارات مجلس قيادة الثورة (المُنحل) بنزع الملكية أو المصادرة ، أو ما اتخذت من أحكام المصادرة مظهراً لها لتستتبع أحكام بالسجن أو الإعدام، التي تصدرها المحاكم الخاصة (لأسباب سياسية)، أو تعسفاً لأسباب جنائية عن محاكم عادية تفرض على العراقيين وأُخرى تمظهرت بقرارات نزع الملكية لأغراض المنفعة العامة، وبغبن فاحش وفق قانون الاستملاك رقم 12 لعام 1981، أو الاستيلاء لأغراض التغيير الديموغرافي، وفي حالات أُخرى إسقاط الجنسية عن عراقيين تمّ ترحيلهم أو تصفيتهم، ممن وصفوا بأنّهم من التبعية الفارسية كما هو الحال بالنسبة لشريحة الكرد الفيلية ممن شملوا بقرار مجلس قيادة الثورة بإسقاط الجنسية والتهجير وغيرها[4].

---

1 ينظر: أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، القسم الأول ،الفقرة 1.
2 دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة 135 الفقرتين : أولا وثانياً.
3 قانون الهيئة الوطنية العليا للمسائلة والعدالة رقم 10 لسنة 2008، المادة (3).
4 علي بخت التميمي واخرون، العدالة الإنتقالية في العراق _ الذاكرة وافق المستقبل، مؤسسة فريدريش، عمان_ الاردن، 2021، ص 112_113.

إذ تختص الهيئة بإعادة العقارات التي أُنتزعت من المواطنين عنوة من قبل سلطة البعث السابقة، فضلاً عن تعويضهم، وقد بدأت أعمالها كآلية من آليات العدالة الإنتقالية في هذا الصدد تحت مسمى هيئة دعاوى الملكية العراقية المشكلة بموجب اللائحة التنظيمية لسلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (4) لسنة 2003[1]، والتي بينت (المرفق _ مصطلح ورد في اللائحة التنظيمية القصد منها هيئة دعاوي الملكية) وكيفية إنشائه لتسوية المطالبات المتعلقة بالملكية ، ويبدأ أعمال (المرفق) في وقت يحدده المدير الإداري للسلطة الإئتلافية المؤقتة بغرض تلقي إدعاءات الأفراد بملكية العقارات، ومطالبتهم بها والبت فيها بسرعة على أساس طوعي وعلى نحو عادل وحكيم، كما يعمل (المرفق) بموجب السلطات الممنوحة له من المدير الإداري للسلطة .

ثم اعقب هذه اللائحة اقرار قانون هيئة حل نزاعات الملكية العقارية رقم (2) لسنة 2006، تلافياً لوجود النقص الحاصل في اللائحة، ولمعالجة العديد من الأمور التي لم تتطرق إليها ، ومن أجل إكمال النقص في بعض المواد من جهة، وتطوير واختزال ورفع الغموض عن بعضها من جهة أُخرى، وما يستوجب توضيحه منها بما يتلاءم ونهج القانون العراقي، فعلى سبيل المثال، لم يتم توضيح في اللائحة من هي الجهة التي تتولى تنفيذ القرار الصادر والمكتسب للدرجة القطعية ، وغير ذلك من النصوص التي كانت تفتقر إلى الدقة في التعبير، مما كانت مثاراً للخلاف في وجهات النظر، وعلى ضوء ذلك شُرِّع قانون رقم (2) لسنة 2006 الذي جاء منسجماً مع قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية لسنة 2004، وتميّز بأنه عالج تعويض المشتري الأول ، وأزال جهالة وقت تقدير التعويض، وعدّ وقت إقامة الدعوى هو المعيار لتقدير التعويضات، كما حدد الجهات الملزمة بدفع التعويضات، وعالج الطعن بالقرارات الصادرة عن اللجان القضائية والمكتسبة الدرجة القطعية، لمن كان متعدياً عليه الحكم أو ماسّاً بحقوقهِ ولم يكن خصماً في الدعوى[2]. وقد ألغي هو الأخر بموجب القانون رقم 13 لسنة 2010 وهو النافذ حالياً، إذ يهدف قانون هذه الهيئة ضمان حقوق المواطنين الذين أنتزعت عقاراتهم خلافاً للقانون وبُغية حماية المال العام والحفاظ عليه وفقاً للنطاق القانون الذي يسري على الممارسات في المدة الزمنية المحصورة بين 17_7_1968 ولغاية 9_4_ 2003 والقانون من عنوانه يعالج الاشكاليات الأتية[3]:

أ. العقارات المصادرة والمحجوزة التي أنتزعت ملكيتها لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو مذهبية .
ب. العقارات المستولى عليها بدون بدل والمستملكة خلافاً للإجراءات القانونية.
ج. عقارات الدولة المُملّكة بدون بدل أو ببدل رمزي لأعوان النظام السابق أو المخصصة لهم .
د. العقارات التي انتزعت ملكيتها بموجب أوامر النظام السابق أو قرارات مجلس قيادة الثورة (المُنحل)، خلافاً للقانون بأثر رجعي على القرارات التي صدرت في ظل قانون هيئة نزاعات الملكية العقارية المرقم (2) لسنة 2006.
ه. حالات الإستملاك التي صدرت بها قرارات من اللجان القضائية في ظل قانون هيئة حل نزاعات الملكية رقم (2) لسنة 2006 .

3_ المحكمة الجنائية العراقية العليا:

1 اللائحة التنظيمية لسلطة الإئتلاف المؤقتة رقم (4) لسنة 2003 المنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد3981، 31 ك الاول ، 2003.

2 علاء جواد الساعدي ، هيئة دعاوي الملكية عدالة انتقالية سلم أهلي ، النهضة العربية ، بيروت ، 2017، ص 143.

3 قانون هيئة دعاوي الملكية رقم 13 لسنة 2010 ، المادة 3.

أنّ النقاش حول تأسيس هذه الآلية سبق إسقاط النظام بمدد طويلة، وأنّ اطراف المعارضة للنظام، سبق لها أن بيّنت عزمها في مؤتمراتها التي عقدتها في لندن وإقليم كوردستان على تبنّي محاكمة رموز النظام السابق ومرتكبي الإنتهاكات قبل إسقاطه، ومع الأخذ بنظر الإعتبار بأنّ الولايات المتحدة كانت تبين التزامها بنهج المعارضة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، بيد إنَّ العراق في الأصل لم يكن وقت النظام السابق منظماً لنظام روما الأساس؛ لذا كان التوجه العام، هو تبني محاكمات وطنية بعيداً عن نماذج المحاكمات الخاصة أو الدولية أو المختلطة[1]، لذلك فقد خوّلت سلطة الإئتلاف المؤقتة بتأريخ 2003/12/10 مجلس الحكم المؤقت بموجب الأمر 48 تشكيل محكمة عراقية خاصة بمحاكمة رموز النظام السابق، بُغية وضع القواعد والعقوبات التي تدين مرتكبي هذه الجرائم في محاكمة عادلة عن جرائمهم في شن الحروب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولغرض تشكيل محكمة وطنية جنائية عراقية عليا من قضاة عراقيين يتمتعون بكفاءة وخبرة عالية ونزاهة، وعليه صدر القانون رقم 1 لسنة 2003 بتشكيل المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية، وقد ألغي هذا القانون لاحقاً بموجب قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم 10 لسنة 2005 الصادر عن الجمعية الوطنية بالإستناد الى قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية لعام 2004 كما أقرّ تشكيلها أيضا في المادة 134 من دستور جمهورية العراق لعام 2005 .

4_ مؤسسة الشهداء: تشكلت مؤسسة الشهداء في عام 2006 بموجب القانون رقم (39)، وهي مؤسسة عامة لها شخصية معنوية مستقلة وإستقلال مالي وترتبط برئاسة الوزراء[2]، تتعامل مع ضحايا انتهاكات النظام السابق ممن أزهقت أرواحهم، وقد أورد القانون تعريفاً جديداً للشهيد، الذي يخضع الى قانونها يختلف عن التعريفات، التي عرفتها المنظومة القانونية العراقية للشهيد في السابق(*)، إذ عرفت المادة (5 _الفقرة اولاً) الشهيد بأنه " كل مواطن عراقي فقد حياته بسبب معارضته للنظام البائد في الرأي أو المعتقد أو الإنتماء السياسي أو تعاطفه مع معارضيه أو مساعدته لهم، بفعل من أفعال النظام بشكل مباشر أو بسبب السجن أو التعذيب أو تنجيتهما أو بسبب عمليات الإبادة الجماعية وضحايا الأسلحة الكيمياوية والجرائم ضد الإنسانية والتصفيات الجسدية والتهجير القسري"، وبناءً علي ذلك النص، قد بات لدينا نوعان من الشهداء تمثل الشريحة الأولى(الشهداء من ضحايا الحروب والأعمال الأمنية)، والشريحة الثانية هم (الشهداء من ضحايا النظام السابق)، ووفقاً لهذا التعريف فإنّ مؤسسة الشهداء معنية فقط بضحايا النظام السابق، بوصفها أحدى مؤسسات العدالة الإنتقالية بعد عام 2003، التي تبنّى المشرّع العراقي استحداثها، ويقابلها في إقليم كوردستان وزارة الشهداء والمؤنفلين. وقد ألغي القانون الإتحادي أعلاه لاحقاً ليحل محله القانون رقم (2) لسنة 2016 الخاص بقانون مؤسسة الشهداء، الذي توسّع في تعريف الشهيد الخاضع لقانونها ليضيف شريحة ثالثة لتوصيف الشهيد في المنظومة القانونية العراقية، التي شملت ضحايا الحشد الشعبي وضحايا الإرهاب في الحرب على (داعش الإرهابي)، كما ذهب قانونها

---

[1] علي بخت التميمي واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص 116.

[2] قانون مؤسسة الشهداء رقم (3) لعام 2006، المادة 1، المنشور في جريدة الوقائع العراقية ، العدد 4018، في 2006/3/6.

(*) اقتصر تعريف الشهيد في ظل المنظومة القانونية العراقية قبل عام 2003 على ما تضمنته نصوص قوانين التقاعد العسكري والخدمة وقوى الأمن الداخلي ومن عوملوا بأنهم منتسبي تلك المؤسسات ممن تضمن قراري مجلس قيادة الثورة المُنحل 1564 لسنة 1980 , 1400 لسنة 1983 توصيفهم ليعدوا شهداء يتمتعون بذات الحقوق التي يتمتع بها شهداء القوانين من(الموظفين المدنيين أو الجيش الشعبي أو الحراس الليليين).

الى التأكيد بأن المؤسسة تهدف إلى تقديم الرعاية إلى ذوي الشهداء، وإنَّ أهداف المؤسسة ونطاق السريان الزمني يتمثل بما يأتي[1]:

أ. المادة (3) تمجيد قيم الشهادة والتضحية والفداء في المجتمع من خلال إقامة الفعاليات الثقافية والفنية والإعلامية، إقامة النصب التذكارية والمتاحف وتسمية المرافق العامة للدولة بأسماء الشهداء.
ب.جاء في المادة (4)، تسري احكام هذا القانون على الحالات الاتية:-
أ. حالات الإستشهاد للمدة من 1963/2/8 ولغاية 1963/11/18 ويستثنى من ذلك من أُعدم بسبب ارتكابه جرائم قتل لا علاقة لها بمعارضته لحزب البعث البائد.
ب.حالات الإستشهاد للمدة من 1968/7/17 ولغاية 2003/4/8.
ج. حالات الإستشهاد للمدة من 2014/6/11 وعلى النحو المبين في المادة (1) الفقرة (ب)[*].
ج. جاء في المادة (17)، إبراز تضحيات الشهداء ومعاناة ذويهم وفضح الإنتهاكات والجرائم، وكذلك معاقبة المسيء إلى حرمة ومكانة الشهداء أو يُنكر تضحياتهم، نقل خدمات المشمولين بأحكام القانون بين دوائر ووزارات الدولة، تخصص نسبة لا تقل عن (10%) من المقاعد الدراسية لذوي الشهداء، وإلزام الوزارة بمنح الإجازات الدراسية للدراسات العليا.
د. المادة (20)، يحق للمشمولين بأحكام هذا القانون الإستمرار بالخدمة لحين بلوغه سن (68).

5_ مؤسسة السجناء السياسيين:

أُستحدثت مؤسسة السجناء السياسيين بموجب القانون رقم (4) لسنة 2006 ، كواحدة من مؤسسات العدالة الإنتقالية تأسيساً على ما نص عليه الدستور العراقي في(المادة) 132 الفقرة أولاً، وهي مؤسسة عامة لها شخصية معنوية مستقلة، ترتبط إدارياً برئاسة الوزراء، ومن أهدافها معالجة الوضع العام للسجناء والمعتقلين السياسيين وتعويضهم مادياً ومعنوياً بما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدموها، فضلاً عن المعاناة التي تعرضوا لها من جراء سجنهم واعتقالهم[2]، كما تهدف المؤسسة إلى تقديم الرعاية للسجناء والمعتقلين السياسيين، فضلاً عن الإمتيازات والتعويضات، وكل ما يكفل الرفاه لهم ولعوائلهم كما بينت المادة (3) من قانون المؤسسة وأبرزها ما يأتي:

أ. تسمية السجناء والمعتقلين السياسيين وفق أحكام هذا القانون.
ب.تعويض السجين والمعتقل السياسي تعويضا مادياً مجزياً يتناسب مع حجم الضرر الذي لحق به.
ج. توفير فرص العمل والدراسة لهم وبما يتناسب وكفاءتهم ومنحهم الأولوية في ذلك.
د. تقديم التسهيلات والمساعدات التي تمكنهم من تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي لهم ولعوائلهم.

أما نطاق سريان هذا القانون فيسري على السجين والمعتقل السياسي من العراقيين في ظل نظام حزب البعث (المُنحل) الذي عرفهم القانون في المادة (5) منه (كل من حبس أو سجن بسبب معارضته للنظام

---

[1] ينظر: قانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة 2016.

(*) تنص المادة (1) الفقرة ب من قانون مؤسسة الشهداء على ان الشهيد هو كل مواطن عراقي ضحى بحياته جراء تلبيته لنداء الوطن والمرجعية الدينية العليا اعتبارا من 2014/6/11 وتتكفل هيأة الحشد الشعبي ومؤسسة الشهداء بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة واقليم كردستان ومجالس المحافظات بتوثيق اسماء الشهداء حتى الذين لم يتم تسجيلهم في هيأة الحشد الشعبي بشرط محاربتهم تنظيم داعش الارهابي واستشهدوا بسبب ذلك وتقديم ملفاتهم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة (9) اولا من القانون لغرض شمولهم بالحقوق والامتيازات.

[2] المادة 1 من قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (4) لعام 2006.

البائد في الرأي أو المعتقد أو الإنتماء السياسي أو تعاطفه مع معارضيه أو مساعدته لهم)، أما المعتقل السياسي (كل من أعتقل لنفس الأسباب المذكورة في تعريف السجين السياسي)[1].

6_ وزارة حقوق الإنسان و(المفوضية العليا لحقوق الإنسان): تَشكّلت الوزارة بموجب أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم 60 لسنة 2004 ، بوصفها أحد الجهات المعول عليها في إدارة وتوثيق الإنتهاكات المتعلقة بضحايا النظام السابق، إذ تُعد أوّل كيان مؤسسي شُكل لهذا الغرض، لأنه قانون مؤسستي الشهداء والسجناء قد أُقر عام 2006 (بعد عامين من تأسيسها)، وقد توّلت بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة (يونامي) والجمعية الوطنية إعداد الأطر التشريعية للعديد من مؤسسات العدالة الإنتقالية (المحكمة الجنائية العراقية العليا، مؤسسة الشهداء، مؤسسة السجناء)، كما أسهمت في اقرار قانوناً للمقابر الجماعية بالعدد 5 لسنة 2006، الذي نظّم الأطر القانونية للعمل على مواقع القبور الجماعية، فضلاً عن اسهام الوزارة في مشروع قانون المركز الوطني للمفقودين كاطار مؤسسي يعالج حالة المفقودين من ضحايا النظام السابق أو الحروب، كما أدارت الوزارة ملف مفقودي الحروب من(العراقيين والأجانب) وقد تبنّت الوزارة في عملها العديد من المبادرات القانونية والمؤسسية[2].

وإستمر العمل بوزارة حقوق الإنسان كمؤسسة حكومية وحيدة تتعامل مع هذا الملف ، يقابله لجنة حقوق الإنسان في السلطة التشريعية، ثم انحسرت نافذة حقوق الإنسان في هذه الوزارة في عام 2008 ، عند تشريع قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان، لتعمل كلا الجهتين في هذا الملف الحيوي، على إمتداد هذه الحقبة الزمنية حتى أُلغِيَت وزارة حقوق الإنسان لاحقاً بموجب الأمر الديواني رقم (312) لعام2015 ونقلت ملفات ومهام هذه الوزارة إلى عدة مؤسسات رسمية(*)، ومنها المفوضية العليا لحقوق الإنسان التي ورد الأسباب الموجبة لتأسيسها في قانونها لتتوافق مع رأي المنظمات الدولية التي عارضت إرتباط ملف حقوق الإنسان بالسلطة التنفيذية أو أن تكون جزءا منها، بل ينبغي أنَّ تكون تشكيلات حقوق الإنسان مستقلة تتابع عمل الحكومة بسلطاتها الثلاث من غير أن تكون تابعا لأي منها، لذلك فإنَّ أهداف الهيأة هو إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في العراق وحمايتها وتعزيزها وضمانها ومراقبة إنتهاكاتها وتقويمها، فضلاً عن المهام الآتية[3]:

أ. إعداد الدراسات وتقديم التوصيات وإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بتعزيز وتنمية حقوق الإنسان.
ب. دراسة وتقييم التشريعات النافذة ومدى مطابقتها للدستور وتقديم توصياتها لمجلس النواب.
ج. تقديم المقترحات لإنضمام العراق إلى المعاهدات والإتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.

---

[1] ثم شهد عام 2013 تعديلاً للقانون لتضاف فئة ثالثة وهي محتجزي رفحاء وضحايا حلبجة ، كما إتسع مفهوم ذوي كل هؤلاء وفق هذا التعديل ليصبح ذوو السجين أو المعتقل أو محتجزي رفحاء: الزوج والأقارب من الدرجة الأولى والورثة وفقاً للقسام الشرعي، وجاء في المادة 6 من القانون اعلاه: تسحب جميع الإمتيازات والحقوق من ورثة المشمولين بأحكام هذا القانون ممن ثبت عليه بالأدلة الثبوتية أنه عمل مع النظام البائد في أجهزته القمعية أو الحزبية أو تعاون مع النظام البائد كمصدر أمني أو ممن حكم عليه وفق قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005.

[2] علي بخت التميمي واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص 136.

(*) تم نقل الإلتزامات الدولية للعراق في مجال حقوق الإنسان، ومتابعة الإجراءات الخاصة بالاتفاقيات الدورية إلى وزارة العدل/دائرة حقوق الإنسان، اما ملف الأسرى والمفقودين أثناء الحربين العراقية - الإيرانية)و(العراقية - الكويتية)إلى وزارة الدفاع، في حين ان ملف(المقابر الجماعية، وضحايا الإرهاب، توثيق الإنتهاكات)إلى مؤسسة الشهداء، وتم نقل الملفّ الخاصّ بالمفقودين والمغيبين إلى وزارة الداخلية ، ونُقلت المهام التفاوضية لملف الأسرى والمفقودين إلى وزارة الخارجية، بالإضافة إلى نقل موظفي(قسم رقابة السجون/الدائرة الإنسانية، دائرة رصد وحماية الحقوق، قسم التدريب والتثقيف وقسم البحوث/المركز الوطني لحقوق الإنسان، دائرة شؤون المحافظات) إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان.. ينظر : علي بخت التميمي واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص 137.

[3] قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان، رقم 53 لسنة 2008 المعدل ، المادة 4.

د. التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والتواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية المستقلة وغير الحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف المفوضية.
ه. العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الوسائل الآتية: تضمين ثقافة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية والتربوية، عقد المؤتمرات والندوات والفعاليات الفنية والإجتماعية وإصدار النشرات والمطبوعات وإعداد البرامج الإعلامية للموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان.
و. تقديم تقرير سنوي إلى مجلس النواب متضمناً تقييماً عاماً عن حالة حقوق الإنسان في العراق ويتم نشره في وسائل الإعلام المختلفة.

7_ وزارة الهجرة والمهجرين:

تشكّلت الوزارة بأمر سلطة الإئتلاف المؤقتة بالعدد 50 عام 2004 تحت مسمى وزارة المرحلين والنازحين، ثم أُلغي الأمر بموجب قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (21) لسنة 2009 ، الذي أشار الى تأسيس تلك الوزارة قد جاء من أجل رعاية المهاجرين والمرحلين والنازحين، فضلاً عن إيجاد الحلول لمعالجة أوضاعهم، وتأمين العيش، كما تتولى مهمة متابعة أوضاع المهاجرين واللاجئين في الخارجالذين تركوا العراق بعد عام 2003 ، إضافة إلى فئة المهجرين داخلياً، وأنّ الوزارة تسعى عبر الوسائل المتاحة أمامها إلى توفير الخدمات وحماية حقوق هذه الفئات التي حددها قانونها بكل ما يأتي[1]:

أ. النازحون العراقيون والمرحلون العراقيون
ب. العراقيون العائدون إلى الوطن من الخارج.
ج. المهجرون الذين أسقطت عنهم الجنسية العراقية بموجب القرار (666) لسنة 1980 المُلغى.
د. اللاجئون وطالبو اللجوء الذين يعيشون في خارج العراق بسبب الهجرة القسرية.
ه. اللاجئون الفلسطينيون الذين أجبروا على ترك وطنهم منذ عام 1948 وأقاموا في العراق.
و. اللاجئون إلى العراق من جنسيات أُخرى الذين تعرضوا للإضطهاد.

وقد أُنيط بالوزارة مسؤولية متابعة ملف حالات التهجير القسري الخارجي والداخلي، ومسألة إسقاط الجنسية، ومصادرة الأموالهم، عمليات صهر القومية في محافظات كركوك والموصل وديالى، والنزوح الذي شهده العراق عام 2014 بعد احتلال مناطق واسعة منه على أيدي التنظيمات الارهابية.

نلحظ من المطلبين السابقين، بأنَّ العراق بعد العام 2003 شهد إجراءات عدة تدخل في صلب مسارات تحقيق العدالة الإنتقالية كجزءً من متطلبات التعافي الأولية للمجتمع الخارج من النزاع، وقد إنقسمت الإجراءات ما بين جبر الضرر والتعويضات وإجراءات أُخرى رقابية، والتي من المفترض ان توافر الحد الأدنى من متطلبات التعافي، بيد إنَّ تلك الإجراءات فيما يخص مسارات العدالة الإنتقالية في العراق، قد اعترتها العديد من التحديات، بعضها مرتبطة بالمنظومة القانونية وأُخرى اجتماعية أو اقتصادية، التي قلصت من نجاعة تلك الإجراءات بوصفها أحد أهم المتطلبات الأولية في أثناء النزاع أو بُعيده، أو حتى لتهيئة الظروف المُستدامة، وهذا ما سنتطرق له في المطلب الأتي.

ثالثاً_ تحديات تحقيق العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003

إنَّ ترك مظالم العهد الدكتاتوري (الإستبدادي) من دون حلول ناجعة، سيتسبب بلا إدنى شك بإفشال الإنتقال الناجح إلى الديمقراطية، لذلك تستند فكرة العدالة الإنتقالية الى إنصاف ضحايا العهد الديكتاتوري

[1] المادة (1) من قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (21) لسنة 2009

السابق، فضلاً عن إجراء تصحيحات حكومية ومؤسساتية لمعالجة التشوهات البنيوية التي أحدثها النظام القمعي في حياة المجتمع، وهي واحدة من المسائل المحورية في مرحلة ما بعد النزاع، ليس لأسباب أخلاقية وقانونية فحسب، بل لأسباب عملية أيضاً، لأن ترك نزاعات الماضي من دون حلول منصفة، يعني إثقال الحاضر بتركة الماضي، وتحويله إلى بيئة مضطربة قد تشهد نزاعات قاسية تحبط تجربة النظام الديمقراطي الجديد.

ومن هنا، فقد شهدت مرحلة ما بعد عام 2003 في العراق الكثير من الإجراءات، التي تتسق مع معايير العدالة الإنتقالية، تولت إنصاف الضحايا ومعاقبة مرتكبي الجرائم، وإزالة الكثير من المظالم، التي لحقت بأفراد وجماعات مختلفة، وفي الوقت ذاته، واجهت مسارات العدالة الإنتقالية تحديات عدة بأبعادها القضائية والقانونية والأخلاقية، ناهيك عن تسيسها التدريجي على يد الجماعات السياسية، وفي حالات أُخرى، تحولت إلى أداة دائمة في الصراع السياسي ضد خصوم حقيقيين أو مُتخيلين، لذلك برزت مقولات هوياتية خطيرة في الحيز العام، قوضت العديد من معاني العدالة الإنتقالية بوصفها من المتطلبات الأولية لتعافي المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع ، وأبرز تلك التحديات هي ما يأتي:

1_ تحديات كشف الحقيقة: لا شك بأنَّ العراقيين كغيرهم من الشعوب التي غادرت نظاماً قمعياً استبدادياً، كانوا تواقين الى تعريف العالم بالمآسي والإنتهاكات التي وقعت عليهم، وبيان حجم الحرمان والعوز والإستهداف والإقصاء الذي تعرضوا له لسنوات، وكان من المفترض أنَّ يرافقه إجماعاً وطنياً يطالب بالقصاص من مرتكبي الإنتهاكات ومحاسبتهم، وفي الحقيقة، كان المجتمع العراقي يتطلع الى اشراكه في نقاشات عامة حول ما وقع عليه من ظلم، والكيفية التي يمكن عبرها تضميد جراح الماضي، وإعادة البناء المجتمعي، وصولاً الى تعزيز وتطوير القيم المشتركة وحقوق الإنسان، بما يؤمن إعادة بناء الإنسان والوطن ، بيد إنَّ الواقع بتحدياته التي فرضها كان خلاف ما تقدم، إذ لم تشهد مسارات العدالة الإنتقالية في العراق بعد العام 2003 منذ البدء بها عبر أوامر سلطة الإئتلاف المؤقتة مروراً بالحكومة المؤقتة والإنتقالية، وصولاً الى الحكومات المنتخبة، مسار التقصي للحقائق بالإعتماد الى الوسائل الشعبية، إذ اقتصرت أعمال التحري والتقصي عن حقيقة الإنتهاكات، على أعمال المؤسسات القضائية ، وتدابير تبنتها مؤسسات غير قضائية بشكل إداري للتحري عن حقيقة الإنتهاكات والجرائم[1].

ففي مسار الكشف عن الحقيقة، تداخلت عوامل سياسية داخلية وخارجية، ومصالح دولية وإقليمية في عرقلته، فالجانب الأمريكي لم يدعم إنشاء أية لجان شعبية للحقيقة في إطار المنظومة القانونية التي شرعتها سلطة الإئتلاف المؤقتة، بل تركزت أوامر الحاكم المدني على تفكيك السلطة، وتطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، مع تبني اليات معالجة للمطالبات التي قدمت من الضحايا ممن صودرت أموالهم وممتلكاتهم، كما إنَّ أغلب الأحزاب السياسية العراقية التي تسّيدت المشهد بعد عام 2003، هي الأُخرى تجنبت تبني مسار لجان الحقيقة، نتيجة لعوامل عدة، بوصفها مساراً غير مسيطرٍ عليه تارة، وغير محسوب العواقب تارة أُخرى، فعلى المستوى الداخلي، قد يضع العديد من العناوين الحزبية خارج الساحة السياسية، بسبب تورط بعض الشخصيات المعارضة بإنتهاكات ارتكبها النظام السابق، لاسَّيما بعد إنتشار بعض الوثائق الخاصة بأجهزة النظام السابق وما وثقته من حجم الاختراق الأمني لساحة

[1] محمد كريم جبار الخاقاني، تجربة العدالة الإنتقالية في العراق، بحث منشور في المركز الديمقراطي العربي ، 2017، متاح على الرابط الأتي:
https://democraticac.de/?p=50845 تاريخ المشاهدة 2022/8/25

المعارضة العراقية، ناهيك عن إعادة قراءة توجهات ومصالح الجمهور (حسب رأي أغلب الأحزاب السياسية) بهذا الصدد قد يعزز من حالات الإقصاء والملاحقة القانونية والقضائية، لذلك فإنَّ اعتماد مسار لجان الحقيقة قد يفاقم من الأوضاع، بجانب ذلك، فقد بدأت الأوضاع الأمنية بالتدهور وتزايد ظواهر الإرهاب، وكلها عوامل معرقلة لممارسة نشاطات كشف الحقيقة، التي تستدعي تحري عن الإنتهاكات وإجراء المقابلات، وعقد جلسات الإستماع للضحايا وغيرها[1].

وعليه، لم تَعرف المنظومة القانونية العراقية مسارات عن الكشف للحقيقة بشكل واضح ، إذ لم ينعقد أي حوار مع الجمهور والضحايا، كما لم يتحقق أي ربط بين عمل مفترض للجان الحقيقة، والإجراءات القضائية، إلا في اطار أعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا، وفي وقت أداء الشهود من الضحايا لشهاداتهم، كما لم تشهد مسارات كشف الحقيقة معرفة أسباب الإنتهاكات وظروفها ومصدرها، بما فيها مصير ضحايا التصفية، والقتل، والإختفاء القسري، وأماكن وجودهم (الكشف عن القبور الجماعية) ، إذ لم يحدد أغلب هوية مرتكبي الجرائم والمسؤولين عنها، كما لم تقدم الإجابة لآلاف من ذوي المختفين قسراً عن مصير أبناءهم[2].

وقد إمتدت تحديات كشف الحقيقة الى حقب زمنية مختلفة لمرحلة ما بعد عام 2003، كضحايا الإقتتال الطائفي بعد عام 2005 ، مروراً بالضحايا التي رافقت عمليات التحرير من التنظيمات الارهابية بعد عام 2014، وصولاً الى الضحايا في أحداث تشرين عام 2019، فالتركيز الحكومي كان أغلبه منصباً على تعويض الضحايا مادياً، لذا فإنَّ تلك التحديات في هذه المسألة المهمة، تُعد من المعرقلات لإحدى متطلبات التعافي الأولي الذي يشكل تهديداً لمرحلة ما بعد النزاع، لأنه لم يعالج المشكلات الأنية، فضلاً عن عرقلته لمسارات العمل المُستدام.

2_ تحديات التعويض وجبر الضرر: يُعد مسار التعويض وجبر الضرر الذي اعتمده العراق من أبرز مسارات تحقيق العدالة الإنتقالية لسعة الفئات التي شملته (قبل عام 2003 ، وبعد عام 2003)، إذ برز التعويض المادي كأحد مسارات تحقيق هذا الهدف واضحاً، إلا انَّ الحديث عن التعويض وجبر الضرر للضحايا ينبغي أنَّ لا يقتصر عن التعويضات المالية التي تقدم للضحايا فحسب، بل تقع التزامات على الدولة أولها التعريف بهؤلاء الضحايا والإنتهاك الذي وقع عليهم ، والأثار الإقتصادية والإجتماعية التي وقعت عليهم، وأنَّ تقر في سبيل تحقيق ذلك السياسات والبرامج، بما يؤمن للضحايا سبل الإنصاف والوصول للعدالة، والمعرفة الكاملة بحقيقة الإنتهاك، الذي وقع عليهم وخلفياته وشخوص مرتكبيه ، وان تتاح لهم الوسائل القانونية والمؤسسية للحصول على العدالة، كما إنّ تحدي التزام الدولة بالتعويض والجبر لضرر الضحايا يتعداه الى معالجة ظروف الإنتهاك والبيئة التي انتجته بالقدر الذي يمنع تكراره في المستقبل[3].

وعليه فإن القوانين التي وجدت لجبر ضررهم قد اعترتها تحديات على المستوى القانوني والإقتصادي في أثناء التنفيذ، ففي الجانب القانوني ظل إستمرار سريان قرارات مجلس قيادة الثورة

---

[1] سعد سلطان حسين، التجربة العراقية في ضوء اليات العدالة الإنتقالية، في مجموعة باحثين، العدالة الإنتقالية في العراق _ الذاكرة وافق المستقبل، مؤسسة فريدريش، عمان_ الاردن، 2021، ص 140.

[2] سعد سلطان حسين ، مصدر سبق ذكره، ، ص 148.

[3] نجلاء مهدي محسن، دور احكام العدالة الإنتقالية في تحقيق الحكم الرشيد في العراق بعد العام 2003، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد (6)، العدد (2)، جامعة تكريت، 2021، ص 553.

المُنحل والتي كانت لها قوة القانون، وعدم تشريع قوانين بديلة لها، كما أن هناك نقصاً كبيراً في التشريعات العقابية العراقية كقانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969وتعديلاته فهو لا ينص على تجريم أفعال كالإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم التي يجب مقاضاة رموز البعث عليها، وكذلك قوانين سارية لا توجد فيها نصوص تتفق مع قوانين تلك المؤسسات(*). كما إنّ التحدي الإقتصادي (التعويض المادي) لجبر الضرر قد برز في خطط الموازنة المالية العامة، التي كان عليها إيجاد التوازن بين إنعاش إقتصاد البلد وإنعاش دخل الفرد (المتضرر) دون أن تكون الغلبة لجانب على آخر، وفي المقابل، قد حفز التعويض المادي غير المتضررين وبعض الإنتهازيين لترويج ملفات تضرر مختلقة عبر أوليات مزورة، فكان تحدي إدارة البيانات وتوثيقها وجه أخر من تحديات العدالة الإنتقالية في العراق، التي ترافقت مع الأزمة المالية وتذبذب اسعار النفط، التي باتت إحدى معرقلات عمل مؤسسات العدالة الإنتقالية وتوقفت بسببه بعض برامج التعويض المادي[1].

3_ تحديات الاصلاح المؤسسي: يرتكز الاصلاح المؤسسي ضمن مسارات العدالة الإنتقالية على أهداف عدة، منها ما يتصل بمنع حدوث الإنتهاكات مرة أُخرى، وأُخرى تتصل بإستشراف المستقبل بُغية إيجاد أجواء ملائمة للمتطلبات المُستدامة التي تعود بالفائدة على المجتمع ككل، ولا تقتصر على الضحايا وحدهم، وهذا يتطلب وجود مؤسسات ديمقراطية لا تسَّهل وقوع الإنتهاكات أو تشجيعها في المستقبل، وبهذا الصدد، فقد قامت سلطة الإئتلاف المؤقت في العراق الذي ترأسها آنذاك السفير الأمريكي (بول بريمر)، بإصدار قانون إدارة الدولة المؤقتة لعام 2004، ومن ثم اقرار دستور جمهورية العراق بعد عام 2005، وقد تضمنت تلك المرحلة تشريعات مهمة لبناء مؤسسات جديدة، واصلاح الأُخرى لتتوافق مع الإنتقال الديمقراطي بشكل عام، ومسارات العدالة الإنتقالية بشكل خاص، إلا انَّ الإنتقال السريع نحو الديمقراطية الذي لم يكن قائماً على أساس وجود نظرية سياسية أخذت وقتها الكافي في الدراسة والتعمق، إذ كانت نتائجها واضحة في عملية هدم مؤسسات الدولة التقليدية وإعادة بناء مؤسسات أُخرى، نتيجة لذلك كان الخلل في البناء والمؤسسي ملحوظاً، لاسَّيما إنَّ نهاية النزاع تؤدي إلى قيادة سياسية جديدة، قد تكون غير مدركة للممارسات السابقة وقدرات الأنظمة والموظفين الحاليين، والنظر إلى المؤسسات السابقة كافة على أنها نتاج لمرحلة النظام السابق[2].

وعليه فإنَّ هدم المؤسسات التقليدية وإيجاد مؤسسات حديثة تتلاءم مع متطلبات الوضع الراهن والإنتقال الديمقراطي السريع وغير المدروس، أسهمت في إيجاد مؤسسات ضعيفة وغير مهنية تحكمها الولاءات بدل الكفاءة، وهو ما إنعكس سلباً على المجتمع، ويعود ذلك إلى أسباب عدة ومنها، إن المؤسسات الحديثة لم تنبثق عند تأسيسها من إتفاق مسبق بين إرادات القوى الإجتماعية العراقية، وإنما فرضت القوى الخارجية المتمثلة بقوات (الإحتلال الأمريكي)، ناهيك عن عدم تلاؤم الهيكل السياسي

(*) ومثال على ذلك التحدي، قد رفضت ابتداءً هيئة التقاعد الوطنية إحتساب رواتب الشهداء المصادق عليهم في مؤسسة الشهداء من تاريخ الإستشهاد، إذ شرطت إحتساب الخدمة التقاعدية لمن هو مستمر بالعمل حتى يوم وفاته ، في حين قانون مؤسسة الشهداء ساوى بين الشهيد الذي فقد حياته مع أقرانه المستمرين بالخدمة ومن لحظة إستشهاده كأحد وسائل جبر ضرر ذويه، كما تعارض إمتياز منح الأراضي لذوي الشهداء والسجناء السياسيين كتعويض عما مروا به من معاناة بضوابط توزيع الأراضي ، وشرط عدم تسجيل أي عقار أو أرض بإسمهم، مما سبب حرمان العديد منهم من هذا الحق المثبت في القانون.

[1] علاء عبد الحسن السيلاوي، تجربة العدالة الإنتقالية في العراق (المفهوم ومعوقات التطبيق)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (1)، العدد (33)، جامعة الكوفة، 2017، ص 307.

[2] SARAH CLIFFE AND NICK MANNING, Op cit. p7

الجديد مع الجسد الإجتماعي، فالمؤسسات الديمقراطية التي ازدهرت وتطورت في الغرب لا تُمثل عقيدة سياسية قابلة للتصدير، فهذا النسق لكي يكون ناجحاً يجب أن يتطور داخل المجتمع الذي يتم التطبيق فيه، وأن اللجوء إلى الانموذج الجاهز يعيق حالة التطور الطبيعي للإنساق داخل المجتمع[1]. لذلك فإنَّ تحدي الاصلاح في العراق بعد عام 2003 قد اصطدم بمعرقلات عدة، ومن أهمها[2]:

أ. فوضى سياسية وإدارية أدت إلى ضعف الأداء الحكومي.
ب. الضعف في الدور الرقابي والتشريعي للسلطة التشريعية العراقية.
ج. الفساد في أغلب مفاصل الدولة.
د. إختلال التوازن الداخلي في المجتمع العراقي (الاحزاب المدنية والاحزاب ذات التوجه العقائدي) بسبب التدخلات الخارجية (الدولية والإقليمية).
ه. الترهل الحكومي وغياب الخطط التنموية وإعتماد معيار الولاءات الحزبية غياب المعارضة البرلمانية وهي إحدى ركائز الديمقراطية، فأغلب الكتل مشاركة في الحكومة.
و. إحتكار القرارات المهمة بيد رؤساء الكتل السياسية، التي تحولت إلى أوليغارشية(*) سياسية.

4_ تحدي المصالحة المجتمعية: شهد العراق في العقود الأخيرة الماضية تحولات وأزمات سياسية واجتماعية وقيمية واقتصادية، نتج عنها فرزاً طائفياً وقومياً وصلت ذروتها في مرحلة ما بعد العام 2003، التي أضحت على شكل أزمة متعددة الأبعاد، يغذيها إرث الماضي المُستغل في الحاضر، ولهذه الأزمة تداعيات كبيرة تمثل عقبة رئيسة إزاء أي مسعى لبناء دولة المؤسسات والمواطنة، لأن مسارات العدالة الإنتقالية ترتكز على المشتركات التي تجمع أفراد الشعب العراقي، بدلاً من مشكلات الماضي، من دون أن يعنى ذلك تجاهلها أو عدم معالجة تداعيات الإنتهاكات، وفي هذا الصدد، شهد العراق بعد عام 2003 العديد من برامج المصالحة، وشُكلت لأجله هيئة وطنية للمصالحة، التي عقدت عدة مؤتمرات، الإ أن هذه المسميات كلها لم تصل الى نتائج تذكر، بل أنَّ ما حدث عام 2014 وإجتياح التنظيمات الارهابية لمناطق واسعة من مدن العراق وقبلها بوادر الإقتتال الطائفي، كان دليلاً على اخفاق محاولات التسوية

---

[1] احمد فاضل جاسم، عدم الإستقرار المجتمعي في العراق دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والآفاق المستقبلية، مجلة السياسية والدولية، العدد (25)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2014، ص7.

[2] نظله الجبوري، قراءة في ماهية النظام السياسي في عراق بعد التغيير، المؤتمر العلمي السادس لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص 155.

(*) يقصد بالأوليغارشية هو شكل الحكم الذي تكون فيها السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة داخل المجتمع التي تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية، إذ يعود جذور هذا المصطلح إلى الكلمة اليونانية oligarchi ، وهي كلمتين الأولى ((oligos وتعني القلة، والثانية ((Arkhe وتعني القيادة، ويُعد افلاطون أول من اشار اليه في كتابه (الجمهورية) ، الذي قسم أنظمة الحكم إلى: الدولة المثالية، الدولة الديمقراطية، الدولة الأوليغارشية، ثم عاد في كتابه (السياسة) وقدم تقسيماً أوضح من ستة أنواع: منها ثلاثة تتقيد وتحترم القانون وثلاثة لا تلتزم بالقانون ومن ضمن الأخيرة هو حكم الأوليغارشية، الذي يتميز بخصائص، أبرزها:

1. نخب في حالة تحول بفعل ضغوطات خارجية وتغييرات في المواقف الداخلية نتيجة التوجه للديمقراطية.
2. نخب توليفيه، إذ تتكون من قوى متعددة الأفكار والتوجهات (اصوليين، علمانيين. الخ
3. في غالبها نخب تابعة لا تنبع قراراتها من اعتبارات داخلية.
4. لا تمتلك استراتيجية واضحة المعالم للعمل السياسي، لأنها تنشغل بالحفاظ على وجودها في السلطة دون الإهتمام بوضع سياسيات مستدامة (بعيدة الأمد)..

للمزيد ينظر: يوسف حسن يوسف، علم الاجتماع السياسي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص 82.

والمصالحة ومواثيق الشرف السابقة، وما (داعش) إلا إحدى نتائج تلك الإختلافات السياسية والمحاصصة الطائفية[1]. لذا كان التحدي الأبرز الى تحقيق هذا الهدف تبرز من خلال اتجاهيين هما[2]:

أ. **الإتجاه الأول**: مشكلة قضية الهوية الوطنية التي رافقها إنهيار المنظومة الأمنية للسلطة، وأتاح ذلك فرصة سانحة لبعض فئات المجتمع أن يعّبر عن نفسه وآماله بعد زوال الكوابح المركزية للنزعات والهويات العراقية المتنوعة قومياً ودينياً ومذهبياً، فبدأ أغلب أفراد المجتمع التحول نحو إنتماءاتهم الضيقة (مذهبية أو عرقية) ، وأصبحت الإنتماءات سواء أكانت دينية أم مذهبية أم عرقية هي الوازع الأول والوحيد، مما أسهم بالنزوع نحو الهويات الضيقة المحدودة مع إستعادة ذاكرة الصراعات والخلافات والتناقضات القديمة، ترافقت مع تزايد صراخ المكونات فيما بينها في إظهار مظلوميتها من قبل النظام السابق، كما أثّر ذلك لاحقا بتعدد مؤسسات للعدالة الإنتقالية، التي تعنى بفئات متقاربة بالتضرر، وجعل فئات أُخرى تطالب الإنضمام اليها أو تشكيل مؤسسات جديدة بإسمها.

ب. **الإتجاه الثاني**: إن الإنتهاك الواضح الذي تم تصويره لحقوق فئات معينة من المجتمع من قبل النظام البائد ، وتعالي أصواتها بعد سقوطه بالإعلان عما عانته من ظلم وحيف، أدى إلى خلق شعور لدى الفئات الأُخرى الذي تم تصويره بأنها جزءً من منظومة النظام السابق، التي ساندته وأدامت حكمه، لذلك كان الإنقسام داخل المجتمع جلياً عبر تجسد شعور فئة بأنها قد همشت أو النظر اليها بعين الإتهام، والتحدي الأبرز هنا، بأن الإنقسام السياسي والمحاصصة قد إتخذ شكل الصراع على السلطة، قد انعكس سلبياً على المجتمع العراقي.

الخاتمة

شرع النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 بالعمل وفق مسارات العدالة الإنتقالية بوصفها إحدى متطلبات التعافي الأولي، وكانت أبرز تلك المسارات هي العمل وفق أوامر سلطة الإئتلاف المؤقتة، ومن ثم مأسسة العديد من مؤسسات العدالة الإنتقالية التي عملت وفق أليااتها المتعددة كجبر الضرر والتعويضات وبعض الإصلاحات وذلك سعياً للإيفاء ببعض متطلبات الخروج من مراحل النزاع وتهيئة الأجواء الملائمة للعمل المُستدام، عبر تدشين العديد من مبادرات العدالة الإنتقالية، بما في ذلك برنامج لإجتثاث البعث، وإنشاء محكمة خاصة وقوة عمل لوضع سياسة للتعويضات عن جرائم الماضي، التي تجسدت في مراحل وحقب مختلفة، فيها ما يتصل بجرائم ما قبل عام 2003 وأُخرى تمتد الى ضحايا الإقتتال الطائفي ما بين عام 2006_2008، وأُخرى لمرحلة ما بعد عام 2014، بيد إن مسارات العدالة في العراق قد اعترتها العديد من التحديات قلصت من نجاعتها في مرحلة ما بعد النزاع، بسبب الحجم الهائل من الجرائم المرتكبة قبل عام 2003، كعمليات الإعدام بحق المعارضين والأف المفقودين، رافقه ونزوحاً واغتراباً خارجياً، وتلك المدة من الحكم القمعي قد مزقت هوية العراقيين وولدت إنعدام الثقة، ثم شهد العراق بعد عام 2003 جدلاً واسعاً ما بين الهوية المدنية وهوياتهم القومية والدينية الخاصة، كما كان للسياق السياسي لإحتلال الولايات المتحدة للعراق أثرها الحاسم في ما يتعلق بجهود العدالة الإنتقالية في ظل الإفتقار الى الخبرة الضرورية لفهم المجتمع العراقي وتطلعاته.

---

[1] ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد (60) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2015 ، ص 11.

[2] نهى درويش ، الحوكمة الديمقراطية لحكومة العدالة الإنتقالية ، أبحاث ودراسات في تجربة العدالة الإنتقالية في العراق ، برنامج العدالة للجميع ، بغداد ، 13 آيار ، 2011، ص11.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014

Military competition of the major countries in the Arab region

زيد احمد بيدر *
Zaid Ahmed Baider

أ.د رياض مهدي عبد الكاظم**
Prof.Dr. Riyadh Mahdi Abdulkadhum

الملخص :

تحاول الدول الكبرى تعظيم قوتها ونفوذها في المنطقة العربية بما يضمن تفوقها على الاطراف المنافسة لها، مستغلة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة للأحداث التي شهدتها دول التحول العربي وتصاعد نشاط المجاميع الإرهابية، لزيادة تفاعلاتها العسكرية على المنطقة لدعم نفوذها وتحقيق مصالحها، وذلك من خلال التدخل العسكري المباشر او من خلال ربط دول المنطقة بأحلاف ومعاهدات عسكرية تضمن لها نشر قواتها في المنطقة، اضافة الى التنافس في تجارة السلاح لما تمثله من اهمية كبيرة في الجانب الاقتصادي، نظراً لحجم السلاح التي تستورده هذه المنطقة بفضل عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة للصراعات والتحديات والتهديدات التي تواجهها بسبب التهديدات الارهابية اضافة الى الصراعات الداخلية التي خلفتها الاحداث في دول التحول العربي.

الكلمات المفتاحية: التنافس – المنطقة العربية– العسكري – الدول الكبرى

Abstract:

The major countries are trying to increase their influence in the Arab region to ensure their superiority over the other party, taking advantage of the instability (political and security) in the Arab region as a result of the so-called Arab Spring revolutions and the increased activity of terrorist groups, in order to increase their military control over the region to support their influence and achieve their interests. And that is through direct military intervention or through participation with the countries of the region in military alliances and treaties that guarantee them the deployment of their forces in the region, in addition to competition in the arms trade because of the great importance it represents in terms of the economic aspect, given the volume of arms that Arab countries import thanks to the lack of Political and security stability as a result of the conflicts, challenges and threats it faces due to terrorist threats, in addition to the internal conflicts left by the Arab revolutions.

Key words: competition , the great powers , Arab region , the military.

المقدمة

* وزارة الزراعة / مديرية زراعة كركوك
** استاذ دكتور ورئيس قسم السياسة الدولية كلية العلوم السياسية جامعة النهرين dr.riyadh@nahrainuniv.edu.iq

يشكل موقع المنطقة العربية اهمية كبيرة للدول الكبرى من الناحية العسكرية إذ يمثل حلقة وصل بين قارة اسيا وافريقيا واوربا، ويقع على اهم الممرات المائية التي تسيطر على حركة الملاحة في العالم، مما جعله يحظى باهتمام كبير من الدول الكبرى، التي تحاول تعظيم قوتها بما يضمن تفوقها على الاطرف الاخرى المنافسة، والتي كثفت من تفاعلاتها تجاه المنطقة العربية مستغلة حالة عدم الاستقرار (السياسي والأمني) التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة للأحداث التي شهدتها دول التحول العربي اضافة الى تصاعد نشاط المجاميع الإرهابية، إذ اعتمدت الدول المتنافسة على الادوات العسكرية في تفاعلاتها تجاه المنطقة لاسيما في العام 2014، لدعم نفوذها وتحقيق مصالحها، وذلك من خلال التدخل العسكري المباشر او من خلال ربط دول المنطقة بأحلاف ومعاهدات عسكرية تضمن لها نشر قواتها في المنطقة، اضافة الى التنافس في تجارة السلاح لما تمثله من اهمية كبيرة من حيث المردود المادي، نظراً لحجم السلاح التي تستورده هذه المنطقة بفضل عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة للصراعات والتحديات والتهديدات التي تواجهها بسبب التهديدات الارهابية اضافة الى الصراعات الداخلية التي خلفتها الثورات العربية، وأيضاً نتيجة للاستقطاب الاقليمي.

اهمية البحث

يعد موضوع التنافس العسكري للدول الكبرى على المنطقة العربية من الموضوعات المهمة، لأنه يمثل اهم اشكال الادوات التي تستخدمها الدول المتنافسة في تفاعلها مع المنطقة العربية بعد العام 2014، وذلك ينبع من الاهمية التي يمكن ان توفرها المنطقة العربية للدول المتنافسة وتساهم في زيادة قوتها وتجعلها قادرة على دعم نفوذها وتحقيق مصالحها.

اشكالية البحث

برز التنافس الدولي على المنطقة العربية في جميع المستويات، لكن نتيجة تقاطع وتعرض مصالح واهداف الدول المتنافسة في المنطقة العربية، كان نمط التفاعلات الدولية في المنطقة العربية يعتمد بشكل كبير على الادوات العسكرية من اجل محاولة هذه الاطراف دعم نفوذها ومصالحها في المنطقة العربية، ونتيجة هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤل الآتي: كيف تجلى التنافس العسكري للقوى الكبرى في المنطقة العربية.

فرضية البحث

تنطلق الفرضية من فكرة مفادها: ساهمت الاهمية الاقتصادية والعسكرية للمنطقة العربية اضافة للمتغيرات الدولية والإقليمية في تشابك مجالات التنافس ورفع وتيرة التنافس وعودة نمط التنافس بين الدول الكبرى الى الجانب العسكري.

المجال المكاني

نركز في هذا البحث على تنافس الدول الكبرى على المنطقة العربية بصفة عامة بصفتها مناطق جذب استراتيجي للقوى الكبرى الطامحة للهينة العالمية لاسيما في ظل انهيار النظام الاقليمي العربي.

المجال الزماني

سنحاول دراسة الاشكالية المختارة في اطار زماني منذ الاحداث التي عصفت في المنطقة العربية عام 2014، نتيجة لتصاعد النزاعات الداخلية في بعض الدول العربية وتصاعد نشاط الجماعات الارهابية والتي اتخذتها الدول المتنافسة مبرراً للتدخل العسكري في المنطقة العربية من اجل دعم نفوذها ومصالحها.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى محورين، المحور الاول يتطرق الى التنافس الدولي في تجارة السلاح، وفي المحور الثاني تناولنا التحالفات الأمنية والعسكرية.

اولاً-التنافس الدولي في تجارة السلاح

ان التنافس بين الدول الكبرى في مجال تجارة السلاح له عدة مكاسب اهمها، تمثل هذه المبيعات من الأسلحة نمط من الهيمنة التي تمتلكها الدول المصدرة على دول معينة او من اجل دعم المصالح والنفوذ، وذلك من خلال استمالة الانظمة من خلال توفير السلاح لها ودعمها عسكرياً، اضافة للعوائد المالية المتحققة من هذه المبيعات، اضافة للشروط والامتيازات المرتبط بهذه الصفقات والتي ربما تتضمن الدعم والتنسيق والتعاون في مختلف المجالات، اضافة الى اعطاء الاولوية لشركات الدول المصدرة للسلاح في الحصول على عقود كبيرة في مجالات البنى التحتية او القطاعات الاستراتيجية الحيوية[1].

وبالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها تمثل اكبر الدول من حيث مبيعات السلاح على مستوى العالم بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة، وتتضمن صفقات الأسلحة التي تعقدها مع الدول العربية عادة مجموعة من الاهداف، وأهمها [2]:

1- استنزاف مواردها المتحققة من بيع الطاقة لانتعاش ما يطلق عليه (دورة الاقتصاد الرأسمالية).
2- تصريف الأسلحة القديمة.
3- تقديم تطمينات الى اسرائيل بان السلاح التي تصدره لدول المنطقة لن يستخدم ضدها، وفق شروط هذه الصفقات، وسوف تبقى محتفظة بتفوقها على دول المنطقة من الناحية العسكرية.
4- تبقى الدول العربية بحاجة خبراء عسكريين امريكيين لغرض التدريب وصيانة الاجهزة واستخدامها في بعض الحالات.

وبالنسبة لصادرات الأسلحة في العالم فان الدول الخمسة (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والمانيا والصين) تصدر ما نسبته (76%) من اجمالي صادرات الأسلحة منذ عام 2014 الى 2020، وما زالت الولايات المتحدة وروسيا اكبر الموردين للأسلحة منذ العام 1950، ومن بين الدول الخمس الاكثر استيراداً للأسلحة منذ العام 2014 الى 2020 ، والتي تستورد ما نسبته (36%) من واردات الأسلحة في العالم، وجاءت مصر والسعودية من ضمنهم، إذ زادت مبيعات الولايات المتحدة من (31%) الى (36%)

---

[1] محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، عمان، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، 2017، ص 370.

[2] فراس محمد احمد، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 52-53

في الفترتين من العام 2010 – 2014 و 2015 -2020، وأصبحت الفجوة كبيرة بين صادرات الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا، إذ تجاوزت صادرات الولايات المتحدة ، الصادرات الروسية بنسبة (17%) من 2010-2014، وتجاوزتها بنسبة (76%) في الفترة 2015-2019، وفي هذه الفترة صدرت الولايات المتحدة الأسلحة الى (96) دولة، وكانت نسبة دول الشرق الأوسط هي (51%) من اجمالي صادرات الولايات المتحدة للفترة من 2014 الى 2020، وبلغت واردات السعودية وحدها في هذه الفترة (25%) من الصادرات الامريكية، بعدما كانت (7.4%) في الفترة 2010-2014، ويرجع ذلك الى الحرب التي تخوضها السعودية في اليمن، وكانت الصادرات الامريكية من الأسلحة في الفترة من 2014 لغاية 2020، الى الامارات وحدها تشكل ما نسبته (6.4%) من كمية السلاح الامريكي المصدر بتلك الفترة[1].

اما روسيا فإنها تعد ثاني اكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم، وكانت سابقا تعد المصدر الرئيس للسلاح للكثير من الدول العربية، وعلى الرغم من استمرار صادرات السلاح الروسي لبعض الدول العربية، لكن وجهات تصدير السلاح الروسي قد تغيرت الى مجموعة من الدول الاسيوية مثل الصين وتايلاند ودول اخرى، ويمكن يرجع ذلك الى تغيير شكل العلاقات والتحالفات العربية مع الدول الكبرى وارتباطها مع الولايات المتحدة في تحالفات واتفاقيات سياسية وعسكرية[2].

وقد بلغت صادرات روسيا من الأسلحة (21%) من اجمالي صادرات الأسلحة في العالم، ولكن انخفضت صاداراتها بنسبة (18%) مقارنة بالفترة من 2010 الى 2014، وأرسلت الأسلحة في الفترة من العام 2014 الى 2020 ، الى (47) دولة وذهب(55%) الى عملائها الرئيسين الثلاثة (الهند والصين والجزائر)، وبلغت حصة الجزائر منها (14%) من اجمالي صادرات روسيا من الأسلحة للفترة ذاتها وبلغت نسبة صادراتها الى الشرق الأوسط (19%) من مجموع صادراتها الى العالم، بزيادة وصلت الى (30%) للفترة 2015- الى 2019، عن الفترة السابقة 2010- 2014، وكانت مصر والعراق اكبر الدول المستوردة للسلاح من روسيا في الشرق الأوسط، وبلغت حصة مصر حوالي (49%) من اجمالي الأسلحة الروسية المصدرة الى الشرق الأوسط، والعراق ما نسبته حوالي (29%)، وتلقت سوريا حوالي (3.9%) من الأسلحة الروسية المصدرة الى الشرق الأوسط[3].

ومن الاسباب التي ادت الى تراجع واردات الأسلحة العربية من روسيا، نتيجة لفاعلية وتطور الاسلحة الامريكية، وأيضا نتيجة الى ارتباط مجموعة من الدول العربية بتحالفات عسكرية مع الولايات المتحدة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعد من اكبر الدول العربية المستورد للأسلحة، وكذلك نتيجة لما يعرف بقانون معاقبة اعداء الولايات المتحدة (كاتسا) الذي اقره الكونكرس عام 2017، وادخل حيز التنفيذ عام 2018، والذي اقر على اثر قيام تركيا بالاتفاق مع روسيا على شراء منظومة الدفاع الجوي (S

---

[1] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، بيروت، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص ص 333 الى 345.

[2] نوار جليل هاشم، واخرون، الاقتراب الكبير: روسيا في الشرق الأوسط، عمان، دار الخليج للنشر التوزيع، 2021، ص 56.

[3] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، مصدر سبق ذكره، ص ص 345، 347.

400)، مما دفع الولايات المتحدة الى الغاء صفقة تسليم طائرات (F35) الى تركيا، وهذا يعد احد العوامل لعدم اقبال الدول العربية على استيراد السلاح من روسيا[1].

اضافة الى اتباع الولايات المتحدة مبدأ (تجارة التهديد وبيع السلاح)، من اجل زيادة صادراتها من السلاح الى المنطقة العربية والذي يؤدي الى تشكيل رؤية فعلية تتولد من خلال استشعار الخوف. [2]

اما الاتحاد الاوربي فانه يعد من اهم واكبر موردي الأسلحة الخمسة والعشرون في العالم، وقد تضمنت القائمة (9) دول اعضاء في الاتحاد الاوربي للفترة من 2014 الى 2020، (وهذه الفترة قبل انسحاب بريطانيا من الاتحاد)* وهم فرنسا والمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة، وقد مثلت صادراتها حوالي (23%) من اجمالي الصادرات العالمية للأسلحة للفترة من 2014-2020، اي بزيادة (3%) عن الفترة 2010-2014، والدول التي شهدت زيادة بصادراتها هي اسبانيا وفرنسا والمانيا، بينما انخفضت صادرات الأسلحة من بريطانيا وايطاليا، وبلغت صادرات جميع دول الاتحاد الاوربي للفترة بين 2014 الى 2020، حوالي (26%) من اجمالي الصادرات العالمية من الأسلحة، وفرنسا لوحدها صدرت الأسلحة الى (75) دولة للفترة من 2014 الى 2020، واكبر الدول المستوردة من فرنسا كانت (المغرب والصين والامارات) وبنسبة (39%) من الأسلحة الفرنسية، للفترة 2010 الى 2014، بينما كان المتلقون الرئيسيون للفترة من 2014 الى 2020، وكانت اكبر الدول المستوردة للاسحلة الفرنسية للفترة 2014 الى 2020، هم (مصر وقطر والهند) بنسبة (54%)، وبلغت الصادرات الالمانية ما نسبته (5.8%) من حجم الصادرات العالمية من الأسلحة للفترة من 2014 الى 2020، وشهدت مبيعاتها زيادة بنسبة (17%) عن الفترة السابقة 2010-2014، وبلغت صادراتها الى الشرق الأوسط (24%)

وأرسلت المانيا الأسلحة الى (55) دولة ، وتعد كوريا الجنوبية ومصر من اكبر الدول المستوردة للأسلحة من المانيا ، وبلغت صادرات الأسلحة البريطانية (3.7%) من حجم الصادرات العالمية من الأسلحة ، وذهبت (56%) منها الى الشرق الأوسط، وكانت حصة السعودية (41%) منها، لكن انخفضت صادراتها الى السعودية بحوالي (- 13%) عن الفترة 2010-2014، بينما زادت صادراتها الى سلطنة عمان بنسبة (77%)، وبلغ مجموع الصادرات الالمانية الى الشرق الأوسط (24%) وفرنسا (52%) والمملكة المتحدة(56%) واسبانيا(26%) وايطاليا (47%) [3].

ويرجع ارتفاع مبيعات الأسلحة الاوربية الى المنطقة العربية، وعدم محاولة الولايات المتحدة عرقلة وصولها، من خلال ممارسة التأثير والضغط على حلفائها العرب، ومثل ما تتبعه بشان السلاح المستورد من روسيا، الى الترابط والالتزام الأمني بين الولايات المتحدة والدول الاوربية، تحت مضلة حلف شمال

---

[1] يوسف حسين عمر، تركيا التاريخ الحديث والمعاصر1923-2018، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 664.

[2] علي بشار اغوان، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، عمان، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص 558.

* خرجت بريطانيا من الاتحاد الاوربي على ضوء نتيجة الاستفتاء الشعبي التي جرت في بريطانيا عام 2016، وشهدت هذه العملية سلسلة من المفاوضات المعقدة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي استمرت لغاية نهاية عام 2020، وهو موعد الخروج الرسمي، للاطلاع: مصطفى جاسم حسين، الاتحاد الاوربي وظاهرة اليمين المتطرف: البريكست انموذجا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (61)، بغداد، 2021، ص ص 231-232.

[3] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، مصدر سبق ذكره، ص ص 348 الى 353.

الأطلسي، الى درجة اصبح الامن الاوربي والأمريكي حالة واحدة من حيث تحديد الدول والكيانات والقضايا التي تمثل تهديدا للطرفين، ولذلك نرى ان اتجاهات الصادرات الاوربية في المنطقة العربية، متطابقة مع صادرات الولايات المتحدة، من حيث وصولها الى الاطراف الحليفة او التي تشكل تهديدا للتحالف الغربي[1].

اما الصين فقد كانت حصتها (5.5%) من اجمالي الصادرات العالمية من الأسلحة، وذلك في الفترة 2015 - 2020، وبزيادة (6.3%) عن الفترة السابقة 2010-2014، وارتفعت صادرات الصين من السلاح الى (53) بينما كانت سابقا تصدر السلاح الى (40) دولة للفترة السابقة، وهذا يدل على بروزها كمنافس للولايات المتحدة وروسيا وبقية الدول المصدرة للأسلحة في العالم، وبلغت صادراتها الى الشرق الأوسط (6.7%) من مجموع صادراتها [2].

ورغم ان الصين تعد من اكبر مصدري الأسلحة في العالم، الا ان التعاون العسكري بين الصين والدول العربية محدود ويقتصر على صيانة المعدات وتوفير قطع الغيار، وتبادل برامج التدريب لكن علاقات التعاون في جانب مبيعات الأسلحة ونقل التقنية التقليدية للمنطقة العربية لا زالت محدودة، ويرجع السبب في ذلك الى استحواذ الدول الغربية على النسبة الاكبر من هذه الصادرات، اضافة الى تقدم الأسلحة والتكنولوجيا الغربية على نظريتها الصينية[3].

ولمعرفة حجم التنافس الدولي على المنطقة العربية في مجال تجارة الأسلحة، فان الجدول (1) يبين اهم الدول التي تعتمد عليها المنطقة العربية في وارداتها من السلاح للفترة 2014 الى 2020، ونسبة استيرادها من الدول المصدرة للسلاح اضافة الى تسلسلها في قائمة الدول المستوردة للأسلحة، اضافة لنسبة صادراتها من اجمالي مبيعات الأسلحة في العالم.

جدول (1) اهم مصادر الأسلحة التي تعتمد عليها الدول العربية في وارداتها للفترة 2014-2020

الدولة	حصة الدول العربية من اجمالي صادرات الدول المتنافسة					
	الولايات المتحدة	روسيا	الاتحاد الاوربي	الصين	تسلسلها	
السعودية	%73		%17.3		1	%12
مصر	%15	%34	%35		3	%5.8
الجزائر		%67	%11	%13	6	%4.2
الامارات	%86		14.4		8	%3.4

[1] بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الامريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2010، ص 137.
[2] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، مصدر سبق ذكره، ص ص 352 الى 353.
[3] مجموعة مؤلفين، اتجاهات تطور العلاقات العربية الصينية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019، ص 17.

العراق	%45	%34			9	%3.4
قطر	%50		%43		10	%3.4
عمان	%13		%57		23	%1.2
المغرب	%91		%9		31	%0.8
الاردن	%30	%10	%30		32	%0.8
الكويت	%70		%16.6		39	%0.5

المصدر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، بيروت، معهد ستوكهولم لابحاث السلام، ت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ان الولايات المتحدة الامريكية تعد المنافس الاقوى بين الدول المصدرة للسلاح للمنطقة العربية، للفترة من 2014 الى 2020، ويتضح ذلك من خلال قراءة نسبة اعتماد الدول العربية عل طرف معين لتوفير وارداتها من الأسلحة، وان اعتماد الدول العربية على الولايات المتحدة بلغ حوالي (47.3%) من وارداتها من الأسلحة، وان المغرب والإمارات والسعودية والكويت اعتمدت بشكل كبير على الولايات المتحدة لتوفير السلاح بنسبة بلغت حوالي (80%)، بينما اعتمدت مصر والجزائر على روسيا في وارداتهم من الأسلحة ، إذ بلغ اعتماد الجزائر على روسيا حوالي (67%) من وارداتها من السلاح ومصر (34%)، بينما اعتمد العراق على روسيا كمصدر ثاني في استيراد السلاح وبنسبة بلغت(34%) من وارداته، والاردن اعتمدت على روسيا كمصدر ثالث من وراداتها من الأسلحة وبنسبة (10%)، اي ان روسيا لا تشكل منافس كبير للولايات المتحدة في جانب تجارة السلاح الى المنطقة العربية، إذ اعتمدت عليها دول قليلة لتوفير السلاح ولم تكن المصدر الاول في استيراد الأسلحة الا لدوليتن عربيتين فقط، في حين اعتمدت الدول العربية على اوربا كمصدر ثاني لتوفير السلاح إذ بلغت نسبة اعتمادها على دول الاتحاد الاوربي في استيراد السلاح حوالي (23.5%) من كميات الأسلحة التي استوردتها للفترة من عام 2014 الى 2020، ولم تعتمد الدول العربية على الصين بصورة كبيرة باستثناء الجزائر والتي كانت الصين احد اكبر مصادرها الثلاثة في استيراد السلاح، وكانت الجزائر قد استوردت من الصين ما نسبته حوالي (13%) من وارداتها لنفس الفترة المذكورة اعلاه، ويمكن ارجاع السبب الذي يجعل الدول العربية تفضل الولايات المتحدة كمصدر رئيسي لوارداتها من الأسلحة هو خشيتها من العقوبات الامريكية في ظل قانون (كاتسا) والتي بموجبه تقطع المساعدات وتمنع توريد السلاح للدول التي تستورد السلاح من روسيا، وقد فرضت هذه العقوبات على تركيا ومصر والهند، ويرجع السبب الثاني الى فعالية الأسلحة الامريكية وتطورها وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا الاتحادية في مجال فاعلية الأسلحة وهذا لا يعني عدم تقدم الأسلحة الروسية وتطورها والتي وصلت الى مستويات عالية من التطور التقني.

ثانياً-التحالفات العسكرية والأمنية

نتيجة للتغير في شكل النظام الدولي على اثر تفكك الاتحاد السوفيتي، ودخول العلاقات الدولية مرحلة جديدة لم تعهدها سابقاً وهي سيطرة دولة وهيمنتها على العالم، واستخدامها سياسة تقوم على التدخل بالشؤون الداخلية للدول، واعتمادها على الادوات العسكرية في سياستها الخارجية، ومحاولة عزل او تغيير الانظمة السياسية التي تقف ضد توجهات السياسة الامريكية من خلال سياسة الحصار الاقتصادي، الذي استخدمته كثيرا ولا زالت تعتمد عليه كأحد الادوات المهمة للوصول الى الاهداف المرسومة[1].

ودفعت سياسة الولايات المتحدة الامريكية المبنية على التدخل العسكري وفرض العقوبات الاقتصادية وممارسة الضغط والابتزاز كثيراً من الدول على تغيير خارطة علاقاتها وتحالفاتها السابقة، خشية من ردة الفعل الامريكية، لاسيما بعد غياب الدول القادرة على توفير الحماية لها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[2].

وخير دليل على ذلك قيام الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل العسكري في عدة مناطق من العالم، ودون وجود رادع او حليف للدول المستهدفة يقف بوجهها، مثل التدخل العسكري في الصومال ويوغسلافيا وأفغانستان والعراق ، وهذا ما دفع كثير من الدول لتغير نهجها خشية من مواجهة نفس المصير[3].

وفيما يتعلق بالدول العربية واتجاهات تحالفها، فان حرب الخليج الثانية والثالثة ومشاركة مجموعة من الدول العربية في هذه الحروب الى جانب الولايات المتحدة، جعل الدول العربية تعيد رسم توجهات سياستها الخارجية في تلك الفترة نتيجة لمجموعة من الأسباب، الاولى: عدم وجود دولة تستطيع الوقوف بوجه التدخل الامريكي في المنطقة، وتوفير الحماية لحلفائها في المنطقة، والثانية، وصول حلفاء الولايات المتحدة الامريكية من الدول العربية الى قناعة تامة انه ليس هناك قوة تستطيع توفير الحماية لهم في هذه المرحلة غير الولايات المتحدة الأمريكية، والثالثة، مثلت هذه الاحداث جرس انذار للدول العربية غير الحليفة للولايات المتحدة والتي كانت في المرحلة السابقة قريبة في توجهاتها من روسيا، بان استمرارها بهذه التوجهات سوف يعرضها لعقوبات اقتصادية وعزلة دولية او ربما تلاقي مصير العراق وافغانستان[4].

وتعود خلفية تشكيل التحالفات الدولية بعد الحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط، الى احتلال العراق للكويت عام 1990، إذ قامت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف دولي من (34) دولة بهدف واضح وصريح وهو تحرير الكويت، وانتهى التحالف بعد تحقيق الهدف لكن نجاح التجربة اعطت امكانية لتحقيق تعاون وتفاهم مشترك بين الدول التي اشتركت بهذا التحالف، وعكست فلسفة اعتماد الولايات المتحدة على تشكيل التحالفات رغم تمتعها بقوة عسكرية كبيرة لقيمة ادراكية في العقيدة العسكرية الامريكية التي تفضل العمل المشترك في التحالفات لاعتقادها بوجوب ان تتحمل كل دولة مسؤوليتها الدولية، ثم كررت تلك التجربة

---

(1) انمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص 117.

(2) فيكتور بولمر توماس، امبراطورية في حالة تراجع: الولايات المتحدة الامريكية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ت: توفيق سخان، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2022 ، ص 592.

(3) وميض احسان، قراءة جديدة للتاريخ: السياسة الامريكية وحرب احتلال العراق، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2017، ص 153

(4) مجموعة مؤلفين، مستقبل وسيناريوهات:الصراع العربي – الاسرئيلي، بيروت، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 422.

في حرب البلقان والعراق وافغانستان، وكان الجامع لهذه التحالفات في كل مرة هو مكافحة الارهاب والدفاع عن حقوق الانسان[1].

وقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية الغزو العراقي للكويت، من اجل التواجد العسكري في المنطقة العربية، وإدخال قواتها العسكرية الى المنطقة العربية بدعوى تحرير الكويت، وتوفير الحماية لدول الخليج العربي من الخطر العراقي، وبقيت هذه القوات منذ ذلك الحين، بل كثفت من انتشارها، وأنشأت قواعد عسكرية في عدة دول عربية، فكانت هذه فرصة كبيرة للولايات المتحدة للسيطرة على هذه المنطقة اضافة الى تشكيل تحالفات عسكرية اشتركت فيه دول عربية وبقيادة امريكية من اجل تحرير الكويت[2].

ورغم وجود عدة مؤهلات تعطي الولايات المتحدة الامريكة مكانة متميزة في المجتمع الدولي، لكن هناك عدد من التحديات التي اضعفت من دورها المهيمن في كثير من الاحداث والقضايا الدولية، إذ واجهت على المستوى الداخلي وتحديداً في الجانب الاقتصادي صعوبات من بينها الركود، اضافة الى تحدي نضوب مصادر الطاقة، وفي الشأن الخارجي لوحظ هناك سعي متواصل لدى مجموعة من الدول لتأكيد حضورها الدولي، لاسيما من الصين والتي شهدت تطورا اقتصاديا تتضح معالمه من خلال معدلات النمو القياسية، اضافة الى السعي الروسي الى القيام بادوار متزايدة على الصعيدين الاقليمي والدولي، بعد التعافي من المشكلات الداخلية، اضافة الى الجانب العسكري الذي يمثل تحديا كبيرا للولايات المتحدة والذي يتمثل بامتلاك لكثير من الدول لترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة ونجاح كثير من الدول باختراق النادي النووي، اضافة الى احداث الحادي عشر من ايلول 2001، والتي مثلت نقطة تحول في شكل النظام الدولي بسبب فشل الولايات المتحدة في مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بالفواعل من غير الدول، والتي اصبح يفرضها عالم اليوم، وتحديداً النشاطات المرتبطة بالجماعات الارهابية، اضافة الى التداعيات التي انتجتها الازمة المالية العالمية عام 2008، على النظام الدولي، وبخاصة من خلال خلخلة المقومات الاقتصادية للقطب الامريكي[3].

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي الى نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، كانت الولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة على النظام الدولي ولا تستطيع دولة ان تجاريها او تقف بوجهها على جميع الاصعدة والأحداث، لكن يعد القرن الحادي والعشرون بداية لحدوث تغيير وتحول نحو نظام عالمي جديد، ربما يطيح بهيمنة الولايات المتحدة الامريكية التي تربعت على حكم العالم لفترة طويلة، وكانت لمجموعة من الاحداث والقضايا والتي كشفت عن تراجع قوة الولايات المتحدة، لاسيما في المجال الاقتصادي، وان ملامح ظهور قوة عالمية سوف تنافس الولايات المتحدة اصبح قريباً، لاسيما من الدول التي تتمتع بنفوذ مالي واقتصادي مثل روسيا والصين والهند والبرازيل، والتي تسمى بالقوى الصاعدة، لما تمتلكه من اقتصاديات سريعة في النمو اضافة للتطور العلمي والتكنولوجي، وأعلنت هذه الدول في عدة مناسبات ومنها اجتماع ضم معظم قادتها في العام 2009، انها سوف تستخدم كل الوسائل بهدف الوصول الى نظام

---

[1] عبد الرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) دراسة تحليلية (2014-2016)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد (35)، كركوك، 2020، ص ص 47-48.

[2] حسين احمد ابراهيم، نوره علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي على الكويت، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد (2) ، بابل، 2020،ص ص 552-553.

[3] مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية-الصينية، مصدر سبق ذكره، ص ص 105-106.

دولي جديد يكون متعدد الأقطاب، يحقق طموح جميع الدول بان يحقق العدالة والحرية والديمقراطية لجميع شعوب العالم، والتي ترفض سياسة التبعية والخضوع[1].

ان النظام الدولي يشهد حالة تنافس واسعة ومتغيرات كبيرة اهمها بروز قوى دولية جديدة قد تشكل تهديد لمكانة ونفوذ الولايات المتحدة، وان التغييرات الدولية ساهمت بتقريب وجهات النظر بين روسيا والصين وصولا الى التفاهم بشان الكثير من القضايا الدولية مثل الارهاب والانتشار النووي وقضايا الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، ومما يسرع بعملية التغيير هو ظهور تحالفات للوقوف ضد القطب الامريكي مثل التحالف الروسي الصيني، والذي ظهر بصورة عملية من خلال الازمة السورية[2].

ونتيجة للأحداث التي شهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، يمكننا تلخيص اهم معالم شكل النظام الدولي الحالي[3]:

1- رغم وجود قوة واحدة مهيمنة إلا ان هيمنتها اصبحت تواجه عدة تحديات، سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، وهذا ما جعلها تواجه صعوبات في تحقيق كثير من اهدافها.
2- زيادة عدد واهمية الفاعلين من غير الدول في النظام الدولي، مما اسهم بالتأثير بشكل كبير بتغيير النظام الدولي.
3- ورغم ان الولايات المتحدة ما تزال هي القوى العظمى الوحيدة في النظام الدولي ، لكن اصبح هناك قوى دولية كبرى ومؤثرة في النظام الدولي وتسعى نحو التعددية.
4- توجد مجموعة من المؤشرات والملامح والتحولات الكبيرة التي تلوح في الافق، والتي تمثل دليلا على ان النظام الدولي يسير في اتجاه التوازن الذي غاب لفترات طويلة، لأنه طيلة الفترة السابقة لم تستطيع الدول الكبرى لوحدها ان تجاري وتقف بوجه الولايات المتحدة الامريكية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، اضافة الى نهوض الصين وروسيا في الجوانب الاقتصادية والعسكرية، اضافة لدول جنوب اسيا التي تشهد حركة نهضة صناعية، ربما يشكل ذلك اولى صور الشرخ في التفرد الامريكي.

ورغم ما تتمتع به روسيا من قوة عسكرية واقتصادية وسياسية الا انها تدرك صعوبة الصراع مع الولايات المتحدة بصورة منفردة، ولهذا سعت ان تخلق لها دور دولي من خلال التنظيمات الاقليمية والدولية، واهمها منظمة شنغهاي التي تظم روسيا والصين وكازاخستان وقرقيزستان وطاجيكستان، والتي تأسست في 1996، لتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والانساني والأمني بين اعضاء المنظمة، اضافة الى تشكيل مجموعة دول (البريكس) والتي تضم الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب افريقيا،

(1) احمد عثمان احمد، القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية بلاد الرافدين الجامعة، المجلد (3)، العدد (1)، ديالي، 2022، ص 72.
(2) صفاء حسين علي، النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية: التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد (10)، العدد (36)، كركوك، 2021، ص 194.
(3) علي عبد الكريم حسين، اثر التغيير في تكوين مستقبل النظام الدولي، مجلة تكريت للعوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (8)، تكريت، 2016، ص 90.

والتي تأسست عام 2009، وتعمل هذه المنظمة على تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية[1].

وأصبحت من اهداف روسيا الاولوية في هذه المرحلة العمل على بناء نظام عالمي جديد للعلاقات الدولية، وهو ما عبرت عنه روسيا في مواقفها في كثير من القضايا الدولية، في رفض الهيمنة الامريكية على العالم، واستعدادها للوقوف حتى لو ادى ذلك للصدام مع الولايات المتحدة، وفي اكثر من قضية وأزمة دولية:

الاولى: والتي تتمثل بالحرب الروسية الجورجية في عام 2008.

الثانية: كانت في الحرب السورية والتي تفوقت بها الارادة الروسية على الارادة الامريكية.

الثالثة: تتمثل بالحرب والانقلاب العسكري الذي دعمته الولايات المتحدة الامريكية في اوكرانيا، وبرهنت روسيا من خلال هذه الازمة ان روسيا ليست هي ذاتها المتراجعة عسكريا واقتصاديا[2].

الرابعة: تمثلت بالاجتياح الروسي للاراضي الاوكرانية في 24 شباط 2022، ورغم التحذيرات والعقوبات الغربية، إلا ان روسيا اصرت على الدخول في الاراضي الاوكرانية[3].

وأخذت التحركات والتفاهمات بين هذه الدول تزعج الولايات المتحدة الامريكية وتمثل تحدي لدورها ومصالحها في العالم، وأصبحت الولايات المتحدة تنظر بعدم الرضا الى اداء الصين وروسيا ادورا متصاعدة على الصعيد الاقليمي والدولي، لاسيما فيما يتعلق بالتنسيق الروسي الصيني في كثير من القضايا الدولية، ودخولهما في اتفاقيات ومعاهدات عديدة شملت عدة جوانب اقتصادية وسياسية وامنية، وترى الولايات المتحدة الامريكية بهذا التنسيق والتفاهم الروسي الصيني بأنه يمثل تهديدا خطيرا بحكم المنافسة الكبيرة من قبل روسيا والصين للولايات المتحدة الامريكية، وقد اكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن اهمية التحالف مع الصين لما يمثله هذا التحالف من قوة ، وهو يرى " انه من المهم للغاية ان تتحد الصين وروسيا في الحفاظ على الحقيقة التاريخية والدفاع عن انتصارهما المشترك في الحرب العالمية الثانية وتمضي الصين وروسيا في تحالف استراتيجي للطاقة، وهذا ما يجعلهما يلعبان دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية[4].

وبعد انتشار تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة في سوريا والعراق، وأصبح ذلك يشكل تهديدا حقيقيا على العراق وسوريا وبرزت من خلاله اشكالية اقليمية ودولية، وهو ما استغلته الولايات المتحدة للتواجد في المنطقة من خلال تشكيل تحالف دولي ضد داعش.[5]

---

[1] مجموعة مؤلفين، الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص 44.

[2] المصدر نفسه، ص ص 45-46.

[3] بسنت جمال، الحرب الروسية الاوكرانية: رؤى استراتيجية للاتجاهات والتاثيرات في اوربا والعالم، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراست الاستراتيجية، العدد (38)، القاهرة، 2022، ص 20.

[4] عامر هاشم عواد، التنافس في العلاقات الصينية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (66)، بغداد، 2021، ص 2019.

[5] عبد الرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، مصدر سبق ذكره، ص 34.

وكانت الدول المساهمة بشكل مباشر في مواجهة داعش الارهابي عسكرياً، كل من كندا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا واستراليا والمانيا، اضافة للدول التي اقتصر دورها على تقديم مساعدات انسانية وعلى رأسها السعودية والكويت وتركيا من خلال مساهمتها من خلال المنح او القروض او توفير الاغذية ومخيمات لاستقبال اللاجئين، فضلا عن ما تقدمه من معونات عسكرية للعراق وسوريا او اموال لتوفير المعدات المطلوبة، وان كانت الاهداف المعلنة من تشكيل التحالف هو للقضاء على داعش لتهديده السلم والأمن الدوليين، لكن في الحقيقة ان التنظيم الارهابي يشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وتطلعاتها في المنطقة، بالإضافة الى ذلك تريد ان تبقى يدها على العراق رغم الانسحاب منه، وممارسة التأثير على سوريا وتضمن تواجدها في المنطقة تحت ذريعة مكافحة الارهاب، وبتحالف دولي لم يسبق له مثيل من حيث عدد الدول المشاركة فيه ويحظى بغطاء شرعي من الامم المتحدة[1].

ويعد التحالف الدولي لمكافحة الارهاب من اكبر التحالفات الدولية في التاريخ، إذ شاركت فيه اكثر من (73) دولة ومنظمة دولية، منها (69) دولة، وأربع منظمات دولية وهي (الامم المتحدة وحلف شمالي الاطلسي، وجامعة الدول العربية والانتربول، واعتمد على استراتيجية تعتمد على مجموعة من الاسس وهي[2]:

- توفير الدعم للعمليات العسكرية.
- وتقديم التدريب وبناء القدرات للقوات المسلحة المتعاونة مع دول التحالف.
- منع تدفق الارهابين الاجانب الى سوريا والعراق.
- وقطع مصادر تمويل الارهاب.
- والعمل على توفير الاغاثة الانسانية لسكان المناطق المتضررة.

وروسيا مثل الولايات المتحدة الامريكية تستخدم قضية مكافحة الارهاب لتحقيق مصالحها، وان دخولها في مكافحة الارهاب في سوريا والعراق، هدفه حماية اهدافها في المنطقة العربية، وأهمها دعم نفوذها في المنطقة، الذي تقلص بسبب المتغيرات الجديدة التي شهدتها المنطقة، ولهذه الاسباب رمت ثقلها في الازمة السورية[3].

ومثلت الحرب على الارهاب فرصة تاريخية لروسيا للمشاركة في هذه الحرب، من خلال تشكيل تحالف ضم كل من (العراق وايران سوريا) وكانت الخطوة الاولى لتشكيل هذا التحالف من خلال قيام روسيا بعرض خدمات قواتها العسكرية لا سيما سلاح الجو الروسي واستغلال نفوذ حلفيتها ايران، والسعي لمد نفوذها من سوريا الى العراق من خلال المساعدة والمشاركة في جمع المعلومات عن تنظيم داعش الارهابي، لاسيما مع تزايد القلق الروسي من وجود آلاف من الارهابيين الروس الملتحقين بصفوف

---

(1) مجموعة مؤلفين، تداعيات التدخل الدولي في اقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الارهاب، مصدر سبق ذكره، ص 189.

(2) مصطفى ابراهيم سلمان، ضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة المستنصرية للدرسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد (15)، العدد (61)، بغداد، 2018، ص ص 48-49.

(3) شيماء عادل فاضل، علي طارق، اثر التحالفات الدولية في استقرار الامن الدولي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (29)، بغداد، 2016، ص 66.

داعش، وتم بالفعل تشكيل غرفة عمليات ومقرها في بغداد هدفها جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها مع اعضاء التحالف الرباعي[1].

وتم تشكيل التحالف الرباعي من اجل محاربة تنظيم داعش في سوريا والعراق، لا سيما بعد سيطرة التنظيم الارهابي على مساحات واسعة من العراق في 10 حزيران عام 2014، وهذا الاسم جاء نسبة الى الدول الاربع التي شكلته وهي روسيا وايران والعراق وسوريا، ويقع مقره في العاصمة العراقية بغداد، وتم تأسيسه في منتصف شهر يلول من العام 2015، وعمله في الاساس يتعلق بتبادل المعلومات الأمنية، وبدا تأسيسه من خلال وصول مجموعة من الضباط الروس الى بغداد، بالتزامن مع وصول عدد من الضباط الايرانيين وعناصر من الاستخبارات السورية، وبدا العمل الفعلي من خلال تشكيل غرفة عمليات مشتركة في مقر استخبارات وزارة الدفاع العراقية، وقد لخص مهام عمل التحالف، الفريق سيرغي كورالينكو ممثل روسيا الرسمي في التحالف الرباعي بانها تشمل جمع وتحليلها ومعالجة وتبادل المعلومات حول التنظيمات الارهابية في المنطقة وبعدها يتم ايصال هذه المعلومات الى هيئات الاركان في الدول الاربعة المشاركة في هذا التحالف، وفيما يتعلق بإدارة التحالف فإنها تنتقل دورياً بين الدول الاربع المشاركة في التحالف، وتكون مدة رئاسة كل عضو هي ثلاثة اشهر، وأسندت مهمة الرئاسة الاولى للتحالف للعراق، ويقتصر الدور الروسي والايراني حسب المدير السابق لقسم التعاون العسكري الدولي في وزارة الدفاع الروسية في تقديم توصيات ودعم لوجستي لخوض العمليات القتالية للعراق وسوريا، والمتتبع لطبيعة هذا التحالف يرى ان وجود هيئات عسكرية من الدول الاربعة، تدل على ان القوات العسكرية في هذه الدول صارت في وضع العمل المشترك، وان عمليات محاربة التنظيم لا تقتصر على سوريا والعراق بل تشمل منطقة الشرق الأوسط، ويشير هذا التحالف الى تحالف عربي اقليمي دولي، وهو بذلك يختلف عن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية لانه يضم ادوات الفعل العسكري على الارض، والذي يفتقدها التحالف الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة[2].

ورغم ان الصين لم تدخل في عملية التنافس العسكري على المنطقة العربية بهذه المرحلة، لكن خطواتها كانت في مناطق اخرى من العالم، إذ اصبح الوجود العسكري الصيني المتزايد في امريكيا الجنوبية وأمريكيا اللاتينية، مصدر قلق ومنافسة للوجود الامريكي في تلك المناطق وهو ما دفع الولايات المتحدة الى دعم الدول الاسيوية بهدف تقويض النفوذ الصيني ومحاولة ايقاف منافسته، وهذا ما يفسر ان الصين ربما تعمل على تنمية علاقتها العسكرية والأمنية، وتدخل كمنافس في الجانب العسكري للولايات المتحدة الامريكية، لاسيما اذا تعرضت مصالحها الاقتصادية للخطر وخصوصا في جانب امداداتها من الطاقة[3].

الخاتمة والنتائج

[1] وليد حسن محمد، الحرب العالمية على الارهاب: التدخل الدولي في العراق انموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (34-33)، بغداد، 2016، ص238.

[2] مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، العلاقات الروسية التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط:دراسة في التأثير والتأثر، مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت، العدد (11)، تكريت، 2017، ص ص 112الى 114.

[3] احمد عثمان احمد، مصدر سبق ذكره، ص 70.

ساهمت المتغيرات التي شهدها النظام الدولي في تعدد وتنوع المخاطر والتهديدات التي تواجه الدول، وهذا ما ساهم في تغير مسار وشكل العلاقات بين الدول، إذ اصبحت الاطراف المتنافسة تركز في تفاعلاتها على المنطقة العربية على الجوانب العسكرية لدعم نفوذها ومصالحها، اضافة الى ظهور تهديدات واخطار جديدة يتطلب مواجهتها التنسيق والتعاون بين اكثر من دولة، وشكلت هذه المتغيرات ايضا مسوغات للتدخل العسكري في المنطقة بحجة محاربة الارهاب وحماية المدنيين، لكن في الحقيقة هو صراع من اجل النفوذ والمصالح، ونتيجة لهذه المتغيرات ايضا برزت قوى دولية منافسة الولايات المتحدة نتيجة لتراجع قوتها، وساهم التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ والسيطرة في زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة العربية، وانعكس ذلك ايضا على التوازن الاستراتيجي الاقليمي والدولي نتيجة للمخاوف التي خلقتها الزيادة الكبيرة في الانفاق العسكري في دول المنطقة والدول المتنافسة نفسها، ويعد التنافس الدولي في المنطقة العربية من العوامل المعززة لنزعة العسكرة فحجم التفاعلات العسكرية للدول الكبرى في المنطقة العربية والتي تكون على شكل قواعد عسكرية او تنسيق وتعاون وتدريب او اتفاقيات .. الخ، تتسق في الغالب مع حجم مبيعات السلاح للدول الكبرى.

ومن خلال ما سبق توصلنا للنتائج الاتية:

1- في مجال تجارة السلاح من عام 2014 الى 2020، فان الولايات المتحدة تمتلك التفوق بهذا المجال إذ كانت صادراتها الى المنطقة العربية تشكل ما نسبته (47%) من حجم الأسلحة العربية المستوردة، في حين ووصلت كميات الأسلحة الاوربية المصدرة الى المنطقة العربية ما نسبته(23%)، اما الصادرات الروسية من الأسلحة فكانت (10%) وهذا يرجع الى الضغوط التي تفرضها الولايات المتحدة العربية على الدول العربية من اجل تقليل اعتمادها على السلاح الروسي، ورغم ان الصين تحتل المرتبة الخامسة كأبر دولة مصدرة للسلاح في العالم، لكن صادراتها الى المنطقة العربية لا زالت تشكل حوالي (5%) من حجم الواردات العربية من الأسلحة، ويمكن يرجع ذلك الى مسائل تتعلق بالفاعلية والجودة التي تتفوق فيها الأسلحة الامريكية والأوربية والروسية.

2- وفيما يتعلق بتوجهات الدول العربية وارتباطها بالتحالفات العسكرية، ومن خلال مراجعة الاحداث والأزمات العربية فان اغلبية الدول العربية ترتبط بصورة اكبر مع الولايات المتحدة في الجانب العسكري، سواء في برامج التسليح والتدريب او التحالف، في حين كان التعاون الروسي مع الدول العربية في المجال العسكري محدودا ويقتصر على مجموعة من الدول، اما الصين فانها ما زالت تتجنب التفاعل عسكريا تجاه قضايا وأحداث المنطقة العربية رغم تمتعها بقدرة عسكرية كبيرة.

3- ورغم القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية، لكن هناك مجموعة من التحديات التي اضعفت من دورها المهيمن تجاه كثير من الاحداث والقضايا الدولية، ففي الجانب الداخلي تواجه تحديات اقتصادية ابرزها الركود، وكذلك تحدي يتعلق بنضوب مصادر الطاقة، وفي الجانب الخارجي تواجه تحدي من الدول الصاعدة من اجل تأكيد حضورها الدولي والاقليمي، لاسيما الصين التي شهدت تطورا اقتصاديا تتضح معالمه من خلال معدلات النمو القياسية، اضافة الى

السعي الروسي للقيام بادوار متزايدة على الصعيدين الاقليمي والدولي، بعد التعافي من المشكلات الداخلية، وفي الجانب العسكري تواجه الولايات المتحدة تحديات متعددة اهمها زيادة قدرة الاطراف الدولية والإقليمية على التفاعل مع الاحداث والقضايا الدولية نتيجة لامتلاكها ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة ونجاح كثير من الدول باختراق النادي النووي.

4- نتيجة لحالة التحول التي يشهدها النظام الدولي نتيجة لمجموعة من المتغيرات، والتي اصبحت تهدد مكانة ونفوذ الولايات المتحدة، وهو ما مثل ارضية مناسبة للحوار والاتفاق بين القوى الصاعدة في النظام الدولي، وصولا الى التفاهم بشان الكثير من القضايا الدولية مثل الارهاب والانتشار النووي وقضايا الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، ومما يسرع بعملية التغيير هو ظهور تحالفات للوقوف ضد القطب الامريكي مثل التحالف الروسي الصيني، والذي ظهر بصورة عملية من خلال الازمة السورية.

5- تدرك روسيا استحالة قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها عسكريا بصورة منفردة، ولهذا عملت على مواجهتها باساليب اخرى، واهما خلق تحالفات اقليمية ودولية، (منظمة شنغهاي والبريكس)

6- استخدمت روسيا من قضية مكافحة الارهاب اضافة الى تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة من اجل دعم نفوذها الذي بدأ بالتراجع لا سيما بدول التحول العربي، وان دخولها في مكافحة الارهاب في المنطقة هدفه دعم نفوذها في المنطقة، ولهذه الاسباب رمت ثقلها في الازمة السورية.

7- ربما تعمل الصين على تنمية علاقتها العسكرية والأمنية مع المنطقة العربية، وتدخل كمنافس في الجانب العسكري للولايات المتحدة الامريكية، لاسيما اذا تعرضت مصالحها الاقتصادية للخطر وخصوصا في مجال الطاقة.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً-الكتب العربية والمترجمة

1- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، معهد ستوكهولم لابحاث السلام، ت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020.
2- انمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
3- بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2010.

4- علي بشار اغوان، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
5- فراس محمد احمد، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
6- فيكتور بولمر توماس، امراطورية في حالة تراجع: الولايات المتحدة الامريكية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ت: توفيق سخان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2022 .
7- مجموعة مؤلفين، اتجاهات تطور العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2019.
8- مجموعة مؤلفين، الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
9- مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية الصينية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
10- مجموعة مؤلفين، مستقبل وسيناريوهات:الصراع العربي – الاسرئيلي، مركز دراسات الشرق لااوسط، بيروت، 2011.
11- محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
12- وميض احسان، قراءة جديدة للتاريخ: السياسة الامريكية وحرب احتلال العراق، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان، 2017.
13- نوار جليل هاشم، واخرون، الاقتراب الكبير: روسيا في الشرق الأوسط، دار الخليج للنشر التوزيع، عمان، 2021.
14- يوسف حسين عمر، تركيا التاريخ الحديث والمعاصر1923-2018، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الظغاين، قطر، 2021.

ثانياً-البحوث والدراسات

1- احمد عثمان احمد، القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية بلاد الرافدين الجامعة، المجلد (3)، العدد (1)، ديالي، 2022.
2- بسنت جمال، الحرب الروسية الاوكرانية: رؤى استراتيجية للاتجاهات والتاثيرات في اوربا والعالم، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراست الاستراتيجية، العدد (38)، القاهرة، 2022.
3- حسين احمد ابراهيم، نوره علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي على الكويت، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد (2) ، بابل، 2020.
4- شيماء عادل فاضل، علي طارق، اثر التحالفات الدولية في استقرار الامن الدولي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (29)، بغداد، 2016.
5- صفاء حسين علي، النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية: التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد (10)، العدد (36)، كركوك، 2021.

6- عامر هاشم عواد، التنافس في العلاقات الصينية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (66)، بغداد، 2021.
7- عبد الرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) دراسة تحليلية (2014-2016)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد (35)، كركوك، 2020.
8- علي عبد الكريم حسين، اثر التغيير في تكوين مستقبل النظام الدولي، مجلة تكريت للعوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (8)، تكريت، 2016.
9- مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، العلاقات الروسية التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط: دراسة في التاثير والتاثر، مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت، العدد (11)، تكريت، 2017.
10- مصطفى ابراهيم سلمان، ضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد (15)، العدد (61)، بغداد، 2018.
11- مصطفى جاسم حسين، الاتحاد الاوربي وظاهرة اليمين المتطرف: البريكست انموذجا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (61)، بغداد، 2021.
12- وليد حسن محمد، الحرب العالمية على الارهاب: التدخل الدولي في العراق انموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (34-33)، بغداد، 2016.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة)*
The Eurasian Project (The New Eurasian)

زينب غالب جعفر *
Zainab ghlib

أ.د.سرمد زكي الجادر**
Prof.Dr.Sarmed zaki Al-jader

الملخص :

انّ الاوراسية فلسفة وكل الفلسفة الحقيقية تحتوي ضمنياً على فلسفة سياسية ومنظور تاريخي وامكانية للتحول الى ايديولوجية ، لذلك انّ الاوراسية فلسفة سياسية تقوم على اساس تعددية الحضارات ومعاداة الامبريالية وتنشد الى اعادة بناء الامبراطورية السوفيتية ولكن وفق اسس قومية وجغرافية تساعد على تجنب اخطاء الماضي تحقيق النصر على القوى البحرية لا سيما الولايات المتحدة الامريكية . الكلمات المفتاحية : الاوراسية ، الثالاسقراطية، التللورية ، الجيوبوليتك .

Abstract

Eurasianism is a philosophy, and all real philosophy implicitly contains a political philosophy, a historical perspective, and the possibility of turning into an ideology. Therefore, Eurasianism is a political philosophy based on the multiplicity of civilizations and anti-imperialism. It seeks to rebuild the Soviet empire, but according to national and geographical bases that help avoid past mistakes and achieve victory over the powers. Navy, especially the United States of America.

المقدمة

ظلت الجغرافيا الكلمة السرية الدائمة في الاستراتيجية الروسية (الجيوبوليتيك الدفاعي) قديماً وحديثاً؛ ولهذا فقد آمن الزعماء الروس في كل مراحل تاريخهم بالتفكير الإمبريالي لتحييد التهديدات داخل الفضاء الأوراسي (القارة الأوروبية والآسيوية بما فيها أجزاء من إفريقيا والشرق الأوسط)، ونظروا إلى القِيم الغربية الليبرالية والاقتصاد المفتوح على أنه مقدمات لخطرٍ يهدد كيانهم، وسعوا دائماً لبناء نظام اجتماعي وسياسي ذاتي يمنح الدولة قدرة الدفاع عن مصالحها وكبح الاعتداءات الخارجية وشارك في ذلك التخطيط مفكرون روس أسسوا ما سموه "المدرسة الجيوبوليتيكية"، ويعتبر الكسندر دوغين والملقب بعقل بوتين الرائد الاكبر لها اذ انصب اهتمام الرئيس بوتين منذ توليه الحكم في الكرملين عام 2000م، على النطاق الأوراسي حسب الجغرافي البريطاني هالفورد ماكيندر، فالمشروع القيصري، حسب ماكيندر، يربط موسكو عبر دوائر متداخلة بالدول الآسيوية والأوروبية والإفريقية، وتكون أولى حلقاتها دول الاتحاد السوفييتي السابق؛ بوصفها منطقة نفوذ خالصة لروسيا أمام التمدد الغربي، من خلال عقد شراكات وثيقة، وفرض نفوذ اقتصادي وسياسي وأمني على الدول التي تشاركها الحدود، أو التدخل عسكرياً عند اللزوم، كما حدث في جورجيا والقرم وأوكرانيا، أو أبعد من ذلك كما في سوريا وليبيا وإفريقيا الوسطى. وعلية

---

* بحث مستل من اطروحة دكتوراه في قسم الاستراتيجية

** استاذ دكتور في قسم الاستراتيجية/ كلية العلوم السياسية جامعة النهرين dr.sarmed@nahrainuniv.edu.iq

من اجل فهم المشروع الاوراسي تم تقسيم الدراسة الى محورين يتناول المحور الاول الصعود الروسي (الاوراسية) ، اما المحور الثاني اليات تحقيق المشروع الاوراسي

المحور الاول : الصعود الروسي (الاوراسية)

يشهد النظام الدولي اليوم الكثير من التغيرات في طبيعة التفاعلات الدولية ،فالدول الفاعلة فيه (روسيا والصين) يسعيان الى نظام اوراسي يضعف الهيمنة الامريكية .[1] تكون فيه الصين التي حذر منها نابليون قبل قرنين من الزمن قائلا" دعوا الصين نائمة فعندما تستيقظ، سوف تهز العالم ".[2] قوة عظمى من خلال استراتيجية التحول القائمة على بناء القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجيا من اجل اكتساب الهيبة السياسية اقليمياً ودولياً .[3] وتصبح فيه روسيا قوة كبرى من خلاء احياء امجاد القوة السوفيتية واعادة اقامة مناطق نفوذ في جوراها الجغرافي لأجل التصدي للهيمنة الغربية الامريكية .[4]

لذلك منذ نهاية الحرب الباردة وصدمة تفكك الاتحاد السوفيتي تعددت الافكار والايديولوجيات بشأن النظام العالمي الجديد في ظل نشوة الانتصار الامريكي والترويج لعصر الاحادية القطبية ومفاهيم نهاية التاريخ وحتمية اتباع العالم بأسره للأممية الليبرالية الأمريكية وقيمها الديمقراطية لمدة عقد من الزمن (1990-2001) عاش العالم في ظل القطبية الاحادية حال من فقدان التوازن لم يشهدها من قبل حتى جاءت احداث سبتمبر لتبدأ مرحلة جديدة من الحروب الأمريكية التي يصفها الكثيرون بالفاشلة وبزوغ قوى عالمية واقليمية جديدة ونهوض قوى اخرى قديمة كانت قد انتهت ولن تقوم لها قائمة من هنا بدأ الحديث عن (روسيا) الاوراسية .[5] التي ترى انّ الحضارة الغربية متعثرة وتقود

---

(1) مثنى علي ويسرى مهدي، التحولات في نظام القطبية الدولية :دراسة في مستقبل اللاقطبية ، مجلة العلوم السياسية ،جامعة تكريت، العدد 63، 2022،ص9.
(2) غراهام اليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة :هل تنجح الصين وامريكا في الافلات من فخ ثيوسيديديز؟، ترجمة : اسماء بهاء الدين ، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص7.
(3) وئام اليد عثمان ، الصراع على قيادة النظام الدولي : الصعود الصيني الاحادية القطبية بعد جائحة كورونا رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام، القاهرة، العدد222، المجلد55، 2020، ص32.
(4) ليلة عيساوي، الصعود الروسي في منطقة الشرق الاوسط بقيادة فلاديمير بوتين، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو، الجزائر ، العدد2، المجلد16، 2021، ص574.
(5) عمرو عبد الحميد، لماذا اوراسيا ؟ المفهوم السياسي لأوراسيا وماذا تعني للعالم العربي ؟، مجلة الشؤون العربية الاوراسية ، مركز الدراسات العربية الاوراسية ، العدد1، 2021، ص15.

البشرية الى طريق مسدود وانّ محاولاتها للتحديث كانت وستبقى مدمرة وفتاكة للشعوب الاسيوية والاوروبية .[1]

تنطلق الاوراسية من افكار قديمة تعود الى عام 1917 اذ ادى اعلان الثورة البلشفية والحرب الاهلية الى هروب مليوني روسي تقريباً الى الدول المجاورة خاصة غرب اوروبا بلغاريا والمانيا وفرنسا الامر الذي دفع نخبة من المفكرين المعارضين الى ايجاد فكرة بديلة للمشروع البلشفي القائم على الماركسية على اعتبار انّ تغريب روسيا وتبنيها للشيوعية لا يناسبها لأنها في نظرهم حضارة متميزة وفريدة .[2] فهي

ليست جزءاً ممتداً للحضارة الاوروبية ولكنها في الوقت نفسه ليست حضارة اسيوية ، فهي خليط ثقافي انشأ مرجعية حضارية روسية خاصة .[3] اي انها دولة اوروبية واسيوية .[4] وستلعب دوراً في النظام الدولي لا يمكن اهماله .[5] بعد سقوط الغرب لذلك في عام 1921 نشر مجموعة من المفكرين المعارضين مقالة بعنوان" Exodus to the East" والتي كانت ميلاد للأيديولوجية الاوراسية حيث تمحورت فكرة الكتاب حول انّ جغرافية روسيا هي مصيرها وانه لا يوجد ما يمكن لأي حاكم انّ يفعله لفك القيود عن تأمين اراضيه ، وانه في ظل اتساع مساحة روسيا يجب على حكامها انً يفكروا بإمبريالية لاستيعاب جميع السكان على كل الحدود وفي الوقت ذاته معتبرين انّ اي شكل من اشكال الديمقراطية والاقتصاد المفتوح او الحكم المحلي والحرية العلمانية امراً خطيراً للغاية وغير مقبول ، واعتبر هؤلاء المفكرين انّ بطرس الاكبر الذي حاول اوروبة روسيا في القرن الرابع عشر انه عدواً وخائناً ، وانهم كانوا ينظرون باستحسان الى حكم التتار المغول بين قرني الثالث والخامس عشر اذ علمت امبراطورية جنكيز خان الروس دروساً مهمة حول بناء دولة قوية ومركزية اكتسبت هذه الايدولوجية اتباعاً كثيرون في مجتمع المهاجرين وخاصة الروس البيض الذين كانوا حريصين للترويج عن اي بديل للبلشفية .[6]

---

(1) مشروع الإمبراطورية الأوراسية ، 2010، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي: https://arabic.rt.com/
(2) احمد سليم البرصان ، الاوراسيا الجديدة وجيوبوليتك السياسة الخارجية الروسية ، مجلة الدراسات الشرق اوسطية ، مركز الدراسات الشرق اوسطية ، عمان ، العدد93، 2020، ص16.
(3) وليم نصار ، روسيا قوى كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد20، 2008، ص39.
(4) احمد سليم البرصان ، تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها الى الشرق الاوسط، مجلة الدراسات الشرق اوسطية ، مركز الدراسات الشرق اوسطية ، عمان ، العدد68، 2014، ص19.
(5) حسام عبد العال، العلاقات الدولية والمعارك الاقتصادية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2017، ص164.
(6) anton barbashin and hannah thoburn, Putin's Brain: Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea, foreign affairs, https://www.foreignaffairs.com

وتقوم الاوراسية التقليدية حسب مفكريها (سافيتسكي و نيكولاي اس تروبيتزكوي و جاكوبسون و كارسافين فرنادسكي) .على انها طريق ثالث او عالماً وسيطاً بين الشيوعية والرأسمالية ، فالنسبة للارواسين انّ الرأسمالية مساوية للثقافة الغربية وانً الشيوعية ليست ايديولوجية حقيقة لأن افتراضاتها المادية تمنعها من الوصول الى جوهر الاشياء والطبيعة الحقيقية للأحداث وانها لعبت دور الاسلوب في الواقع السوفيتي لذلك فأن مكانه الايديولوجيا محجوزة للاوراسية وانً الشيوعية ادارة خيالية وتنتظر انً تنسب الى الاوراسية .[1] ويرى هولاء المفكرين ايضاً انّ روسيا تشكل قارة ثالثة تقع بين الغرب المدان على ماديته المنحلة واسيا المتمسكة بقيمها ، فهي ولدت من اندماج اصلي بين العناصر الاسلافية والتركية والمسلمة رافضة اي امل في استعادة النظام الملكي او العودة اليه. ولقد انشأ الاوراسين حركة معقدة وغير متجانسة بين القوميين الكلاسيكيين والسلافوفيليين مقسمة الى تيارات مختلفة اعترفوا من خلالها بالثورة البلشفية كضرورة تاريخية وعارضوا التفسيرات البيولوجية والعنصرية للتاريخ فضلاً عن معاداة السامية ومعاداة اليهودية ، واقتربوا من الفكرة البلشفية الوطنية ،لقد غابت هذه الافكار طوال مرحلة الشيوعية وحلت محلها الماركسية التي هي اوروبية بالنهاية كما لو كانت انتصارا للعنصر الجرماني في الثقافة الروسية ،على الثقافة الاسيوية لكن الغريب انّ الاوراسية قد انتشرت بين سجناء الغولاغ * اذ تم

استخدامها كنظرية علمية وتم تعزيزها بجهاز اصطلاحي في معسكرات الغولاغ الا انً هذه الافكار لم تظهر الى العلن الا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي .[2]

اذ مع نهاية عام 1993 بدأت تظهر متغيرات داخلية وخارجية حثت روسيا الاتحادية الى ضرورة التفكير في سياستها الخارجية، ومن اهم تلك المتغيرات هي : [3]

1- مواجهة الرئيس بوريس يلتسن معارضة قوية لتوجهات السياسة الاوروبية الاطلسية تمثلت

---

(1) Marlène Laruelle, Russian Eurasianism An Ideology of Empire, Translated by Mischa Gabowitsch, Woodrow Wilson Center Press Washington, D.C.,2008,p.p.28-29.

* الغولاغ : اختصار لكلمة "المديرية الرئيسية للمعسكرات"، وقد كانت نظاماً سوفيتياً لمعسكرات الاعتقال والعمل القسري، انشأ هذا النظام لأول مرة في عهد أوّل زعماء الاتحاد السوفييتي فلاديمير لينين عام 1919 وقد بلغ ذروته خلال فترة حكم أبرز قادة الاتحاد السوفييتي جوزيف ستالين. للمزيد ينظر في :

- وضعوا أساتذة ومهندسين وسياسيين في معسكرات العمل دون تهمة! قصة نظام الجولاج السوفييتي سيئ السمعة ، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://arabicpost.net/

(2) الكسندر دوغين ، الخلاص من الغرب الاوراسية الحضارات الارضية مقابل الحضارات البحرية والاطلسية ، ترجمة : علي بدر، ط1، مكتبة ودار الكا ،بغداد، 2021، ص8.

(3) وليد محمود احمد ،سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة 1991-1999، دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد25، المجلد9، 2012، ص272.

في شراسة معارضة الحزب الشيوعي الروسي والاحزاب القومية التي انتقدت سياسة يلتسين التي اضعفت مكانة روسيا الاتحادية وطالبت باتباع سياسة جديدة قوامها احياء التحالف مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي والعمل على حماية المواطنين الروس في تلك الدول مع اتباع سياسة اكثر استقلالية عن املاءات الولايات المتحدة الامريكية العدو الاول لروسيا .[1]

2- انّ روسيا بدأت تدرك انّ هنالك حدود لمدى رغبة الغرب في ادماجها بحضارتها ومساعدتها للخروج من ازمتها اي بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب.
3- ظهور متغيرات جديدة في اسيا الوسطى دفعت روسيا الى اعادة النظر في توجه سياستها الخارجية اهمها : [2]
أ- اندلاع التنافس التركي - الايراني على اسيا الوسطى مما هدد المصالح الروسية .
ب- تدفق الروس من الخارج القريب وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها عام 1992 (200) الف روسي الامر الذي هدد الاقتصاد الروسي الذي اصبح غير قادر على استيعاب تلك الاعداد .
ت- تصاعد التيارات الاصولية في اسيا الوسطى واستعمال تلك التيارات للعنف الذي هدد الأمن القومي الروسي ووحدة الاراضي الروسية .
ث- انّ دول اسيا الوسطى ذاتها بدأت تطالب روسيا بأن تلعب دور الضامن للأمن لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة .

تحت ضغط هذه المتغيرات بدأ الرئيس يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية حيث بدأت تظهر ملامح التوجه الاوراسي الجديد واساس هذا التوجه هو انّ روسيا اوروبية -اسيوية بالتالي عليها انً

توجه سياستها نحو هذا العالم ففي العالم الاوراسي تقع مصالحها كما انّ من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الاساسية للأمن القومي الروسي .[3] من ناحية اخرى انّ الغرب لن يقبل روسيا في ازمتها وانه حريص على بقاء روسيا ضعيفة لأطول فترة ممكنة والدليل على ذلك حرص الغرب على اهانة روسيا واظهرها في موقف الدولة التابعة والذي عبر عنه يلتسين مخاطبا الغرب "ان روسيا لا توضع في غرف الانتظار " .[4] لذلك لابد من انّ تقوم روسيا بتحويل سكان الاراضي المحيطة بها الى حلفاء لأن الاندماج الاراضي المتمحور حول روسيا كفيل بتأمين سيادة حقيقية

---

(1) وسيم خليل قلعجية ، روسيا الاوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين ،ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2016، ص37.
(2) محمد السيد سليم ، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد170، المجلد42، 2007، ص ص 41-42.
(3) وسيم خليل قلعجية ، المصدر نفسه ص37.
(4) محمد السيد سليم ، المصدر نفسه ص 42.

لكل شعب اوراسيا وانّ الاراضي المحيطة ضرورية لروسيا اذا ارادت انّ تكون قوة جيوبوليتيكية سيادية مستقله لذلك يجب خلق كتلة اوراسية جديدة تشكل الامبراطورية الروسية تشمل .[1]

1- المحور الغربي موسكو - برلين : يرى دوغين انّ اوروبا الوسطى منطقة شديدة التجانس ويمكنها انً تترك اثرا كبيرا على جنوب القارة ايطاليا واسبانيا اما بريطانيا فلا يراها الا قاعدة عائمة للولايات المتحدة الامريكية لذلك يحولها الى كبش فداء ، واذا كانت فرنسا اطلسية التوجه دوماً يرى دوغين حسب نظرته الجديدة اليها تؤسس قاعدة توجه فرنسي اخر يعود الى الخط النابليوني الذي في اوروبا وحدة قارية واحدة وهو ما جسدته سياسة ديغول الذي تحالف مع المانيا سعيا الى اقامة الكونفدرالية الاوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية لذلك يرى دوغين انّ التحالف الالماني الروسي ضروري ففي الوقت الذي تبدوا فيه المانيا عملاق اقتصادي لكنها قزم سياسي تبدو روسيا عملاق سياسي لكنه كسيح اقتصادي لذلك لابد من تكامل الدولتين .
2- محور موسكو- طوكيو : يرى دوغين انّ سياسة الامبراطورية الاوراسية تطرح مجموعة من التأملات التي بدأها بالحديث عن الهند التي اخذت منذ تحررها تبحث عن الطريق الثالث واظهرت ميلا للتحالف مع الاتحاد السوفيتي لذلك يسند دوغين اليها دور المحفز الامامي للاوراسية نتيجة لما تتميز به من ثقافة روحية يمكن أن تساعد على تفسير التوجهات الميتافيزيقية للإمبراطورية الروسية . ثم ينتقل بعدها الى الصين ويرى انها حليفا للأوراسيا اكثر من اليابان فقد اثبت التاريخ انً الصين لا اليابان كانت جيوبوليتيكا القاعدة الاهم للانجلوسكسونية في القارة الاسيوية بينما دابت اليابان على اقامة علاقات مع المحور الاوروبي ، لذلك يرى دوغين انّ ارساء محور موسكو طوكيو وحده القادر على اضعاف الاطلسية والقضاء عليها .[2]
3- محور موسكو - طهران : يرى دوغين انه تحالف قاري يقوم على وجود عدو مشترك وهو الاطلسية وانً الامبراطورية الاسلامية في الجنوب ستكون العنصر الاهم في الاوراسية الجديدة الى جانب الامبراطورية الاوروبية في الغرب وامبراطورية المحيط الهادي في الشرق وروسيا في الوسط .[3] ويرى دوغين انّ ايران تتمتع بالأولية لأنها تستجيب لكافة المعايير

---

(1) غسان العزي ، الجيوبوليتكا الروسية وفكرة الاوراسية ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،لبنان، العدد63، 1997، ص 39.

(2) الكسندر دوغين ، اسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ، ترجمة : عماد حاتم ،ط1، دار الكتاب الجديد، 2004، 13-14.
(3) بلهول نسيم ، الانبعاث الأوراسي الجديد قراءة في العقيدة الجغراسياسية الروسية الجديدة، دراسات وابحاث ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ، العدد20، المجلد7، 2015، ص75.

الاوراسية الجديدة فهي دولة قارية ترتبط ارتباطا شديد بأسيا الصغرى وهي تقليدية ومعادية جذرية للولايات المتحدة الامريكية وتركز على المنحنى الاجتماعي في سياستها .[1] وانّ محور موسكو طهران مكسب ثمين للاوراسية اذ يساعدها على الخروج للمياه الدافئة التي ظلت تسعى اليها ،ويساعدها على حل مشاكلها الجيوبوليتيكية مع اسيا الوسطى كما انّ المؤازرة الايرانية تساعدها على انً تقيم ذلك التشكل الاسلامي المتجانس استراتيجيا والمتلون من الناحيتين الدينية والاثنية كما بمقدور ايران انّ تلعب دورها لنقطة مهمة تتعلق بالمصالح الاثنية الروسية وحقوق الاقليات بالنسبة لكافة اراضي اسيا الوسطى .[2] كما يؤكد دوغين على التحالف الاسيوي من الجنوب والذي يسميه بالعروبي والذي يشمل جزء من اسيا الوسطى والشمال الافريقي وهو تكتل مهم للسيطرة على الشواطئ الجنوبية لأوروبا الغربية .[3] و يرى الكسندر دوغين انّ اكتمال لوحة هذه المشاريع الجيوبوليتيكية يمكن روسيا من لعب دورها العالمي باعتبارها محور القطاع الاوراسي في بعده الكوني بالتالي كبح المشاريع الغربية في شكلها الاطلسي والعولمي كونهما يعبران عن مظاهر الايديولوجية الغربية المتطرفة .[4] اي انّ افكار الاوراسية الجديد في طرح دوغين وظفت منظور المفكر البريطاني "ماكندر" فيما يتعلق بأفكاره حول التعارض الجيوبوليتيكي بين نموذجين من القوى البرية والبحرية انطلاقا من انّ هذين النمطين المشكلين للقوى العالمية المتصارعة ليسا محكومين باستراتيجيات التنافس فقط ولكنهما متعارضين ايديولوجيا وثقافيا بصورة جوهرية وفي هذا الصدد يحاجج بأن المجتمعات البرية محافظة على منظومتها القيمية التقليدية بينما المجتمعات الغربية ليبرالية في ايديولوجيتها ويضيف ايضا انّ الاوراسية الجديدة عقيدة مستنيرة تخلص روسيا من المشاكل التي تؤخر بلوغها لأهدافها الكبرى بل حسب رأيه هي الخلاص لكل المشاكل الانسانية التي تسببت بها الايديولوجيا المتطرفة للولايات المتحدة الأمريكية وانّ الاوراسية الجديدة حسب رأيه عقيدة القائد التي ستجعل روسيا دولة رائدة بل بمثابة "الانوار الشمالية" للرئيس فلاديمير بوتين والقيادة الروسية التي تقودهم مع حلفائهم العالميين الى قيام امبراطورية اوراسية ،[5] تكون فيها

روسيا قوى عظمى تتجسد مفاهيمها من خلال نزعتها الجغرافية الواسعة وهو ما ينعكس من خلال

---

(1) المصدر السابق ص76.
(2) الكسندر دوغين ، اسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، مصدر سبق ذكره ص16.
(3) المصدر نفسة ،ص16.
(4) الكسندر دوغين ، الجيوبوليتيكا الداخلية لروسيا والعقيدة العسكرية مرتبطة بمهمتها الكونية، 2017، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://katehon.com/
(5) عبد الرزاق مختاري ، التوجهات الروسية الكبرى في ظل مفاهيم الاوراسية الجديدة في الفترة الممتدة من (2000- 2020) ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، جامعة الجزائر 3، العدد2،المجلد 8، 2021، ص580.

من خلال خطاب الرئيس فلاديمير بوتين بعد عامين من توليه السلطة حينما صرح قائلاً " نحن قوة عظمى ليس بسبب اننا نمتلك قوة عسكرية عظمى واقتصادية محتملة ولكن نحن كذلك لأسباب جغرافية سوف نظل موجودين ماديا في اوروبا واسيا وفي الشمال والجنوب كما لنا في كل مكان بعض الاهتمامات والمخاوف" بالتالي انً هذا التوجه يؤكد المركزية الجيوبوليتيكية الروسية مهما تطورت افكارها تبقى

قائمة على جوهر توظيف الجغرافية في سياستها مع مختلف دول العالم .[1] اضافة الى ذلك يرى دوغين لكي تكون روسيا امبراطورية الاوراسية الجديدة بمبادئها امبراطورية وايديولوجية وجيوسياسية جديدة لا تتيح ظهور بدائل عنها كالتغلغل الصيني في الشمال نحو كازاخستان وسيبيريا الشرقية ،والانتشار الاوروبي في الدول الواقعة غرب روسيا (اوكرانيا ،وروسيا البيضاء) او محاولة العالم الاسلامي دمج اسيا الوسطى والمنطقة المحيطة بنهر الفولجا والاورول فضلاً عن مناطق جنوب اسيا.[2] لابد من انّ يقوم مشروعها الاوراسي على ما يلي : [3]

1- الامبراطورية القادمة لا ينبغي أنّ تكون "دولة جهوية" (إعطاء صلاحيات واسعة أو ما يشبه حكم ذاتي للأقاليم) ولا "دولة- أمة".
2- الامبراطورية الجديدة يجب أنّ تقام دفعة واحدة كإمبراطورية، ويجب أنً ترسي المبادئ الامبراطورية الكاملة الأهلية والمتطورة في أساس مشروعها.
3- الملامح الجيوبوليتيكية والإيديولوجية لإمبراطورية الروس الجديدة يجب أنّ تتحدد على أساس التخلص من تلك اللحظات التي أدت من الناحية التاريخية إلى إفلاس الصيغ الامبراطورية السابقة، لذلك يجب انّ لا تكون مادية، لا إلحادية، ذات اقتصاد لا مركزي، وأنّ تكون لها إما حدودها البحرية أو الأحلاف الصديقة على الأراضي القارية المجاورة، وانّ تتميز البنية العرقية- الدينية بالتعددية المرنة بالنسبة لبنائها السياسي ومشاركة الدولة في توجيه الاقتصاد وشحن المعادلة الدينية – القيصرية بالمضمون المقدس الصافي الذي ضاع تحت تأثير الغرب العلماني على أسرة رومانوف، وتحقيق ثورة أرثوذوكسية "محافظة".

اي انّ دوغين نظر في كتاب "النظرية السياسية الرابعة" الى ايديولوجيا جديدة دعا فيها الى اتحاد الحضارات التقليدية ضد الحضارة الغربية من خلال تعزيز القيم الارثوذكسية ففي مقالته الجغرافية

السياسية لأوراسيا اكد دوغين انّ مهمة روسيا توحيد البلدان الاسيوية والاوروبية في كتلة

---

(1) نقلاً عن عبد الرزاق مختاري، المصدر السابق ص580.
(2) امينة ايجر ، عودة روسيا الجيوبوليتيكا: بين الفكر و تحديات الواقع، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد2، المجلد5، 2018، ص125.
(3) الكسندر دوغين ، نحو إمبراطورية أوراسية جديدة، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://nawaqees.com/

جيوسياسية واحدة تقوم على اسس ايديوقراطية *.[1] وذلك لكون روسيا حضارة تللورية بالنسبة لدوغين متحصنة في ارضها ومكانها ويقوم وجودها على المحافظة على تقاليدها وهذا بحد ذاته يشكل تهديدا للحضارات البحرية (الاطلسية) او ما يتم تسميتها في الجغرافية السياسية بالثالاسقراطية التي تقوم بمهاجمة الحضارات الارضية بالتالي يرى دوغين انً الصراع لن يتوقف اذا استدارت روسيا نحو الغرب في هذه المرحلة كان الرئيس بوتين قد صعد الى السلطة بمساعدة الجماعات الوطنية والعسكرية وجماعات الضغط من المثقفين والبرلمانين الذين رأوا انّ روسيا في طريقها الى الانهيار لذلك سرعان ما اخذ الرئيس بوتين بتبني هذه النظرية .[2] ففي مقالته التي نشرتها صحيفة إزفيستيا الروسية، كشف بوتين عن مشروع تكامل سياسي يضم الجمهوريات السوفياتية السابقة، بحيث يؤدي هذا المشروع إلى خلق كيان دولي جديد متعدد الأطراف يسمى "الاتحاد الأوراسي". [3] يكون بمثابة جسر فعال بين اوروبا ومنطقة اسيا والمحيط الهادي الديناميكية .[4] اذا نجح سوف يسهم في دعم نفوذ روسيا سياسياً واقتصادياً .[5]

المحور الثاني : اليات تحقيق مشروع الاوراسي

تسعى روسيا الاتحادية من خلال المشروع الاوراسي الى تحقيق عدّة اهداف الان افضل من لخصها هو كاسبر ماير في مقال لهُ بعنوان "روستو والاصول الكلاسيكية للاوراسية " المنشور عام 2009 في مجلة متخصصة بعلم الاثار والتاريخ القديم : لقد وضع برنامجهم تصوراً للنظام البلشفي بأنه نظام مؤقت ، لكنه بمثابة المحفز الضروري الذي يمهد الطريق للدولة الاوراسية الايديوقراطية الشاملة .لقد حتم الاتساع الايكولوجي الشاسع لأوراسيا على سكانها المتناثرين هنا وهناك ان يجتمعوا

---

*الايديوقراطية : هي حكم الدولة وفقًا لمبادئ أيديولوجية (سياسية) معينة .للمزيد ينظر في : https://ar.wikipedia.org/

(1) anastasia mitrofanova, La géopolitique dans la Russie contemporaine , Hérodote, n° 146-147, 2012,p.p.183-185
(2) الكسندر دوغين ، الخلاص من الغرب الاوراسية ،مصدر سبق ذكره ،ص22.
(3) عبير بشير ، بوتين ومشروع الأوراسية ، مجلة الايام ، 2020، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://www.al-ayyam.ps/
(4) أندرو رادين وكلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017، ص79.
(5) احمد دياب ، عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام ،القاهرة ، العدد188، المجلد 47، 2012، ص108.

تحت راية سلطة مركزية واحدة وان يسعون على مراحل لاستعادة امبراطورية سهبية مغرقة في القدم بإشكال تاريخية متغيرة .كانت الامبراطورية الروسية وريثا طبيعيا لإمبراطوريه جنكيز خان المغولية وانتهجت على غرار سلفها ،سياسة العداء مع الغرب "الجرماني الروماني" .ستكون روسيا ما بعد البلشفية تجسيدا نهائيا "للقدر الجيوبوليتيكي" الاوراسي وسيتوجب ان تكون قيادتها موضع ثقة من قبل اولئك الذين اعادوا تنظيم جوهر البلاد ودورها المكلل بالعناية الالهية ".[1] بينما يذهب الكسندر دوغين والرئيس بوتين الى انه تسعى روسيا من خلال النهج الاوراسي المتجدد الى تحقيق اهداف لا حياد ان عنها تتمثل في :[2]

أ- إعادة المجد الروسيّ - الأوراسي، والإمبراطورية التي يسعى بكلّ قوّته إلى استعادتها، وهي الوريثة الطبيعية للقيصرية، بشكل جديد وبخاصيّة الفلسفة الما فوق قارّيّة ومقوّمات مختلفة عابرة للعرق والدين والجغرافيا.
ب- إعادة تأسيس حلف وارشو الجديد لقطع الطريق أوّلاً على حلف بكين، ولتشكيل توازن رعب واتفاق ندّي مع الأطلسي، بمفهوم مختلف لمعاهدة واتفاقيات الأمن الجماعي، ورسم نسخة جديدة لجغرافية القارّة الأوروبية، وفق نكهة أوراسية من حلف وارشو، كردّ مخصوص على بولندا التي باتت في مقدَّم الدول المجابهة له، والتي كان انتقالها من موقع الحليف السابق إلى وضعيّة رأس الحربة مؤذياً لروسيا ولعقيدة بوتين، ومن الذرائع المشروعة لحرب اليوم(الحرب الروسية على اوكرانيا).

ت- تحصين السلافية، والسلفنة القوميّة الشاملة علمانيّة الفكر واللاتوتاليتارية، والمدنية غير السلطوية بإدارتها غير المعتمدة على عقيدة الانتماء الديني، وخصوصاً أنّ بداية الإمبراطورية الروسية كانت على شكل إمارات سلافية.

من هنا يمكن الملاحظة تسعى روسيا من خلالها مشروعها الاوراسي الى تحقيق اهداف سياسية وجيوبوليتكية تصب في المصالح الروسية ولعل اهم تلك الاهداف هو اعادة دورها في النظام الدولي ولتحقيق ذلك الهدف كان لابد من اتباع عدة اليات لتحقيق مشروعها الذي يحقق ذلك الهدف تتمثل في الاتي :

---

(1) وولتر لاكويل ، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب ، ترجمة : فواز زعرور ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2015، ص82.

(2) محي الدين الشحيمي ، هدف الأوراسيّة المتجدّدة أو "الدوغي - بوتينيّة"، 2022، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://www.asasmedia.com/

1- **الاليات الاقتصادية** : شهد القرن الواحد والعشرين تحسناً كبيراً للوضعية الاقتصادية للكثير من دول العالم ، وهو الامر الذي دفع الكثير من المحللين والمنظرين الى تسميتها بالدول الصاعدة او الاسواق الناشئة لما حققته من معدلات نمو وطنية كبيرة ولكن رغم هذا النمو الا انّ ميكانيزمات عمل النظام الدولي لم تستجب لبروز مثل هذه القوى وهو ما دفع الاخيرة الى التكتل في مجموعات بغية تقوية نفسها والدفاع عن مصالحها .[1] وهذه الدول هي روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا التي كونت مجموعة بريكس.[2] التي تعكس الوجه الاقتصادي للمشروع الاوراسيوي الاستراتيجي العالمي .[3] لتعاون اطراف اوراسيا الشرقية في مواجهة اللاعب الغربي (الولايات المتحدة الامريكية).[4] اذ وصف السفير فوق العادة لروسيا الاتحادية في جمهورية الصين الشعبية س. رازوف مجموعة البريكس* بالقول انً روسيا التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة البريكس وتنظر اليها ليس فقط كعامل مهم في تشجيع توسيع الشراكة المهمة المتعددة الابعاد مع الصين ،الهند ،البرازيل ، وجنوب افريقيا ولكن بعدها اداة لدعم صيغ متعددة الاطراف في السياسة الدولية ،وتسريع عملية تشكيل نظام اكثر توازناً لإدارة الاقتصاد العالمي وانا مقتنع انً التطوير اللاحق للحوار بين

---

(1) بلعربي علي، التعاون في اطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، جامعة بانتة ، الجزائر ، العدد1، المجلد8، 2021، ص105.

(2) سماح محمد سيد أحمد، التصنيفات العالمية للجامعات: نماذج نظرية وتطبيقية ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2018،، ص95

(3) سميرة ناصري ،مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد2، المجلد11، 2022، ص223.

(4) سرمد الجادر ويونس مؤيد ، بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الامريكية في النظام الدولي ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، العددان 31-32، السنة 7، 2019، ص38

* البريكس: تأسست مجموعة بريكس عام 2001 من قبل كل من روسيا والصين والهند وانضمت لها جنوب افريقيا عام2011 تختلف دول بريكس في الثقافة واللغة والدين لكن الشيء الوحيد المشترك بينهم هو الاقتصاد النامي اذ تتمتع كل دول بريكس بخصائص اقتصادية ومعدل نمو اقتصادي متميزة خلال هذا القرن جعل منها تبدوا وكأنها دولة قوية فالاقتصاد الروسي يحركه السلع

الاساسية بسبب ارتفاع الطلب والصين قوة للصادرات الرخيصة والجيدة والهند ذات الكثافة السكانية الكبيرة هي اقتصاد يحركه الطلب المحلي والبرازيل لديها هيكل اقتصادي راسخ الى حد كبير وجنوب افريقيا منطقة سريعة النمو هذه العوامل جعلت من دول بريكس اقتصادات ناشئة بلغت حصتها من الاقتصاد العالمي 25% عام 2021. للمزيد ينظر في :

- RICS in Global Governance A Progressive and Cooperative Force? Niu haibin,2013,p.1, https://library.fes.de

- Dr. Sadaf Mustafa, and other BRICS: is the group really creating impact? International Journal of English Literature and Social Sciences, Vol-2, Issue-6, 2017,p.1

بلداننا الخمسة سوف يساعدنا على صياغة نهج مقاربات منسقة لبلداننا نحو القضايا الاكثر الحاحا في العلاقات والتنمية العالمية وكذلك توطيد دور الدول المشاركة في البريكس في تشكيل جدول اعمال للقضايا العالمية ".[1] لهذا عملت روسيا على تبني سياسة خارجية متعددة المسارات والاوجه حسب تعبير الرئيس بوتين تقوم على التعاون والحوار وبناء شبكة من التحالفات مع مختلف القوى الاقليمية والدولية لا سيما المحورين الشرقي والجنوبي اي اسيا التي تضم دولا كبرى خاصة الهند والصين وتقع فيها مناطق النفوذ السوفيتي السابقة والتي يدور فيها التنافس الامريكي الروسي .[2] ويمكن تفسير سبب دافع التحول نحو اسيا هو التحول الأمريكي الاستراتيجي والامني من المحيط الاطلنطي الى المحيط الباسفيكي والذي يعني انتقال الاولوية لدى واشنطن من اوروبا الى شرق اسيا لذلك عملت روسيا على اقناع الصين بأهمية وفائدة تدعيم العلاقات الاستراتيجية بينهما لا سيما انً كلاهما يجمعهم رابطة العداء للولايات المتحدة الامريكية .[3] وانّ احدهما يشكل عمقاً للأخر لذلك في الوقت الذي سعت فيه واشنطن جاهدة الى عزل روسيا دوليا على خلفية الازمة الاوكرانية جاءت القمة الروسية الصينية في شنغهاي * عام 2014 لتؤكد انً روسيا لا يمكن عزلها وانّ لها عمقاً اسيوياً يمكن الاحتماء به من الغرب .[4] انّ ما عزز من التحالف الصيني الروسي هو الادراك الصيني بان روسيا قوة اقتصادية لا يمكن تجاهلها لاسيما انّ وزير التنمية الاقتصادية الروسية الكسي اليوكاييف اكد في عام 2014 انّ يتمكن الاقتصاد الروسي من النمو بنسبة تزيد 0,5 وزيادة الانتاج المحلي بنسبة 0,8 وذلك بفضل تسارع النمو الاقتصادي والصناعي اضافة الى مواردها

---

(1) نقلا عن محمد ميسر فتحي ، مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية دراسة في إستراتيجية الولايات الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة ، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، 2021،ص 289.

(2) ماهر بن ابراهيم ، تكتل دول البريكس (اقتصادياته ، نشأته، اهدافه)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص22.

(3) ماهر بن ابراهيم،المصدر نفسه ، ص22.

*منظمة شنغهاي: تاسست منظمة شنغهاي للتعاون عام 1996 وتضم روسيا والصين ودول اسيا الوسطى (كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان) وانضمت وأوزبكستان عام 2001 اضافة الى كل من ايران والهند وباكستان بصفة عضو مراقب الامر الذي جعلها تشكل قطبا جيوستراتيجيا وازنا في الفضاء الاسيوي وفي النظام الدولي النظام الدولي. نشأت منظمة شنغهاي لتحقيق اهداف متواضعة كما يقول بوتين مثل ترسيم الحدود بيد ان المنظمة اتسع نشاطها للوقوف ضد السياسة الامريكية في دعم الحركات الانفصالية في الشيشان واقليم تايوان الصيني .للمزيد ينظر في :

alyson J. K. bailes, and other, The Shanghai Cooperation Organization, Stockholm - .International Peace Research Institute,2007,p.6

- سمير حمياز ، التعاون الروسي الصيني في مواجهة الهيمنة الامريكية : "منظمة شنغهاي نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد2، المجلد9، 2021، ص162.

(4) نورهان الشيخ، روسيا في معادلة التنافس الامريكي- الصيني ، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام، القاهرة ،العدد 218، المجلد54، 2019، ص 124.

الطبيعية اذ تقدر ب2000هكتار مساحة الاراضي الزراعية و120,000 نهر داخلي صغير وتمتلك روسيا اكبر بحيرة في العالم وهي بحيرة بيكال وتمتلك روسيا ايضا ثالث اكبر احتياطي من الذهب والعملات الصعبة فضلا عن قطاع الطاقة الذي يعد الدعامة الاساسية لاقتصادها .[1] ففي عام 2021 شهد الاقتصاد الروسي انتعاشا قويا بمعدل نمو 4,3% نتيجة ارتفاع عائدات النفط والغاز بنية 60% .[2] وفي عام 2022 على الرغم من العقوبات الاقتصادية الامريكية الاوروبية على روسيا بعد الحرب على اوكرانيا التي ادت الى تباطأ الاقتصاد الروسي الا انّ زيادة اسعار النفط والغاز الصادرات الاساسية لروسيا ادت الى رفع فائض الحساب الجاري لروسيا .[3] من جانب اخر روسيا والصين في اطار منظمة بريكس على تشجيع التعاون الاقتصادي وتكريس مبدأ استقلال الدول وسيادتها لصياغة نظام دولي جديد قائم على ايجاد توازن دولي في العملية الاقتصادية و بديل فعال لصندوق النقد والبنك الدوليين من اجل تعزيز شبكة الامان الاقتصادية بالنسبة لدول البريكس لتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات الغربية ومواجهة تصاعد فاعلية التغيير المطلوب في موازين القوى الدولية على مستوى صنع القرار الدولي وكذلك تسعى دول البريكس الى طرح عملة جديدة خاصة انّ الدول الخمس تشكل قرابة ثلث سكان العالم اي 41% وتمثل ربع مساحة العالم وتحقق ناتج محلي 19.5% من اجمالي الناتج المحلي ونمو التجارة فيها بين الدول بمتوسط سنوي بلغ 28% لتشكل نسبة كبيرة من التجارة الدولية .[4]

2- الاليات العسكرية : : تلعب الجغرافية السياسية دوراً اساسياً في رسم سياسات الدولة ،وهو ما يتجلى بشكل واضح في السياسة الروسية التي تعد اكبر دولة في العالم من حيث المساحة 12% من مساحة اليابسة وهو ما جعلها عرضة للتعدي على حدودها بسهولة لذلك اخذت تتبنى سياسات دفاعية عكسية تركز على التمدد عسكرياً وسياسياً خارج حدودها لحماية امنها القومي .[5]

---

(1) جلال خشيب، افاق الانتقال الديمقراطي في روسيا دراسة نقدية في البنى والتحديات ، ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، 2015، ص24.
(2) 46the Issue of the Russia Economic Report,2021, https://www.worldbank.org.
(3) Russia's economic slump will wipe out 15 years of gains – IIF,2022, https://www.reuters.com.
(4) محمود شماط، تجمع بريكس من اجل نظام متعدد الاقطاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون ، جامعة باجي ، الجزائر، العدد51، 2017، ص55.
(5) احمد حسن ، ركاز العودة ومقومات الاستمرار :قراءة في الداخل الروسي، ملحق تحولات استراتيجية ، مجلة السياسة الدولة ، مركز الاهرام، القاهرة، العدد219، المجلد 55، 2020، ص9.

لذلك عمل الرئيس بوتين على اتباع مبدأ التدخل الحاسم في المجالات البرية الحيوية كالتدخل الروسي في (اوكرانيا)، [1] بعد اندلاع الازمة عام 2014 اذ كان الرئيس بوتين معارضاً وبشدة للثورات الملونة

ويعتبرها خروج عن الولاء لروسيا حيث عبر عن ذلك بقوله " انّ روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها ..كما انها لن تسمح بمحاولة تغيير الحكم بالصورة التي حدثت في الجمهوريات السوفيتية ".[2] لذلك حاول الرئيس بوتين في التأثير في اي اتفاق بين الحكومة الأوكرانية والمعارضة واعتبر اي اتفاق بين الرئيس يانوكوفيتش والمعارضة، [3] يشكل تهديداً للأمن القومي الروسي ، لذلك في 1اذار مارس عام 2014 وافق البرلمان الروسي (الدوما) على طلب الرئيس بوتين باستخدام القوة العسكرية في اوكرانيا تحت ذريعة حماية الاقليات الروسية في القرم فدخلت القوات الروسية وفرضت سيطرتها الكاملة على القرم ،وفي 16 اذار 2014 تم اجراء استفتاء في القرم حول الانضمام الى الاتحاد الروسي ووافق 97% من السكان على الانضمام لذلك في 18اذار من العام نفسه تم ضم القرم الى الاتحاد الروسي .[4] اضافة الى ذلك دعت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف في 29اذار 2014 الى اعادة اللغة الروسية لغة رسمية ثانية في اوكرانيا واجراء تعديلات دستورية تصبح من خلالها اوكرانيا دولة فيدرالية .[5] اذ يرى الرئيس بوتين انّ شرق اوكرانيا يحتل اولوية للسياسات الروسية ومرد ذلك انّ تمكن النفوذ والسيطرة الغربيين من اوكرانيا سيشكل تهديداً مباشراً للجنوب الغربي لروسيا الاتحادية اذ تنظر روسيا الى شرق اوكرانيا على انه المخزن الارثوذكسي الممتاز لمواجهة الزيادة الكبيرة لأعداد السكان المسلمين داخل الاتحاد الروسي اضافة الى ذلك انّ وجود الانفصاليين في شرق اوكرانيا يعطي روسيا اداة ممتازة لمقارعة الغرب ومواجهة العقوبات الاقتصادية لذلك فتحت روسيا الامداد العسكري الى شرق اوكرانيا لتعطي خط احمر لا يمكن تجاوزه .[6]

---

(1) عبد الرزاق مختاري ، مصدر سبق ذكره ص588.
(2) ميادة علي حيدر ، اوكرانيا في الادراك الروسي الامريكي الاوروبي دراسة في الازمة الاوكرانية 2014-2018، مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، العدد60، السنة 12، 2020، ص123.
(3) ارشد مزاحم مجبل، الازمة الاوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي، العدد11، السنة 3، 2014، ص 79.
(4) عصام عبد الفتاح ،القيصر :التحدي. . الإرادة ..صناعة عالم جديد ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2015، ص ص 81-82.
(5) محمد مطاوع ، تفسير السياسات الامريكية الاوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية: إدراكات مختلفة، ومصالح متعارضة ومتشابكة، وسيناريوهات مستقبلية ، سياسات عربية ، العدد13، 2015، ص9.
(6) وسيم خليل قلعجة ، مصدر سبق ذكره ص325.

لذلك بينما يرى الرئيس فلاديمير بوتين انّ استخدام الخيار العسكري حق مسموح له لحماية الامن القومي ترى اوكرانيا انّ انضمامها الى حلف الشمال الاطلسي حق قانوني مستنداً الى حق بلادها الكامل في ممارسة السيادة على اراضيها ورسم سياستها الخارجية واختيار اصدقائها وحلفائها دون املاءات اجنبية الا انّ الرئيس بوتين يرفض هذا المنطق تماما انطلاقا من اعتبارات انّ انضمام اوكرانيا الى حلف الشمال الاطلسي يشكل تهديدا على بلاده ولا سيما انّ الحلف يقوم على اتباع سياسة نشر الاسلحة النووية على اراضي الدول الاعضاء فيه وهو ما سيؤدي الى نشر اسلحة نووية معادية على الحدود الروسية الغربية .[1] لذلك اكد الرئيس بوتين لابد من اللجوء الى الخيار العسكري ،[2] انطلاقا من عقيدة بوتين العسكرية عام 2008 اذ اكد انه لن يسمح لحلف الشمال الاطلسي (الناتو) بالتواجد على حدوده وتهديد موسكو

مباشرة لذلك طلب في الوثيقة توقيع اتفاقيتين منفصلتين بين موسكو وواشنطن والناتو لوضع ضمانات امنية من اجل خفض التوترات في اوروبا وتخلي الحلف عن اي نشاطات في اوكرانيا وجورجيا وعدم انضمامها الى الحلف الا انّ قرار واشنطن كان الرفض لذلك عدَّ الرئيس بوتين اللجوء للخيار العسكري باللحظة المثالية للضغط على الناتو والاتحاد الاوروبي لإعادة هيكلة البنية الامنية الاوروبية بما يتناسب مع مكانه روسيا اليوم والتي تختلف عن عام 1991.[3]

لذلك منذ منتصف عام 2021 بدأت روسيا تحشد قواتها العسكرية على الحدود الغربية بالتزامن مع حشد عسكري أمريكي - أوروبي في أوكرانيا حيث قدمت واشنطن لكييف 2.5 مليار دولار من المساعدات العسكرية منذ 2014، بما في ذلك 450 مليون دولار عام 2021، كما شاركت كييف في مناورات أمريكية وسمحت بنشر صواريخ أمريكية على أراضيها واستقبلت الآلاف من الجنود الأمريكيين علناً وسراً وهو مما دفع "بوتين" للمطالبة عدة مرات بضرورة تخفيف الحشد العسكري الأمريكي بأوكرانيا لعدم وجود مبرر له، لذلك بدأت روسيا بعد رفض واشنطن التخفيف في التلويح باستخدام الأداة العسكرية عبر تنفيذ مناورات في 19 فبراير 2022 أشرف عليها "بوتين" شخصياً

---

(1) محمد بوبوش، الإشكالات القانونية للحرب الروسية الاوكرانية ، مجلة المعهد المصري للدراسات ، العدد 26، المجلد7، 2022 ، ص21.

(2) بلا مؤلف ، ملف خاص رؤية غربية للحرب الروسية في اوكرانيا ،رؤى عالمية ، مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة، العدد 12، 2022، ص4.

(3) عصام عبد الشافي ، الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي ، لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات ، العدد14، 2022، ص122.

وتضمنت إطلاق "صواريخ باليستية وكروز". ثم أعلن "بوتين" الاعتراف رسميا بجمهوريتي (لوجانسك ودونيتسك) المعروفة باسم (إقليم دونباس) الانفصاليتين في 22 فبراير 2022 ، غداة ذلك طلب من "بوتين" مساعدة الانفصاليين في تلك المنطقة لأنهم يتعرضون لهجمات من الجيش الأوكراني، فتم الإعلان عن العملية العسكرية الروسية "المحدودة" كما وصفها "بوتين" في فجر 24 فبراير 2022 باسم "الدفاع عن دونباس".[1] لتجريد اوكرانيا من السلاح وازالة اثر النازية منها من قبل القوات التي تركزت سابقا على طول الحدود تبعها غزو الغارات الجوية التي استهدفت المباني العسكرية ودخول الدبابات عبر بيلاروسيا واحتلال العديد من المدن والمحطات ومنها محطة تشيرنوبيل النووية .[2] الامر الذي جعل الغربيون يدركون مدى التهديد الامني الذي يشكله الرئيس بوتين اذ حلت روسيا محل الدولة الإسلامية باعتبارها أكبر تهديد في قلوب وعقول الأوروبيين، لأن بوتين يمارس بلا تردد التهديد النووي الروسي.[3] وانّ روسيا الاتحادية حسب ستيفن ميتز من الكلية الحربية الأمريكية تشن حرباً غير مقيدة في أوروبا الشرقية قائمة على الاستخدام غير المقيد للتدابير.[4] حيث لم يكتفي الرئيس بوتين بحشد عدد بالغ الضخامة (170الف جندي وفقاً للتقديرات الامريكية) في اوكرانيا انما لجأ الى استخدام سلاح الطاقة ضد

اوروبا وقلص امدادات الغاز في شتاء قارص البرودة تشهد فيه اوروبا استهلاكا كبيرا للطاقة .[5] انّ هذا التصعيد الروسي جاء من عدة اهداف اهمها في تقدير روسيا انّ القوة الامريكية في حالة تراجع وانّ التزام الولايات المتحدة الامريكية تجاه حلفائها اصابه ضعف كبير ، وكذلك تنامي توجهات العزلة داخل الولايات المتحدة لمواجهة المشكلات والتحديات الداخلية بالأساس ومن ثم قد تكون هذه اللحظة مناسبة لتحدي الهيمنة الامريكية ، كما تسعى روسيا من خلال الازمة الاوكرانية الى اعادة رسم التوازن العسكري مع الغرب وبناء معادلات امنية جديدة في اوروبا ،ولذلك يمكن تفسير استعراض القدرات العسكرية لروسيا

---

(1) منى سليمان ، التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية ، 2022، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : http://www.siyassa.org.eg/
(2) فاطمة محمد رضا وحيدر طه، ابعاد الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الاوسط، مجلة حمورابي ،العدد22، السنة 12، 2022، ص137.
(3) بلا مؤلف ، أبرز ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول الأزمة الأوكرانية، ج3 ،ترجمات مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2022، ص5.
(4) عمار حميد ياسين، الحرب الروسية – الأوكرانية وانعكاساتها على صياغة أنماط علاقات القوة الجيوسياسية في اطار النظام الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص13.
(5) توفيق أكليمندوس ، الحدّ الاقصى: قراءة في الحسابات الروسية حيال الأزمة الأوكرانية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ، العدد1، 2022، ص45

سواء بالحشود او المناورات العسكري كوسيلة لردع حلف الشمال الاطلسي من التوسع شرقاً وردع دول الاوراسيا من التوجه نحو الغرب على حساب تهديد الامن الروسي .[1] وايضاً من اجل اعادة تعريف الوضع الراهن بشكل اساسي في اوروبا بما يتماشى مع رؤية الرئيس بوتين والمتمثلة في انّ وجود اوكرانيا كدولة مستقلة وتابعة للغرب يعد احد معوقات المشروع الاوروراسي.[2]

اضافة الى التدخل العسكري في اوكرانيا هنالك التدخل العسكري الروسي في سوريا بصفتها حليف تقليدي في الشرق الاوسط الى جانب ايران بصفتها حليف مركزي في تجسيد المشروع الاوراسي اذ يرى انصار الفلسفة الاوراسية الجديدة انّ الازمة السورية في خانة المعارك المعاصرة للتيلوكراتيا الروسية ضد التالاسوكراتيا الغربية المهيمنة اذ يمكن اعتبار التدخل الروسي في سوريا بمثابة اعادة ترتيب الاولويات للسياسة الخارجية الروسية في الشرق الاوسط فعسكريا يعتبر ميناء طرطوس الذي اصبح قاعدة بحرية روسية موطئ القدم الوحيد لروسيا في البحر المتوسط مما يتيح لها استعادة مكانتها البحرية في هذا الفضاء الجيوستراتيجي ونقطة انطلاق تكفل لروسيا اعادة ضبط ميزان القوى في الشرق الاوسط بحكم اعتبار المجال الجغرافي لسوريا جزء من دائرة الفضاء الاوراسي .[3]

تأسيساً على ما تقدم يرى دوغين أنّ وصول بوتين إلى السلطة، شكّل إعادة للهوية الجيوسياسية لروسيا كقوّة برية تخوض مساراً جديداً للصراع مع القوة الاطلسية البحرية .[4] وانّ روسيا بهذا التوجه الجديد يتضح انها عازمة على تمزيق والحد من الهيمنة الاطلسية التي مزقت التقاليد الاصيلة والتي تعد مصدر الالهام الروحي لمختلف المجتمعات والاديان في مسار بناء دولها.[5]

(1) دلال محمود، الازمة الاوكرانية : الأهداف الحقيقية لروسيا والولايات المتحدة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ، العدد1، 2022، ص ص 53-55.
(2) Paul Kirby, Why has Russia invaded Ukraine and what does Putin want?, BBC News,2022, https://www.bbc.com/
(3) عبد الرزاق مختاري ، مصدر سبق ذكره ص589.
(4) نواف التميمي ، ألكسندر دوغين: من الفكر إلى "دماغ بوتين"، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي: https://www.alaraby.com
(5) امينة مصطفى دلة ، المخيلة الجيوبوليتيكية والفضاء الاوراسي ، دراسات استراتيجية ، المعهد المصري لدراسة السياسات الاستراتيجية ، 2016، ص128.

الخاتمة :

انّ الاوراسية تعود الى افكار قديمة الى اللسانيين الروسين امثال الامير نيكولاي تروبسكوي وورومان جاكوبس ، وتقوم على شقان جيوبوليتيكي وايديولوجي سياسي ، يعين الشق الجيوبوليتيكي الاوراسية بالمنطقة الممتدة بين اوروبا واسيا وتشمل اربع حضارات الروسية والصينية والهندية والايرانية وهي حضارات ارضية تللورية تقوم بصراع ابدي مع الحضارات الثالاسقراطية البحرية والاطلسية وتتعلق الحضارات التللورية بالأرض وان الفكرة الاساسية لهذا المفهوم انها فلسفة تفسر الناس وحياتهم من خلال الارض التي يسكنوها فهذه الشعوب تحافظ على القديم والروحاني وتتصف بالشمولية والمحافظة وتقاوم قيم الحضارات الغربية التي تتصف بالتقلب كما ان الحضارات الارضية تنافي الحضارات الدنيوية وتعادي افكارها لاسيما الليبرالية وايديولوجية الحداثة ، اما الشق الايديولوجي السياسي فالاوراسية على عكس الإمبراطوريات الغربية ، التي كانت في الأساس إمبراطوريات اقتصادية تركز على استنزاف الموارد من أصولها الخارجية ، فالإمبراطوريات الروسية ذات طبيعة عسكرية - سياسية ، وتسعى إلى التوسع الإقليمي من أجل توسيع أمن روسيا ومكانتها ونفوذها الدولي. لطالما استتبع ذلك هوسًا بالسرية وفكرة النضال المستمر ضد التهديدات الخارجية والداخلية التي ، على الرغم من تبريرها جزئيًا على أساس التجربة التاريخية المريرة ، فقد أصبحت بمرور الوقت أكثر من مجرد ذريعة لإدامة النظام والتوسع المستمر في حدود البلاد.

قائمة المصادر :.

اولاً: الكتب

1- الكسندر دوغين ، اسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ، ترجمة : عماد حاتم ،ط1، دار الكتاب الجديد، 2004، 13-14.
2- الكسندر دوغين ، الخلاص من الغرب الاوراسية الحضارات الارضية مقابل الحضارات البحرية والاطلسية ، ترجمة : علي بدر، ط1، مكتبة ودار الكا ،بغداد، 2021، ص8.
3- جلال خشيب، افاق الانتقال الديمقراطي في روسيا دراسة نقدية في البنى والتحديات ، ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، 2015، ص24.
4- حسام عبد العال، العلاقات الدولية والمعارك الاقتصادية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2017، ص164.
5- سماح محمد سيد أحمد، التصنيفات العالمية للجامعات: نماذج نظرية وتطبيقية ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2018،، ص95.
6- عصام عبد الفتاح ،القيصر :التحدي. . الإرادة ..صناعة عالم جديد ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2015، ص ص 81-82.
7- غراهام اليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة :هل تنجح الصين وامريكا في الافلات من فخ ثيوسيديديز؟، ترجمة : اسماء بهاء الدين ، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص7.
8- ماهر بن ابراهيم ، تكتل دول البريكس (اقتصادياته ، نشأته، اهدافه)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص22.
9- محمد ميسر فتحي ، مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية دراسة في إستراتيجية الولايات الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2021، ص 289.
10- وسيم خليل قلعجية ، روسيا الاوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين ،ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2016، ص37.
11- وولتر لاكويل ، البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب ، ترجمة : فواز زعرور ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2015، ص82.

ثانياً : الدراسات والبحوث (الدوريات)

1- احمد حسن ، ركاز العودة ومقومات الاستمرار :قراءة في الداخل الروسي، ملحق تحولات استراتيجية ، مجلة السياسة الدولة ، مركز الاهرام، القاهرة، العدد219، المجلد 55، 2020، ص9.

2- احمد دياب ، عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام ،القاهرة ، العدد188، المجلد 47، 2012، ص108.
3- احمد سليم البرصان ، الاوراسيا الجديدة وجيوبوليتك السياسة الخارجية الروسية ، مجلة الدراسات الشرق اوسطية ، مركز الدراسات الشرق اوسطية ، عمان ، العدد93، 2020، ص16.
4- احمد سليم البرصان ، تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها الى الشرق الاوسط، مجلة الدراسات الشرق اوسطية ، مركز الدراسات الشرق اوسطية ، عمان ، العدد68، 2014، ص19.
5- ارشد مزاحم مجبل، الازمة الاوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حمورابي، العدد11، السنة 3، 2014، ص 79.
6- امينة ايجر ، عودة روسيا الجيوبوليتيكا: بين الفكر و تحديات الواقع، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد2، المجلد5، 2018، ص125.
7- امينة مصطفى دلة ، المخيلة الجيوبوليتيكية والفضاء الاوراسي ، دراسات استراتيجية ، المعهد المصري لدراسة السياسات الاستراتيجية ، 2016، ص128.
8- أندرو رادين وكلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017، ص79.
9- بلا مؤلف ، أبرز ما جاء في مراكز التفكير العالمية حول الأزمة الأوكرانية، ج3 ،ترجمات مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2022، ص5.
10- بلا مؤلف ، ملف خاص رؤية غربية للحرب الروسية في اوكرانيا ،رؤى عالمية ، مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة، العدد 12، 2022، ص4.
11- بلعربي علي، التعاون في اطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، العدد1، المجلد8، 2021، ص105.
12- بلهول نسيم ، الانبعاث الأوراسي الجديد قراءة في العقيدة الجغراسياسية الروسية الجديدة، دراسات وابحاث ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر ، العدد20، المجلد7، 2015، ص75.
13- توفيق أكليمندوس ، الحدّ الاقصى: قراءة في الحسابات الروسية حيال الأزمة الأوكرانية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ، العدد1، 2022، ص45
14- دلال محمود، الازمة الاوكرانية : الأهداف الحقيقية لروسيا والولايات المتحدة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ، العدد1، 2022، ص ص 53-55.
15- سرمد الجادر ويونس مؤيد ، بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الامريكية في النظام الدولي ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، العددان 31-32، السنة 7، 2019، ص38.
16- سمير حمياز ، التعاون الروسي الصيني في مواجهة الهيمنة الامريكية : "منظمة شنغهاي نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد2، المجلد9، 2021، ص162.
17- سميرة ناصري ،مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد2، المجلد11، 2022، ص223.
18- عبد الرزاق مختاري ، التوجهات الروسية الكبرى في ظل مفاهيم الاوراسية الجديدة في الفترة الممتدة من (2000- 2020) ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، جامعة الجزائر 3، العدد2،المجلد 8، 2021، ص580.
19- عصام عبد الشافي ، الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي ، لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات ، العدد14، 2022، ص122.
20- عمار حميد ياسين، الحرب الروسية – الأوكرانية وانعكاساتها على صياغة أنماط علاقات القوة الجيوسياسية في اطار النظام الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص13.
21- عمرو عبد الحميد، لماذا اوراسيا ؟ المفهوم السياسي لأوراسيا وماذا تعني للعالم العربي ؟، مجلة الشؤون العربية الاوراسية ، مركز الدراسات العربية الاوراسية ، العدد1، 2021، ص15.
22- غسان العزي ، الجيوبوليتكا الروسية وفكرة الاوراسية ، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،لبنان، العدد63، 1997، ص 39.
23- فاطمة محمد رضا وحيدر طه، ابعاد الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الاوسط، مجلة حمورابي ،العدد22، السنة 12، 2022، ص137.
24- ليلة عيساوي، الصعود الروسي في منطقة الشرق الاوسط بقيادة فلاديمير بوتين، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو، الجزائر ، العدد2، المجلد16، 2021، ص574.
25- مثنى علي ويسرى مهدي، التحولات في نظام القطبية الدولية :دراسة في مستقبل اللاقطبية ، مجلة العلوم السياسية ،جامعة تكريت، العدد 63، 2022،ص9.
26- محمد السيد سليم ، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد170، المجلد42، 2007، ص ص 41-42.
27- محمد بوبوش، الإشكالات القانونية للحرب الروسية الاوكرانية ، مجلة المعهد المصري للدراسات ، العدد 26، المجلد7، 2022 ، ص21.
28- محمد مطاوع ، تفسير السياسات الامريكية الاوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية: إدراكات مختلفة، ومصالح متعارضة ومتشابكة، وسيناريوهات مستقبلية ، سياسات عربية ، العدد13، 2015، ص9.

29- محمود شماط، تجمع بريكس من اجل نظام متعدد الاقطاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون ، جامعة باجي ، الجزائر، العدد51، 2017، ص55.
30- ميادة علي حيدر ، اوكرانيا في الادراك الروسي الامريكي الاوروبي دراسة في الازمة الاوكرانية 2014-2018، مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، العدد60، السنة 12، 2020، ص123.
31- نورهان الشيخ، روسيا في معادلة التنافس الامريكي- الصيني ، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام، القاهرة ،العدد 218، المجلد54، 2019، ص 124.
32- وليد محمود احمد ،سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة 1991-1999، دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العدد25، المجلد9، 2012، ص272.
33- وليم نصار ، روسيا قوى كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد20، 2008، ص39.
34- وئام اليد عثمان ، الصراع على قيادة النظام الدولي : الصعود الصيني الاحادية القطبية بعد جائحة كورونا رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام، القاهرة، العدد222، المجلد55، 2020، ص32.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1- نواف التميمي ، ألكسندر دوغين: من الفكر إلى "دماغ بوتين"، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي: https://www.alaraby.com
2- مشروع الإمبراطورية الأوراسية ، 2010، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي: https://arabic.rt.com /
3- الكسندر دوغين ، نحو إمبراطورية أوراسية جديدة، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://nawaqees.com /
4- الكسندر دوغين ، الجيوبوليتيكا الداخلية لروسيا والعقيدة العسكرية مرتبطة بمهمتها الكونية، 2017، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://katehon.com
5- عبير بشير ، بوتين ومشروع الأوراسية ، مجلة الايام ، 2020، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://www.al-ayyam.ps
6- https://ar.wikipedia.org
7- محي الدين الشحيمي ، هدف الأوراسيّة المتجدّدة أو "الدوغي - بوتينيّة"، 2022، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : https://www.asasmedia.com
8- منى سليمان ، التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية ، 2022، الشبكة الدولية للمعلومات والانترنيت ، المصدر متوفر على الرابط الاتي : http://www.siyassa.org.eg. /

رابعاً: المصادر الاجنبية :.

1- anton barbashin and hannah thoburn, Putin’s Brain: Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin’s Invasion of Crimea, foreign affairs, https://www.foreignaffairs.com
2- Marlène Laruelle, Russian Eurasianism An Ideology of Empire, Translated by Mischa Gabowitsch, Woodrow Wilson Center Press Washington, D.C.,2008,p.p.28-29.
3- RICS in Global Governance A Progressive and Cooperative Force? Niu haibin,2013,p.1, /https://library.fes.de
4- Dr. Sadaf Mustafa, and other BRICS: is the group really creating impact? International Journal of English Literature and Social Sciences Vol-2, Issue-6, 2017,p.1.
5- anastasia mitrofanova, La géopolitique dans la Russie contemporaine , Hérodote, n° 146-147, 2012,p.p.183-185
6- . the Issue of the Russia Economic Report,2021, https://www.worldbank.org
7- Russia's economic slump will wipe out 15 years of gains – IIF,2022, https://www.reuters.com .
8- alyson J. K. bailes, and other, The Shanghai Cooperation Organization, Stockholm International Peace Research Institute,2007,p.6.
9- Paul Kirby, Why has Russia invaded Ukraine and what does Putin want?, BBC News,2022, / https://www.bbc.com

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية

The military and humanitarian dimensions of the Western Sahara problem

علي سعدي عبدالزهرة جبير(*)
Ali Saadi Abdul Zahra Jubair

أ.د كاظم علي مهدي(**)
Kadhum Ali Mahdi

الملخص

بدء النزاع العسكري في الصحراء الغربية عندما قام المستعمر الإسباني عام 1975 بتقسيم الصحراء وفق اتفاقية مدريد بين (المغرب- موريتانيا)، واستبعاد البوليساريو من تلك الاتفاقية، مما دفعها إلى اعلان كيانها السياسي باسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي حصلت على اعتراف بعض الدول ومنها الجزائر التي قدمت لها الدعم العسكري والسياسي في حربها مع (المغرب- موريتانيا)، نتيجة لذلك استطاعت البوليساريو من تحقيق انتصار عسكري على موريتانيا مما دفعها إلى الانسحاب من الإقليم عام 1979، ليصبح النزاع بين(المغرب- البوليساريو) وبالرغم الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة عبر وقف أطلاق النار عام 1991 ومشاريعها المتعددة لأنهاء ملف القضية الصحراوية، إلا أنه أخفقت في مسعاها، الأمر الذي آثر على حقوق الإنسان للمواطن الصحراوي.

الكلمات المفتاحية: المغرب، البوليساريو، الأمم المتحدة، الحرب، حقوق الإنسان.

Abstract

The start of the military conflict in Western Sahara when the Spanish colonizer divided the Sahara in 1975 according to the Madrid Agreement between (Morocco and Mauritania), and excluded the Polisario from that agreement, which prompted it to declare its political entity in the name of the Sahrawi Arab Democratic Republic, which obtained the recognition of some countries, including Algeria, which It provided it with military and political support in its war with (Morocco - Mauritania). As a result, the Polisario was able to achieve a military victory over Mauritania, which prompted it to withdraw from the region in 1979, so the conflict between (Morocco - Polisario) became, and despite the diplomatic efforts made by the United Nations through The 1991 ceasefire and its multiple projects to end the Sahrawi issue file, but it failed in its endeavour, which affected the human rights of the Sahrawi citizen.

Keywords: Morocco, Polisario, United Nations, war, human rights.

المقدمة

وقعت اتفاقية مدريد في العام 1975 لتقسم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، نتيجة لذلك أعلنت جبهة البوليساريو كيانها السياسي باسم (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)، واعترفت بها عدد من الدول ومن بينها الجزائر التي دعمتها سياسياً وعسكرياً، لتدخل بعد ذلك في صراع عسكري ضد المغرب من جهة، وموريتانيا من جهة أخرى التي انسحبت من الصحراء عام 1979 نتيجة هزائمها

(*) طالب دكتوراه في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، البحث مستل من الأطروحة، ali.saady1122@gmail.com
(**) كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين dr.kadhum@ced.nahrainuniv.edu.iq

على يد جبهة البوليساريو، وتوقيعها اتفاقية سلام برعاية جزائرية، ليصبح النزاع العسكري بعد ذلك بين (البوليساريو- المغرب) لاسيما بعد أن سيطرة القوات المغربية على كامل الأراضي الصحراوية، نتيجة الاستراتيجية العسكرية التي اتبعتها وتمثلت بإقامة جدار رملي عازل على حدود الصحراء مع الجزائر وموريتانيا والمناطق الخاضعة لجبهة البوليساريو، واستمر النزاع العسكري بينهما حتى عام 1991 عندما دخل الطرفان في مفاوضات تحت قبة الأمم المتحدة التي مكنتها من وقف أطلاق النار، ومنذ ذلك انتقل الصراع المغربي الصحراوي من حالة الحرب إلى المرحلة الدبلوماسية، إلا أن الاخير اخفقت من وضع نهائي لمعالجة المشكلة الصحراوية، مما دفع الطرفان(المغرب- البوليساريو) إلى تجدد النزاع العسكري في منطقة الكركرات عام 2016، الأمر الذي آثر على حقوق الإنسان، إذ تعرض الصحراويين إلى كافة أشكال الاضطهاد والاقصاء والتهميش والاختفاء القسري والترحيل الاجباري والمضايقات من قبل السلطات المغربية، ويعيش الصحراويين منذ عقود في مخيمات اللاجئين وتسود ظرف صعبة وغير انسانية، مما آثر على أوضاعهم الصحية نتيجة انعدام الأمن الغذائي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث من أن فشل الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة حول معالجة قضية الصحراء الغربية عبر مشاريعها، جعل من لغة السلاح تعلو على لغة الحوار، مما جعل النزاع العسكري المبدأ الأساسي لمعالجة القضية، وهذه الإشكالية تحاول الإجابة على ما هية الأبعاد العسكرية والإنسانية لمشكلة الصحراء الغربية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن النزاع العسكري في الصحراء الغربية يرجع إلى تعنت الطرفين، المغرب بمشروعه للحكم الذاتي، والبوليساريو بمشروعه الانفصالي.

مناهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكون هذا المنهج يحاول الإجابة على ما هية الأبعاد العسكرية والإنسانية لمشكلة الصحراء الغربية، وكذلك تم الاعتماد على المنهج النظمي لتحديد المدخلات(المطالب) في كل من (المغرب- البوليساريو)، وتحويل تلك المطالب إلى مخرجات على شكل اندماج أو حكم ذاتي أو انفصال.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الأبعاد العسكرية في الصحراء الغربية، في حين تناول المبحث الثاني الأبعاد الإنسانية في الصحراء الغربية.

المبحث الأول: الأبعاد العسكرية في الصحراء الغربية

أقدمت جبهة البوليساريو بعد توقيع اتفاقية مدريد عام 1975 على اعلان كيانها السياسي في منطقة (بئر لحلو) بالقرب من الحدود الموريتانية في 27 شباط 1976 باسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، لتأكيد نروعها الاستقلالي ومحاولة الانفصال، وشكلت اول حكومة صحراوية في3/6/ 1976، وظل مقرها في تندوف جنوب الجزائر برئاسة (محمد لمين ولد أحمد)، وحصلت على اعتراف الجزائر في اليوم نفسه، وحدد طبيعة النظام السياسي في الصحراء الغربية بعد بيان إعلان (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)(*)، وأصبحت جبهة البوليساريو هي التنظيم الوحيد

(*) جاء في البيان إن (الشعب العربي الصحراوي وهو يذكر شعوب العالم أنها قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي قرار الجمعية العامة رقم 1514 في دورتها الخامسة عشر.... يعلن للعالم اجمع على أساس من الإرادة الشعبية الحرة القائمة على دعائم الاختيار الديمقراطي عن قيام دولة حرة مستقلة ذات سيادة وحكم وطني

العسكري والسياسي والمتحدث باسم سكان الصحراء، وفتحت المكاتب في العديد من الدول المعترفة بها للتعريف بقضيتها على الصعيد الدولي ومركزه على هدف رئيس هو الاستقلال[1].

وأعلن الأمين العام لجبهة البوليساريو(الولي مصطفى السيد)[*] أن للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (دستور موقت) وسلطة تنفيذية وجهاز تشريعي، وسيكون لها مجلس للثورة ومجلس الوزراء، وأن الجهاز التشريعي سيمثل في المجلس الوطني المؤقت الصحراوي والذي يضم (41)عضوا[2]، ونصت مواد الدستور المؤقت أن الساقية الحمراء ووادي الذهب جمهورية عربية ديمقراطية واشتراكية، وأن الشعب الصحراوي جزء من الأمة العربية، وعضو من الآسرة الأفريقية ومنتمي للعالم الثالث، ونص على أن الإسلام دين هذا الشعب واللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وأن مجلس الثورة هو أعلى سلطة تنفيذية في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ويباشر شؤون السيادة ووضع السياسة العامة للدولة، ويعين مجلس الثورة مجلسا للوزراء من رئيس للوزراء بعد استشارة المجلس الوطني الصحراوي المؤقت، ويقوم مجلس الوزراء بكافة الأمور التنفيذية تحت إشراف مجلس الثورة، والاخير يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويصادق عليها، ويعين الممثلين السياسيين، ويعتمد لديه الممثلين السياسيين الأجانب، وأن الجيش الشعبي الوطني الصحراوي المؤقت لخدمة الشعب يؤمن الدفاع عن الوطن ووحدته ويشترك في نشاط البلاد الاجتماعي والاقتصادي، ويعتبر المجلس الوطني الصحراوي المؤقت سلطة تشريعية استشارية[3].

ديمقراطي عربي وحدوي الاتجاه، إسلامي العقيدة تقدمي المنهج تسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.... ان الشعب العربي في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية قد عقد العزم على حماية استقلاله ووحدة ترابه والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية، ويجاهد مع كل الشعوب المحبة للسلام للعمل على تدعيم السلم وترسيخ الأمن في العالم اجمع، ومناصرته لجميع حركات تحرير الشعوب للتخلص من السيطرة الاستعمارية..... ان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، تناشد المجتمع الدولي الذي يهدف إلى إقامة الحق والعدل، ويسعى لتوطيد دعائم السلام والأمن ان يساهم في بناء وتنمية الدولة الجديدة، من اجل كرامة ورفاهية وطموحات الإنسان). نقلاً عن ملف وثائقي، حرب الصحراء في المغرب العربي، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد44، 1976، ص252-253.

(1) محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مكتبة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، 2022، ص91-92.

(*) ولد الولي مصطفى السيد في بئر لحلو الواقعة شمال شرق الصحراء الغربية سنة 1948 في عائلة صحراوية بسيطة تمارس الرعي والترحال شأن معظم الصحراويين حينها، تلقى تعليمه في المدارس القرآنية الصحراوية، ونتيجة لظروفه الأسرية الصعبة اضطر الوالي إلى العمل كعامل بسيط ثم رقي ليصبح رئيس لمجموعة من العمال الصحراويين، وفي عام 1966 التحق بمعهد التعليم الأصلي والشؤون الدينية بمدينة تارودانت ثم تابع دراساته الثانوية بالرباط ومن ثم التحق بجامعة محمد الخامس عام 1970 ودخل كلية الحقوق فرع العلوم السياسية، وخلال دراسته الجامعية تميز بنشاطه السياسي الذي كان يتمحور حول ضرورة تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الاسباني، وكانت له اتصالات في مطلع السبعينات بالقيادات الجزائرية والليبية والموريتانية طلباً للدعم والمساندة في تحرير الصحراء الغربية من براثن الاستعمار، وقد توجت تلك الجهود بانعقاد المؤتمر التأسيسي للجبهة البوليساريو يوم 10 آيار 1973 بمدينة الزويرات الموريتانية وتبعت تلك الخطوة بانطلاق أول رصاصة للجبهة، استطاع الولي في زمن وجيز ان يقفز بالقضية الصحراوية من موقعها المحلي إلى التدويل، وتوفي 9حزيران 1979. للمزيد ينظر إلى علي صالح، الوالي مصطفى السيد(1948-1976) دوره السياسي والعسكري، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، المجلد5، العدد1، 2022، ص422-434.

(2) ليلى خليل بديع، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب(الصحراء الغربية)، دار المسير، بيروت، 1976، ص140.

(3) ينظر المواد(1)(2)(3)(12)(13)(14)(16)(17)(18) من الدستور الصحراوي المؤقت الصادر في 28 فبراير 1976.

أن الإعلان عن نشوء الجمهورية الصحراوية قاد ذلك إلى قيام العديد من الدول الأفريقية بالاعتراف بها، ثم تتابعت اعترافات بعض الدول العالم في العقود اللاحقة، وبلغ مجموع الدول المعترفة بالصحراء الغربية إلى (80) دولة ومنها الجزائر ونيجيريا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا، إلا أن هذا الاعتراف تناقص فيما بعد نتيجة تطور العلاقات المغربية مع الدول التي اعترفت بالصحراء[1]، وبعد إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية قام المغرب بتوقيع اتفاق جديد مع موريتانيا حول الحدود، وتضمنت الاتفاقية تقسيم الصحراء إلى منطقتي نفوذ في 14 نيسان 1976، كما عقدت الاتفاقية الخاصة برسم الحدود الدولية ما بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية، ودخلت حيز التنفيذ في 10 تشرين الثاني 1976، وكان الإقليم الجنوبي من الصحراء وادي الذهب من نصيب موريتانيا، في حين كان الإقليم الشمالي من الصحراء (الساقية الحمراء) من نصيب المغرب، واتفق الطرفان على ان الحدود الدولية المرسومة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية هي الخط المستقيم الذي يبدأ من نقطة تقاطع الشاطئ الأطلسي مع خط العرض 24 شمالا ويتجه نحو نقطة هذا الخط المستقيم مع حدود الجمهورية الإسلامية الموريتانية مشكلا بذلك الحدود الجنوبية للمغرب[2].

وبدأ النزاع العسكري يتصاعد بين جبهة البوليساريو والقوات المغربية والموريتانية، وكانت الجبهة تشن هجمات ضخمة ضدهما، وترك ذلك تأثيره الواضح على الأوضاع الداخلية لموريتانيا خاصة، إذ توالت ضربات البوليساريو التي استغلت ضعف الدولة الموريتانية وحدودها المكشوفة والطويلة، بالإضافة إلى وجود تعاطف كبير مع الصحراويين في الأوساط الاجتماعية الموريتانية وخصوصاً قبائل الشمال التي ترتبط بروابط النسب مع جبهة البوليساريو، أما المغرب فأن الحكومة والأحزاب وواجهات الرأي العام إلى جانب عودة الصحراء إلى الوطن الام والتمسك بمغربية الصحراء، على العكس من الموقف الشعبي وواجهاته في موريتانيا، إذ راهنت جبهة البوليساريو على تطابق المواصفات بين الصحراويين والموريتانيين الذي يصعب التفريق بينهم، وهذه عوامل استغلتها الجبهة للتسلل داخل عمق التراب الموريتاني من أجل تنفيذ عمليات خاطفة وسريعة[3].

واعتمد جبهة البوليساريو في حربها ضد الموريتانيين على ضرب المنشآت الاقتصادية، ومن هذه العمليات في منطقة الزويرات، التي تم بموجبها تدخل السلاح الجوي الفرنسي إلى جانب القوات الموريتانية أثر العمليات المتتالية ضد القطار الناقل للحديد، وغيرها من العمليات التي تكبدت فيها القوات المغربية والموريتانية خسائر كبيرة، فضلاً عن شن حرب إعلامية ونفسية ضد الحكومة الموريتانية كما عملوا على تحطيم معنويات الجنود الموريتانيين والسعي لتأليب المجتمع ضد الحكومة [4]، وخلال أحدى الهجمات على نواكشوط قتل(الولي مصطفى السيد) في 9 حزيران1976، واصبح (محمد بن عبد العزيز)[*] أمينا عاما للجبهة ورئيسا للجمهورية[1]، إلا أن مقاتلي البوليساريو لم يستسلموا، واستطاعوا

(1) محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص93-94.

(2) محمد علي داهش، الصحراء الغربية((دراسة تاريخية وسياسية)) 2011-1884، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، نينوى، 2011، ص67.

(3) ينظر إلى كل من الداهية ولد محمد فال المختار، موريتانيا وقضية الصحراء من الحرب إلى الحياد قراءة في الحصيلة والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015، ص105، وكذلك محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص95.

(4) محمد علي داهش، الصحراء الغربية((دراسة تاريخية وسياسية)) 2011-1884، مصدر سبق ذكره، ص71-72.

(*) ولد (محمد عبد العزيز بن خليلي بن محمد سالم الرقيبي) يوم 17 آب 1948 في منطقة الساقية الحمراء، لعائلة صحراوية كان أبوها جنديا في جيش التحرير المغربي الذي قاوم الاستعمار الفرنسي والإسباني، ثم في الجيش المغربي الرسمي بعد الاستقلال، درس بمراكش حتى نهاية الثانوية، ثم انتقل إلى الرباط ليواصل دراسته الجامعية التي اقتصرت

احتلال بعض المدن الموريتانية، وتفتيت المعركة واستنزاف قدرات الجيش الموريتاني، وشل الحركة الاقتصادية وذلك بالتركيز في الهجمات على المناطق المنجمية قصد التأثير على المصالح المباشرة للمغرب وفرنسا باعتبارهما أقوى حليفين لموريتانيا، وشهدت سنة 1977 معارك ضارية بين القوات الموريتانية التي أصبحت في موقع الدفاع عن المرافق الاقتصادية والسياسية وقوات جبهة البوليساريو التي بدأت في تشديد الخناق على هذه المرافق والمواقع مستغلة جوانب الضعف في الأداء العسكري الموريتاني ونقص التسليح والتدريب وتواضع وسائل الاتصالات وتذمر القوات الموريتانية جراء تأخر رواتبها، وكان من أشهر الهجومات الصحراوية هجوم 1 أيار 1977 الذي اشتركت فيه (150) من ناقلات الجنود والعربات العسكرية المزودة بمدافع الهاون وقاذفات الصواريخ وأسفر عن خسائر كثيرة، وفي 3 تموز سنة 1977 شن مقاتلو البوليساريو هجوما كبيرا على العاصمة نواكشوط بواسطة (وحدات كوماندوز)، واستطاعت التسلل إلى ضواحي المدينة وتوجيه مدافعها إلى مباني القصر الرئاسي وحتى السفارات الأجنبية، وقد أعلنت الجبهة أن الهجوم كان انتقاما (للولي مصطفى السيد) في الذكرى الأولى لوفاته[2].

وفي ضوء الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها الحكومة الموريتانية، تدخلت فرنسا بشكل مباشر مستعملة الطائرات الحربية خلال الفترة(1977-1978)، خوفاً على مصالحها الاقتصادية ولدعم الجيش الموريتاني ضد قوات البوليساريو، وبالرغم من تصاعد النزاع العسكري بين المغرب وموريتانيا من جهة، وجبهة البوليساريو من جهة أخرى، إلا أن الأخيرة أكدت على رغبتها في حل النزاع بطرق سلمية مشروطة، وجاء هذا التوجه في المؤتمر الرابع للجبهة المنعقد عام 1978 تحت شعار (الكفاح المستمر لغرض الاستقلال الوطني والسلام)، وحددت الجبهة شروط من اجل وضع نهاية للحرب الدائرة في الصحراء الغربية وهي الاعتراف بحدود الاقليم الصحراوي الموروثة عن العهد الاستعماري، وبالسيادة الوطنية للشعب الصحراوي على كامل ترابه واحترام حقه المشروع في تقرير مصيره والاستقلال، والاعتراف بسيادة الجمهورية العربية الصحراوية من قبل جيرانها وعدم التدخل في شؤونها الداخلي، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، وفعلا لقي هذا الاتجاه صداه وأفلحت الجبهة في اهدافها[3].

أن حرب الصحراء أثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية في موريتانيا، لذلك ترسخت قناعة عند قادة الجيش بضرورة إزاحة النظام السياسي، ولا سيما بعد دخول النظام في تحالف مع المغرب في مواجهة البوليساريو، وعلى آثر ذلك قام العقيد(مصطفى ولد محمد السالك) ومجموعة من الضباط العسكريين في 10 تموز 1978 بمحاولة انقلابية أطاحت بالرئيس الموريتاني(المختار ولد داده) بعد فترة حكم دامت 18 عاماً، وكانت من نتائج الانقلاب ايقاف العمليات العسكرية التي كان يقوم بها الجيش الموريتاني في الصحراء، ودخلوا في مفاوضات مع جبهة البوليساريو تحت رعاية الجزائر،

على سنة واحدة بكلية الطب انتهت في أيلول 1975، وفي العام نفسه غادر إلى الجزائر إذ تلقى تكوينا عسكريا مع مجموعة من مؤسسي جبهة البوليساريو، وانتخب في مكتبها السياسي في مؤتمرها التأسيسي يوم 10 أيار 1973، وبعد مقتل الأمين العام للجبهة الولي مصطفى السيد، اختير محمد ولد عبد العزيز خلفا له، وفي تشرين الأول من العام نفسه أصبح رئيسا للجمهورية العربية الصحراوية، وفي يوم 31 أيار 2016 أعلنت جبهة البوليساريو أن أمينها العام محمد عبد العزيز توفي بعد صراع طويل مع المرض. محمد عبد العزيز.. أربعة عقود من زعامة البوليساريو، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons، 2/ 11/ 2015.

(1) سعيد الشريف، جبهة البوليساريو البداية وبداية النهاية، مجلة الفرقان، مطبعة النجاح الجديدة، العدد66، 2011، ص17-18.

(2) الداهية ولد محمد فال المختار، مصدر سبق ذكره، ص107-108.

(3) محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص96-97.

أثمرت عن توقيع معاهدة سلام يوم 5 آب 1979 تم على أثرها انسحاب الجيش والادارة من إقليم وادي الذهب[1].

وبعد اعلان الاتفاقية التي تخلت موريتانيا بموجبها عن ادارتها للمنطقة الجنوبية من الإقليم الصحراوي، قامت القوات المغربية بفرض سيادتها على كامل الإقليم الصحراوي بتاريخ 14 آب 1979، وقد استقبلت تلك الخطوة بتأييد القرى والأحزاب السياسية المغربية، وأن هذا الإجراء أثار غضب الحكومة الجزائرية التي نددت وألقت بالمسؤولية على عاتق الحكومة الموريتانية معتبرة التخلي عن مسؤوليتها عن ادارة ذلك الجزء من الصحراء تواطؤا مبيته له، وبعد ذلك نفذت المغرب سياسة دفاعية، ودخلت في حرب مباشرة مع جبهة البوليساريو كلفت الدولة والمجتمع كثيراً، وبهذا انتقل الصراع إلى ثنائي بين المغرب وجبهة البوليساريو في حرب مستمرة وبكافة ابعادها[2].

وابتداء من 1979 انطلقت البوليساريو في عملية واسعة ضد القوات المغربية عبر كل المناطق الصحراوية إلى غاية الحدود الصحراوية، والبداية كانت مع الهجوم على القوات العسكرية المتموقعة في المركز المنجمي ببوكراع وطانطان، وهو ما سمح للبوليساريو لتبسط سيطرتها على ثلثي الأراضي الصحراوية ووصلت إلى غاية جنوب المغرب بواد درعة، ودخوله في معركة ورقزيز إذ تكبد فيها الجيش المغربي خسائر كبيرة في العتاد والجنود، مما اضطر المغرب باللجوء إلى الدول الغربية الحليفة لتزويدها بالسلاح والتكنولوجيا العسكرية والبداية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية ثم من فرنسا، ومن هنا تدخل الحرب الصحراوية منعطفاً جديداً[3].

وخلال تلك المدة كانت المواجهة العسكرية قائمة بين الجيش المغربي وقوات البوليساريو، ودارة معارك عديدة في عدة مناطق داخل الاراضي المغربية، وقد سجلت قوات البوليساريو تفوقاً على الجيش المغربي في السنوات(1979-1980)، وأن النجاح العسكري لمقاتلي جبهة البوليساريو يرجع إلى معرفتهم الجيدة بالإقليم، هذا الامتياز الذي لم يتوفر لدى مقاتلي الجيش المغربي، فضلاً عن كون الجبهة مدعمة بأسلحة عسكرية متطورة وفرت لها من الجزائر وليبيا، بينما كانت معنويات الجيش المغربي منخفضة بسبب صعوبة القتال في الأراضي الصحراوية، وكذلك نقص التأقلم مع هذه الطبيعة فضلاً عن القرارات العسكرية التي كانت تؤخذ ببطىء، وذلك لضرورة استشارة الملك المغربي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة[4].

واتبع المغرب منذ عام 1980 استراتيجية عسكرية صارمة في مواجهة الهجمات التي كانت تشنها قوات البوليساريو، ومنها بناء الحواجز الرملية والتمترس داخل الخنادق الدفاعية المزودة بمختلف الاسلحة واستعمال وسائل الكشف والمراقبة عن بعد واستخدام سلاح الجو، وطوال الأعوام اللاحقة تواصلت بناء الأحزمة الواقية التي وصلت إلى ستة احزمة (ينظر الجدول رقم1) لحماية المدن والمراكز والمناطق الاقتصادية، ولقد أدت الأحزمة الدفاعية الى فقدان جبهة البوليساريو قدرتها على التوغل في

(1) محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد31، 2011، ص119-120.

(2) يوسف حمدان، الصحراء الغربية: إقليم مغربي وإشكالية وطنية داخلية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، العددان8و9، 2000، ص302-303.

(3) هادية نصيرة، قضية الصحراء الغربية 1975-2000م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014 ، ص56-57.

(4) مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)، الجزائر، 2007، ص140-141.

المناطق الصحراوية والوصول الى السواحل التي هي قلب النشاط الاقتصادي، واضعفت قدرة القوات التابعة لجبهة البوليساريو، ومكنت المغرب من توطيد نفوذه في المناطق الاقتصادية الأكثر جودة وتأمين منطقة الشمال الغنية بالفوسفات، وأن هذه الاستراتيجية العسكرية التي اتبعتها القوات المغربية سميت بـ(سياسة تزنير الصحراء) أي العمل على إقامة جدار رملي عازل بارتفاعه ازيد من (6) أمتار على حدود الصحراء مع الجزائر وموريتانيا والمناطق الخاضعة لجبهة البوليساريو، ويطلق على هذا الجدار الرملي اسم المجاز الضيق، الأمر الذي منع وصول الإمدادات، والتضييق على الدعم اللوجستي الجزائري والموريتاني والليبي لقوات جبهة البوليساريو[1].

جدول رقم (1) الجدار الدفاعي المغربي في الصحراء الغربية

المرحلة	الطول كم	السنة	المرحلة	الطول كم	السنة
الأولى	500	1982	الرابعة	380	1985
الثانية	300	1984	الخامسة	670	1985
الثالثة	320	1984	السادسة	550	1987

المصدر: نقلاً عن حميد ياسر عبدالحسين الياسري، مشكلة الصحراء الغربية وأثرها في الأمن القومي العربي دراسة في جغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2005، ص98.

وبهذا فأن الجدار الدفاعي المغربي تم اكماله عام 1987 ليصبح طوله (2720) كم يحوي على ما يزيد عن (20) الف كم من الاسلاك الشائكة وزرعت امامه اكثر من (10) ملايين لغم مضاد للأفراد، ومزود بالعشرات من اجهزة الرصد الالكترونية المتوسطة والبعيدة المدى، ومجهز برادارات أمريكية تكشف كل من يحاول الوصول اليه، فاصبح الجدار حداً فاصلاً بين الجيش المغربي وقوات البوليساريو، وكلف بناؤه خمسة مليارات دولار، تم دفع قسماً منها من المملكة العربية السعودية إلى الشركات (الاسرائيلية) التي اسهمت في بناء الجدار الدفاعي في الصحراء الغربية، وان الجدار قسم الصحراء الغربية على قسمين غير متكافئين، فهو يمثل جزءً من تفتيت وحدة الصحراء الغربية، فضلاً عن الأضرار البيئية الكبيرة الناجمة عن وجود الملايين من الألغام المدفونة بالرمال المتحركة والتي ذهب العديد من أبناء الصحراء ضحية لها إذ عوقت أعداد كبيرة من رعاة الماشية الذين يقتلون مع ابلهم عندما يتعرضون لانفجار تلك الألغام[2].

ونتيجة لذلك دخل الطرفان(المغرب-البوليساريو) إلى قنوات المفاوضات من أجل إيجاد مخرج لهذه القضية، ومن أبرز المحطات والاتصالات التي باشرها الطرفان كان بتاريخ 1979 الذي يعد أول اتصال بينهما وكان ذلك بالعاصمة المالية باماكو، والتي هي عبارة عن لقاءات سرية لم تتوصل إلى نتائج تذكر، ومع بداية الثمانينيات القرن الماضي للفترة (1985-1982)، عقدت مرحلة جديدة من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين التي عرفت باسم المساعي الحميدة تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن المفاوضات فشلت بسبب تباعد موقف الطرفين، إلى جانب هذه المفاوضات نظمت مرة أخرى لقاءات مباشرة بين الوفدين المغربي والبوليساريو بالجزائر عام 1983 بهدف إيجاد مخرج لوقف إطلاق النار، وتوفير الظروف الملائمة لتنظيم استفتاء حول تقرير المصير الشعب الصحراوي دون شروط إدارية وعسكرية[3].

(1) محمد علي داهش، الصحراء المغربية التاريخ والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص100.
(2) ينظر إلى كل من عبدالله محمد القاق، الصحراء المغربية: حقائق.. ووثائق، دون جهة النشر، عمان، 1988، ص19، وكذلك حميد ياسر عبدالحسين الياسري، مصدر سبق ذكره، ص99.
(3) يوسف براهيمي، الصحراء الغربية من الكفاح المسلح إلى الدبلوماسية الالكترونية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد10، العدد1، 2021، ص594.

وبقي النزاع العسكري بين الطرفين بسبب استمرار الموقف الجزائري المساند لجبهة البوليساريو ومبدأ تقرير المصير، حتى نهاية مرحلة الثمانينات من القرن العشرين، التي شهدت متغيرات دولية وإقليمية جديدة تمثلت بنشأة اتحاد المغرب العربي سنة 1989، والقناعة بعدم قدرة الطرفين على الحسم العسكري، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وبروز دور الأمم المتحدة، فكانت بداية الانتقال الحقيقية من النزاع العسكري إلى العمل السياسي بقبول طرفي النزاع مقترحات التسوية الأممية والتي سميت بمخطط التسوية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين وحتى الآن، واستمرت الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة التي اسفرت عن القرار (690) الذي صدر بتاريخ 29 نيسان من عام 1991 الذي ارسى اسس وقف اطلاق النار بين الطرفين المتحاربين جبهة البوليساريو والمغرب، كما ايد مجلس الامن جهود الامين العام للأمم المتحدة (خافيير بيريز دي كوييار) بتنظيم ومراقبة استفتاء تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وعليه فقد تقرر بموجب القرار ذاته انشاء بعثة الامم المتحدة (المنيورسو) التي تشرف على الاستفتاء وتقرير المصير في الصحراء الغربية[1]، ومنذ ذلك التاريخ انتقل الصراع المغربي الصحراوي من حالة الحرب إلى المرحلة الدبلوماسية وسط محفل دولي يخضع لمتغيرات سياسية عالمية[2].

وبعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بالصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو، تمهيدا لتنظيم استفتاء لتقرير المصير تحت اشراف الأمم المتحدة، انفجر الوضع في الصحراء الغربية، في ظل تعدد وتعارض مواقف أطراف أزمة الصحراء، مع تعثر عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء (المينورسو) التي لم تستطع منذ تشكيلها في 29 نيسان 1991، حمل أطراف الصراع أثناء جولاتهم التفاوضية المتعددة على أي تفاهم أو اتفاق، إذ أخفقت المساعي الأممية في جميع المحادثات التي أجرتها بشأن مستقبل الصحراء بين المغرب والبوليساريو بوصفهما طرفي النزاع، وهو ما جعل الحرب تشتعل مرة أخرى[3]، إذ قامت قوات من الدرك الملكي المغربي بتاريخ 11 آب 2016 بتجاوز جدار جنوبا في المنطقة (الكركرات) [*] مهمته الشروع في تعبيد طريق بري يتجاوز الجدار الرملي المقسم للإقليم الصحراء الغربية، بين تلك الخاضعة للسيطرة المغربية وتلك الخاضعة لسيطرة جبهة البوليساريو لربط مسافة الستة كيلومتر غير المعبدة بالحدود الشمالية للجمهورية موريتانيا قصد تيسير عملية عبور السيارات والشاحنات المحملة بمختلف المواد الغذائية والصناعية والتجارية المتجهة إلى موريتانيا ومنها نحو القارة الأفريقية في مختلف اتجاهاتها[4].

---

(1) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، قرار رقم S/RES/690 يتعلق بالصحراء الغربية، المؤرخ 29 نيسان/ أبريل 1991، ص66-67.

(2) حميد ياسر عبدالحسين الياسري، مصدر سبق ذكره، ص114.

(3) محمد المختار الخليل وآخرون، أزمة الصحراء الغربية: تطورات حساسة في ظل مواقف متباينة، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ص2.

(*) الكركرات منطقة جغرافية صغيرة في منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها، تقع على 11 كلم من المحيط الأطلسي، ويعتبرها المغرب منطقة تابعة له، لا يتعدى طولها (7.3) كلم، حددتها الأمم المتحدة بناءا على توقيع اتفاقية توقيف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو في 6 أيلول1991 كمنطقة عازلة فاصلة بين الطرفين. ليلى المهدي نافع، مستقبل القضية الصحراوية في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص33.

(4) العربي بجيجة، معبر الكركرات عقدة جديدة لتأزيم الوضع في إقليم الصحراء الغربية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد1، العدد1، 2017، ص110-111، وكذلك محمد أبو سعدة، تطورات المشهد الأسبوعي، تقرير أسبوعي، المعهد المصري للدراسات، استنبول، 3 أيلول/ سبتمبر2006، ص6.

وفي 15 أب 2016 أرسلت جبهة البوليساريو أفراداً مسلحين إلى موقع يوجد مباشرة في أقصى الطرف الجنوبي للطريق الجاري تعبيدها بهدف منع الأشغال المغربية من المضي قدماً، ووضع حرس حماية خلفيون مسلحون تسليحاً كاملاً خلفهم في الشريط العازل، للحد من تقدم الأليات والشاحنات المغربية المكلفة بتعبيد الطريق البري، إذ اعترضت طريقها وحالت دون إتمام مسافة الستة كيلومترات، وترى جبهة البوليساريو على أن وجود عناصرها المسلحة في منطقة الكركرات وبالقرب منها هو للدفاع عن النفس ضد محاولة المغرب تغيير الوضع القائم عن طريق تعبيد الطريق الصحراوية، وقالت إن الحالة الموشكة على الانفجار تتطلب حلا يتجاوز مجرد تسجيل انتهاكات (الاتفاق العسكري رقم1) (*)، واستمر تصاعد حدة التوتر حتى بلغ ذروته في منتصف شهر شباط2017، عندما بدأت الجبهة البوليساريو تعرقل مرور المركبات المدنية والتجارية التي تحمل شارات وخرائط مغربية تبين أن الصحراء الغربية جزء من المغرب عبر الكركرات، قائلة إن هذا الأمر استفزاز متعمد، مما أدى إلى الأضرار ببعض المركبات التي تجاهل سائقوها طلب وحدات جبهة البوليساريو التوقف في أماكنهم أو الذين توقفوا ولكنهم أُجبروا على إزالة الشارات المغربية[1].

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة السابق (بان كي مون) عن انشغاله العميق حيال الوضع المتوتر في منطقة الكركرات، وحث طرفي النزاع على وقف أي عمل يمكن أن يغير الوضع القائم في إقليم الصحراء الغربية أو يؤدي إلى التصعيد بينهما، داعيا إلى سحب كل المعدات العسكرية والعناصر المسلحة لتجنب أي تصعيد عسكري في المنطقة، واحترام اتفاق وقف إطلاق النار وتمكين بعثة المينورسو من الشروع في مشاورات مع طرفي النزاع حول الوضع في المنطقة، مشددا على أهمية احترام الطرفين التزاماتهما الموقعين عليها في الاتفاق العسكري رقم 1، وعلى ضرورة احترام بنود اتفاق وقف إطلاق النار لسنة 1991، وبمجرد استلام الأمين العام الأممي السيد (أنطونيو غوتيريس) لمهامه خلافا (بان كي مون) أعرب عن قلقه العميق إزاء تزايد التوترات في محيط الكركرات في المنطقة العازلة، داعيا الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تصعيد التوترات من

(*) يقسم الاتفاق العسكري رقم 1 الصحراء الغربية خمسة أقسام، هي**(شريط فاصل)** عرضه خمسة كيلومترات جنوب الجدار الرملي وشرقه في اتجاه الحدود الموريتانية والجزائرية، ولا يعد الجدار الرملي ضمن الشريط العازل، ويحظر دخول أفراد القوات المسلحة المغربية وجبهة البوليساريو وأجهزتها العسكرية هذا الشريط سواء على الأرض أو الجو، كما يحظر فيه إطلاق النار على الأرض والجو وفي جميع الأوقات، و**(منطقتان محظورتان)** محيط كل واحدة منهما 30 كيلومترا على طول الجدار الرملي، الأولى شمال الجدار الرملي وغربه، والثانية جنوبه وشرقه، ويدخل الجدار الرملي ضمن المنطقة الأولى، ويدخل الشريط العازل ضمن المنطقة الثانية، ويحظر في هاتين المنطقتين إطلاق النار وعمليات التدريب العسكري باستثناء التدريب الجسدي للأشخاص غير المسلحين، وتحظر التعزيزات التكتيكية، وتحظر إعادة انتشار وحركة الجنود ومراكز القيادة والوحدات والمخازن والتجهيزات والذخائر الحربية والأسلحة، ويحظر دخول الطائرات العسكرية وتعزيز البنيات الدفاعية، وكذلك**(منطقتان للحظر المحدود)** وهي مساحات واسعة من الأرض تقع على التوالي على الجانبين الشمالي والغربي للمنطقة المحظورة الأولى، وعلى الجانبين الجنوبي والشرقي من المنطقة المحظورة الثانية ويسمح داخل هاتين المنطقتين بكل النشاطات العسكرية العادية باستثناء تعزيز حقوق الألغام الموجودة وتركيز القوات، وبناء مراكز قيادة وثكنات وقدرات تخزينية جديدة، ويمكن للطرفين أن يقوما بتمارين عسكرية بما في ذلك إطلاق نيران الأسلحة من عيار أقل من 9 ملم، بشرط إخبار قوات المينورسو بذلك. وحدة الدراسات السياسية، أزمة الكركرات وسيناريوهات مستقبل قضية الصحراء، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 7كانون الأول/ديسمبر 2020، ص3.

(1) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، قرار رقم S/2017/307، 10/4/ 2017، ص1-4.

جانب الجهات العسكرية أو المدنية، ولا ينبغي اتخاذ أي إجراء قد يشكل تغييراً للوضع الراهن في القطاع العازل، وهو ما استجاب له الطرف المغربي مباشرة في 26 شباط 2017، في حين أعادت وحدات جبهة البوليساريو العسكرية انتشارها في المنطقة 29 أبريل2017 [1].

وتجددت الاشتباكات في معبر الكركرات مرة أخرى، فمع نهاية تشرين الأول 2020 أغلق نشطاء صحراويون الجزء الواقع في المنطقة العازلة بين الإقليم الصحراوي الذي يديره المغرب والحدود الموريتانية مانعين حركة مرور شاحنات النقل التجارية والسيارات، وتوالت الأحداث بشكل متصاعد إذ قام المغرب في 13 تشرين الثاني 2020 بعملية عسكرية بمنطقة الكركرات العازلة من أجل إعادة حركة المرور عبر المعبر وبناء ستار رملي أمني داخل المنطقة العازلة، كما أعلنت البوليساريو إنهاء التزامها بوقف إطلاق النار الموقع 1991، واتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنفيذ مقتضيات حالة الحرب، ومنذ ذلك التاريخ تعلن جبهة البوليساريو عبر بلاغات عسكرية أنها تشن هجمات على الجيش المغربي في مناطق مختلفة حول الجدار الذي بناه المغرب في الجزء الصحراوي الذي يقع تحت سيطرته[2].

وأن استمرار تجدد الحرب في معبر الكركرات أو ما يطلق عليه حرب الصحراء الغربية الثانية، إلى أسباب مباشرة تمثلت في فشل جهود الأمم المتحدة والتي امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، فبعد ان كان الهدف الرئيسي من تأسيس (بعثة المينورسو) تنظيم استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، تحول دورها مع مرور الوقت الى مراقبة وقف إطلاق النار، وعجزت عن القيام بممارسة الأدوار المنوطة ببعثات السلام الأممية، أما الأسباب غير مباشرة تمثلت في شكل الهجوم المسلح الذي نفذه الجيش المغربي بتاريخ 13 تشرين الثاني 2020 ضد المعتصمين الصحراويين بالمنطقة العازلة، إذ اعتبرت جبهة البوليساريو الهجوم عملاً عدوانياً وانتهاكاً صارخاً لوقف إطلاق النار، مما أدى إلى استئناف الكفاح المسلح وإعلان حالة الطوارئ وتشكيل قوات للدعم والاحتياط وذلك في إطار استكمال الجاهزية العسكرية في مختلف القطاعات[3].

ومع بداية سنة 2021 صرح (سيدي ولد أوكال) الأمين العام لوزارة الأمن في الجمهورية الصحراوية (في المدة الماضية، أعطينا ثقة كاملة للمجتمع الدولي وأوقفنا الكفاح بصفة نهائية وانتظرنا 30 سنة من المماطلة والوعود الكاذبة والانتظار الممل)، وأكد (ولد أوكال) خلال مؤتمر صحافي عبر الإنترنت بمشاركة الممثل لجبهة البوليساريو لدى الأمم المتحدة (عمر سيد محمد)، (استعداد الجبهة للتفاوض من خلال أي وساطة)، مضيفا (بالنسبة إلينا هذا العمل العسكري سيستمر سواء بالمفاوضات أو دونها)، مشيرا إلى أن (الصحراويين يعودون للبلد من أجل استقلاله)[4].

أن النزاع في الصحراء الغربية أدى إلى زيادة في الانفاق العسكري، وسباق تسلح بين الجزائر والمغرب، وحسب تقرير للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية سنة 1988 أن المغرب خصص (5%) من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات العسكرية، والاخير انتقل من (1.4) مليار دولار سنة 1997 إلى (1.7) مليار دولار في سنة 1988، وإلى (3.5) مليار دولار في سنة 2015 حسب معهد (غلوبال فاير

(1) العربي بجيجة، مصدر سبق ذكره، ص112، وكذلك الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، قرار رقم S/2018/277، 3/10/ 2018، ص1.

(2) محمد المختار الخليل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص2، وكذلك غاليثيا، مذكرة حول عودة الحرب في الصحراء الغربية، ترجمة: مصطفى الكتاب، مركز دراسات حول الصحراء الغربية بجامعة سانتياغو دي كومبوستيلا، إسبانيا، نيسان/ إبريل 2021، ص1.

(3) قسم الدراسات، حرب الصحراء الغربية الثانية: الاسباب والنتائج والمآلات، موقع صمود، مايو/ آيار2020، ص4-6.

(4) نقلاً عن البوليساريو تروج لأجواء حرب وهمية في معبر الكركرات، صحيفة العرب، لندن، العدد11951، 2021/1/25.

بأور الأمريكي)، كما تجاوزت ديون المغرب الخارجية أكثر من (17) مليار دولار سنة 2007، بالإضافة إلى الدين الداخلي التي تجاوزت (25) مليار دولار من السنة نفسه، وفي هذا الإطار داب المغرب على تسخير ما قيمة ملياري دولار سنوياً من أجل اقتناء أسلحة من السوق الدولية [1].

وأن الصحراء الغربية ملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، ومنها مخلفات الذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة، إذ وضعت القوات المغربية الغاماً مضادة للأفراد وللمركبات داخل وحول الجدران الدفاعية، وطبقاً لمنظمة مكافحة الألغام الأرضية فإن الصحراء الغربية تعد من أكثر الأراضي المليئة بالألغام في العالم[2]، إذ يقول(باسكال بونغارد) مدير برنامج لدى منظمة نداء جنيف، أن هناك ما بين (10-5) ملايين لغم مزروعة حول الجدار، بالإضافة إلى عدد يتراوح ما بين مليونين إلى خمسة ملايين منتشرة في جميع أنحاء المنطقة المعنية، بما في ذلك تلك المناطق التي تسيطر عليها المغرب والتي تسيطر عليها البوليساريو وكذلك في الجزائر وموريتانيا، فضلاً عن لم يتم وضع أية خرائط تحدد هذه الألغام على مدى مراحل النزاع المختلفة بالرغم من احتمالية وضع خرائط لحقول الألغام في الجانب المغربي وبشكل دقيق إلى حد ما[3].

وأن هذه الألغام أدت إلى اصابات الكثير من المدنيين فضلاً عن الوفيات، وقام مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تشغله دائرة الأمم المتحدة بمسح وتطهير (3.123.830) مترا مربعا من الأراضي الملوثة بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما أفضى إلى تطهير (24) منطقة مستهدفة بذخائر عنقودية و(11) حقل ألغام وتحقق (391.7) كيلو مترا من الطرق شرق الجدار الرملي، كما قام الجيش الملكي المغربي بتطهير أكثر من(144.770.000) متر مربع من الأراضي غرب الجدار الرملي، وتدمير (1008) قطع من الذخائر غير المتفجرة، إضافة إلى (57) من الألغام المضادة للدبابات، و(56) من الألغام المضادة للأفراد[4].

المبحث الثاني: الأبعاد الإنسانية في الصحراء الغربية

تعد قضية النزاع في الصحراء الغربية احد أطول النزاعات الدولية من حيث المدة، والتي نجم عنها تقسيم الشعب الصحراوي إلى ثلاث مناطق وهي تندوف في الجزائر، إذ يعتبر لاجئي تندوف ثاني أقدم لاجئين على المستوى العالم بعد اللاجئين الفلسطينيين، والمنطقة الخاضعة للحكم المغربي والمنطقة التابعة للبوليساريو، فهذا الانفصال يشكل انتهاك لحقوق الإنسان التي عملت مجموعة من المنظمات على تغطيتها ونشر تقارير عنها كآلية رقابة مستقلة، وإن تعدد دور هذه المنظمات، ففي تندوف يتمحور دورها حول الإعانات الإنسانية التي يتوقف عليها مصير الشعب الصحراوي وبالتالي تعمل على التأثير على الرأي العام العالمي من أجل الضغط على المجتمع الدولي[5].

---

(1) ينظر إلى كمال عباس عبد الودود، أثر قضية الصحراء الغربية على التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب دراسة في المفهوم والسياسات والنتائج، دار النشر نور، المانيا، 2016، ص76-79.

(2) عبدالرحمن عاطف أبو زيد، الصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو على الصحراء الغربية وتداعياته على الأمن الإقليمي، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، العدد49، 2019، ص52.

(3) كرايسز جروب، الصحراء الغربية: تكاليف النزاع، تقرير الشرق الأوسط رقم(65)، 11حزيران/ يونيو 2007، ص7.

(4) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، قرار رقم S/2018/277، مصدر سبق ذكره، ص19.

(5) حكيم غريب، دور المنظمات الدولية الإنسانية في نزاع الصحراء الغربية: بين الاعتبارات الانسانية و الوجه الخفي لها، مصداقية، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال، الجزائر، المجلد3، العدد1، 2021، ص80-81.

يعد المغرب من الدول الموقعة على العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تلزمه باحترام وحماية وإحقاق حق الإنسان في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وحقوقه في الحرية والأمن الشخصي، وفي تلقي محاكمة عادلة، والتي تحرم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، فضلاً عن أن القوانين المغربية تؤكد على هذه الالتزامات، إلا أن الصحراويين يعانون من تهميش واقصاء وفي كافة مجالات الحياة، وبحسب منظمة العفو الدولية إن السلطات المغربية تقوم بموجة انتهاكات ترتكبها ضد النشطاء المطالبين باستقلال الصحراء الغربية عبر سوء المعاملة والاعتقالات والمضايقات بهدف تكميم أفواههم أو معاقبتهم على نشاطهم السلمي المناهض، من أجل إحكام سيطرته على إقليم الصحراء الغربية[1].

ويوثق تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) العديد من أشكال الاضطهاد والمضايقات من قبل السلطات المغربية بحق نشطاء حقوق الإنسان الصحراويين، وتسعى السلطات لنزع المصداقية عن هؤلاء النشطاء، وتتهم الكثيرين منهم باستخدام حقوق الإنسان كغطاء لأجندة البوليساريو، وتبرر السلطات قمعها ليس فقط بدعوى تفادي المس بوحدة الأراضي المغربية، بل أيضاً بدعوى تفادي العنف، إذ أن بعض المسيرات وفي حوادث منفصلة أخرى شهدت إلقاء أشخاص للحجارة، وفي بعض الحالات قنابل المولوتوف المصنوعة يدوياً، وهذه الأعمال الخطيرة وغير القانونية تسببت في إلحاق الإصابات بكل من عناصر إنفاذ القانون والمدنيين، ومن حق ومسؤولية السلطات المغربية أن تمنع مثل هذه الأعمال وتعاقب مرتكبيها، إلا أن السلطات المغربية تحظر تقريباً جميع التجمعات بغض النظر عن موضوعها حين تشتبه في أن المنظمين يتعاطفون مع الاستقلال، وتقوم بشكل متكرر بفض التجمعات العمومية غير المصرح بها حتى عندما تكون سلمية تماماً[2].

ويعاني الصحراويين من الاختفاء القسري والترحيل الاجباري، إذ تعددت الأساليب والممارسات التي تنتهجها السلطات المغربية في الصحراء الغربية ضد المدنيين الصحراويين، فمنذ أن احكمت المغرب سيطرتها على الصحراء الغربية قامت بحملات واسعة النطاق للترحيل الاجباري والذي تم تكريسه عبر القضاء على أسباب الحياة في اماكن التي تواجدوا فيها[3]، وشهدت المدن الصحراوية عدة تظاهرات بداية منذ عام 1999، إذ كانت مطالب المتظاهرين ذو طابع اجتماعي واقتصادي وسياسي، تمثلت بمشاكل البطالة وصعوبة الحصول على مسكن والشعور بالعدل، الذي تسبب فيه تمركز ثروات المنطقة في يد الأقلية، وفي عام 2006 قامت الشرطة في منطقة العيون باستخدام العنف بتفريق حشد صغير من منظمات حقوق الإنسان المحلية قبل أن يبدأ الحدث، مع استخدام القوة المفرطة، فضلاً عن أن عدم اهتمام السلطات بسلوك الشرطة، وهذا يعني الإفلات من العقاب أثناء تفريق مظاهرات غير عنيفة ضد أشخاص يلقبون بأنهم مؤيدون للانفصال[4].

والأغلبية الواضحة من المنظمات غير الحكومية الصحراوية غير معترف بها رسميا، ومع أن بعضها اختار عمدا عدم التسجيل ضمن الإطار التشريعي المغربي، إلا أن بعضها الآخر اتخذ الخطوات القانونية للحصول على الاعتراف دون النجاح في ذلك على مدى بضع سنوات، وبسبب عدم الاعتراف

(1) منظمة العفو الدولية، القمع المستهدف للنشطاء الصحراويين، رقم الوثيقة MDE29/4404/2021، 19تموز/يوليو2021، ص1.

(2) هيومن رايتس ووتش، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، نيويورك، 2008، ص5.

(3) Bahia Mahmud Awahm, Sahra Occidental Del abandon colonial a la construccion un estado, de la presente edición: Pregunta Ediciones, Zaragoza, 2019, p208.

(4) هيومن رايتس ووتش، مصدر سبق ذكره، ص69.

الرسمي لا يوجد لهذه المنظمات مقر، وتعقد الاجتماعات في بيوت الأفراد، ويحول ذلك دون قيامها بنشاطات عامة معتادة كاستخدام المرافق العامة، ولا يمكنها الحصول على تمويل، وتكون هذه الجمعيات الصحراوية تحت المراقبة المستمرة من السلطات، وندد العديد من الناشطين ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالتعذيب الممارس في مراكز الشرطة والسجون، ولا يسمح للهيئات الإنسانية الدولية بزيارة هؤلاء المساجين، بحجة أنهم استفادوا من ضمانات وحكموا محاكمات عادلة، ولا تسمح بتدخل مدافعي حقوق الإنسان، كما أنها تتجاهل حقوق المساجين بالدفاع عن أنفسهم، وندد المحامون بالترهيب الذي يتعرضون له، كما أن المحاكم ترفض سماع الشهود وأن قضاة التحقيق يصادقون على تقارير التهم دون أخذ إفادات الشهود وآراء الخبراء في الحسبان[1].

ويحظر حرية التعبير في المناطق التي تسيطر عليها المغرب، فضلاً عن اخضاع وسائل الإعلام لرقابة صارمة، ويحظر حق التنقل إذ أن تبادل الزيارات بين الأسر الصحراوية داخل الصحراء الغربية أي بين (المخيمات والأراضي المغربية) هو أمر مستحيل نظراً لوجود الحائط المغربي الذي يعوق التنقل بين شطري الصحراء الغربية، ونتيجة لذلك تعرض الألف من الأسر الصحراوية للانفصال وتفرق أفرادها بما يمثل وضعاً مؤلماً للسكان[2].

وتنشر المنظمات الانسانية وعلى رأسهم منظمة (هيومن رايتس ووتش) العديد من التقارير السنوية حول أوضاع حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الصحراوي عبر السلطات المغربية، وذلك من أجل التأثير في الرأي العام العالمي والضغط على المغرب، ومثالها تغطية أحداث نوفمبر 2010 حين قام الصحراويون بنصب (6500) خيمة احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في المناطق الخاضعة للحكم المغربي، فواجهت قوات الأمن المغربية هذه الاحتجاجات بالرصاص وحجز المحتجين والبعض منهم مازال محتجزاً، كما منعت وصول الإعانات الطبية للمصابين الذين تعرضوا للضرب، فوجهت منظمة(هيومن رايتس ووتش) نداءات لكل من منظمة أطباء العالم ومنظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك من أجل تقدمي الإسعافات الأولية وإعداد التقارير حول حالات التعذيب التي يتعرض لها الشعب الصحراوي[3].

وتواصل المغرب على طرد المنظمات الإنسانية أو التي تحقق في قضايا انتهاك الإنسان وقد يصل الأمر إلى عدم الاعتراف بها، ومن اهم المنظمات الإنسانية الدولية التي تعمل في نزاع الصحراء الغربية نجد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تتعاون مع الجزائر فيما يخص لاجئي تندوف وتعمل على تخفيض نسبة الأنيميا التي يعاني منها النساء الحوامل والأطفال، وقلصت نسبة سوء التغذية إلى (5%)، وعملت على إعادة بناء المدارس، وتحسين الخدمات الصحية بنسبة (50%)، وتحسين شبكة المياه والصرف الصحي، كما تتعاون المفوضية مع عدة منظمات غير حكومية وأخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة من أجل تغطية كافة احتياجات اللاجئين[4].

---

(1) الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في المغرب والصحراء المغربية، تقرير البعثة الأوروبية، كوبنهاغن، أذار/مارس 2015، ص21-23.

(2) الاتحاد الأفريقي، تقرير بعثة تقصى الحقائق الموفدة إلى الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، أثيوبيا، 24-28 سبتمبر 2012، ص13.

(3) حكيم غريب، مصدر سبق ذكره، ص86-87.

(4) المصدر نفسه، ص85-86، وكذلك منظمة العفو الدولية، بيان عام، رقم الوثيقة MDE 29/0226/2019، لندن، 26أبريل/نيسان 2019، ص2.

ومنذ بداية النزاع في عام 1975 وحتى وقف إطلاق النار في 1991، ارتكبت القوات المغربية والبوليساريو الكثير من انتهاكات بحقوق الإنسان، إذ قام الطرفان بتعذيب المشتبه في أنهم من الخصوم واحتجزوهم في مراكز احتجاز لسنوات دون توجيه الاتهامات إليهم أو محاكمتهم، ومات محتجزون من الجانبين تحت تأثير التعذيب أو أثناء سنوات من الحبس السري، وقامت المنظمات الدولية بتوثيق أقل للإساءات التي ارتكبتها جبهة البوليساريو في مخيمات اللاجئين التي تديرها، وقالت منظمة العفو الدولية إنه بينما أقرت البوليساريو بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في الماضي، فإنها لم تقدم أية معلومات محددة عن أعمال الاحتجاز والتعذيب والمعاملة السيئة ومقتل أشخاص آخرين أثناء الاحتجاز أو في إبعاد الأشخاص المسؤولين عن هذه الإساءات في مناصبهم الرسمية، وقال وزير العدل في الجمهورية الصحراوية (حماده سلمى) لـ هيومن رايتس ووتش(إنه قبل وقف إطلاق النار عام 1991 كان المغرب والبوليساريو في نزاع بحرب مفتوحة فيها عناصر أجنبية اخترقت المخيمات ونفذت عمليات اغتيال، وأقر بأن جبهة البوليساريو ارتكبت إساءات في هذا السياق، وإن مؤتمر الجبهة السابع في سعيفة عام 1989 تبنى قرارات توجه البوليساريو بالاعتراف بالإساءات وتعويض الضحايا وإخلاء سبيل المحتجزين وإبعاد رئيس الأمن في البوليساريو وإغلاق السجون وتفعيل قوانين جديدة لتيسير مراقبة السجون، وتحميل المنتهكين المسؤولية وتشكيل لجنة لمراقبة حقوق الإنسان بإدارة رئيس الوزراء) [1].

ويعيش الصحراويين منذ عقود في مخيمات اللاجئين، وقسمت المخيمات إلى أربع ولايات، ويعتمد اللاجئين على المساعدات الإنسانية من الخارج كالاتحاد الأوروبي والجزائر، وبدأت تظهر في المخيمات أزمة في كل النواحي سببها نقص في المساعدات، مما أثر سلباً على اللاجئين، وتقدم اللجنة الأوروبية مساعدات إنسانية للاجئين في مخيمات تندوف[2]، وتقدم المعونة الغذائية لتلبية الاحتياجات الأساسية لاسيما الأطعمة الغنية بالفيتامينات لمكافحة سوء التغذية، وفي عام 2012 رصد مكتب إيكو (10) مليون يورو من أجل تحسين ظروفهم المعيشية، وتمثل المياه المشكلة الرئيسية بالنسبة للاجئين، لذلك تساهم المفوضية في ضمان توفير كميات كافية من مياه الشرب القادمة من مصادر آمنة، وتم ربط المخيمات مباشرة بمصادر المياه عبر مشروعات شبكات الأنابيب وصهاريج نقل الماء، وذلك بهدف تخفيف الاعتماد على الصهاريج، كما تم تمويل حملات توعية بالنظافة الشخصية والصحة العامة ولاسيما في المدارس من أجل الحد من خطر انتشار الأمراض[3].

ويعيش الصحراويين نتيجة وضع الطوارئ المزمن في المخيمات من المشكلات التغذية المنتشرة، والسبب في ذلك أن هذه المخيمات أقيمت أساساً لتكون مضافة مؤقتة للاجئين لذلك لم توضع الآليات اللازمة لإقامة منظومات غذائية عالية الجودة، ونتيجة لذلك أصبح انتشار حالات فقر الدم المتزايد لدى النساء في عمر الإنجاب من المشكلات الرئيسية الصحية، وتقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمساعدات لتقليل أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد، وكذلك يعمل برنامج الأغذية العالمي على تحسين الوقاية من فقر الدم ومعالجة حالات الإصابة، بالإضافة إلى تقليل التقزم وسوء التغذية الحاد المنتشر بين الأطفال والنساء الحوامل، مع ارتفاع معدلات فقر الدم في المخيمات بنسبة تصل إلى(39%) لدى الأطفال و(45%) في النساء، وأصبحت هذه التحديات أكثر

(1) نقلاً عن هيومن رايتس ووتش، مصدر سبق ذكره، ص89-90.

(2) زعروري حدوش وردية، تضامن المجتمع المدني الجزائري مع اللاجئين "اللاجئين الصحراويين نموذجا"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة إبن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد1، العدد1، 2016، ص209-210.

(3) الاتحاد الأوروبي، المساعدات الإنسانية والحماية المدنية اللاجئين الصحراويين، تقرير المفوضية الأوروبية، آذار 2012، ص1-2.

إلحاحاً وصعوبة لعدم وجود تمويل مضمون، ويؤدي بدوره إلى تقليل أعداد حصص الإعاشة وعدم كفاية المؤن التي تأتيهم عن طريق المساعدات الإنسانية[1].

ويعاني الصحراويين من نقص في المدارس داخل المخيمات، إذ تعتمد البوليساريو بالكامل على المنح التي تحصل عليها من عدد من الدول المؤيدة لها، والتي تمكنها من إرسال الشباب للالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ويلتحق الأطفال الصحراويون بـ (29) مركزاً للمرحلة ما قبل المدارس، و(31) مدرسة ابتدائية، وسبع مدارس ثانوية، وينهي عدد أقل منهم دراسته الثانوية وما بعد الثانوية خارج البلاد، ومنذ اجتياح الفيضانات عام 2006 أدى إلى تخفيض عدد كبير لطالب القادرين على الحضور في المدارس الثانوية في المخيمات، وتحظى الاخيرة بأعلى معدل لمحو الأمية في إفريقيا، فضلاً عن أن الحضور العام في المدارس أقل بكثير مقارنة بسكان المخيمات، ويرجع ذلك إلى الأمراض الموسمية وأنماط السفر، كما أن معدلات التحاق الإناث بالمراحل المتقدمة في التعليم الابتدائي كانت متدنية، ويتمثل السبب في زيادة مستوى الأعباء الأسرية ونقص في المواد الصحية النسائية ما يدفع البنات الأكبر سناً إلى التسرب من المدرسة أو إلى عدم الانتظام بالحضور[2].

وبهذا فأن جبهة البوليساريو ترفع راية حقوق الإنسان التي أصبحت تشكل نقطة حساسة بالنسبة للمغرب، لاسيما بعد ما استنجد الصحراويون بتقارير المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس وتش وغيرها من المنظمات والتي سجلت انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وخاصة إن القوات الأممية الموجودة في الصحراء الغربية لم تتمكن من وضع حد لما تعتبره حالات انتهاك لحقوق الإنسان، ولم تتمكن من حماية المدنيين الذين يشاركون في عمليات احتجاج رغم وجودها في الأراضي الصحراوية، مما أثار غضب البوليساريو وأنصاره، ونتيجة للضغوط العالمية والمؤسسات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، فأن الحكومة المغربية مضطرة للخضوع لقواعد جديدة في تعاملها مع الصحراويين، لاسيما عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان[3].

الخاتمة

بعد أن قسمت اتفاقية مدريد الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا واستبعدت البوليساريو، اعلنت الأخيرة جمهوريتها العربية الصحراوية الديمقراطية وعن نظامها السياسي، ودخلت في نزاع عسكري ما زال مستمراً مع المغرب، إلا أن موريتانيا انسحبت من الصحراء عام 1979 نتيجة الخسائر التي تكبدتها على يد البوليساريو، مما دفعهم إلى توقيع اتفاقية السلام برعاية جزائرية يوم 5 آب 1979 تم على أثرها انسحاب الجيش والادارة الموريتانية من إقليم وادي الذهب، لتقوم القوات المغربية بفرض سيادتها على كامل الإقليم الصحراوي بتاريخ 14 آب 1979، ليتحول الصراع من ثلاثي إلى ثنائي بين (المغرب- البوليساريو)، وسجلت قوات البوليساريو تفوقاً على الجيش المغربي في السنوات(1979-1980)، ويرجع ذلك إلى معرفتهم الجيدة بالإقليم، بينما كانت معنويات الجيش المغربي منخفضة بسبب صعوبة القتال في الأراضي الصحراوية، وبعد ذلك اتبع المغرب استراتيجية عسكرية صارمة في مواجهة قوات البوليساريو، ومنها بناء الحواجز الرملية والتمترس داخل الخنادق الدفاعية المزودة بمختلف

(1) جورجيا أنغيلوني وجينيفر كار، الصحة الحيوانية والبشرية في مخيمات اللاجئين الصحراويين، نشرة الهجرة القسرية، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، العدد58، 2018، ص81.

(2) أليان فيديان، التهجير المطول للصحراويين التحديات الفرص داخل وخارج المخيمات، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، لندن، آيار/مايو 2011، ص14-16.

(3) ظفر الإسلام خان، أزمة الصحراء الغربية: حلول غائبة وسياق أمني وإقليمي متغير، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 18نيسان/ أبريل 2013، ص6.

الاسلحة، مما أدى الى أضعاف جبهة البوليساريو في قدرتها على التوغل في المناطق الصحراوية، ونتيجة عدم قدرة الطرفين على الحسم العسكري، قرر الطرفان الدخول في مفاوضات برعاية الأمم المتحدة الذي ارسى اسس وقف اطلاق النار عام 1991، إلا أن الجهود الدبلوماسية التي قامت بها الأمم المتحدة عبر مشاريعها لم تعالج الأزمة الصحراوية، مما دفع الطرفان(المغرب- البوليساريو) في تجدد الصراع في معبر الكركرات عام 2016، الأمر الذي آثر على حقوق الإنسان، إذ تعرض الصحراويين لكافة اشكال الاضطهاد وتهميش والأقصاء وفي كافة مجال الحياة، لاسيما أن الجدار الرملي قسم السكان وفكك العوائل بين مخيمات اللاجئين في الجزائر وفي الأراضي التي تسيطر عليها المغرب والبوليساريو، فضلاً عن انعدام وسائل الحياة في تلك المخيمات، كما يعاني الصحراويين من الاختفاء القسري والترحيل الاجباري التي تنتهجها السلطات المغربية، ويحظر حرية التعبير والتنقل في المناطق التي تسيطر عليها المغرب، وأن هذا الانتهاكات لا تقتصر على السلطات المغربية بل تمتد إلى جبهة البوليساريو.

Reference

1. Muhammad Ali Dahesh, The Moroccan Desert, History and the Present, Arab Studies Library for Publishing and Distribution, Sultanate of Oman, 2022.
2. Laila Khalil Badie, Lights and Features of Sakia Al-Hamra and the Valley of Gold (Western Desert), Dar Al-Masir, Beirut, 1976.
3. Muhammad Ali Dahesh, Western Sahara ((historical and political study)) 1884-2011, Dar Ibn al-Atheer for printing and publishing, Nineveh, 2011.
4. From the shrewd Ould Mohamed Fal Al-Mukhtar, Mauritania and the Sahara issue from war to neutrality, a reading in the outcome and prospects, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2015.
5. Mahmoud Saleh Al-Karwi, Memory of Military Coups in Mauritania, Arab Journal of Political Science, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 31, 2011.
6. Kamal Abbas Abdel-Wadoud, The Impact of the Western Sahara Issue on the Arms Race Between Algeria and Morocco, A Study of Concept, Policies and Results, Nour Publishing House, Germany, 2016.
7. Youssef Brahimi, Western Sahara from Armed Struggle to Electronic Diplomacy, Algerian Journal for Security and Development, Batna University 1 El Hadj Lakhdar, Algeria, Volume 10, Issue 1, 2021.
8. Abdel Rahman Atef Abu Zeid, The conflict between Morocco and the Polisario Front over Western Sahara and its repercussions on regional security, Political Horizons, The Arab Center for Research and Studies, Cairo, Issue 49, 2019.
9. Hakim Gharib, The Role of International Humanitarian Organizations in the Western Sahara Conflict: Between Humanitarian Considerations and Their

Hidden Face, Credibility, Military Higher School of Information and Communication, Algeria, Volume 3, Number 1, 2021.

10. Zaarouri Haddouche Ouardia, Algerian civil society's solidarity with refugees "Sahrawi refugees as a model", Journal of Human Rights and Public Freedoms, Ibn Badis Mostaganem University, Algeria, Volume 1, Number 1, 2016.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول

م.عمر خليل خلف *
Omar khlil khlaf
أ.د .ياسر علي ابراهيم**
Prof.Dr. Yasir ali ibraheem

الملخص :

تعد قضية المياه في العالم اليوم مسألة امن قومي ، إذ تعدً من ابرز القضايا الانسانية والسياسية وفي العراق اصبحت مسألة تهدد استقرار البلد ومستقبله بسبب قضايا قطع المياه من دول الجوار الاقليمي وما يعانيه من نقص في المخزون الاستراتيجي ، فضلا عن قضية التلوث التي هي من مصادر عده منها مصاريف الصرف الصحي والصناعات النفطية وغيرها من المصادر ، وهذه المسألة لها اثار وتداعيات خطيرة على البيئة والانسان والصحة العامة ، لذلك دأبت الحكومة العراقية على وضع جملة من الحلول للتصدي لهذه القضية الخطيرة .

Abstract

The issue of water in the world today is a matter of national security, as it is one of the most prominent humanitarian and political issues. In Iraq, it has become an issue that threatens the stability and future of the country because of the issues of cutting off water from the regional neighboring countries and what it suffers from from a lack of strategic reserves, as well as the issue of pollution, which is from several sources. Including the expenses of sewage, oil industries and other sources, and this issue has serious effects and repercussions on the environment, people and public health, so the Iraqi government has been developing a number of solutions to address this serious issue.

مقدمة :

لقد تحولت مشكلة المياه في ظل تزايد النمو السكاني ومعدلات الاستهلاك والندرة الملحوظة في مصادرها إلى محور من أهم محاور الصراع الدولي في الربع الأخير من القرن الماضي، وقد تنبأ العديد من الباحثين بنشوب حروب بين الدول المتشاطئة بسبب المياه خلال القرن الحالي داعمين آرائهم بصدور العديد من الدراسات والتقارير الدولية التي تحذر من شحة المياه وندرتها كتقارير البنك الدولي والمجلس العالمي للمياه فضلا عن المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة، بل يرى البعض ان قيمة المياه العذبة في المستقبل ستفوق قيمة النفط لذلك عدت المياه والسيطرة على مصادرها من أهم عناصر إثارة الصراع في العالم ،وتمثل أزمة المياه في نهري دجلة والفرات أنموذجا لازمة المياه في الشرق الأوسط فتركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك ميزة جغرافية واستراتيجيه تتمثل بالسيطرة كاملة على كل من هذين النهرين في مواجهة الدولتين المتشاطئتين معها سوريا والعراق.

لذلك تعد أزمة المياه من المشاكل الكبيرة التي طرأت على العراق في السنوات الاخيرة ، حيث تعتبر من الامور التي تهدد الاقتصاد والبيئة العراقية سواء كانت المياه الملوثة ، او نقص الامدادات التي تصل البلد من دول الجوار ، وهذا التلوث يحدث بفعل عومل داخلية من مخلفات المصانع والمنازل من خلال الاستخدام اليومي للمياه ، او بفعل القطاعات الصناعية النفطية او ماشابه من ملوثات اخرى ، وكذلك بفعل عومل خارجية تتمثل بقيام الدول الاقليمية للعراق بقطع مياه الانهر وخاصة نهري دجلة والفرات عبر إقامة السدود والخزانات المائية ونقص في حصة العراق ، او من خلال تلويثها من خلال رمي مخلفات الزراعة والصناعة في تلك الدول في مجرى الانهر كما يحدث في العراق .

---

* بحث مستل من اطروحة الدكتوراه .

** استاذ دكتور في قسم النظم السياسية والسياسات العامة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين dr.yassir@nahrainuniv.edu.iq

إن هذه البحث ستناقش مسألة المياه وما يحدث لها من مشاكل بيئة عبر تلويثها ، او ما يفعله دول الجوار العراقي من قطع المياه عنه ، فضلا عن طرحها السياسة المائية والحلول التي يجب ان تتبعها الجهات المعنية في العراق ، وينطلق البحث من الفرضية الاتية :

الفرضية :إن مشكلة المياه هي ازمة داخلية تتمثل بضعف السياسات المائية وخارجية تتمثل بالسياسات والمشاريع المائية التي تستخدمها دول المنبع للعراق في حلها وبالتالي إذا مع عولجت مصادر تكوين هذه الازمة حلت المشكلة والعكس صحيح .

الاشكالية : تولدت ازمة المياه في العراق من عدة عوامل كما جاء في الفرضية والتي كان السبب فيها ، حيث تنبع الاشكالية من وجود هذه التحديات ، وبالتالي تتفرع عن الاشكالية عدة أسئلة سيجي البحث عنها هي :

- ماهي المشاكل الحقيقة التي خلفت مشكلة المياه ؟
- ماهي ابرز الاثار التي خلفتها ؟
- ما هي ابرز الحلول التي سعها اليها العراق في سبي التصدي لها ؟

أهمية البحث : تكمن اهمية البحث في ان ازمة المياه اصبحت قضية عالمية وفي العراق اصبحت قضية وطنية واقليمية تهدد مستقبل العراق على المستويات السياسية والاقتصادية .

هدف البحث : يهدف البحث الى التعرف على هذه الازمة واسباب حدوثها ، فضلا عن الاثار والمشاكل التي خلفتها وابرز الحلول الكفيلة بإنهائها .

المبحث الاول :مشاكل وتلوث المياه

إن مصادر مياه العراق هي في الاغلب تأتي من خارج الحدود ، لذلك طرأت هذه المشكلة في المياه فيه ، لذلك سوف يستعرض هذا المبحث في المطلب الاول اهم مصادر العراق المائية ، أما المطلب الثاني فسوف يستعرض مصار تلوث المياه فيه .

المطلب الاول : مصادر المياه في العراق

تعد المياه من اهم الموارد الطبيعية ، وهي عاملا اساسيا ترتكز عليه حياة الانسان وانشطته الاجتماعية والاقتصادية كافة ، كما تتميز المياه عن غيرها من الموارد الطبيعية الاخرى بكون كمياتها ثابته ويتجدد خلال فتره معينه من الزمن بفعل الدورة الهيدروجينية*، وقد شهدت مصادر المياه خلال الفترة الماضية تتدهور كبير عالميا لعدم توفر قدر وافر من الاهتمام بها . [1]

ولقد ساد الاعتقاد بان المياه هي موارد طبيعية غير قابله للنضوب بحيث يمكن استخدامها دون ضوابط تشريعية او علمية ، وبالتالي احتلت المياه حسابا ثانويا في مجالات التنمية ، الا ان النمو السكاني وازدياد استهلاك المياه من مختلف القطاعات الاقتصادية التي شهدت تطورا كبيرا في الآونة الاخيرة وظهور ازمات مائية جديه في مناطق متفرقه من العالم ، هذه الازمات غيرت المفاهيم المتعلقة بموارد المياه ، فنشأت مفاهيم جديدة متطورة تحولت تدريجيا الى قناعات راسخة مفادها ان الموارد المائية هي موارد محدودة قابله للنضوب وان الكثير من مصادر المياه معرضه للتلوث وخاصة في المناطق الصناعية ومناطق التكيف الزراعي . [2]

تتكون الموارد المائية في العراق من المياه السطحية والمياه الجوفية ، حيث تعد المياه السطحية الموارد الرئيسة التي تغذي العراق وتتكون هذه المياه بشكل أساس من نهري دجلة والفرات وروافدهما ، فضلا

---

* حركة المياه بين المحيطات وسطح الارض والغلاف الجوي عن طريق التبخر والهطول ونشاط الكائنات الحية باعتبارها إحدى الدورات الحيوية الجيولوجية الكيميائية الكبرى ، منتظر فاضل البطاط ، تلوث المياه في وآثاره البيئية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 4 ، 2009 ، ص 67 .

1 . أحمد الكوفي ، ، تلوث المياه ، مقال منشور عبر شبكة الانترنت عبر الرابط www.almyah ..

2 . عبدالله تركي حميد ، الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 ، بيروت ، 2013 ، ص 87 .

عن شط العرب ، وتتغير مناسيب مياه هذه المصادر حسب فصول السنة ، إذ تكثر في فصل الربيع (فصل الفيضان) ، وتتناقص في فصل الخريف والصيف (فصل الصيهود) ، كما انها تتفاوت في كمياتها من سنة واخرى تبعا لتبيان كمية تساقط الامطار وذوبان الثلوج ، وتنبع هذه الانهار دجلة والفرات وروافدهما من (تركيا وإيران) ومن داخله ايضا ، وكما يطلق تسميه حوض الرافدين على الاراضي التي تنحدر مياها الى نهري دجلة والفرات . [1]

أما المياه الجوفية فهي تعتبر مصدر ثانوي للمياه التي تغذي العراق ، حيث تكون ابار او عيون موزعة في مختلف مناطق العراق في الشمال والغرب والجنوب ، سواء كان ابار عيون طبيعية او ابار اصطناعية عبر حفارها في اماكن الزراعة وغيرها . [2]

إن مشكلة تلوث المياه في العراق بمختلف انواعها سواء كانت سطحية او جوفية من المشكلات الكبيرة التي بدأت بالظهور واخذت بالتزايد في الآونة الاخيرة ، هذا الامر الذي يستدعي الوقوف على حجم المشكلة والتفكير الجاد في إيجاد سبل مواجهتها والتقليل من الاثار الناجمة عنها ، وخاصة ان شواطئ الانهار والبحيرات المتواجدة في العراق تجتذب اليها المجتمعات السكانية البشرية وغالبا ما تقع اغلب المدن والمحافظات العراقية على جانبي الانهار وعلى تخوم البحيرات ، فكما ان هذه الانهار والبحيرات هي مصدر متطلبات الناس من المياه في العراق بالمقابل كانت تطرح النفايات والمخلفات الى هذه المياه مما ادى الى تلوثها وقبل ان نشير الى مصادر تلوث المياه في العراق ينبغي اولا التوضيح بان نوعية المياه العراقية تعتمد على ما يلي : [3]

1. طبيعة ونوعية المياه الانهار الاتية الى العراق ، إذ تختلف هذه المصادر من ناحية تركيز الاملاح التي بدأت في الارتفاع خاصاً في مياه نهر الفرات بعد أن قامت تركيا مؤخرا بزيادة في أنشاء السدود على منابع نهري دجلة والفرات .
2. نوعية وكمية المخلفات التي تلقى في المياه سواء كانت او بشرية او صناعية او زراعية والتي تطرح باستمرار الى الانهار .
3. العوامل المناخية التي تؤثر بشكل كبير مثلا زيادة او نقصان معدلات هبوط الامطار ومواسم ذوبان الثلوج في مناطق المنبع ، ومدى ارتباط ذلك بتحسن مياه الانهار من عدمه .
4. مدى وجود التشريعات البيئية التي تسهم في المحافظة على بيئية الانهار العراقية مقاربا بحجم التلوث المستمر التي تتعرض له مياه هذه الانهار .

المطلب الثاني : مصادر تلوث المياه في العراق .

بعد أن تم تحديد العوامل التي تعتمد عليها نوعية المياه في العراق ينبغي بعدها التطرق الى اهم المصادر الرئيسة التي تحدث التلوث المائي في العراق .

1. **التلوث الزراعي** : تعد المبازل المصدر الاساس لزيادة الملوحة في نهري دجلة والفرات لما تحويه من املاح تصل نسبتها الى اكثر من 20 % ، حيث تذهب اغلب مياه البزل للأراضي الزراعية الى نهري دجلة والفرات ، كما ان الملاحظ زيادة هذه النسبة للملوحة نتيجة توقف تشغيل المصب العام او ما يعرف سابقا بالنهر الثالث الذي كان يعمل على تحويل ميا المبازل المحصورة بين نهري دجلة والفرات الى خور عبدالله في الجنوب (المصب العام) وتخليص مياه نهري دجلة والفرات من مياه البزل . [4]

---

1. . حالة البيئة في العراق ، دليل يصدر عن وزارة البيئة العراقية ، بغداد ، 2016 ، ص35 .
2. . المصدر نفسه ، ص37 .
3. . منتظر فاضل البطاط ، مصدر سبق ذكره ، ص 128 .
4. . أحسان عبد الامير ، كلنا ضد تلوث مصادر المياه في العراق لكن ما هي مصادر التلوث ، مجلة البيئة والحياة ، العدد 13 ، 2007، ص28 .

ومن جهة ثانية فإن استخدام المبيدات الكيمياوية في الزراعة والتي تعد مصدرا مهما لإبادة الحياة المائية ، والحالة مشابهة ايضا في استخدام الاسمدة وهو الامر الذي يحتاج الى وقفة وإدراك لحجم المشكلة التي تهدد تلوث المياه في العراق نتيجة ما يطرح من مخلفات زراعية الى تلك المياه دون معالجة تذكر من قبل الجهات المختصة . [1]

2. **مخلفات الصرف الصحي :** تحمل مياه الصرف الصحي نسبة كبيرة جدا من المواد العضوية الناتجة عن مخلفات الانسان ومخلفات الطعام ، كما تحتوي هذه المياه على نسبة ايضا من المنظمات المستخدمة في المنازل ، وقد ازداد الامر سواء بعد استخدام المنظفات الصناعية والتي غالبا تتكون من مركبات كيماوية ومن الممكن ان تصل هذه المياه الى الى المجاري السطحية والجوفية سواء عن طريق طرحها مباشرا عن طريق المجاري المائية او عن طريق التسرب . [2]

حيث تقدر كميات مياه الصرف الصحي الناتجة من المناطق التي تحتوي على شبكات المجاري في العراق حوالي (549 مليون م3/ سنة) ، إذ يشكل إجمالي السكان الحاصلين على هذه الخدمة (23,6%) من سكان البلد في عام 2019 ، في يبلغ نسبة السكان الحاصلين على شبكات مجاري مستقلة بنحو (59,7%) من سكان البلد ، في حين تبلغ نسبة السكان غير المخدومين شبكات المجاري والمعالجة بنحو (16,5 %) ، وما يهمنا هنا ان نسبة ضئيلة جدا من هذه المياه يتم معالجتها ومن ثم إعادة طرحها الى المصبات المائية كما هو حال محطة الرستمية ، أما الكميات الاخرى فيتم تصريفها الى الانهار مباشرا وخاصة في نهري دجلة والفرات كما يشاهد من طرحها خاصة في العاصمة بغداد . [3]

ويضاف الى ذلك ان مجموعة الانشطة الملوثة بشقيها المعالجة وغير المعالجة والتي كانت تصرف الى شبكات المجاري بلغ (1271) نشاط ، بحيث كان مجموع المعالج منها فقط (111) نشاطا فقط في حين بلغ نسبة غير المعالج هو (1160) ، وهذا يوضح ان نسبة غير المعالج كبير جدا مقارنه بالمعالج وهذا من ما يسبب اثار وتلوث كبير على المياه العراقية ، كما تشير احصائيات وزارة البيئة لسنة 2019 ان نسبة (36,8) من هذه المخلفات الى الانهار وخاصة نهري دجلة والفرات . [4]

إذ أثبتت الدراسات الحديثة التي اعدها باحثون مختصون في هذا الشأن ان المستشفيات في العراق اصبحت مصدر تلوث للمياه ، حيث ان مجموع (126) مستشفى فقط (25) منها تمتلك محطات معالجة للمياه ، اما الباقي فلا لا يتوفر فيها أي شكل من اشكال تصريف ومعالجة المياه ، إذ تصرف (31) منها مياها في نهر دجلة ، و (25) نها تصرف مياها في نهر الفرات ، و (8) منها في نهر ديالى ، و (24) منها في شط العرب ، وفي هذا الشأن توكد مصادر وزارة الصحة العراقية ان هنالك ما يتراوح ما بين (250 – 300) طن من المواد الصلب غير المعالجة تصرف الى الانهار العراقية بشكل يومي حتى اصبحت الانهار العراقية يمل لون مياها الى الخضرة الو الزرقة من كثرة تلوث مياها . [5]

3. **مخلفات المصانع في العراق :** تتطلب صناعة المنتجات الصناعية التي نستخدمها في حياتنا اليومية كميات كبيرة من المياه ، بحيث ترجع تلوث كميات كبيرة من مياه العراق من مخلفات صرف المصانع ، وعلى النقيض من مخلفات المياه المستخدمة في الزراعة فإن جزء بسيط من

---

1. عبد الرزاق جاسم حمادي ، أخطار ترسبات الانهار واساليب معالجتها ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 13 ، ، 2006 ، ص 15 .
2. منتظر فاضل البطاط ، مصدر سبق ذكره ، ص 135 .
3. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاءات البيئية المسح البيئي للعراق لعام 2015 ، بغداد ، ص19 .
4. وزارة التخطيط ، المسح البيئي في العراق لسنة 2007 ، ص 17 .
5. عبد الملك محمود ، بيئة العراق المسؤولية الغائبة ، مجلة الرائد ، العدد 82 ، بغداد ،2020 .

المياه المستخدمة في المصانع يستهلك فعلا ، اما الجزء الاكبر فيستخدم في المعالجة والتبريد والاعمال الاخرى التي تسخن المياه او تلوثها ولكنها لا تستهلكها . [1]

وفي العراق يتم التخلص من مياه المصانع عبر توجيهها نحو مبازل الصرف الزراعي او عن طريق طرحها الى المصادر المائية وخاصة الانهار ، والجدير بالذكر ان نسبة ضئيلة من هذه المياه يتم معالجتها ، اما الجزء الاكبر منها فيتم تصريفها دون معالجة ، وفي اماكن اخرى يتم طرحها الى الاراض ومن ثم انتقال التلوث الى التربة والمياه الجوفية ، وكذلك يتم التخلص منها ايضا جزء من هذه المياه عن طريق شبكات المجاري . [2]

وتشكل المواقع النفطية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمواقع الصناعية الضخمة ، ومصانع البترو كيمياويات والزيوت والاسمدة ، والمواقع الصناعية الصغير كمصانع النسيج والصناعات الغذائية المصادر الرئيسة للتلوث الصناعي للمياه العراقية ، فقد بلغت المخلفات السائلة لهذه المصانع في العراق نحو (126736,67 م3/ يوم) أي ما يعادل (450 مليون م3 / سنة) ، وعلى الرغم من صغر حجم هذه الكمية مقارنة بمخلفات الصرف الزراعي ومخلفات الرصف الصحي لا انها اكثر خطورة نظرا لما تحتويه هذه المياه من مواد كيماوية خطيرة ، والجدير بالذكر ان الغالبية العظمى من هذه المصانع لا تحتوي وحدات معالجة لتلافي التلوث الناجم عنها . [3]

4. **التلوث بالرواسب** : وهي عبارة عن جسيمات من التربة والتي تاتي في الغالب من عوامل التعرية ، بحيث تنقل الى البحيرات والانهار الجارية والتي تسبب تغيير في بيئة المياه وتكون هذه الجسيمات عالقة في الماء نتيجة التيارات المائية ، ولكنها في المستودعات المائية تستقر في القاع مكونه طمى وطين ، وهذه الرواسب تعمل على تقليل عمق المسطحات المائية والانهار كما هو الحال في نهري دجلة والفرات اللذان يحتاجان الى الكري باستمرار ، وهذه الرواسب تحمل مواد عضوية وهذه المواد قابلة للتفسخ مما يؤدي الى نمو البكتريا اللاهوائية مما يسبب مشاكل وتلوث للمياه . [4]

ويقدر كميات رواسب الانهار العراقية حوالي (385 مليون م3) في السنة وتتوزع هذه الكمية على انهار العراق حسب الجدول الاتي :

جدول رقم (1)
رواسب الانهار العراقية

شط العرب	**120 مليون م3**
نهر الفرات	**180 مليون م3**
نهر دجلة	**80 مليون م3**
المصب العام	**5 مليون م3**

المصدر : أحسان عبد الامير ، كلنا ضد تلوث مصادر المياه في العراق لكن ما هي مصادر التلوث ، مجلة البيئة والحياة ، العدد 13 ، 2007، ص28 .

---

1 . وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاءات البيئية المسح البيئي للعراق لعام 2015 ، بغداد ، ص 25 .

2 . المصدر نفسه ، ص 26 .

3 . جليل كامل غيدان وأحمد عبد الله سلمان ، الاثار الاقتصادية لتلوث المياه في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط ، العدد 24 ، 2016 ، ص 312 .

4 . حيدر محمد عيسى ، مصادر التلوث الصناعي للأنهار العراقية ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 21 ، بغداد ، 2007 ، ص 23 .

5. الخزانات والسدود : يترتب على حصر المياه في السدود والخزانات المائية المقامة على مجاري الانهار في العراق الى تغيير في الخصائص الفيزيائية والنوعية للمياه ، فضلا عن حصول ظاهرتي الإثراء الغذائي والتطبق الحراري واللتان تساعدان على نمو الطحالب والادغال الضارة . [1]
وتجدر الاشارة هنا الى ان طبيعة الاراضي المقامة عليها هذه السدود قد تشكل عامل مساعد على حدوث التلوث في المياه المخزونة ، وابرز مثال على ذلك هو منخفض الثرثار الذي يقع في محافظة الانبار ، حيث ان الطبيعة التكوينية لأرض هذه المنخفض تحتوي صخوره على نسب متفاوتة من الاملاح تعمل على زيادة نسبة الملوحة في المياه الداخلة اليه . [2]
كذلك بالنسبة لسد الموصل علاقة وثيقة بزيادة العسرة في نهر دجلة ، مع العلم ان عملية الخزن في موسم الفيضانات والإطلاق في مواسم الجفاف تمارس هذه العملية تؤدي الى تغييرات سلبية على قدرة الانهار على إجراء عملية التنقية الذاتية ، بحيث ان التصاريف في معظم الاحيان لا تكون كافية لإتمام هذه العملية . [3]

6.**تجفيف الاهوار** : تعمل المناطق الرطبة كمنظمات لأنظمة المياه لما تقوم النباتات المتواجدة فيها من امتصاص وتصفية وتحليل المياه الناتجة عن التصاريف الملوثة ، وهذا الدور كانت تقوم به اهوار جنوب العراق ، إذ كانت تقوم بدور المنظم لمياه نهري دجلة والفرات ، هذا فضلا عن عملها كنظام تنقية طبيعية لمياه النهرين ، لكن تجفيف مياه هذه الاهوار خلال الفترة الممتدة منذ عام 1991 وحتى عام 1999 الى الحاق الضرر بالبيئة المائية العراقية والتي القت تداعياتها الى الفترة الحالية . [4]

7. **الكوارث والحروب** : حيث إن للحروب والكوارث دورا كبيرا في عملية تلوث المياه ، بحيث ان الاشعاعات والاتربة والغبار الناتجة عن الانفجارات التي سرعان ما تعاود السقوط على الاراضي مسبباً تلوث المياه ، فقد شهد العراق خلال الثلاثين عام السابقة ثلاث حروب مدمرة القت بظلالها على البنية التحتية الصناعية للعراق ، وخاصة المنشأة والمصانع النفطية سواء بسبب الحروب أو الاعمال التخريبية دور كبير في تلوث مياه نهري دجلة والفرات والمياه الجوفية ، وكمثال على ذلك حادثة انبوب النفط المار بمنطقة الفتحة في محافظة صلاح الدين في العام 2007 والتي ادت الى تسريب النفط الى مياه دجلة . [5]

8. **المصادر الاقليمية لتلوث المياه(التلوث العابر للحدود):** يشترك العراق مع دول الجوار الاقليمي في أحواض المياه السطحية ، إذ يمر نهر دجلة والفرات قبل دخولهما الاراضي العراقية بتركيا وسوريا ، كما تشترك إيران بنسبة لا باس بها من حوض نهر دجلة ، إن إهمال الدول للجوانب والمحددات البيئية عن استثمارها للمياه النابعة والمارة بأراضيها يعمل باستمرار على إقامة العديد من السدود والخزانات ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية ، على نهري دجلة والفرات من دون الاخذ بنظر الاعتبار على نوعية وكمية المياه وكذلك حصص المياه لكل دولة ، متجاوزين في ذلك على حصص مياه العراق من هذه الانهار ، مما يسبب ذلك بالنسبة للعراق ليس فقط شحة المياه الواردة اليه ، انما أيضا تلوث المياه من خلال عدم المحافظة على المكونات البيئية والتي من اهما المحافظة على تدفق وجريان الانهر . [6]

---

1 . عبد الرزاق جاسم حمادي ، أخطار ترسبات الانهار وأساليب معالجتها ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 13 ، بغداد ، 2006 ، ص15 .

2 . المصدر السابق ، ص 24 .

3 . ساطع محمود الراوي ، مصار وآثار تلوث مياه نهر دجلة في مدينة الموصل ، مجلة البيئة والحياة ، العدد 13 ، بغداد ، 2007 ، ص 37 .

4 . جليل كامل غيدان و أحمد عبدالله سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 233 .

5 . مسلم داوود سلمان ، تكوين منخفض الثرثار وقدرته الاستيعابية ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 21، بغداد ، ، 2006 ، ص23

6 . أحمد عمر الراوي ، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الامن المائي ، أطرروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد ، 1999، ص 83 .

لقد ادت السياسات المائية لهذه الدول الى تردي نوعية المياه الداخلة للعراق بشكل كبير وخاصة في نهر الفرات ، والذي ارتفعت فيه معدلات الاملاح الذائبة مما أثر بشكل ملوث على نوعية المياه وتلوثها ، وفي المقابل عجزت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2005 وحتى اللحظة على ايجاد تفاهم جاد مع هذه الدول من خلال الالتزام بحصص كل دولة من هذه المياه الامر الذي ولد أزمات سياسية واقتصادية استمرت مع كل تلك الحكومات التي مرت على حكم العراق خلال هذه الفترة . [1]

المبحث الثاني الاثار المترتبة على تلوث المياه في العراق ونقص الامدادات

إن لمشكلة المياه وتلوثها في العراق تداعيات واثار خطيرة على المجتمع ، وذلك بسبب التداعيات المجتمعية والصحية الخطيرة ، لذلك سوف يستعرض هذا المبحث في المطلب الاول الاثار المرتبة على تلوث المياه ، أما المطلب الثاني فسوف يستعرض مشكل نقص الموارد المائية .

المطلب الاول : الاثار المترتبة على تلوث المياه

1- : أثر تلوث المياه على الصحة العامة : إن الانسان هو هدف التنمية وغايتها الاسمى ، لذلك فإن تعرض حياته للخطر من معوقات التنمية واهدافها ، وعلى الرغم من اهمية المياه للإنسان وحياته ، إلا انها في بعض الاحيان قد تشكل تهديد ومصدر خطر عليه وخاصة في حاله تلوثها ، وفي هذا الجانب يورد بحث عد لصالح دليل التنمية البشرية لعام 2006 عن التكاليف التي تتكبدها دول افريقيا نتيجة للإصابات الناتجة عن تلوث المياه ، بحيث قدرت التكاليف لهذه الدول حوالي (28,4 بليون دولار سنويا) وهي ما تعادل حوالي (5%) من إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول وهذا الرقم يتجاوز إجمالي تدفق المعونات لها . [2]

وفي العراق فلا توجد إحصائيات دقيقة عن ما يسببه تلوث المياه من خسائر اقتصادية ناتجة عن الاضرار بصحة الانسان ، لكن من الواضح لدينا أن العديد من الامراض المنتشرة اليوم في
العراق هي من مسببات تلوث المياه والتي من اشهرها الاصابة بالإسهال والحمى والكوليرا والتهاب الكبد الفايروسي . [3]

2- : الاثار الاقتصادية لتلوث المياه : هنالك العديد من الاثار الاقتصادية التي يسببها تلوث المياه ، فعلى سبيل المثال تفشي الكثير من الامراض المعدية مثل الكوليرا وغيرها أدى الى بروز ثقافة استهلاكية وهي استخدام العراقيين او استهلاك المياه المعبأة او وضع محطات التصفية في المنازل ، وذلك نظرا لعدم ثقتهم بمحطات التصفية وكفاءتها ، هذا الاتجاه اضاف عبء اخر على ميزانية المستهلك نظرا لارتفاع كلفة هذه المياه . [4]

ومن الاثار الاقتصادية الاخرى لتلوث المياه هي حاجة بعض الصناعات الى ماه بدرجة نقاوة عالية ، ومن ثم فإن تلوث المياه سيتطلب وضع محطات تصفية ومعالجة داخل تلك المصانع مما سيشكل عبء وتكلفة اخرى على تلك الصناعات فضلا عن التكاليف الاخرى ، ومن الاثار الاخرى لتلوث المياه هو ان هذا التلوث شكل تهديد حقيقي للكائنات المائية الحية وخاصة الثروة السمكية ، حيث يلاحظ تراجعها في السنوات الاخيرة ان لم يكن انعدامها مما سبب اعتماد رفد الاسواق العراقي بالأسماك عن طريق تربيتها

---

1. المصدر نفسه ، ص 84 .

2 برنامج الامم المتحدة الانمائي . UNDP تقرير التنمية البشرية UNDP. 82ص، 2016 ،

3 مهند عزيز الشلال ، العوامل المؤثرة على عرض وطلب المياه في العراق دراسة تحليلية للمدة 1980-2005، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 ، ص 81 .

4 عمار جابر العطا ، تلوث المياه وأثره على الصحة العامة ، مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، بغداد 2019 ، ص 24 .

في الاحواض الزراعية ، هذا بالإضافة الى ان تلوث المياه يشكل تهديد فعلي على الانهار والمسطحات المائية باعتبارها مركز جذب كمناطق سياحية والتأثير على قوة جذبها السياحي . [1]
هذا فضلا عن تأثيرها الاهم ، الا وهو الانسان الذي هو محور التنمية وهدفها ، والذي يعتبر المتضرر الرئيسي من تلوث المياه ، حيث تشكل هذه المياه مصدر تهديد صحي عليه وبالتالي تجعله غير قادر على القيام بالأداء المطلوب مما يعني ان المجتمع سوف يعاني من قوة عمل متعطلة وغير فعالة ، بل سوف تصبح عاجزة حتى على إعالة نفسها ، مما يضيف اعباء جديدة على المجتمع ، إذ ان من متطلبات التنمية البشرية المستدامة هي توفير الرعاية الصحية لأبناء المجتمع سواء من قبل الدولة او من معيل الافراد شخصيا ، مما سيشكل عبء اقتصادي اخر على المجتمع وهذا من شانه زيادة الانفاق على الرعاية الصحية ، حيث كشفت تقديرات الموازنة لسنة 2005 وما تبعها زيادة تخصيصات حماية البيئة ، إذ ان تخصيصات الموازنة لحماية البيئة عام 2005 هي (9) مليار دينار عراقي وارتفعت هذه النسبة في عام 2007 الى (12) مليار دينار ، وفي عام 2011 ارتفعت الى (14) مليار دينار . [2]

المطلب الثاني : مشاكل نقص الموارد المائية

اولا : نقص الامدادات المائية : ارتبطت الامدادات المائية للعراق منذ الازل بدول الجوار الاقليمي ، حيث ان معظم موارده المائية منها واكثر هذه الموارد من الشمال وتحديدا تركيا ، والنسبة الاقل من باقي الدول كايران وسوريا ، وفي هذا الجانب لابد من لفت النظر حول سياسة تركيا المائية التي اضرت كثيرا بالعراق وقللت حصة من المياه من نهري دجلة والفرات .
ومع الوضوح من جانب العراق بخصوص سياسته المائية الا ان تركيا لم يكف على اتباع سياسة اضرت بالمورد المائي او الحصة المائية للعراق ، وهذه القضية التي عدت جوهر الصراع السياسي والاقتصادي معها خلال السنوات الماضية ، وبات مطلوب من هذه الدولة ان تضع خطط استثمار مواردها المائية طبقا لأمنها القومي ، وقد حاول العراق اكثر من مرة الدخول في اتفاقية مع تركيا وما تضمنته الاتفاقية التجارية معها ـ الا ان ذلك كله لم يحقق المرجو منه ، وبات الامن المائي للعراق مهدد بسبب تلك السياسة المائية التركية ، حيث يمكن تصور حجم الضرر الذي لحق بالقطاع الزراعي العراقي اذ ما علمنا ان كل مليار م^3 من المياه لا يحصل عليه العراق من حصته المقررة يؤدي الى ابعاد حوالي 260 الف دونم عن الزراعة ، وكما وصلت الامور الى التدهور اكثر من نقص الامدادات المائية في نهر الفرات وحده الى مستويات متدنية جدا اثناء فترة املاء سد (اليسو) ، الامر الذي أدى الى زيادة الفجوة المائية فيما هو مطلوب ومقرر من الحصة المائية للعراق وما هو داخل من هذه الكمية . [3]
ان المشكلة مع تركيا في مسألة المياه هي مشكلة تاريخية تعود جذورها الى العقود السابقة وليست هي وليدة اللحظة وبناء سد (اليسو) وما تبعها من ازمات ، حيث يعود جذو هذه الازمة الى عام 1974 وتحديدا عن قيام مشروع الغاب الذي يتضن بناء (22) سد على منابع نهري دجلة و الفرات ، إذ باشرت تركيا بهذا المشروع في نفس العام ببناء سد (كيبان) واعقبه بناء سد (قرة قاية) في العام 1986 ، كما قامت بإكمال بناء سد (اتاتورك) في العام 1990 والذي تبلغ طاقته التخزينية حوالي (48) مليار م^3 ، حيث يستنزف هذا السد وحده ثلث مياه نهر الفرات ، كما اكملت تركيا في العام 1994 المرحلة الاولى لنفق (اورفة) الذي يأخذ المياه من سد (اتاتورك) لإرواء الاراضي التي تقع خارج حوض نهر الفرات . [4]
ثانيا : سوء التخزين المائي : من جانب اخر فان المشكلة الاخرى لازمة المياه الى جانب نقص الامدادات من دول الجوار تكمن هنالك مشكلة اخرى هي كثرة الضائعات المائية ، ويعود ذلك الى فقر

---

[1] . إسراء موفق رجب ، دراسة بعض محددات التلوث البكتريولوجي لمياه نهر دجلة عند مأخذ مشاريع ماء بغداد لعام 2017، مجلة مداد الاداب ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، 2019 ، ص 1014 .

[2] . جليل كامل غيدان و أحمد عبدالله سلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

[3] . نوار جليل هاشم ، سد اليسو التركي واثره على الموارد المائية في العراق ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، بغداد ، 2007، ص 12 .

[4] . المصدر السابق، ص 13 .

السياسة المائية في العراق منذ عقود الى انشاء سدود ضمن خطة علمية تهدف الى خزن المياه وتحديدا مياه نهري دجلة والفرات وعدم ضياعها في شط العرب ومن ثم الخليج العربي . [1]
حيث كان بناء السدود خلال الفترة الماضية تكمن في السيطرة على الفيضانات في وسط وشمال العراق وتحديدا في محافظات السليمانية والموصل والانبار وغيرها ، في حين افتقرت المحافظات الجنوبية التي تعتبر نهاية مجرى نهري دجلة والفرات وخاصة في محافظة البصرة التي يجب بناء مثل هذه المشاريع لخزن المياه وعدم ضياعها . [2]
هذا بالإضافة الى كثرة الهدر المائي في الاستخدام الزراعي وعدم الاعتماد على التقنيات الحديثة التي تقلل من المياه المستخدمة ، فضلا عن الهدر الاخر في القطاعات الاقتصادية والصناعية ، والهدر الحاصل في الاستخدام اليومي من قبل المواطنين الامر الذي زاد من هذه الازمة التي اخذت تعصف بالعراق . [3]

المبحث الثالث : سياسات معالجة مشكلة المياه

تتضمن سياسات معالجة مشكلة المياه مجموعة من التدابير والاجراءات بعضها ممكن ان تكون على المستوى الداخلي ،والبعض الآخر يكون على المستوى الخارجي،وسنستعرض اهم هذه الاجراءات على المستويين :

المطلب الاول : على المستوى الداخلي

وتكمن الحلول الناجعة لحل مشكلة المياه في العراق عبر عده جوانب واتجاهات مختلفة لمعالجة هذه المشكلة وهي :

1- : **الادوات الاقتصادية :** وتشمل الادوات الاقتصادية في ازمة المياه على ثلاث امور هي : [4]

أ. **استرداد تكلفة المياه** :ان تكلفة انتاج المياه للمتر المربع الواحد تتراوح ما بين 250 – 400 دينار وهذا هو السبب الحقيقي في عملية تبذر المياه وتبديدها .

ان السياسة البيئية لازمة المياه التي يجب ان تتبنى هي تحديد سعر المثر المكعب للمياه ه 400 دينار اقل تقدير ، وهذا عامل مهم يجعل المواطن العراقي يقيد الاستهلاك اليومي للمياه ويحد من ظاهرة التلوث .

ب . **اسواق المياه** : يقصد بهذا المفهوم هو البيع المحلي الرسمي وغير الرسمي للمياه في بلد ما ، وهو أداة لخصخصة المياه ، ويمكن ان يشمل جميع عمليات بيع المياه أي نقل حقوق المياه بين البائعين والمشترين من خلال مقابل نقدي ، كما تحدد مسألة مستوى الاسعار ظروف العرض والطلب ، مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف عملية النقل الى اماكن الاستخدام ، كما يمكن لأسواق المياه ان تكون اليه فعالة لتوزيع المياه بشكل عادل وسليم ، مما يقلل عملية التبذير والهدر ويقلل مستوى التلوث الناتج عن الاستهلاك المنزل ، وكذل تقليل كلفة معالجة المياه .

ج . **خصخصة مشاريع المياه :** وهي اليه لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه ، وهي كذلك وسيلة لنقل عملية التكلفة في المستقبل من القطاع العام الى القطاع الخاص ، مع مراعاة وجود انظمة قانونية وادارية للوقوف على الاخفاقات في المستقبل ، حيث يرى الباحث ان خصخصة المياه هو الاسلوب الاكثر ملائمة لوضع العراق الحالي ولتقليل كمية الهدر فيه ويقلل من كمية التلوث البيئي .

2- : الادوات التشريعية ، وهي عملية تفعيل القوانين والانظمة والتي تسري على القطاعات كافة التي تستخدم المياه ، وتتضمن التشريعات حل المنازعات وإرشادات الاستخدام واولوياته تكاليفه والصلاحيات التي تكون للسلطة المسؤولة عن الحماية والاستخدام والتسعير مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحاجة التنمية الوطنية وعند تطبيق هذه الادوات يرجى مراعاة

---

1 . فيصل عبد الفتاح نافع ، اثار شحة المياه في نهر الفرات على الانتاج الزراعي في العراق : (محافظة الانبار انموذجا) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 43 ، 2019 ، ص 148 .

2. المصدر نفسه ، ص 149 .

3. مهند عزيز الشلال ، مصدر سبق ذكره ، ص 84 .

4 . بلاسم جميل خلف ، دور المشاريع الخاصة لتنقية المياه في حل مشكلة مياه الشرب في العراق ، بحث غير منشور ، ضمن خطة بحوث الخطة البحثية لوحدة البحوث الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2013 ، ص 13 .

تقدير جانب الطلب المحلي على المياه المعدنية : هنالك طلب بشكل كبير في الوقت الحاضر والمستقبل على المياه المعدنية في العراق ، حيث تفضل حتى على المياه المستوردة ، إذ يقدر الطلب على المياه المعدنية للفرد الواحد من (2 – 3) لتر يوميا كما ويزيد هذا القدر عن ارتفاع درجات الحرارة وخاصة في فصل الصيف ، هذا بالإضافة الى تزايد عدد سكان العراق ، ان زيادة الطلب هذه ناتجة عن زيادة عدد السكان وزيادة القدرة الشرائية للمواطن ، وكذلك الخوف من الامراض من استهلاك المياه غير الصحية ، فضا عن ارتفاع الوعي الصحي ، وارتفاع الوعي الثقافي والتطور ليس في بغداد فحسب بل حتى في القرى والارياف والتي اخذت تستخدمها في المناسبات الاجتماعية والدينية .

المطلب الثاني : على المستوى الاقليمي

لا يخفى على احد الاهمية التي تشكلها المياه في العالم ، فالمياه تتصدر قائمة الاحتياجات الاساسية للإنسان فهو مصدر الحياة ، كما ويحتل موضوع المياه في العراق اهمية كبيرة بعد عام 2005 ، وذلك لكون معظم مصادر المياه تنبع من خارج الحدود وتحديدا من الجوار الاقليمي للعراق وخاصة دول تركيا وإيران وسوريا ، مما يجعل العراق عرضا لتهديد دول الجوار عبر استخدام المياه مصدر قوة وتهديد لها اتجاه العراق .[1]

لذلك اصبح موضوع المياه يشكل قضية معقدة ومتعددة الجوانب ، ومنها الجانب السياسي والبيئي و الاقتصادي والقانوني والاجتماعي ، كما ان وقوع العراق في منطقة جافة وشبة جافة مما ولد نقص شديد في المياه الساقطة عليه ، وفي ظل ظاهرة التصحر التي اخذت تجتاح العراق في مساحات واسعة من اراضيه مما يخلق وضعية حرجة لكمية المياه المتوفرة ويقلل من نسبة حصول السكان على مياه امنه ، فالنظرة الدقيقة من جانب المختصين في هذا المجال في مناطق العراق وما يجاورها من امور تمنع تدفق المياه بشكل يتناسب وحصة العراق منها تبين المخاطر التي تهدد مستقبل البلد من هذا العنصر الحيوي لحاجة الانسان وما يشكله من جانب مهم في تحقيق التنمية المستدامة للعراق .[2]

من ناحية اخرى توجد المياه في العراق على اشكال متعددة منها المياه السطحية والمتمثلة بنهري دجلة والفرات وروافدها والتي تنبع اغلبها كما ذكرنا من دول الجوار الاقليمي وبعض المسطحات المائية كبحيرة الحبانية والرزازة وغيرهما ، فضلا عن مياه الامطار والمياه الجوفية ، وتختلف هذه المياه من حيث كمياتها ومواصفاتها الفيزيائية والكيميائية ، هذا بالإضافة الى الاهمية الاقتصادية ، ولم يستخدم هذه المصادر للمياه في العراق بشكل امثل ويتبع ذلك الى تخلف نظام الري وكثرة الهدر في الاستخدامات اليومية والضائعات الكبيرة نتيجة لعدم استغلالها في بناء السدود وغيرها من نظم الخزن الحديثة .[3]

وفق هذه الظروف فقد ارتكزت سياسة العراق المائية لما بعد 2005 على مجموعة مبادى ، كما واخذت بعين الاعتبار بنود القانون الدولي في ذلك وعلاقات حسن الجوار والمصالح والحقوق التاريخية بين العراق والاطراف الاقليمية ذات العلاقة .[4]

وتلخصت مبادى سياسة العراق المائية بانها :[5]

---

1 . سعد جاسم محمد ، الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، مجلة كلية المامون ، العدد 32 ، 2018 ، ص 111 .

2 . فيصل عبد الفتاح نافع ، اثار شحة المياه في نهر الفرات على الانتاج الزراعي في العراق (محافظة الانبار نموذجا) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 43 ، 2021 ، ص 138 .

3 . فيصل عبد الفتاح نافع ، السياسة المائية لدول الجوار وتاثيرها في مستقبل الموارد المائية للعراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 23 ، 2017 ، ص 54 .

4 . علي حسين باكير ، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2016 ، ص 18 .

5 . فيصل عبد الفتاح نافع ، اثار شحة المياه في نهر الفرات على الانتاج الزراعي في العراق (محافظة الانبار نموذجا) ، مصدر سبق ذكره ، ص 141 .

1. بالنسبة لنهري دجلة والفرات يعتبران نهران دوليان وفق القواعد والمبادئ الدولية ويكون تقاسم المياه مشترك بين الدول التي تجري فيها ، والتي تؤكد السيادة المشتركة على مياه النهرين ، وان الاخلال بهذا المبدأ يعتبر انتهاكا واضحا للقانون الدولي الاتفاقات الدولية ذات العلاقة .
2. ان حوضي نهري دجلة والفرات منفصلين كل منهم عن الاخر ، مما يوكد الواقع الجغرافي المختلف للواحد عن الاخر من حيث مساره ومنطقته وان التقاهما في الاخير مكونين شط العرب بعد مسافة طويلة من منبعهما لا يعني انهما رافدين لنهر واحد .
3. اهمية مبدا المفاوضات المستمرة بين الدول المستفيدة من النهرين بالنسبة للفرات تركيا وسوريا والعراق ودجلة تركيا والعراق لتحديد حصة كل دولة سنويا بموجب القانون الدولي والاتفاقيات الدولية السارية .
4. التمسك بمبدأ الحقوق المتساوية والمكتسبة لكل دولة وان العراق يرتكز على الاحتياجات للمشروعات المقامة وان يوزع فائض المياه على المشاريع قيد الانشاء او المخطط الانشاء لها ، وهذا ما تضمنته الاتفاقيات الدولية المتعددة .
5. الاقتسام العادل لمياه النهرين وبما يضمن الحقوق المشروعة لكل دولة وضرورة التوصل الى اتفاق ثلاثي يحدد الحصة المائية لكل دولة ، الا ان هذا المبدأ لم يلقى قبولا من قبل الجانب التركي .
6. الاستخدام الامثل للمياه ، وكما يتضمن المبدأ التنمية الشاملة للموارد والمصادر المائية والعمل على حمايتها من التلوث بهدف ضمان ديمومتها على اكمل وجه وتوزيعها بشكل عادل والاعتماد على الاساليب الحديثة في الري للتقليل من الضائعات المائية ، والعمل على استثمار المياه الداخلة الى العراق في بناء السدود والخزانات المائية والتقليل من الكميات التي تذهب الى البحار .
7. العراق لا يوافق على بروتوكول عام 1987 لأنه لم يكن اتفاق ثلاثي ، فضلا عن مطالب العراق ان لا يقل الحد الادنى للكمية المنصوص عليها للعراق من قبل الجانبين التركي والسوري حتى لا يلحق ضرر بالبلد .
8. ضرورة التزام تركيا بمبدأ عدم الاضرار بالغير عند تنفيذها للمشاريع الاروائية وبناء السدود على مجرى نهري دجلة والفرات والتقيد بعدم الاضرار بمصالح العراق .

هذه اهم المبدأ التي تقوم عليها سياسة العراق المائية ، ومع وضوح وقانونية ومصداقية العراق وسياسته ، الا ان الجانب التركي لم يتوقف على اتباع سياسات مائية تضر بالمصالح العراقية في هذا الجانب ، إذ عكس موضع المياه جوهر الصراع العراقي التركي والذي استثمرته تركيا لصالحها نتيجة ضعف الموقف العراقي في هذا الجانب نتيجة ضعف سياسات العراق الخارجية ، حيث عملت تركيا على جعل الموضع مسالة امن قومي على اعتبار الاهمية الكبرى للمياه في الوقت الحاضر في إدارة عجلة التنمية والاستقرار في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والامنية . [1]

ومع ذلك فالعراق لم يصل الى المستوى المطلوب في تحقيق الامن المائي والغذائي في ظل غياب الارادة السياسية الحقيقة من قبل الكتل السياسية المكونة للنظام السياسي ، إلا ان العراق حاول اكثر من مرة من الدخول في اتفاقية ثنائية مع تركيا ، حيث إن جهود جميع الوفود التي شكلت من جانب العراق طيلة الفترة الممتدة من 2005 حتى وقتنا هذا لم تنجح في الحصول على ضمانات او توقيع اتفاقية تنهي ملف المياه مع تركيا ، حتى اصبح وضع العراق مهدد من ناحيه امنه المائي وما تبعه من عواقب وضرر على القطاع الزراعي العراقي ، هذا على مستوى الموارد المائية الحالية اما في المستقبل فهنالك تناقص واضح في مختلف القطاعات السكنية والاقتصادية من الموارد المائية اللازمة واتساع ما يمكن تسميته بالفجوة بالموارد المائية ما بين الكميات المطلوبة والكميات المتوفرة مما سيؤدي الى عجز مائي كبير ونقص حاد في قدرات العراق المائية ما ينظر بكارثة حقيقة في المستقبل . [2]

---

1. علي حسين باكير ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .
2. عادل محمد العضايلة ، الصراع على المياه في الشرق الاوسط (الحرب والسلام) ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2015 ، ص 174 .

ما يخص الموقف الايراني من ناحية المياه ، فهي الاخرى عملت نفس الامر مع العراق من غلق وتغيير مجرى روافد الانهار التي تجري في اراضيها اتجاه العراق ، حيث يقع مجرى نهر دجلة بالقرب من الحدود العراقية الايرانية وتغذيه بعض الروافد المنحدرة من جبال زاكروس من جهة ايران ، هذا فضلا عن انهار صغيرة تنبع من اراضيها وتنتهي بالأراضي العراقية في شمال ووسط العراق ، اما في الجنوب فيمتد شط العرب والذي يشكل جزءه الجنوبي الحدود بين العراق وإيران كما ان هنالك بعض الانهار كنهر الكارون الذي ينحر من جهة ايران باتجاه الاراضي العراقية السهلية حتى شط العرب في جنوب العراق . (1)

ان الموضوع المائي في العلاقة بين إيران والعراق لا يبدو السبب الرئيس في اثارة المشكلات والنزاعات التي اتسم بها الفترة الماضية فالأنهار المنحدرة من جهة إيران لا تشكل جزء كبير من التصاريف المائية الداخلة للعراق عكس تركيا إلا انها تساهم في دعمها وتعزيزها ، غير ان ذلك لا يعني ان المياه لم تكن من ضمن اسباب النزاع الحاصل بين البلدين ، ويعود ضعف الوقف العراقي في هذه المسألة الى غياب الارادة السياسية الحقيقة كما ذكرنا ، وكذلك الى ضعف الموقف العراقي لكون إيران هي في الحقيقة متهمة في التدخل في الشأن العراقي الداخلي في مختلف المجالات ومنها مسألة المياه وغيرها . (2)

واذا كان موضوع المياه يكمن بالدرجة الرئيسة في حسابات العراق في العلاقة مع إيران في شط العرب ، وذلك لكونه متصل بنهر الكارون والذي يعزز من مخزونه المائي ، وشط العرب هو المنفذ المائي الوحيد للعراق والذي يحتاجه لأدامه الحركة التجارية له ، بينما إيران تملك منافذ بحرية اخرى عديدة في الشمال والجنوب ، لكن هذا الامر اتخذته إيران هي الاخرى ورقة ضغط على العراق في تقليل الكميات المائية من نهر الكارون اتجاه شط العرب الامر الذي يؤدي الى تعطيل دور شط العرب مما يؤدي الى صعوبة اتصال العراق بواجهته البحرية . (3)

الخاتمة والتوصيات

تعتبر ازمة المياه التي عصفت بالعراق من الامور التي ينبغي الوقوف عليها ، حيث ان هذا الازمة من الامور التي تعتبر من المخاطر الكبيرة التي تهدد العراق ووجوده ، حيث ان نقص الامدادات وما يعاني العراق من نقص المياه والجفاف الذي ظرب معظم انهاره بسبب قلة الكمية الواردة اليه من جهة ونقص في كمية الامطار المتساقطة ، ومن جهة اخرى مشكلة التلوث الذي يهدد المياه عبر المخلفات المختلفة من المصانع المختلفة والقطاع انفطي والمنازل ومخلفات الصرف الصحي وغيرها من الملوثات ، لذلك لابد من وضع حلول عاجلة وجذرية لهذه المشكلة وتتمثل بوضع عده اجراءات اقتصادية وتشريعية للحد من مسألة التلوث ، وتطبيق السياسة المائية من قبل العراق اتجاه دول الجوار للحد من نقص الامدادات المائية من قبلها ، كما خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات هي :

1. وضع التدابير اللازمة من قبل الجهات المعنية وخاصة وزارة البيئة للحد من المخلفات التي ترمى في مجرى الانهر وخاصة نهري دجلة والفرات .
2. المباشرة السريعة في تسمية الوفود من اجل قيام اتفاق مائي مع دول الجوار يقضي بحصول العراق على حصته الطبيعية من المياه .
3. تفعيل الاجهزة الرقابية وتفعيل دور هيئات وزارة البيئة للقيام بوضع الغرامات على المخالفين لمسألة الحد من ظاهرة تلوث المياه .
4. تفعيل التشريعات والقوانين البيئية وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العراق بخصوص البيئة .
5. قيام زارة الموارد المائية بوضع الخطط الكفيلة للحد من كمية الضائعات المائية والهدر المائي ، ويكون ذلك عبر فرض الغرامات الضريبية على المخالفين .

---

1 . أيمن عبد الحميد البهلول ، الاطماع الخارجية في المياه العربية : الحروب القادمة ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان 2019 ، ص 89 .

2 . عادل محمد العضايلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 175 .

3 . سعد جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 112 .

6. الشروع ببناء المشاريع المائية والسدود خاصة في مناطق جنوب العراق لمنع ضياع مياه نهري دجلة والفرات في الخليج العربي .
7. انتهاج اساليب جديدة في إدارة واستثمار المياه في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والاشراف والتشغيل .
8. التعامل مع عنصر المياه باعتبارها سلعة اقتصادية سواء كانت بالتعامل مع دول الجوار من خلال الحوارات ، او في مسألة تزويد المواطنين بها حالها حال التزويد بالكهرباء وغيرها من السلع الخدمية .
9. واخيرا فيما يتعلق بالتفاوض مع دول الجوار الاحتكام الى مبادئ القانون الدولي في المفاوضات مع الاخذ بنظر الاعتبار الاستمرار بها حتى الوصل الى يفة نهائية تقضي بحصول العراق على حصته المائية الكافية .

المراجع :

1. أحمد الكوفي ، ، تلوث المياه ، مقال منشور عبر شبكة الانترنت عبر الرابط www.almyah ..
[10] . وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاءات البيئية المسح البيئي للعراق لعام 2015 ، بغداد .
[11] . جليل كامل غيدان وأحمد عبد الله سلمان ، الاثار الاقتصادية لتلوث المياه في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط ، العدد 24 ، 2016 .
[12] . حيدر محمد عيسى ، مصادر التلوث الصناعي للأنهار العراقية ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 21 ، بغداد ، 2007 .
[13] . عبد الرزاق جاسم حمادي ، أخطار ترسبات الانهار وأساليب معالجتها ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 13 ، (بغداد ، وزارة الموارد المائية ،2006) .
[14] . ساطع محمود الراوي ، مصار وآثار تلوث مياه نهر دجلة في مدينة الموصل ، مجلة البيئة والحياة ، العدد 13 ، (بغداد ، وزارة البيئة ، 2007) .
[15] . مسلم داوود سلمان ، تكوين منخفض الثرثار وقدرته الاستيعابية ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 21، (بغداد ، وزارة الموارد المائية ، 2006) .
[16] . أحمد عمر الراوي ، مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الامن المائي ، أطرروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد ، 1999 .
[17] . برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، تقرير التنمية البشرية 2006 (نيويورك UNDP) .
[18] . مهند عزيز الشلال ، العوامل المؤثرة على عرض وطلب المياه في العراق دراسة تحليلية للمدة 1980-2005، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 .
[19] .عمار جابر العطا ، تلوث المياه وأثره على الصحة العامة ، مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، بغداد 2019 .
[2] . عبدالله تركي حميد ، الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 ، بيروت ، 2013 .
[20] . إسراء موفق رجب ، دراسة بعض محددات التلوث البكتريولوجي لمياه نهر دجلة عند مأخذ مشاريع ماء بغداد لعام 2017، مجلة مداد الاداب ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، 2019 ، ص 1014 .
[21] . نوار جليل هاشم ، سد اليسو التركي واثره على الموارد المائية في العراق ، الجامعة المستنصرية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، بغداد ، 2007 .

[22] . فيصل عبد الفتاح نافع ، اثار شحة المياه في نهر الفرات على الانتاج الزراعي في العراق : (محافظة الانبار انموذجا) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 43 ، 2019
[23] . بلاسم جميل خلف ، دور المشاريع الخاصة لتنقية المياه في حل مشكلة مياه الشرب في العراق ، بحث غير منشور ، ضمن خطة بحوث الخطة البحثية لوحدة البحوث الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2013 .
[24] . سعد جاسم محمد ، الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، مجلة كلية المامون ، العدد 32 ، 2018 .
[25] . فيصل عبد الفتاح نافع ، اثار شحة المياه في نهر الفرات على الانتاج الزراعي في العراق (محافظة الانبار نموذجا) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 43 ، 2021 .
[26] . فيصل عبد الفتاح نافع ، السياسة المائية لدول الجوار وتاثيرها في مستقبل الموارد المائية للعراق ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد 23 ، 2017 .
[27] . علي حسين باكير ، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2016 .
[28] . عادل محمد العضايلة ، الصراع على المياه في الشرق الاوسط (الحرب والسلام) ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2015 .
[29] . أيمن عبد الحميد البهلول ، الاطماع الخارجية في المياه العربية : الحروب القادمة ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان 2019 .
[3] . حالة البيئة في العراق ، دليل يصدر عن وزارة البيئة العراقية ، بغداد ، 2016 .
[4] . منتظر فاضل البطاط ، تلوث المياه في وآثاره البيئية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 4 ، 2009 .
[5] . أحسان عبد الامير ، كلنا ضد تلوث مصادر المياه في العراق لكن ما هي مصادر التلوث ، مجلة البيئة والحياة ، العدد 13 ، بغداد ،2007 .
[6] . عبد الرزاق جاسم حمادي ، أخطار ترسبات الانهار واساليب معالجتها ، مجلة عطاء الرافدين ، العدد 13 ، بغداد ، 2006 .
[7] . وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاءات البيئية المسح البيئي للعراق لعام 2015 ، بغداد .
[8] . وزارة التخطيط ، المسح البيئي في العراق لسنة 2007 .
[9] . عبد الملك محمود ، بيئة العراق المسؤولية الغائبة ، مجلة الرائد ، العدد 82 ، في 2012/10/13 .

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

Strategies for building the Iraqi state after 2003

مروة حامد صالح *
أ.د .قاسم محمد عبد**
Marwa hamed salih
Prof.Dr.Qasim mohammed abd

الملخص :

تبني الدولة تصوراتها وسياستها واستراتيجياتها وكذلك مواقفها وفق محورين اساسين هما محور بيئة الدولة الداخلية ومحور بيئة الدولة الخارجية، فالدولة تسعى تبعا لظروف هاتين البيئتين للوصول الى غاياتها من خلال الاستراتيجيات الشاملة التي تحقق أهداف الدولة وعلى مراحل زمنية متوسطة وطويلة الأمد، وتمارس الدولة فاعلياتها في كلا البيئتين مع الأخذ بنظر الاعتبار عند تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية بضرورة تكامل الأدوار والمسؤوليات، وتنسيق التنفيذ بين المؤسسات في البيئة الداخلية، والمؤسسات المعنية بالتنفيذ في البيئة الخارجية من أجل ضمان استمرار وفاعلية الإداء. فالبيئتين الداخلية والخارجية تعدان المرتكزين الأساسيين لسياسة الدولة العليا، وكل منها تكمل الاخرى وتكون امتداداً لها، والتكامل بينهم هو المدخل لبناء قوة الدولة والتعبير عن إرادتها.

الكلمات المفتاحية : استراتيجيات ، بناء الدولة ، العراق ، التحديات .

Abstract:

The state adopts its perceptions, policies and strategies, as well as its stances, according to two main axes: the axis of the internal state environment and the axis of the external state environment. Taking into account, when implementing its internal and external policies, the necessity of integrating roles and responsibilities, and coordinating implementation between institutions in the order to ensure continuity and effectiveness of performance. The internal and external environments are considered the main pillars of the supreme state's policy, each of which complements the other and internal environment, and institutions concerned with implementation in the external environment in is an extension of it, and complementarity between them is the gateway to building the state's strength and expressing its will.

المقدمة:

تبني الدولة تصوراتها وسياستها واستراتيجياتها وكذلك مواقفها وفق محورين اساسين هما محور بيئة الدولة الداخلية ومحور بيئة الدولة الخارجية، فالدولة تسعى تبعا لظروف هاتين البيئتين للوصول الى غاياتها من خلال الاستراتيجية الشاملة التي تحقق أهداف الدولة وعلى مراحل زمنية متوسطة وطويلة الأمد، وتمارس الدولة فاعلياتها في كلا البيئتين مع الأخذ بنظر الاعتبار عند تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية بضرورة تكامل الأدوار والمسؤوليات، وتنسيق التنفيذ بين المؤسسات في البيئة الداخلية، والمؤسسات المعنية بالتنفيذ في البيئة الخارجية من أجل ضمان استمرار وفاعلية الإداء. فالبيئتين الداخلية والخارجية تعدان المرتكزين الأساين لسياسة الدولة العليا، وكل منها تكمل الاخرى وتكون امتداداً لها، والتكامل بينهم هو المدخل لبناء قوة الدولة والتعبير عن إرادتها.

---

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

** استاذ دكتور في الاستراتيجية كلية العلوم السياسية جامعة النهرين dr.qasimabd@nahrainuniv.edu.iq

فلا يمكن بناء دولة من دون استراتيجيات مؤهلة لمعالجة التحديات الأنية والمستقبلية، كما لا يمكن بناء دولة من غير خطوط عامة تستهدي بها تحددها الاستراتيجيات. لذا يجب أن يكون للعراق استراتيجية تتسم بالشمولية والدقة والوضوح والموضوعية، فهي ضرورة ملحة في عملية بناء الدولة الجديدة في تحقيق الأهداف والوظائف التي تسعى الدولة الى انجازها، كما تمكن القادة من اتخاذ القرارات الصحيحة في الحفاظ على المصالح الوطنية.

وعليه نصل لنتيجة تفيد بأن بناء دولة مؤسسات وقانون(دولة مدنية)، هو المسعى الحقيقي للعراق الحديث للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي، بمعنى إن ذلك التحول يتطلب استكمال بناء الدولة المدنية، وبما إن التحول لا يتم من دون ذلك الاستكمال، وإن هذا الاستكمال لا يتم أوتوماتيكياً من دون استراتيجيات سياسية اقتصادية اجتماعية وأمنية، والتي تعد مفتاح الدخول الى دولة المؤسسات.

إشكالية البحث: ينطلق البحث من إشكالية مفادها ان العراق بعد عام 2003 تعرض الى تغيير جذري في بيئته السياسية بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لذا للابد على العراق ان يتبنى استراتيجيات موحدة لبناء الدولة العراقية على اسس ديمقراطية صحيحة.

فرضية البحث: يهدف البحث الى اثبات ان بناء الدولة ضرورة فطرية واجتماعية وسياسية وأمنية لان غياب الدولة يعني الفوضى، لذا يجب ان تكون عملية بناء الدولة ترتكز على استراتيجيات غرضها تصحيح المسار الخاطئ الذي وصل اليه الحال في العراق بعد عام 2003 و على مختلف الأصعدة.

هدف البحث: الهدف من بحثنا هو تحليل الاستراتيجيات ذات التأثير المباشر على عملية بناء الدولة العراقية، ومدى تأثيرها على تصحيح عملية بناء الدولة العراقية، وكذلك التوصل الى وضع اطار شامل لتقويم مكامن القوة والضعف فيها، وبما يساعد على تعزيز قوة الدولة وتأمين مصالح العراق الحيوية.

منهجية البحث: لقد كان عماد هذا البحث على المنهج التحليلي بصورة رئيسية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل دعم التحليل والنتائج المنطقية وبالشكل الذي يتم فيه عرض الحقائق المتعلقة بالموضوع والخروج منها بنتائج قد تسهم في إعانة صانع القرار العراقي.

هيكلية البحث :قسم البحث الى أربعة مطالب يتناول الاول : الاستراتيجيات السياسية، بينما يتناول الثاني :الاستراتيجيات الاقتصادية ، في حين يوضح الثالث الاستراتيجيات العسكرية الامنية اما المطلب الرابع فيتناول الاستراتيجيات الاجتماعية .

المطلب الأول

الاستراتيجيات السياسية

ان مهمة بناء أي نظام سياسي يحتاج الى مقومات إدراك محددة تتولى نجاح التوجه نحو ذلك البناء إلا إنها تبقى بحاجة الى استراتيجيات للانتقال الى الوضع الجديد. خاصة إذا كان ذلك الوضع هو نتيجة حالة تغيير شاملة باتجاه التحول الديمقراطي.[1]

فإن الاستراتيجيات السياسية لبناء الدولة العراقية الحديثة تتمثل في الالتزام بالدستور وبنصوصه وقواعده لكونه هو الضامن الحقيقي للعملية السياسية، ولاستقلالية السلطة القضائية وبما تصدره من أحكام، كما إن من ضروريات البناء السياسي الإيمان بالتداول السلمي للسلطة فهي أحد أهم اركان الديمقراطية، والايمان بالمشروع الديمقراطي الاتحادي، والإيمان بدولة القانون والمؤسسات الدستورية ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وإشراك الجميع في عملية البناء والابتعاد عن نظرية المؤامرة وتسقيط الأخر وان تكون الانتخابات حرة ونزيهة دون اي تزوير لأنها ليست إلا ظاهرة حضارية.[2] والاستراتيجيات السياسية تعد أساس لبنا الدولة العراقية الحديثة لأن عملية البناء يجب أن تبدأ من فوق وليس من تحت، وواقع الحال العراقي الجديد يكشف عن مدى حاجة الدولة العراقية الى استراتيجيات سياسية تدار بضوئها عملية بناء الدولة العراقية،[3] ومن بين الاستراتيجيات السياسية هي:

أولاً سيادة القانون :

يعد الدستور بداية اساسية لهذه الاستراتيجيات، لأن الدستور هو العقد الاجتماعي الذي يرتكز عليه تأسيس الدولة المدنية العصرية، فالدستور هو ينظم الدولة ويوزع سلطاتها، كما ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فسيادة القانون هي الوسيلة التي تمكن السلطة السياسية من إدارة شؤون المجتمع وتنظيمه وتوجهه نحو تحقيق أهدافه.[4] وعلى هذا الاساس يعد الدستور من الاساسيات في بناء الدولة لأنه يحدد القواعد الاساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها كما ينظم السلطات العامة ويعمل على ترتيب وتوزيع السلطة في الدولة وفقاً لمبدأ سيادة القانون.[5]

ويجب أن يسود القانون(علوية الدستور) ليكون منطلقاً نحو تعزيز استقرار الدولة ، فالنظام السياسي يبقى متماسكاً بقدر ما هو قادر على تجسيد نظام القيم التي يؤمن بها الشعب، فمبدأ سيادة القانون من أهم المبادئ الرئيسية في تحقيق الشرعية السياسية، فهو يتجسد بخضوع مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع لمبادئه القانونية، إذ لا يمكن ممارسة أي عمل إلا وفقاً لأحكامه الذي يتساوى في ظلها جميع أطياف الشعب.[6]

ولترسخ مفهوم الدولة القانونية في العراق يجب تفعيل مبدأ سيادة القانون، أي أن تخضع فيه كل المؤسسات وجميع المواطنين سواء كانوا حكاماً او محكومين للقانون، فإن سيادة القانون تعد مرحلة مهمة من مراحل بناء الدولة العراقية، وضرورية للانتقال الى مرحلة التحول الديمقراطي، فسيادة القانون بوصفه شرط لازماً لهذا الانتقال لأنه السبيل الصحيح للحكم الصالح، والدخول الى دولة المؤسسات أي الى سلطة دستورية تتعامل بآليات الديمقراطية التي يجسدها الالتزام بالدستور، والانتخابات الحرة النزيهة، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، مع ضمان الحقوق والحريات دستورياً وتنظيمها

(1) منعم صاحي العمار، المصالحة الوطنية، مجلة قضايا سياسية،ع15، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين،2008،ص2.
(2) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية،ع29_30، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2012، ص65-66.
(3) عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي، بغداد، 2008،ص105.
(4) عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص105.
(1) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، مجلة العربية للعلوم السياسية،ع41_42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014،ص129.
(2) ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2008،ص10.

قانونياً وتفعيل ممارستها من قبل المؤسسات.[1] لأن الدستور في الدولة الديمقراطية يعد رأس الهرم القانوني، ولا يمكن الاستغناء عنه فهو يعلو على القواعد القانونية كلها، وليس هناك نص أو قاعدة قانونية أعلى منه أو تساويه.[2] إذاً لبناء الدولة العراقية الحديثة، التي تسعى لإجراء عملية التحول من الديكتاتورية الى الحياة الديمقراطية، لابد أن تحقق مبدئ سيادة القانون.

ثانياً التعددية الحزبية:

تعد الأحزاب السياسية من أهم القنوات السياسية في بناء الدولة الديمقراطية، إذ تركز أدبيات العلوم السياسية على الدور الذي يمكن أن تؤديه الأحزاب السياسية في بناء الديمقراطية، لان الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي تعد من أهم القنوات التي تمكن الشعب ممن المشاركة والتأثير المباشر في القرارات السياسية للدولة.[3]

إذ لاوجود للديمقراطية من دون تعددية حزبية، فيجب أن تمارس الأحزاب دورها ووظائفها إما في السلطة وإما في المعارضة، ولكل حزب دوره المحدد وضمن آليات الديمقراطية. لذا يجب على الأحزاب ان ترسخ مبدأ التداول السلمي للسلطة وان تؤمن بسيادة القانون وان تحترم الدستور، لمنع ظهور أنظمة حكم تسلطية تسعى للهيمنة على الحياة السياسية.[4] ففي فترة الانتقال والتحول نحو الديمقراطية تبرز أهمية الأحزاب السياسية بوصفها الأداة الفعالة لممارسة الديمقراطية فللأحزاب دور محوري في بناء الدولة تنسجم مع تطلعات المجتمع وتحويل كل التعارضات والاختلافات في داخله الى اختلاف طبيعي ومعترف به، فالأحزاب تعد شكل ومظهر مهم للبيئة السياسية.[5]

ولكي تكون البيئة السياسية صالحة لبناء دولة مدنية يجب ان يكون هناك حضور للتعددية المنسجمة، وليس التعددية التنابذية والتي تجعل المجتمع العراقي مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، مجتمع خلاف دموي وليس مجتمع تنوع واختلاف سلمي، مجتمع انفلات من القيود وليس مجتمع تحرر من القيود، فالتعددية التنابذية تسهم في صناعة العنف السياسي ومن ثم الابتعاد عن بناء الدولة المدنية الحديثة.[6]

إذاً ينبغي على الأحزاب السياسية العراقية ان تعمل من أجل بناء الدولة ووحدة المجتمع العراقي ولا تتبنى الكراهية والتنابذ، وان يكون دور هذه الأحزاب دور رقابي على الدولة لاسيما الأحزاب المعارضة التي يعد وجودها جوهر النظام الديمقراطي فهي تراقب سلوك الحكومة وادائها، ومدى استجابتها لمطاليب الشعب وخدمته.

ثالثاً المصالحة الوطنية:

(3) عامر حسن فياض، السلوك الديمقراطي واثره في بناء عراق ما بعد الانسحاب الامريكي في (الواقع السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي)، مركز انماء للبحوث والدراسات، بابل، 2010،ص7.

(4) عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي،ط1، دار الكتب والوثائق،بغداد،2015،ص173

(1) عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني –دراسة نظرية سياسية تحليلية-،نشر مؤسسة ثائر العصامي، بغداد،2017،ص47.

(2) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996،ص147.

(3) سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها-نشأتها- نشاطها، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، مصر، 2005،ص2.

(4) عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي،ع3، بغداد،2012.ص11.

أن الدول التي تشهد ويلات الاحتلال والثورات والانقلابات أكثر من عرفت مصطلح المصالحة الوطنية والذي يعرف دولياً ب(العدالة الانتقالية) وذلك لان المصالحة الوطني هي أحد أهم الوسائل لتحقيق الاستقرار السياسي فهو الحل الوحيد لخروج الدولة من حالة العنف وللاستقرار.[1]

فالمصالحة الوطنية تعني(بأنها عملية توافق وطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية تقوم على قيم التسامح وإزالة أثار الماضي بآليات محدودة وواضحة، ووفق مجموعة من الإجراءات الهادفة الى صناعة نقطة الالتقاء). كما إنها (صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد من أجل الوصول الى برنامج إنقاذ وطني ووضع الدولة في طريقها الصحيح).[2]

والمصالحة الوطنية العراقية تعد خريطة الطريق لمواجهة التغير الهائل الذي حدث للبيئة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003، وما أتسمت به الأوضاع السياسية العراقية حينذاك ، من غموض وضبابية والتباس. فالمصالحة الوطنية تهدف الى إحقاق الحق وإعادته الى أصحابه، ويعد الحوار بأشكاله كافة الخطوة الأولى والصحيحة باتجاه المصالحة الوطنية في العراق ويجب أن يتم هذا الحوار على مستويين وهما :[3]

1. على مستوى الأطراف الفاعلة في العملية السياسية(الحكومة والمعارضة).
2. على مستوى القوى السياسية والمجتمع أي ما يمكن ان يسمى بالحوار الوطني.

فالمصالحة الوطنية هي خيار استراتيجي في عملية بناء الدولة العراقية الجديدة، تنطلق أهميتها من الداخل العراقي نفسه، لذا على القوى السياسية الفاعلة مسؤولية إجراء المصالحة الوطنية من أجل تحقيق المصلحة العليا للدولة، وذلك من خلال فتح كل قنوات الاتصال بين القوى السياسية سواء تلك المشاركة في العملية السياسية أو المعارضة، ومحاسبة كل من يسيء بشكل متعمد لمفهوم المصالحة الوطنية بغض النظر عن انتمائه أو منصبه أو شخصه، وحث كل القوى والفصائل العراقية الى التحاور والتفاهم وتقريب وجهات النظر من أجل توكيد المصلحة الوطنية، كذلك منع أي تدخل من قبل دول الجوار أو اي دولة إقليمية التدخل في الشأن العراقي والا ستنقل أثار الاضطرابات في الداخل العراقي الى داخل دولهم.[4]

وعليه فالمصالحة الوطنية هدفها إشعار الجميع بأهميتهم في عملية بناء العراق الجديد والابتعاد عن اللهجة الطائفية والعنصرية في الخطاب وتوسيع دائرة الحوار حتى مع الجماعات المسلحة التي تحمل السلاح، وبهذا تكون المصلحة الوطنية بمثابة الميثاق أو العقد الوطني من حيث الالتزام بالدستور العراقي والذي يحظر كل كيان سياسي يتبنى العنصرية والطائفية.[5] فهي تبدو كبناء تاريخي تحمل مفرداته كل المطالب التقويمية والرقابية التي تحتاجها عملية التحول الديمقراطي حيث بناء المواطن وبناء الدولة.[6]

المطلب الثاني

الاستراتيجيات الاقتصادية

(1)أحمد عبد الهادي حسين، استقرار النظام السياسي واثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة: العراق بعد عام 2003إنموذجاً- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم سياسية، جامعة النهرين،2016، ص268.
(2) منعم صاحي العمار، جوف المحنة: اقتفاء أثر الذات العراقية، دراسات استراتيجية مختارة، مكتب الغفران للطباعة، بغداد،2016، ص 92.
(3) أحمد عبد الهادي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 270-271.
(4) المصدر نفسه، ص275.
(1) عامر حسن الفياض، الابعاد السياسية للمشروع الوطني في عراق ما بعد الانتخابات عام 2010، مجلة العلوم السياسية ،ع41، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2010،ص223.
(2) منعم صاحي العمار، المصالحة الوطنية، مصدر سبق ذكره،ص5.

تعد القدرات الاقتصادية ركيزة أساسية في استراتيجية بناء الدولة، إذ يؤدي المتغير الاقتصادي دورا مهما في استراتيجية بناء الدولة العراقية، فالإمكانيات والموارد هي التي تعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية مما يزيد من نجاح عملية البناء بشكل أكبر.[1] لذا فإن عملية بناء الدولة يتطلب النهوض بالقدرات الاقتصادية للدولة وذلك من خلال وضع استراتيجيات تنموية بعيدة المدى تلبي متطلبات المرحلة الجديدة ، وان تعمل على إزالة كافة القيود والعقبات أمام تغيير طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته، بدأً من إعادة صياغة دور الدولة في القطاع العام وصولاً الى إتباع حزمة من السياسات الاقتصادية من أجل الحصول على توازن داخلي مقبول وميزان مدفوعات جيد.[2] ومن الاستراتيجيات الاقتصادية التي لها دور اساسي في بناء الدولة هي :

أولاً التنمية الاقتصادية :

يتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي معتمد على النفط اعتماداً كلياً بدون تنمية القطاعات الأخرى ، لكنه بعد عام 2003 أصبح اقتصاداً ريعياً بامتياز.[3] ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق هدف التنوع الاقتصادي وايجاد محفزات متنوعه لنمو الاقتصاد عبر الارتكاز على تعظيم القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده كمدخل للتنوع الاقتصادي. فالعراق اليوم يجب ان يعمل على تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل والاتجاه نحو التنوع في مدخلاته، وذلك من خلال فك الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي وبين صادراته النفطية.[4] لذا يجب على العراق استغلال قطاعي النفط والغاز لتحقيق فوائض مالية تؤدي الى تنمية القطاعات الأخرى وعلى المدى البعيد لاسيما في قطاع الصناعة وقطاع السياحة، إذ يؤدي ذلك الى زيادة صادرات الخدمات وتوفير الموارد النقد الاجنبي. كما توفر الدعم للقطاع الزراعي، من خلال منح القروض للفلاحين، وكذلك العمل على استغلال الاراضي الزراعية والأهوار عبر التعاقد مع شركات استثمارية لزراعة المحاصيل لزراعة الرئيسية ووفقا لشروط استثمارية، لذا فإن نقطة الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية تبدأ من استغلال الميزة التنافسية في قطاعي النفط والغاز لأنها توفر تنويع الهيكل الانتاجي في العراق، فيؤدي ذلك الى تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى.[5]

ثانياً دعم القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص أساسي لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدام الاكثر كفاءة، وقد اعتمدت العديد من الدول التحول نحو القطاع الخاص بوصفه آلية أساسية للتحول نحو اقتصاد السوق المفتوح، ومحاولتها للاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتأتية من هذا الاندماج.[6] فإن دعم القطاع الخاص هو في الواقع جزء من عملية بناء الدولة العراقية الجديدة اقتصادياً فالتحول في اقتصاد السوق يعني التحول في المجتمع بأكمله ، ويجب أن يكون هناك قناعة لكافة طبقات المجتمع بمزايا هذا التغيير والإصلاح، كما يجب ان تكون هناك إدارة دائمة وإشراف دقيق على تنفيذ آلياته حتى لا تتاح فرصة للفساد المالي والإداري للتفشي في المجتمع. اي ان تكون له

(3) أياد نوري جاسم، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 257.
(4) مجموعة باحثين، الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل،2009، ص214.
(5) سعاد قاسم الموسوي وخليل محمد الجبوري، الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة دراسات اقتصاديةع24، بيت الحكمة، بغداد، 2010،ص64.
(1) إبراهيم موسى الورد، التضخم الاقتصادي في العراق، أسباباً واثاراً والمعالجات، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، ع3،المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد ، 2006، ص32.
(2) حسين ديكان درويش، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،ع1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2008، ص242.
(3) نمير أمير قيردار، إنقاذ العراق (بناء أمة محطمة)،ط1، دار الساقي، بيروت، 2010،ص17.

ضوابط تتمثل في وضع إطار مؤسسي وتشريعي يحكم التصرفات الانسانية تجنباً لحدوث أزمات يمكن ان تخلف ورائها ضحايا في المجتمع.[1]

نظراً لإمكانيات الدولة العراقية المحدودة لنمو القطاع العام ، تبرز ضرورة تشجيع الخصخصة في استيعاب الأيدي العاملة الوطنية، من خلال تشجيع الفرص الاستثمارية الخاصة والتي من الممكن أن توفر العديد من فرص العمل لاسيما المشاريع الخدمية.[2] وأن تقوم الدولة بتحويل بعض الشركات العامة غير عاملة الى نظام المساهمة المختلطة لتنشيطها ولتوفير رؤوس الأموال لها.[3] كما إن تطوير القطاع الخاص الى جانب القطاع العام، من الحلول الناجحة لمعالجة أزمة البطالة، من خلال اعتماد حلول حديثة مثل ايجاد استثمارات جديدة وتقديم التسهيلات لها بهدف توفير فرص عمل جديدة تعالج أزمة البطالة وتخفف من كاهل الدولة.[4]

ثالثاً اصلاح القطاع المالي والمصرفي:

أي ان تقوم الدولة بتفعيل دور المصارف الحكومية المختصة وتحويلها الى مصارف شاملة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والعمل على تشجيع دمج بعض المصارف الخاصة ذات الرأس المال القليل لتتمكن من فتح الاعتمادات ومنح الائتمانات والتي تساعد في توسيع حركة الاستثمارات، كما على الدولة تشجيع المواطنين وتجميع أموالهم واستثمارها من خلال انشاء صناديق الاستثمار ليتم استثمارها من قبل المؤسسات الاستثمارية وبالتالي الحصول على استثمارات كبيرة.[5]

وهناك استراتيجيات اقتصادية أخرى ينبغي على الدولة العمل بها هي:[6]

1. تطوير التكنولوجيا: فمن الضروري إعادة النظر في التكنلوجيا المستخدمة خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي.

2. إعادة تقييم القطاع العام ومعايير الكفاءة الاقتصادية. وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص .

3. ان تتضمن الموازنة العامة وفق ثلاث مسارات وهي: النفقات التشغيلية والمدفوعات الخارجية والموازنة الاستثمارية.

4. السعي لخلق بيئة ملائمة للاستثمار الداخلي، وإزاله كل العواقب أمام تدفق الاموال الأجنبية الى العراق وإمكانية وصول المستثمرين الى أسواق المال الخارجية والحصول على التسهيلات الانتمائية من المؤسسات المالية و الدولية، وضرورة دعم القطاع الخاص.

وعليه فالعراق يحتاج الى قانون استثمار ينظم الاقتصاد العراقي وكيفية الحصول على منافع أكبر من الرأس المال الأجنبي، وتفهم الدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في مستقبل التطور الاقتصادي لبلدنا.[7]

المطلب الثالث

(4) ايريك هوبز باوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب،ط1، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة ،2009،ص94.
(1) كرار ذياب عبد جودة الفتلاوي، التحديات الأمنية العالمية والأمن الوطني العراقي بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2021،ص 245
(2) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022،ص134.
(3) كرار ذياب عبد جودة الفتلاوي، مصدر سبق ذكره،ص245.
(4) أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي،ط1، بيت الحكمة،بغداد،2011،ص499.
(5) جبار حبيب جابر، حل الفيدرالية حل لمأزق العراق المجلة العراقية للعلوم السياسية،ع1، 2008،ص2.
(1) علي عودة العقابي، العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة، مجلة السياسية والدولية،ع19، جامعة المستنصرية، 2011.ص20.

الاستراتيجيات العسكرية والأمنية

تعد القوة العسكرية والأمنية من أهم المرتكزات الأساسية للدولة، إذ تحرص الدول على بناء قوتها العسكرية والأمنية، بالرغم من بروز مصادر قوة جديدة للدولة لكنها لم تقلل من قيمة القوة العسكرية والأمنية وأثرها بالنسبة للدولة وأمنها لأنها تعد من أبرز مقومات قوة الدولة.[1] فالأمن يأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام من قبل صناع القرار وحتى الباحثين والمختصين، لدوره المهم والاساسي في استقرار الدولة وبالتالي في عملية بنائها.[2]

وبالنسبة للعراق فهو بحاجة ملحة لوجود استراتيجية أمنية وعسكرية ، لكونها ركن أساسي في بناء الدولة وتطورها وترتيب علاقاتها داخل المجتمع أولاً ومع المحيط الإقليمي ثانياً وتفاعلها الدولي ثالثاً.[3] إذ لا يمكن أن تتم عملية بناء دولة من دون وجود مؤسسات أمنية وعسكرية قوية، لذا يجب تبني استراتيجية عسكرية واضحة، وتعزيز استثمار كل القدرات والإمكانيات العسكرية من أجل صد أي تهديد يستهدف كيان الدولة واستقرارها السياسي، وذلك من خلال المباشرة في إنشاء مؤسسات أمن وطني فاعلة وإعداد وتهيئة القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها لتكون قادرة على الدفاع عن حدود الدولة، وينبغي على العراق ان يعتمد على حقيقتين مهمتين في بناء استراتيجيته العسكرية الجديدة، **اولهما:** الاستفادة من أخطاء النظام السابق في استخدامه للقوة العسكرية في حروب إقليمية غير متكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية. أما الحقيقة **الثانية**: التعامل والتكيف مع المتغيرات العالمية والإقليمية على أساس من العلاقات والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل، واحترام القوانين والاتفاقيات الدولية.[4]

كما يجب على العراق ان يوثق روابطه العسكرية افقياً وعامودياً مع الدول الجوار العربي والإقليمي وحتى الدولي، لأنه بحاجة الى ذلك التعاون خاصة في ظل الظروف والأحوال الحديثة مع المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية فمن الصعب يستطيع احد أن يتحدث عن الاستراتيجية العسكرية خالصة لوحدها، فالتعاون العسكري يمثل أقصى أنواع التعاون السياسي بما يعني وجود هدف سياسي واحد تلتقي عنده إرادات البلدان المتعاونة كما تعني وجود تصوراً موحداً للتهديدات المشتركة لها.[5] ومن أهم الاستراتيجيات والمرتكزات التي يجب توافرها داخل المنظومة الأمنية والعسكرية والتي من شأنها النهوض بهذه المنظومة والتي تعد الأساس في عملية بناء الدولة العراقية هي:

اولاً بناء العقيدة العسكرية:

تعد العقيدة العسكرية بأنها جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية، كما إنها الأساليب التي من خلالها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها. كما إنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة السياسية للدولة وأيديولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي هي التعبير العسكري للنهج السياسي.[6] فمن أساسيات بناء القوة العسكرية وجود عقيدة عسكرية، ومن واجب المؤسسة العسكرية ان تطور القوات

(2) مثنى علي المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد 2003،مجلة دراسات دولية،ع72_73، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،2018، ص35.
(3) سعد عبيد السعيدي ومها عبد الكريم زينل، معززات الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003-دراسة في دور أمن الطاقة-،مجلة حوار الفكر،ع56_57، بغداد،2021،ص89.
(4) لبنى خميس الربيعي، البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،ع2012،2، ص94.
(1) محمود أحمد عزت بناء القوات المسلحة العراقية: اقتراحات عملية، المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بناء الدولة،بغداد،2012،ص26-27.
(2) أياد نوري جاسم، مصدر سبق ذكره،ص249.
(3) خالد عبد الغفار، العقيدة العسكرية، محاضرة القيت في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات الأمنية، بغداد ،2015،ص1.

المسلحة وفق العقيدة العسكرية لضمان تحقيق الأهداف السياسية الداخلية والخارجية فهي تحدد طراز النظام العسكري. وهي تجمع أيضاً بين مستوى التنظيم والتدريب والتسليح والكفاءة.[1]

إذاً لا يمكن لأي دولة أن تبني قدراتها العسكرية، كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ومصالحها العليا، دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة، وذلك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على مختلف المستويات، ويمكن تلخيصها بالاتي : [2]

1_ هي القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكرية تجاه استخدام القوات المسلحة للدولة.

2_ وهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع المستويات في الدولة.

3_ وتعد المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها أو حجمها

4_ كما إنها خارطة الطريق لتنظيم وتدريب القوات المسلحة في مختلف المستويات لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها في الحاضر والمستقبل.[3]

لذا لابد من تطوير وتعزيز العقيدة العسكرية لدى أفراد المؤسسة العسكرية، وابعادها كلياً عن الصراعات السياسية، وترسخ الهوية الوطنية في تكوينها، التزاماً لما نص عليه الدستور العراقي 2005 في المادة ال9: اولاً: بأن تكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، ومراعاة توازنها دون تقصي او تمييز، وأن تكون خاضعة للسلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي كما لا يسمح لها بالتدخل بالشأن السياسي ولا تتدخل في تداول السلطة. اي يكون ولائها للوطن فقط. ثانياً يمنع تكوين مليشيات عسكرية خارج إطار الدولة والقوات المسلحة.

فالعقيدة العسكرية العراقية الجديدة يجب انّ تنبع اساسا من تحقيق المصلحة الوطنية العراقية وذلك لكي تضمن تحقيق الرؤى الموحدة بين ابناء الشعب، وتحدد مشاغل البيئة الاستراتيجية لعراق ديمقراطي حر.

ثانياً بناء القوات المسلحة العراقية:

إن بناء مؤسسة عسكرية قوية يعد من أسس بناء الدولة، فهي تعد من أهم مكونات سيادة الدولة لأنها تعمل على تحقيق الدفاع عن الوطن وحماية مصالحه في أوقات السلم والحرب.[4] ويعد التدريب في المؤسسة العسكرية الحجر الأساس لبناء القوة العسكرية، فلا يمكن لأي جيش في العالم أن يصل الى مستوى متطور بدون التدريب، فهو ضروري جداً لتقويم الجنود ومن ثم الوصول بالوحدات الى مستوى متقدم في إداء الواجبات القتالية.[5] ولإعادة بناء المؤسسة العسكرية يجب ان يكون الجيش العراقي قادر على أن يحمي نفسه وذلك من خلال ما يمتلك من مؤهلات : [6]

1. ان يتم تشكيل الجيش العراقي بوطنية خالصة وبهوية عراقية، وان يخلو من المحاصصة الطائفية أو الحزبية.

2. يمتلك القدرة الكافية لحماية أرض العراق.

---

(4) وليد عبد الجبار العنبكي، الإطار الاستراتيجي في بناء الجيش العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي للدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص385-387.

(1) مروان سالم العلي، رؤية استراتيجية في إشكاليات و آليات بناء السلام في العراق: الموصل أنموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،ع64، جامعة المستنصرية، 2018،ص56. وللمزيد ينظر الى نص المادة 9 من الدستور العراقي الدائم،2005.

(2) رياض هاني بهار، نحو عقيدة عسكرية للجيش العراقي واضحة ومدونة، مجلة الحوار المتمدن، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط: www.ahewar.org ، ع5372، 2016.

(3) محمود أحمد عزت، مصدر سبق ذكره،ص24.

(1) حسن سلمان خليفة البيضاني، حرب مكافحة الإهاب: تجربة ميدانية،ط1، دار الحكمة،لندن،2012،ص287.

(2) أياد نوري جاسم، مصدر سبق ذكره،ص251.

3. إعادة التصنيع العسكري لأهميته لسد النقص في المعدات.

4. أن يكون التدريب عراقي لذا يجب إعادة المعاهد العسكرية.

5. يجب ان يمتلك استراتيجية دفاعية تسمح للدولة بالدفاع عن نفسها.

6. التنسيق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية لإيجاد حالة من الاستقرار .

7. أبعاد الجيش قدر الإمكان من المسائل التي تخص الأمن الداخلي إلا في حال الضرورة.

ولكي تتمكن الدولة من بناء قوتها العسكرية يجب أن يكون لديها قاعدة صناعية متطورة، فمن الضروري وجود العامل الاقتصادي وجعله يواكب نمو وتطور القدرات العسكرية.[1] فمن الاستراتيجيات الملحة في تكامل القدرات العسكرية هو عملية الربط بين القدرات الاقتصادية والعسكرية، لأن بناء الجيش من جديد يتطلب تأمين متطلباته من الأسلحة والتجهيزات، لذا فالعلاقة بين الاقتصاد والجيش تتسم بالوضوح، لأن الاقتصاد لا ينسحب على بناء القدرات العسكرية فحسب بل يدخل في بناء مؤسسات الدولة بشكل عام ومن ضمنها مؤسسة القوات المسلحة.[2]

إذاً فإن إعادة البناء المهني والوطني لقواتنا المسلحة وبصنوفها الاساسية الجوية، والبرية، والبحرية، والوصول بها الى مستوى قدرتها في الدفاع عن العراق وردعها لمخاطر العدوان الخارجي والداخلي عنه، تعد ضرورة قصوة بل ويجب ان تشغل الحيز الأكبر من اهتمام الحكومة الجديدة، لان القوات المسلحة هي أداة الدولة الاساسية لقهر ارادة العدو في تحقيق نواياه.

ثالثاً التدريب والتسليح:

يعد التدريب والتسليح من المقومات الأساسية لتعزيز قدرة المنظومة الأمنية بشكل عام والمؤسسة العسكرية بشكل خاص، فهي الحجر الأساس للقوات الوطنية المسلحة الحديثة ، فالتدريب والتسليح العالي المستوى يضاعف القدرة العسكرية، ويقلل حجم الانفاق وهو ما تنشد تحقيقه كل دول العالم.[3]

ففي مجال التدريب ينبغي أن يكون محرر وجعله مسؤولية عراقية اي على يد قادة عراقيين، كذلك اعادة تأسيس وتأهيل الكليات العسكرية ومدارسها التدريبية ومعاهد الصنوف مع إدامة التواصل مع الخبرات الأجنبية وارسال الضباط بدورات تدريبية مثلاً الى الولايات المتحدة ودول أوربا وغيرها. أما على مستوى التسليح فيجب تنوع مصادر استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية والأعتدة، ومنع التبعية لمصدر واحد فقط في صفقات الأسلحة لأنها تعمل على تقييد تطوير كفاءة القوات المسلحة. كما على الدولة إعادة تأهيل التصنيع العسكري لسد أقصى ما يمكن من احتياجات القوات المسلحة من الاعتدة والأسلحة .[4]

رابعاً تفعيل الجهد الاستخباري:

إن أمن واستقرار الدولة يتطلب تفعيل العمل الاستخباري والذي يعتمد على توظيف أشخاص يقومون بنقل معلومات سرية وإخضاع هذه المعلومات للتدقيق والدراسة ومن ثم تقسيمها الى عدة أقسام حسب المعطيات والتبعية للمعلومة، أي وضع كل معلومة في خانتها الخاصة والمجال الذي تدور فيه. فإن

(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد،1987،ص137-138.
(4) أحمد عبد الهادي حسين، مصدر سبق ذكره، ص255.
(1) أحمد سيد كردي، تطور اتجاهات نظم التدريب الحديثة للقوات المسلحة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: www.kenanaonlinw.com ،ص5.
(2) محمود أحمد عزت البياتي، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الوطنية،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد،2011،ص342.

تعرض أرض وشعب دولةً ما الى الإرهاب نتيجة قلة مصادر المعلومات الحقيقية والصحيحة، فمن الطبيعي سيكون العيش فيها يعتمد بالأساس على الخوف بين الناس بسبب فقدان أهم عنصر في السياق الأمني وهو العمل الاستخباري.[1] إذ يعمل هذا الجهاز على تنفيذ سياسات الحكومة والتي تتناسب مع الحياة الديمقراطية الجديدة ومع متطلبات بناء الدولة الحديثة، وان يستجيب للمهمات الوطنية التي يحددها الدستور.[2]

المطلب الرابع

الاستراتيجيات الاجتماعية

تعد المعطيات الاجتماعية أحدى أهم المعطيات المؤثرة في عملية بناء الدولة العراقية، إذ من غير الممكن ان تتم عملية البناء من دون ان تكون هناك محفزات اجتماعية تعزز من مقدرة الدولة على البناء. فبناء الدولة العراقية هو ليس بناء مؤسسي وسياسي وقانوني فقط لكنه بناء روحي ونفسي وثقافي، فكل ما تحتاجه الدولة هو توحيد الهوية الوطنية وتوطيد العلاقة بين الطوائف والقوميات من خلال نشر روح التسامح ومبدأ المواطنة، ولاشك ان كل ذلك لا يمكن تحقيقه بسهولة من دون استراتيجيات اجتماعية تعمل على تثقيف المجتمع العراقي، وتخفف من حدة الصراع بين فئاته، وتزيد من تماسك المجتمع على اسس وطنية.[3] وأبرز تلك الاستراتيجيات الاجتماعية هي:

أولاً ترسيخ الهوية الوطنية :

يعد بناء الهوية الوطنية من مستلزمات بناء الدولة لأنها أساس في استقرار أي بلد، فوجود هوية وطنية تعد مؤشر على مدى الاندماج الاجتماعي لذا على الدولة العراقية الجديدة استيعاب الجماعات المختلفة وتنظيمها في أطر سياسية وقانونية قوامها المواطنة، والابتعاد عن صهر التنوع الاجتماعي العراقي بالقوة والإكراه كما كان في النظام السابق قبل عام 2003.[4]

فعملية بناء الدولة العراقية الجديدة تستوجب بناء الهوية الوطنية العراقية والتي يجب أن تتصف بسمة الهوية الجامعة والمؤطرة للهويات الفرعية، وعلى الدولة ان تركز على إيجاد قيم مشتركة بين أطياف المجتمع العراقي واستيعابهم في الدولة ومؤسساتها لتحقيق الترابط و الانسجام بين هوياتهم الفرعية والهوية الوطنية، والتي تتجسد في المشاركة في كافة المجالات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، فيتحقق انتماء المجتمع للوطن بسبب شعورهم ان هوياتهم مجسدة في الهوية الوطنية التي تمثل الشعب والوطن والدولة.[5] فضلاً على أن مبدأ المواطنة في عملية بناء الدولة يجسدها الدستور من خلال ضمانه للحقوق والحريات، وتحديده للواجبات والمسئوليات للأفراد والمجتمع والمؤسسات.[6]

كما لا يمكن للنظام السياسي وحده خلق كل شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية دون دور الشعب، كونه ركناً أساسياً في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق التوافق والسلم الاهلي وذلك من خلال قبول الأخر، والقبول يعني الاعتراف بالأخر (وجودياً وفكرياً)، ومن ثم تأتي خطوة مهمة تتمثل في تفعيل وتنشيط

---

(1) ياسر علي ابراهيم سلامة، بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء، مجلة تكريت للعوم السياسية،ع25،كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت،2021،ص18.
(2) سعد عبيد السعيدي ومها عبد الكريم زينل، مصدر سبق ذكره،ص93.
(3) نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2011،ص686.
(4) عبد العظيم جبر حافظ، الفيدرالية في العراق المعوقات –الممكنات ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2014،ص99.
(1) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص299.
(2) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة(دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012،ص299.

صيغ التفاعل والتضامن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً على المستوى الوطني. فمن هنا تبرز ضرورة استراتيجية بناء الوحدة الوطنية بين أفراد الشعب العراقي وبناء قاعدة التعايش والتسامح والتعددية وحفظ حقوق الانسان والشراكة الوطنية القائمة على قاعدة الوفاق والتفاهم والمسؤولية المتبادلة ،فالوحدة الوطنية لا تترسخ دون هذه القيم وتجذرها في المجتمع العراقي .[1]

ثانياً تحقيق التعايش السلمي:

ومن الاستراتيجيات الاجتماعية الضرورية لبناء الدولة العراقية هو تحقيق التعايش السلمي بين افراد المجتمع العراقي، أي العيش المشترك بين مجموعتين أو أكثر تختلف بعضها عن بعض عرقياً أو دينياً او فكرياً، مع احترام كل مجموعة لمعتقدات وافكار المجموعة الأخرى. إذ يستند مفهوم التعايش السلمي على وعي الأشخاص أو الجماعات، و برغم اختلاف هوياتهم لا ينبغي ان يقودهم الى صراعات عنيفة أو دموية بينهم فضلاً عن قدرتهم على حل خلافاتهم بصورة سلمية.[2] لذا من اساسيات بناء الدولة العراقية الجديدة ان تعمل على تقريب فئات المجتمع المختلفة الهوية وإقامة علاقات بينهم وأن يشمل هذا التقارب أكثر من مجرد العيش بعضهم بجانب بعض الأخر، ليشمل الاتصال والتفاعل والتعاون لما يمهد لتحقيق المصالحة على اساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح.[3] ولتطبيق التعايش السلمي بين أطياف الشعب يتطلب عدة نقاط مهمة يجب التركيز عليها وهي: [4]

1. وجود تحاور بين كل الطوائف والقوميات على اساس المصلحة العامة وليس على أساس مصلحة الفرد.

2. ان تخرج من تلك الحوارات توصيات، كالتأكيد على وحدة العراق، وعدم التفريق بين أطياف الشعب حسب الطائفة والعرق أو المذهب، ونبذ العنف والمنظمات الداعمة له، ولكن على شرط ان تدخل تلك التوصيات حيز التنفيذ، وليس مجرد حبرٌ على ورق .

3.ان يكون بناء مؤسسات الدولة مبنية على اساس الكفاءة وليس على اساس المحاصصة الطائفية التي تثير النزاعات.

4. نشر المفاهيم الانسانية التي لها دور اساسي في ضرب مفاهيم الاستبداد والتفرد في الرأي في إدارة المجتمعات .

وبالتالي إذا لم يكن هناك تعايش سلمي بين النسيج الاجتماعي للدولة العراقية الحديثة فلن نضمن الاستقرار وبالتالي لن تنجح عملية بناء الدولة.

ثالثاً بناء التنشئة الاجتماعية- السياسية:

إن عملية المأسسة وبناء الدولة الجديدة في العراق يتطلب وجود ثقافة سياسية ينشرها النظام السياسي بين المجتمع ، وهذه الثقافة السياسية تتطلب تفكيك بنى النظام التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لمتطلبات عملية بناء الدولة، من خلال إحداث تنشئة اجتماعية- سياسية تكون موازية للثقافة السياسية وداعمة لها.[5] لذا على الدولة العراقية الجديدة العمل على تغيير الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع العراق

(3) عبد العظيم جبر حافظ، الفيدرالية في العراق المعوقات –الممكنات، مصدر سبق ذكره،ص105.
(4) مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلافات في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، مجلة أوراق ديمقراطية،ع2، مركز العراق، 2005،ص17.
(1) محمد عبد الجبار شبوط، خطوات بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، ع1،مركز وطن للدراسات، بغداد، 2007،ص82.
(2) مروان سالم العلي، مصدر سبق ذكره،ص52.
(3) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة –الأمة: دراسة حالة العراق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،2014،ص438.

وإعادة بناء المواطن والمجتمع كأحد الخطوات المهمة في بناء الدولة العراقية وذلك من خلال تبني استراتيجية واقعية تعمل عليها المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية وعلى مدى قريب والمتوسط والبعيد، وتعد الأسرة أول هذه المؤسسات الاجتماعية، وهي النواة في بناء شخصية الفرد وهي تعكس صورة مصغرة عن المجتمع، وعلى هذه المؤسسة المصغرة ان تكون بعلاقة تكاملية ولا تخرج عن سياق النظام السياسي وان تكون منسجمة مع أهدافه.[1] والمؤسسة الثانية والأهم في التنشئة الاجتماعية هي المؤسسة التربوية والتعليمية فهي تساهم وبشكل كبير في تقدم المجتمع وتعزز من وحدته وتماسكه ، من خلال ترسيخ القيم ورفع مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد ، إذ تقوم هذه المؤسسات بدورها بالتنشئة الاجتماعية من خلال رسم شكل العلاقة بين المعلمين والاساتذة وبين الطلاب، ومن خلال طبيعة الإدارة المتبعة في تسيير شؤون هذه المؤسسات، ودورها في تنمية قيم الديمقراطية في الطلبة الدارسين. والأهم هو نوع المناهج الدراسية وتأثيرها الكبير على التنشئة الاجتماعية.[2] والمؤسسة الثالثة التي لها دور مهم في بناء وتطوير المجتمع وإقامة علاقات متبادلة هي مؤسسة منظمات المجتمع المدني إذا تقوم هذه المؤسسة في بناء جسور من الروابط وأنماط جديدة من العلاقات تتجاوز العرق والدين والطائفية والمركز الاجتماعي وتبتعد عن إقامة العلاقات القائمة على الفرعية التقليدية، وتعمل على بناء قاعدة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، كما تعمق العلاقات بين مكونات المجتمع وبين الدولة.[3]

رابعاً نشر ثقافة الحوار:

تعد ثقافة الحوار من بين القضايا الاجتماعية الأولى لاسيما بعد التغييرات التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام 2003 من نزعات طائفية وعنف وارهاب، لذا أصبح الحوار الثقافي ضرورة في المجتمع. وان نشر هذه الثقافة في المجتمع العراقي يجب ان تكون فعالة وان تستوعب كل اطياف المجتمع العراقي، وان يكون الولاء الوطني هو هدفها المنشود، لإعادة لحمة الصف بين ابناء الشعب وتحقيق الاندماج والانسجام، وهذا كله من اجل ترسيخ الوحدة الوطنية العراقية.[4]

الخاتمة والاستنتاجات :

إن التغيير الذي شهده العراق منذ 2003/4/9 أدى الى تحولات كبرى وتطورات خلقت أوضاع شديدة التعقيد، لاسيما من حيث التحولات السياسية الجوهرية، وكان لابد من وجود استراتيجيات لبناء الدولة العراقية الجديدة على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وعسكرية جديدة وفق أطر عملية سياسية شاملة، تقوم على اسس وقواعد جديدة تهدف الى بناء دولة برلمانية –فدرالية-اتحادية نظامها السياسي يقوم على اساس الديمقراطية. فبعد احتلال العراق في عام 2003 وتغيير شكل النظام فيه وحل بعض المؤسسات ، كان لابد للعراق أن يتوجه لبناء دولة جديدة قوية مستقلة، يجب الإعداد والاستعداد لها ووضع رؤية استراتيجيات جديدة لعراق ما بعد الشمولية والحزب الواحد ووضع الحلول الناجعة لموجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والابتعاد عن الظواهر المدمرة مثل: (المحاصصة الطائفية والفساد المالي والإداري، والغاء ظاهرة المليشيات المسلحة الطاغية، وغياب روح المواطنة ، وتشتت الولاءات الوطنية والركون الى الهويات الفرعية ، وضعف الأداء الوظيفي والمهني.....وغيرها).

فمن الصعب تصور حكومة عراقية مستقلة تمتلك فعلية سياسية داخلية وخارجية واضحة ومستقلة من دون أن تتبني استراتيجيات فعالة وقوية ومؤثرة وعلى المدى الطويل، لان هذه الاستراتيجيات تعد هي

(1) علي حسين أحمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003دراسة جيوستراتيجية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016،ص268.

(2) علي حسين أحمد، مصدر سبق ذكره ،ص271

(3) Nat J. Colleta and Michelle L.Cullen, Violent conflicts and the Transformation of Social Capital, The World Bank, Washington D.C,2000,P.94.

(4) رائد ربيع فاضل عبد الرزاق، التنشئة الاجتماعية-السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية "العراق انموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية،بغداد،2015،ص111-112.

النهج العلمي والعملي الناجح في إدارة شؤون الدولة المعاصرة لما تقدمه من وسائل وآليات توظف مقومات القوة الذكية، كما تعمل على ضمان تحقيق تكاملية الإداء بين جميع مؤسسات الدولة ومواطنيها وبما يخدم الأهداف العليا للدولة.

قائمة المصادر :

أولاً: الوثائق الرسمية:

1_ الدستور العراقي الدائم،2005.
2_ وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

ثانياً: الكتب العربية:

1_ أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بيت الحكمة،بغداد،2011.
2_ حسن سلمان خليفة البيضاني، حرب مكافحة الإهاب: تجربة ميدانية،ط1، دار الحكمة،لندن،2012.
3_ خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996.
4_ سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها-نشأتها- نشاطها، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، مصر، 2005.
5_عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي، بغداد، 2008.
6_ عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي،ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد،2015.
7_محمود أحمد عزت البياتي، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الوطنية،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد،2011.
8_ ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2008.
9_ محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
10_ كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد،1987.
11_محمود أحمد عزت، بناء القوات المسلحة العراقية: اقتراحات عملية، المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بناء الدولة، بيت الحكمة، بغداد،2012.
12_منعم صاحي العمار، جوف المحنة: اقتفاء أثر الذات العراقية، دراسات استراتيجية مختارة، مكتب الغفران للطباعة، بغداد.
13_نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد،2011.
14_نمير أمير قيردار، إنقاذ العراق (بناء أمة محطمة)، ط1، دار الساقي، بيروت، 2010.
15_ وليد عبد الجبار العنبكي، الإطار الاستراتيجي في بناء الجيش العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي للدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
16_وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة –الأمة: دراسة حالة العراق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،2014.

ثالثاً:الكتب المترجمة:

1_ ايريك هوبز باوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب،ط1، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة ،2009.

رابعاً:الأطاريح والرسائل الجامعية:

1_ أحمد عبد الهادي حسين، استقرار النظام السياسي واثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة: العراق بعد عام 2003إنموذجاً أطروحة دكتوراه، كلية العلوم سياسية، جامعة النهرين،2016.
2_ أياد نوري جاسم، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كليلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.
3_ رائد ربيع فاضل عبد الرزاق، التنشئة الاجتماعية-السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية "العراق انموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية،بغداد،2015.
4_ عبد العظيم جبر حافظ، الفيدرالية في العراق المعوقات –الممكنات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2014.
5_ علي حسين أحمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003دراسة جيوستراتيجية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
6_ كرار ذياب عبد جودة الفتلاوي، التحديات الأمنية العالمية والأمن الوطني العراقي بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2021.
7_ وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة(دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.

خامساً: البحوث والدوريات:

1_ إبراهيم موسى الورد، التضخم الاقتصادي في العراق، أسباباً واثاراً والمعالجات، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي،ع3،المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد،2006.
2_ جبار حبيب جابر، هل الفيدرالية حل لمأزق العراق، المجلة العراقية للعلوم السياسية،ع1،الجمعية العراقية للعلوم السياسية، السنة الثانية، 2008.
3_ حسين ديكان درويش، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،ع1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2008.
4_ خالد عبد الغفار، العقيدة العسكرية، محاضرة القيت في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات الأمنية، بغداد ،2015.
5_ سعاد قاسم الموسوي وخليل محمد الجبوري، الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية،ع24، بيت الحكمة، بغداد،2010.
6_ سعد عبيد السعيدي ومها عبد الكريم زينل، معززات الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003-دراسة في دور أمن الطاقة-،مجلة حوار الفكر،ع56_57، بغداد،2021.
7_ عامر حسن فياض، السلوك الديمقراطي واثره في بناء عراق ما بعد الانسحاب الامريكي في (الواقع السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي)، مركز انماء للبحوث والدراسات، الحلة، 2010.
8_عامر حسن الفياض، الابعاد السياسية للمشروع الوطني في عراق ما بعد الانتخابات عام 2010، مجلة العلوم السياسية ،ع41، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2010.
9_ عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي،ع3، بغداد،2012.
10_عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني –دراسة نظرية سياسية تحليلية-،نشر مؤسسة ثائر العصامي، بغداد،2017.
11_ علي عودة العقابي، العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة، مجلة السياسية والدولية،ع19، جامعة المستنصرية، 2011.
12_ لبنى خميس الربيعي، البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،ع2012،2.
13_ مثنى علي المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد 2003،مجلة دراسات دولية،ع72_73، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،2018.
14_ ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية،ع29_30، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2012.
15_منعم صاحي العمار، المصالحة الوطنية، مجلة قضايا سياسية،ع15، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،2008.
16_مروان سالم العلي، رؤية استراتيجية في إشكاليات و آليات بناء السلام في العراق: الموصل أنموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،ع64، جامعة المستنصرية، 2018.

17_مجموعة باحثين، الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل،2009.
18_ مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلافات في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، مجلة أوراق ديمقراطية،ع2، مركز العراق، 2005.
19_محمد عبد الجبار شبوط، خطوات بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش،ع1، مركز وطن للدراسات، بغداد،2007.
20_ياسر علي ابراهيم سلامة، بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء، مجلة تكريت للعوم السياسية، ع25،جامعة تكريت،2021.
21_وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، مجلة العربية للعلوم السياسية،ع41_42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2014.

سادساً شبكة المعلومات الدولية:

1_أحمد سيد كردي، تطور اتجاهات نظم التدريب الحديثة للقوات المسلحة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: www.kenanaonlinw.com .
2_ رياض هاني بهار، نحو عقيدة عسكرية للجيش العراقي واضحة ومدونة، مجلة الحوار المتمدن، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط: www.ahewar.org .5372،2016ع ،

سابعاً:الكتب الأجنبية:

1_ Nat J. Colleta and Michelle L.Cullen, Violent conflicts and the Transformation of Social Capital, The World Bank, Washington D.C,2000,P.94.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية)

Political Leadership and Community Security (Originating Study)

مصطفى حسن عواد *
أ.م.د. فراس عبد الكريم البياتي**
Mustafa hasan awad
Dr.Firas Abdel Karim Al-Bayati

الملخص:

للقيادة السياسية والأمن المجتمعي دور كبير في عملية بناء الدولة، حيث بناء اي دولة يحتاج الى قيادة حكيمة تستطيع ان تؤمن العيش الكريم لأبناء شعبها، كذلك فالأمن المجتمعي له دور كبير في التأثير المباشر في العملية السياسية، اذ كلما كان المجتمع أمناً كلما كان مستقراً سياسياً، أقتصادياً، اجتماعياً .... الخ، كما شهدت البلدان ومنذ القدم ظهور قيادات بأشكال مختلفة (سياسية ودينية) اثرت بشكل مباشر في عملية نهضتها سواء كانت بلدان استعمارية او مستعمرة، اذ ان كل قائد عمل على الهام تابعيه للعمل وفق رؤيته الوطنية التي يطمح من خلالها ان يغير الوضع السياسي القائم، وذلك من خلال الحرص على ارساء دعائم الأمن المجتمعي ليستطيع من خلاله ان يرسم السياسة العامة للبلد بسلاسة، اذ ان عملية توفير الأمن لأفراد المجتمع تنعكس على سير العملية السياسية بصورة مباشرة من خلال شعور المواطن بالمسؤولية تجاه وطنه واحساسه بان المشاركة بالعملية السياسية هي واجب وطني لابد من القيام به.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية، الأمن المجتمعي، العلاقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي

Abstract:

Political leadership and community security have a major role in the state-building process, as building any state needs a wise leadership that can secure a decent life for its people. Likewise, community security has a major role in directly influencing the political process, as the more secure the society, the more it is politically stable. Economically, socially....etc. Countries have also witnessed, since ancient times, the emergence of leaders in various forms (political and religious) that directly affected the process of their renaissance, whether they were colonial or colonized countries, as every leader worked on inspiring his followers to work according to his national vision that he aspires to Through it, he changes the existing political situation, by making sure to lay the foundations of community security so that he can draw through it the general policy of the country smoothly, as the process of providing security for members of society is reflected in the course of the political process directly through the citizen's sense of responsibility towards his country and his feeling that participation The political process is a national duty that must be done.

Key words: Political leadership, community security, The relationship between political leadership and community security.

المقدمة:

* بحث مستل من اطروحة دكتوراه قسم النظم السياسية والسياسات العامة .
** استاذ مساعد دكتور في قسم النظم السياسية والسياسات العامة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين dr.firas@nahrainuniv.edu.iq

تتفق ادبيات العلوم السياسية ان القيادة السياسية هي من اهم مقومات ومرتكزات الأنظمة السياسية، اذ ان القيادة السياسية سمة من سمات الحكومة والأنظمة الحاكمة بشكل عام، حيث تقاس الحكومات بقوة قيادتها السياسية وقدرتها على تحقيق او احداث التغييرات حين يتطلب الامر ذلك.

واما الأمن المجتمعي، فأن النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، نتج عنه اعتماداً كاملاً لأمن المجتمع، فأن أكثر بل اغلب الحروب الحديثة هي حروب أقتصادية، حيث ان الدول التي تتحكم بالاقتصاد العالمي تستطيع التأثير بأمن المجتمعات الدولية، فأمن المجتمع يقع على عاتق القائد السياسي الذي انتخبه شعبه وجعلوا ثقتهم به، من اجل العيش الكريم، وكما قلنا سابقاً كلما كان المجتمع امينا ومستقراً، كلما انعكس ذلك ايجابياً بزيادة رفاهية الرعية، والعكس صحيح.

كما يعد البحث في موضوع القيادة السياسية والأمن المجتمعي، من المواضيع المهمة والتي يرتبط أحدها بالأخر ارتباطاً يكاد يكون طردياً، حيث ان القائد السياسي بدون تحقيق الأمن المجتمعي لرعاياه، تكون قيادته ضعيفة ومزعزعة وينتج عنها فشل في الأداء الحكومي، حيث ان شعور الفرد بالأمان، يشجعه على المشاركة السياسية والحفاظ على أمن البلد وغيرها من الأمور التي تجعل البلد مستقراً.

وفي بحثنا هذا سنتناول فيه **اولاً** مفاهيم القيادة والقيادة السياسية من حيث مفهومها وتعريفها، وفي **وثانياً** الأمن والأمن المجتمعي من حيث مفهومها وتعريفهما، اما ثالثاً سنتناول العلاقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي من حيث العلاقة بينهما على الصعيد السياسي والأمني والأقتصادي والاجتماعي.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث من وجود علاقة وثيقة يمكن تسميتها علاقة طردية بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي، اذ يتداخل المفهومان فيما بينهما، اذ من دون الأمن لا وجود للقيادة، كون المجتمعات الحديثة تعتمد في بنائها على الأمن كأساس من اساسات بناء الدولة، كما يتداخل الأمن بالقرارات السياسية والأقتصادية والاجتماعية، كونها ترتبط ارتباطاً طردياً مع بعض، اذ ان هذه الابعاد تشكل نواة أمن المجتمع، اذ كلما كان المجتمع أمناً كلما انعكس ذلك على العملية السياسية بالإيجاب والعكس صحيح.

مشكلة البحث: تنبع مشكلة البحث من مدى تأثير القيادة السياسية بالأمن المجتمعي من خلال التأثير المباشر بالمتغيرات السياسية والأقتصادية والاجتماعية، اذ تثير المشكلة البحثية تساؤلات عدة:

1. ماهية القيادة ؟
2. ماهية الأمن المجتمعي ؟
3. العلاقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي ؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان القيادة السياسية لا بد لها من تأمين المجتمع لتستطيع ممارسة دورها القيادي، اذ ان المجتمع كلما كان متماسكاً كلما الوضع السياسي فيه مستقراً فالعملية السياسية لابد ان تمتاز بمشاركة كبيرة وواسعة كون العامل الأمني يحرك الشعور لدى المواطن بأن له واجبات وعليه حقوق عليه العمل على تحقيقها.

الاطار المنهجي للبحث:

يعتمد البحث في منهجه العلمي على المنهج الوصفي لتوصيف حالة القيادة السياسية والأمن المجتمعي والعلاقة بينهما، وفق مبادئ عل حقيقية قادرة على ادارة التنوع بينهما.

اولاً: ماهية القيادة السياسية

ان تحديد مفهوم القيادة تحكمه مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والنظام القيمي السائد في المجتمع والاهداف المراد تحقيقها. [1] وان البحث في مفهوم القيادة بشكل عام والقيادة السياسية بشكل خاص والمفاهيم ذات العلاقة يتطلب ان نبين معنى القيادة والقيادة السياسية ومفهومها وتعريفها، للوصول الى فهم القيادة السياسية بالتفصيل.

1_ القيادة لغةً:

القيادة في الأصل هي كلمة يونانية مشتقة من الفعل "يفعل" او يقوم بمهمة ما [2]، اما في المعجم العربي القيادة اسم، ومصدرها قاد – يقود، قودا وقيادة وقيادا ومقادة وقيدودة، ومثالها قاد الجيش: أي كان رئيساً عليه يدير خططه وشؤونه.[3] ويفسر ابن منظور[4] القودُ بأنه: نقيض السوق، يقودُ الدابة من امامها ويسوقها من خلفها، فالقود من امام والسوق من خلف. قدت الفرس وغيره، والقودُ: الخيل، يقال: مر بنا قود الكسائي: فرس قَوُودٌ، بلا همز، الذي ينقاد، والبعير مثله، والقود من الخيل التي تقادُ بمقاودها ولا تركب، وتكون مُودعة مُعدة لوقت الحاجة اليها، يقال هذه الخيل قود فلان القائد، وجمع قائد الخيل قادة وقُواد، وهو قائد بين القيادة، والقائدُ واحد القُواد والقادة، ورجل قائد من قوم قُــود وقُــواد وقادة. [5]

2_ القيادة اصطلاحاً:

ان اول ظهور لمصطلح القيادة يرجع الى مطلع القرن التاسع عشر حيث ظهر في قاموس اوكسفورد الإنكليزي الذي عرف القيادة بأنها الفعل او التأثير اللازم لتوجيه وتنظيم جهود المجموعة في إدراك مطالبها. اذ تعتبر القيادة هي الروح بالنسبة للعملية السياسية والإدارية، لكون عدم وجودها يؤدي الى تخلخل في إدارة الدولة، وقد حظي مفهومها بعناية كبيرة من قبل الكتاب والباحثين عبر التاريخ، لكون القائد كلما فرض هيبته وكاريزمته على رعيته كلما كانت الدولة مستقرة وبعيدة عن المشاكل التي قد تؤدي الى فشلها، فالقيادة مهنة كما هو الحال في معظم المهن الناشئة. [6] وقد اختلف الكتاب والعلماء والمؤلفون في تعريف القيادة ولم يصلوا الى تعريف محدد، فكل منهم فسرها حسب اختصاصه او مجال عمله ونسبها الى ما يصبوا اليه غايته، لذلك سوف نأخذ بعض التعاريف المهمة والمشهورة للقيادة من شخصيات وعلماء لهم ثقلهم في مجال العلوم السياسية وكالآتي:

عرفها الفيلسوف اليوناني **سقراط**: "القائد يجب ان يعرف كيف يحصل اتباعه على احتياجاتهم من كل شيء، وكذلك يجب ان يتمتع بالخيال كي يضع خططه وسياساته، ولديه البراعة كي ينفذها وكذلك يحمل اتباعه على تنفيذها ببراعة، ويجب عليه ان تكون له تكتيكاته ووسائله للتعامل مع الغوغاء، ووسائله للتعامل مع العقلاء،

---

(1) علي فرحان عبدالله الفكيكي، منهجية القيادة في ظل التوجيهات الاسلامية، الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية- لندن، مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة، النجف الاشرف، عدد 3، 2016، ص 500.

(2) زهاء الدين عبيدات، القيادة والإدارة التربوية في الإسلام، عمان، دار البيارق، 2001، ص 40.

(3) المعجم العربي، تاريخ الزيارة: 05.02.2022، على الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict .

(4) ابن منظور: هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الافريقي، صاحب (لسان العرب)، مؤرخ وعالم فقه إسلامي، يعد واحداً من اهم العلماء العرب واكثرهم ترجمة وتأليفاً، للمزيد زيارة موقع نجومي على الرابط: https://nojomy.com/writers. تاريخ الزيارة: 05.02.2022.

(5) ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، المجلد الثالث، 2016، ص370.

(6) دعاء عباس راضي، السلوك السياسي للقيادة ومتطلبات تحديث النظام السياسي في روسيا الاتحادية (فلاديمير بوتين) انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2021، ص 23.

وان لا يهين العلماء ويجمع حوله الخبراء، ويجب ان يكون ماكراً، متواضعاً، قاسياً، عطوفاً، فطناً، مثابراً، ملتزماً، مراقباً، ويعرف كيف يفكر اللصوص، مقتصداً وكريماً شهماً وصارماً، مغامراً بتعقل، بالإضافة الى ذلك من الصفات الأخرى سواء كانت طبيعية ام مكتسبة". (1)

وقد عرفها البروفيسور **كينيث كلارك*** بأن القيادة: "هي نشاط او مجموعة من الأنشطة، يلاحظها الآخرون وتحدث في جماعة، او منظمة او مؤسسة تضم قائداً او مجموعة من الاتباع تجمعهم اهداف عامة مشتركة ويعملون معاً لتحقيق هذه الأهداف". (2).

ويعرفها **ماكس ويبر*** في تعريفه المشتق عن القوة بانها: "القدرة على جعل شخص ما يفعل شيئاً لم يفعله في ظروف أخرى". (3) وقد عرفها **جيمس ماكريجر بيرنز*** بأنها: "عملية تعبئة تبادلية لأشخاص لهم دوافع وقيم وموارد سياسية وأقتصادية متنوعة، وذلك في إطار من المنافسة والصراع لتحقيق اهداف مرجوة لكل من القادة والتابعين". (4) وايضاً عرفها **جون جادنر*** بأنها: "عملية الاقناع او تقديم القدوة التي يستخدمونها (فرد او فريق قيادي) لحث مجموعة من الافراد على السعي لتحقيق اهداف يريدها القائد او لتحقيق اهداف مشتركة بين القائد واتباعه". (5)

وعرفها **هاري ترومان** (الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية) بأنها: "القدرة على ان تجعل رجالك يقومون بالأعمال التي لا يرغبون في القيام بها وان تجعلهم يحبونها ويقتنعون بها". (6)

وعرفها أستاذ الإدارة وعلم النفس في جامعة اوهايو **رالف ستوجديل** بأنها: "مجموعة من العمليات التي يقوم بها القائد للتأثير على نشاط مجموعة منظمة تجاه تحديد او انجاز هدف معين". (7)

---

(1) قصي محبوبة، القائد بين السياسة والسلطة والنفوذ (صراع المفاهيم والشخصيات في الأمم والدول والمؤسسات)، الاهلية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2010، 331.

*كينيث كلارك: هو سياسي ومحام بالقضاء العالي، وكاتب سيناريو وقاضي بريطاني ولد عام 1940، وهو عضو في حزب المحافظين، تولى عدة مناصب ووزارات ودورات برلمانية منذ عام 1970 حتى الآن، للمزيد الرجوع الى مكتبة نور على الرابط الالكتروني: https://www.noor-book.com/tag/كينيث-كلارك-كاتب تاريخ الزيارة 22.11.2022

(2) نقلاً عن: فيليب سادلر، القيادة، ترجمة هدى فؤاد، ط1، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008، ص 1.

*ماكس ويبر: ماكس فيبر هو واحد من أشهر علماء علم الاجتماع الألمان. وحتى وقت قريب كان يعتبر واحدا من أكثر علماء الاجتماع الذين يأخذ عنهم المختصون أفكارهم ونظرياتهم. من خلال كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" عن العلاقة بين الدين والرأسمالية مازال يشغل العلماء منذ عشرات السنين. وحتى بعد مرور حوالي 100 عام على وفاته، مازالت كتبه التي تصف العالم الحديث تُقرَأ في شتى أنحاء العالم، كما تتم ترجمتها وشرحها من جديد، للمزيد مراجعة موقع Deutschland.de على الرابط: https://www.deutschland.de/ar/topic/allwm/alrwh-wallm/maks-fybr-rayd-lm-alajtma تاريخ الزيارة: 22.11.2022

(3) كينيث جريت، القيادة مقدمة قصيرة جداً، ترجمة حسين التلاوي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012، 11.

(4) نقلاً عن مصطفى حسن عواد، القيادة السياسية وأثرها في السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة اليمنية بعد العام 2013، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2019، ص15.

*جيمس ماكريجر بيرنز: هو مؤرخ واستاذ جامعي، ولد في 3 أغسطس 1918 في بوسطن في الولايات المتحدة الامريكية، وتوفي في 15 يوليو 2014، في ويليامز تاون في الولايات المتحدة، للمزيد زيارة موقع Tantor على الرابط الالكتروني: https://tantor.com/author/james-macgregor-burns.html تاريخ الزيارة 27.11.2022

(5) فيليب سادلر، القيادة، مصدر سبق ذكره، ص1.

*جون جادنر: هو صحفي، وعالم عقيدة، وروائي، وكاتب، وكاتب سيناريو، من المملكة المتحدة، توفي عن عمر يناهز 81 عاماً، للمزيد زيارة موقع مقولة على الرابط الالكتروني: https://www.maqola.net/author/2290/ تاريخ الزيارة 27.11.2022

(6) نقلاً عن قصي محبوبة، مصدر سبق ذكره، ص 378.

(7) عبير حسين آل قماش، نظريات القيادة واتخاذ القرارات (نظرية الرجل العظيم، نظرية السمات، النظرية الموقفية، نظرية اتخاذ القرار)، المجلة العلمية لجامعة أسيوط، المجلد السادس والثلاثون، عدد 2، ديسمبر 2020، ص 399.

اما القيادة السياسية، تشترك العديد من نظريات القيادة في دراسة العلاقات الدولية في مفهوم العلاقة والاتباع في ظل ظروف علاقات القوة غير المتكافئة في الفلسفة الغربية الكلاسيكية، حيث ينظر الى القيادة السياسية على انها متميزة عن هيمنة السلطة من حيث ان الأولى تتطلب استعداداً لمتابعة من جانب الدول الأخرى او الاتباع، في حين ان الأخير يعتمد على الحكم بالإكراه، حيث اشتهر عالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر في العصر الحديث بمصادر بديلة للقيادة مشتقة من التقاليد غير الغربية، على سبيل المثال في اطروحته الكلاسيكية عن الإمبراطورية الصينية، حيث جادل في ان الطبيعة الكارزمية للإمبراطور (تاو) تتجلى في قوته الشخصية التي يجب اثباتها باستمرار في اعين الناس، ومن وجهة نظر ماكس ويبر ان هذا لا يساوي مع الاعتراف بسيادة الشعب، ولكن بتفاني الناس، لاسيما في أوقات الشدة. (1)

اما من حيث التعريف فلم تختلف عن غيرها من المفاهيم، اذ اختلف العلماء كذلك في تعريفها ولم يصلوا الى تعريف عام شامل يحدد كل خواصها، فقد عرفت لأكثر من تعريف سوف نأخذ أهمها او اوسعها انتشاراً وكالاتي:

اذ يعرفها الدكتور **جلال عبد الله معوض،** "القيادة السياسية: هي قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي – بمعاونة النخبة السياسية- في تحديد اهداف المجتمع السياسي، ترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير ابعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع". (2)

ويعرف السير **ونستون تشرشل** (رئيس الوزراء البريطاني اثناء الحرب العالمية الثانية) القيادة السياسية: "ان القائد السياسي حينما يكون في القمة ووضعه مقبولاً، فأن الأمور تكون بسيطة جداً، وكل ما عليه ان يتأكد ما هو الأفضل كي يفعله؟ أو يرتب الأولويات في عقله ترتيباً واضحاً في زحمة الأمور الكثيرة. وما عدا ذلك إذا هو تعثر فانهم سوف يسندونه، وإذا ارتكب الأخطاء فهناك من يبررها له، وإذا أصبح غير جيد وعديم الفائدة عندئذ يركن الرف". (3)

وعرفها الجنرال الهندي **ثيمایاه Thimmaiah*** القيادة السياسية بأنها: "عملية معقدة يؤثر من خلالها القادة السياسيين على اتباعهم من أبناء المجتمع المدني، والقاعدة الجماهيرية لتحقيق اهداف مجتمعية، فوجود القادة امر ضروري للبدء ومن ثم الإسراع في عملية التغيير في أي مجتمع، وقد يكون التغيير اجتماعياً او أقتصادياً، او تعديل دستوري او سياسي، اذ تلعب القيادة السياسية دوراً هاماً في عمليات التغيير من خلال سمات قيادتهم ومعتقداتهم السياسية والاجتماعية في الأوساط المجتمعية". (4)

---

(1) Katherine Morton, Political Leadership and Global Governance; Structural Power Versus Custodial Leadership, University of Sheffield UK, p 123.

(2) نقلاً عن: جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1985، ص 9-10.

(3) قصي محبوبة، مصدر سبق ذكره، ص 381.

(4) محمد بدر المطيري، مصدر سبق ذكره، ص 70-71.

*كودنديرا سوبايا ثيمایاه: من البرز الجنرالات في الجيش الهندي، شغل منصب رئيس اركان الجيش للفترة ما بين 1961-1957 السنوات التي سبقت الصراع مع الصين في عام 1962، قاد لواء مشاة خلال الحرب العالمية الثانية، ويوصف بانه الضابط القتالي الأكثر تميزاً الذي انتجه الجيش الهندي بعة الحرب الكورية، ترآس وحدة تابعة للأمم المتحدة معنية بإعادة اسرى الحرب الى اوطانهم بعد تقاعده من الجيش، تم تعيينه قائداً لقوة الأمم المتحدة لفظ السلام في قبرص من يوليو -1964ديسمبر 1965 وهو نفس تاريخ وفاته، للمزيد زيارة موقع قناة الحرة على

ثانيا: ماهية الأمن المجتمعي

ان تحديد مفهوم الأمن بصورة عامة والأمن المجتمعي على وجه الخصوص، يتطلب دراسة المبادئ والاليات التي تحدد وجود الأمن من عدمه، فقدرة البلد على الاحتفاظ بكيانه يرتبط بأمرين أساسيين وهما الاستقرار الداخلي والخارجي، وان البحث في مفهوم الأمن بشكل عام والأمن المجتمعي بشكل خاص والمفاهيم ذات العلاقة يتطلب ان نبين معنى الأمن والأمن المجتمعي ومفهومهما وتعاريفهما، للوصول الى فهم الأمن المجتمعي بالتفصيل.

1_ الأمن لغةً: ما يدل على السكون القلبي والهدوء النفسي، كقول ابن فارس: (الهمزة والميم والنون اصلان متقاربان: احدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والأخر التصديق)، وما يدل على الثقة والطمأنينة، كقول الزمخشري: (فلان أمنة أي يأمن كل احد ويثق به، ويأمنه الناس ولا يخافون غائلته).[1]

أصل **الأمن**: طمأنينة وزوال الخوف، والأمن والأمانة في الأصل مصادر، ويجعل الأمان تارة اسماً للحالة التي يكون الانسان عليها في الأمن، واسماً لما يؤمن عليه الانسان في تارة أخرى، نحو قوله سبحانه وتعالى: "وتخونوا اماناتكم" أي ما ائتمنتم عليه. [2] وفي المعجم العربي: أمن اسم، مصدره أمن، (يعيش في أمن: في طمأنينة ويسر)، أمان، اطمئنان من بعد خوف، **والأمن الداخلي**: هو ما يمس الوضع الداخلي بالبلاد وصيانته بالحفاظ على سيادة القانون، **والأمن الخارجي:** هو ما يمس حدود البلاد وحمايتها وسيادتها ضد اي اعتداء خارجي، **وأمن الدولة:** هو جهاز اداري ملحق بوزارة الداخلية مهمته السهر على السلامة والأمن في البلاد، **والأمن العام:** هو النشاط الحكومي الذي يهدف الى استقرار الأمن في البلاد، **والأمن القومي:** هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة أقتصادياً واجتماعياً لتحقيق التنمية الشاملة لكل فئات المجتمع. [3]

اما في اللغة الإنكليزية، يعود الأمن الى اصول لاتينية حيث اشتق مصطلح الأمن من Secourus، وهي تعني: التحرر من الخطر، ثم الى Securititat الى Securitas، وبعدها الى Security في اللغة الإنكليزية. [4]

2_ الأمن اصطلاحاً:

الأمن كان ولا يزال من ابرز الحاجات الأساسية للبشر وهو في صدارة اهتمامات المجتمعات، حيث يحتل المرتبة الثانية من حاجاته، كونه من اهم العوامل الجوهرية التي تحفظ الوجود الإنساني ويمنح الحياة الكريمة للفرد في مختلف العصور والازمنة، بما يتفق والفطرة التي جُبل عليها الانسان الا وهي غريزتي البقاء والدفاع عن النفس، ويختلف مفهوم الأمن من مجتمع الى اخر ويتفاوت في المجتمع الواحد حتى، ويعود سبب هذا التفاوت والاختلاف الى الأيديولوجية السائدة في المجتمع والاعتبارات الأقتصادية والاجتماعية، لذا

الرابط: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/12/08/الهند-تعلن-مقتل-رئيس-أركان-جيشها-بتحطم-مروحية-عسكرية تاريخ الزيارة 22.11.2022.

(1) حسين الخزاعي، الأمن والمخابرات في الفقه الامامي، مركز الهدف للدراسات العليا، ط 1، بغداد، 2013، ص 28.

(2) معاني كلمات القرآن الكريم كلمة كلمة، بشير احمد سليمان يوسف، تفسير ومعنى كلمة أمن من سورة هود اية رقم 40، مركز تحميل معاني كلمات القرآن الكريم PDF مع تفسير كل كلمة فير القرآن مجلدات وصور، على الرابط الالكتروني: https://www.quran-words.com/كلمة/أمن/28777.

(3) المعجم العربي، مصدر سبق ذكره، تاريخ الزيارة: 02.03.2022.

(4) حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة – دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2017، ص 13.

وبموجب هذه المتغيرات فقد شهدت متطلبات تحقيق الأمن تطوراً ملحوظاً، وتنوعت اساليبه بتنوع الوسائل التي توصل اليها الانسان منذ العصور البدائية الى عصر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

اما بالنسبة لتعريف الأمن، فلم يتفق الباحثين في تحديد تعريف موحد للأمن، كحال كثير من الكلمات المتداولة والتي تفتقر الى تعريف محدد لها يمكن تفسيره بشكل قاطع، اذ سنقوم بعرض اهم التعاريف للأمن بمختلف مستوياته وكالآتي:

ان من اول التعاريف في الأمن كان من القران الكريم اذ يقول الله تعالى:

{وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ} (1)

{أَفَأَمنوا أَن تَأْتِيَهُمْ غَاشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ} (2)

{أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي أمنا يَوْمَ الْقِيَامَةِ} (3)

{وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا أمنينَ} (4)

ولم تبتعد السنة النبوية الشريفة عن تعريف الأمن، نظراً لأهميته بما لا يقل عما موجود في القران الكريم حيث اعتبرته من النعم الكبرى، فعن الامام ابي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال "قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): من أصبح وامسى وعنده ثلاث فقد تمت عليه النعمة في الدنيا: من أصبح وامسى معافاً في بدنه، أمناً في سربه، عنده قوت يومه، فأن كانت عنده الرابعة فقد تمت عليه النعمة في الدنيا والاخرة، وهو الإسلام". (5)

كما عرف **باري بوزان**: الأمن بأنه: "مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، تبدأ بالسياق السياسي للمفهوم، ندوداً بالأبعاد المختلفة له، وتنتهي بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية". (6) ويضيف **بوزان** بأن الأمن هو: "العمل على التحرر من التهديد، وفي إطار النظام الدولي، فهو قدرة الدول والمجتمعات في الحفاظ على كيانها المستقبلي وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية". (7)

ويعرف **ارنولد ولفرز*** الأمن بأنه: "غياب التهديدات للقيم المكتسبة"، ويعرفه الكولونيل البولندي والملحق الدفاعي في وزارة الدفاع البولندية **MALEC MIECZYSLAW** بأنه: "قيمة و/ أو صيانة النظام بمرور الوقت، وغياب التهديدات له"، بعد الاستفسار عن طبيعة مصطلح "الأمن، متسائلاً عما إذا كان هدفاً، او مفهوماً، او الانضباط، او مجال الموضوع، او برنامج بحثي، حيث قدم **MALEC** تعريفه الخاص للأمن :

---

(1) سورة التين الآية 3.
(2) سورة يوسف الآية 107.
(3) سورة فصلت الآية 45.
(4) سورة الحجر الآية 28.
(5) نقلاً عن: حسين الخزاعي، مصدر سبق ذكره، ص 38.
(6) نقلاً عن: سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ، ص 10.
(7) حنان بن عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص 16.
*ارنولد اوسكار ولفرز: (14 يونيو 1892-16 يوليو 1968) كان محامياً سويسريًا أمريكيًا واقتصاديًا ومؤرخًا وباحثًا في العلاقات الدولية، اشتهر بعمله في جامعة ييل وكونه رائدًا في الواقعية الكلاسيكية للعلاقات الدولية، للمزيد مراجعة موقع مجلة SAGE JOURNALS على الرابط: https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/002200276400800308 تاريخ الزيارة: 22.11.2022.

"بأنه حالة حقيقية، او متصورة، عندما لا تكون هناك تهديدات، او عندما لا تشكل التهديدات الحالية خطراً على الكائن المدروس بالنسبة له"، اذ ان هذا التعريف له ميزتان رئيسيتان هما: (1)

1. انه يغطي جميع الجوانب، ويشير الى المحتوى الكلي لمصطلح "الأمن" على جميع المستويات ومجالات التحليل.
2. لا يستبعد إمكانية انشاء حقول فرعية ضمن سياق مفهوم على نطاق واسع للدراسات الأمنية، وخاصة عند ظهور أنواع جديدة من التهديدات.

ويعرفه **روبرت مكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال: "ان الأمن يعني التطور والتنمية، سواء كانت الأقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة" واستمر قائلاً: "ان الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل". (2) ويعرفه اللواء **علي بن فايز الجحني** الأستاذ في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في كتابه المفهوم الأمني في الاسلام بأن الأمن هو: "حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية، والوقائية، والعقابية، التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الامة ولا تتعارض او تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة". (3)

أما الأمن المجتمعي: ظهر الاهتمام بالبعد الاجتماعي للأمن مع قرب انتهاء الحرب الباردة، وتصاعد النزعات الاثنية والعرقية، كما إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وظهر المصطلح كجزء من تنظير أوسع قام به باري بوزان والباحثون في معهد كوبنهاجن لدراسات السلام والمهتمون بنظرية الأمننة وقطاعات الأمن، اذ لم يعد الأمن طبقاً لهذا الاتجاه مقصوراً على الأمن العسكري المادي، بل امتد الى أكثر من ذلك ليشمل مخاطر جديدة يمكن النظر اليها كقطاعات، وتتمثل في الأمن السياسي، الأقتصادي، البيئي، والمجتمعي. (4)

وفي هذا الصدد تختلف كل دولة عن الأخرى، فالدولة الضعيفة عادة ما تتشكل تاريخياً من تخوم عريقة تربطها وتفصلها في آن واحد عن الدول المحيطة، ما يجعلها مأزومة وعاجزة عن ادماج الأقليات المختلفة في هوية الدولة المصنعة، وكان ابرز مثال لبوزان هي أفغانستان، وفي المقابل فالدولة القوية تتمثل بنموذج الهوية الغربية القادرة على حماية هويتها القائمة على هوية تاريخية مرتبطة بمساحة أرضية معروفة جغرافياً وكان نموذج بوزان عن الدولة القوية هي أثينا، وهو النموذج نفسه الذي قامت عليه فكرة الدولة/ الامة الغربية في القرن السابع عشر. (5)

فقد كان وما زال الأمن المجتمعي يمثل هاجساً للأفراد والجماعات والأمم، اذ يسعى الجميع لتحقيقه بشتى الوسائل والطرق، كونه العامل الأساس لحفظ الوجود الإنساني، اذ لا وجود لمجتمع متناغم ومنسجم

---

(1) Umaru Ibrahim Yakub, The Concept of Security and the Emerging Theoretical Perspectives, being a paper presentation at the faculty of social science, Ahmed Bello University, Zaira International Confidence on the them, "Corruption, Security and National Development" Held between 28th and 30th September, 2016, p 4.

(2) زكريا حسين، الأمن القومي، بحث منشور في موقع اسلام اونلاين، على الرابط: http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml.

(3) نقلاً عن: محمود عزت اللحام واخرون، الاعلام الأمني، دار الاعصار العلمي، ط 1، عمان، 2014، ص 43

(4) محمد العربي، الاخبار الزائفة والأمن المجتمعي.. حدود المخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، المجلد 53، القاهرة، يوليو 2018، ص 215.

(5) محمد العربي، المصدر نفسه، ص 215.

ومستقر إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة. [1] كما يعني الأمن المجتمعي خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية)، وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع عادل وتعددي. [2]

فالأمن المجتمعي لم يحظى بتعريف محدد لكونه يعد من أكثر جوانب الأمن غموضاً وتشعباً وتعقيداً، الى جانب وجود اختلاف كبير حوله في أوساط منظري العلاقات الدولية والمنظمات الدولية، والتي اعطته تعاريف متفاوتة على نطاق واسع، الامر الذي حال دون اتفاق عام بينهم حول معناه. [3] لهذا سنأخذ اهم التعاريف المشهورة للأمن المجتمعي وكالاتي:

فقد عرفه **باري بوزان** بأنه: "القدرة على الاستمرارية والاستدامة ضمن تطورات مقبولة للأنماط التقليدية المتعلقة باللغة والثقافة والدين والعادات، وان الخطر على الأمن المجتمعي ينشأ عندما تشعر مجموعة ما انها غير أمنة إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها الإقليم نفسه"، ينتج عنها ما يطلق عليه باري بوزان "بالمعضلة الأمنية المجتمعية" والتي قد تنعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها وثقافتها ودينها وعاداتها وهويتها بشكل عام. [4]

ويؤكد **بوزان** ان الأمن المجتمعي يعني: أمن الجماعات داخل الدولة، وهو يرتبط بما يمكن الجماعة من الإشارة الى نفسها بضمير "نحن" في مقابل الآخر الذي شكل تهديداً موضوعياً لهذه الهوية – أي نحن- والتي تكون (امة)، اقلية او اثنية او جماعة دينية وغيرها من المسميات. [5] ويعرفه **وايفر** وهو من البارزين في مدرسة كوبنهاغن بأنه: "قدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الحقيقية". [6]

ويعرفه الدكتور **امين مشاقبة** الاستاذ في العلوم السياسية ووزير سابق لوزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، الأمن المجتمعي: "هو مجموع الإجراءات والخطط التي تتخذها الدولة لتأمين المجتمع، من خلال استغلال كامل الطاقات المختلفة لتحقيق الحياة الكريمة لكافة مواطنيها". [7]

ويعرفه الدكتور **فارس محمد العمارات*** في كتابه الأمن الإنساني في ظل العولمة، اذ يقول ان الأمن المجتمعي من منظور الأمن الإنساني هو: "شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت اسرة، او

(1) واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي – دراسة تحليلية، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، عدد 10، بابل، 2020، ص 248.
(2) خرموش اسمهان، الأمن المجتمعي "مدخل لبناء الأمن الإنساني"، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، برلين، 2018، ص89.
(3) منيغر سناء، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 12.
(4) منير العمري، الأمن المجتمعي, مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى، مجلة افاق علمية، المجلة 12، العدد4، الجزائر، 2020، ص 585.
(5) محمود سالم السامرائي، أمن المجتمعات في الدراسات الأمنية الحديثة: نينوى انموذجاً، مجلة دراسات موصلية، العدد 57، الموصل، 2021، ص 87.
(6) حنان بن عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص 42.
(7) امين مشاقبة، الأمن المجتمعي: المعنى الابعاد والتحديات، مقال لصحيفة الرأي الأردنية، عمان، 2020/11/8.
*فارس محمد العمارات: مُتخصص في الدراسات الأمنية والاجتماعية، مُحاضر ومدرب غير متفرغ له عدة مؤلفات، ودراسات منشورة وغير منشورة. شارك في العديد من المؤتمرات الخارجية والداخلية – الأردن، للمزيد ينظر الى موقع تعليم جديد على الرابط: https://www.new-educ.com/author/fares-alamarat ، تاريخ الزيارة 22.11.2022.

مجتمع محلي او منظمة، او جماعة عنصرية، او عرقية يمكن ان توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له". (1)

ثالثاً: العلاقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي

ان العلاقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي، هي علاقة تكاملية، فالأول مكمل للثاني، وبدونه يتلاشى او يتجزأ، وان صح التعبير قد لا يكون وجود لاي منهما باختفاء احدهم عن الاخر، فالقيادة السياسية تؤثر كثيراً في الأمن المجتمعي وعلى مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والعسكرية وكل ما يتعلق بوجود الدولة، وكذلك الحال للأمن المجتمعي فهو يؤثر بالقائد او القيادة السياسية بصورة مباشرة، فمن دون وجود استتباب الأمن في الدولة لا يستطيع القائد السياسي ان يدير شؤون البلاد، اذ تواجهه مشاكل سياسية وأقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية وما الى ذلك من مسببات عدم الاستقرار.

1. **العلاقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي على المستويين السياسي والأمني** لا يخفى على أحد مدى العلاقة الوثيقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي على الصعيدين السياسي والأمني، لكونهما يعدان أساس وجود القيادة والأمن في أي دولة، فعلاقتهما طردية تقوى بقوة الطرف المقابل، والعكس صحيح، وهنا سنبين هذه العلاقة وكالاتي:

أ_ **المستوى السياسي:** من النواحي النظرية والمنطقية، ليس هنالك تعارض حاد بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي، بل انهما يتقابلان كثيراً، لكونهما أحدهما مكمل للآخر، اذ ان **القيادة السياسية على الصعيد السياسي**، كانت محط اهتمام الحضارات القديمة، ففي العصور الأولى كان ملوك حضارتي وادي الرافدين والنيل يهتمون اهتماماً كبيراً في القيادة على الصعيد السياسي، **فملوك بلاد ما بين النهرين** يمركزون ويحتكرون جميع السلطات الدينية والتشريعية والتنفيذية والقانونية في قبضتهم، ويقتصر دور المساعدين جميعاً على الناحية الاستشارية فقط، لأنهم كانوا يرون ان الاله لا يدير شؤون المملكة بشخصه وانما يختار وكيلاً عنه للقيام بذلك وهو الملك. اما **القيادة في حضارة وادي النيل**، فكانت تتمثل بالنظام الملكي الذي يتزعمه الفرعون الذي يحتكر جميع السلطات ولكنه يستعين بالكهنة والوزراء، اذ كان الفرعون يعد نفسه الملك الاله او ابن الاله، وسلطاته مطلقة.(2)

وسياسياً تزداد الحاجة لوجود القيادة السياسية ودورها في عالم متشابك بالصراعات والتنافس بمختلف مستوياته اذ يعدان السمة الأبرز للتفاعلات، اذ ان الفاعلية العالمية لم تعد تقتصر على الدول ونخبها السياسية فحسب، بل تعدى ذلك لتشمل مؤسسات وافراد، ولتصبح القيادة السياسية ضرورة في عملية السعي المتواصل للوصول الى التميز. (3)

وتطرق **افلاطون** للقيادة على الصعيد السياسي من خلال كتبه، ففي كتاب **"الجمهورية"** لأفلاطون فهو يرى، انه يجب اخضاع كل شيء في الدولة لقيادة القائد الفيلسوف، اذ انه يعد المثل الأعلى، وهو قبل كل شيء مفكر

(1) فارس محمد العمارات، الأمن الإنساني في ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 39 – 40.
(2) اسعد تركي سواري، القيادة في الفكر السياسي الإسلامي الامامي ولاية الفقيه انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2018، ص 24 - 25.
(3) محمد عبد الله راضي، القيادة وأثرها في الأداء الاستراتيجي التركي الشرق الأوسط انموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2016، ص 9.

وباحث عن الحقيقة، اذ يرى ضرورة القيادة المطلقة للفيلسوف، وفي كتابه **"السياسي"** يرى افلاطون انه من الضروري وجود قوانين لمساعدة القائد السياسي في الحكم والتنظيم للمجتمع، وان الدولة التي يقودها القائد السياسي بالقوانين تأتي في المرتبة الثانية بعد الدولة المثالية الفاضلة التي يقودها القائد الفيلسوف، وفي كتابه **"القوانين"** يرى افلاطون انه وبعد استحالة وجود القيادة المثالية فأن شكل القيادة المختلطة التي تستند الى القوانين والتي تتألف من القيادة الملكية التي تضمن مبدأ الحكمة والقيادة الديمقراطية التي تضمن مبدأ الحرية، والقيادة الارستقراطية التي تكفل مبدأ الفضيلة، هي القيادة التي ستكون ناجحة سياسياً وادارياً في إدارة البلاد. (1)

وقد رأى **مينتزبيرج** بان القادة لكي يكونوا فعالين في المؤسسات او المنظمات، والتي وصفها بأنها ساحات سياسية، فأنهم يحتاجون الى امتلاك كل من الرغبة والاهتمام في الانخراط في السياسة (أي الإرادة السياسية)، والذكاء البديهي الضروري ليكون جيداً فيها (أي المهارة السياسية)، كما ان القيادة الفعالة تتطلب التصرف وتكون مؤثرة وقد يؤدي ذلك الى بعض السلوكيات العالمية الموجهة نحو التأثير، وجادل هاوس بأن القادة البارزين سياسياً سجلوا اعلى درجات الحاجة الى مقياس التأثير الاجتماعي في الجوهر. (2)

وان من اهم مهام القائد على الصعيد السياسي، هو التفاعل مع العاملين ومحاولة مشاركتهم في القرارات التي يتخذها، والاخذ بآرائهم فيما يتعلق بتنظيم شؤونهم وشؤون المنظمة بشكل عام، ويعتمد القائد هنا على ثلاث محاور أساسية والتي من شأنها إنجاح أسلوبه وهي اهتمام القائد بالعلاقات مع المرؤوسين وتفويض السلطة لهم واشراكهم في بعض المهام القيادية من اجل إزالة بعض المعوقات التي تواجه الحكومة كأشراكهم في صنع السياسة العامة الحكومية. (3)

ويرى الدكتور **كريستيان ايوين*** ان المهارة السياسية للقائد هي خاصية وميزة والقادة الذين يمتلكونها يجمعون بين الفطنة الاجتماعية والقدرة على التكيف وتعديل سلوكهم ليتناسب مع المطالب الموقفية المختلفة في الطريقة التي تلهم الثقة والدعم والسيطرة والتأثير في استجابات الآخرين، كما يظهر القادة السياسيين الصدق والإخلاص بحيث يعكس هؤلاء القادة الشعور بالأمن الشخصي والمجتمعي والهدوء والثقة بالنفس التي تجذب الآخرين وتبعث لديهم شعور بالراحة والطمأنينة. (4)

اما **الأمن المجتمعي على الصعيد السياسي**، عندما يتسلم السلطة احد القادة العساكر او السياسيين او المذهبيين ويهيمن على زمام الأمور، ويقوم بتفضيل الاجندة ضمن السياسات الوطنية، فأن ذلك يؤدي الى رد فعل عنيف ضد القادة بالشكل الذي قد يؤدي الى تخلخل الأمن المجتمعي، فمن منظور الأمن المجتمعي ان البقاء القومي للدولة هو نتيجة لاستمرار المجتمع أمناً من التهديدات الخارجية والداخلية، وشيوع مظاهر الحياة الإنسانية المقبولة لدى الرأي العام، وكلما اخذ المجتمع بالتماسك كلما ظهرت مؤشرات قوة الدولة كوحدة سياسية

(1) اسعد تركي سواري، مصدر سبق ذكره، ص 34-33.
(2) Anthony P. Ammeter, Toward a political theory of leadership, the leadership quarterly, school of business administration, university of Mississippi, P 760.
(3) رغدان عدنان عبد الرزاق، أنماط القيادة وأثرها في تحقيق الرشاقة الاستراتيجية، الجامعة العراقية، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 20، 2018، ص 333.
*دكتور كريستيان ايوين، تدريسي في جامعة بون في المملكة المتحدة، مختص في القيادة وعلم النفس التنظيمي وإدارة الموارد البشرية والمهارات السياسية والسلوك التنظيمي وتطوير القيادة، له عدة بحوث وكتب منشورة، للمزيد زيارة موقع Check mate على الرابط الالكتروني: https://www.instantcheckmate.com/people/christian-ewin/ تاريخ الزيارة 30.11.2022
(4) رافد حميد عباس الحدراوي، دور القيادة في تنفيذ أنشطة التجديد الاستراتيجي في ظل توافر المهارات السياسية لدى قادة المنظمات (بحث تطبيقي في عدد من الجامعات الحكومية العراقية)، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 49، النجف الاشرف، 2018، ص 57.

تتحدث للعالم باسم مواطنيها وشرعية ممارسة سلطاتها القضائية واحتكارها لأدوات الاكراه من مصادر الرفاهية والتقدم والتنمية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار الوطني. (1)

وايضاً على الصعيد السياسي للأمن المجتمعي، فأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة، بالرغم من اختلافه عنها، اذ يشير وجود الأمن الى الاستقرار التنظيمي للدولة والنظام الحاكم والأيديولوجية التي تمنح الدولة والحكومة شرعية، وان القضية الأساسية في أمن المجتمع هي الهوية البشرية، حيث ان كل مجتمع يدور حول الهوية والتصور الذاتي للمجتمعات والافراد الذين يعرفون انفسهم انهم أعضاء المجتمع، وتختلف تلك الهويات عن السياسة بشكل صريح، وتعمل المنظمات المعنية بالحكومة ايضاً على منظور الأمن المجتمعي، اذ يكون مفتاح التحليل المجتمعي هو الأفكار والممارسات التي تحدد الافراد كأعضاء في مجموعة اجتماعية تدور حول الهوية الواسعة والاكتفاء الذاتي. (2)

ب_ المستوى الأمني: كذلك الحال في المستوى الأمني، فأن القيادة السياسية والأمن المجتمعي تكاد تكون لهما مصالح مشتركة، فوجود الأمن مهم جداً لكليهما، اذ ان **القيادة السياسية على الصعيد الأمني** مهمة جداً، حيث ترى منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية OECD ان من اهم الخطوات التي يجب ان ترتكز عليها القيادة السياسية لبناء الدولة هي الأمن والعدالة، حيث ان ضمان وجود الأمن والعدالة هي المتطلبات الرئيسية لتحقيق الاستقرار السياسي لخلق مناخ من الثقة في الدولة وتعظيم قدرتها على تحقيق الخطوات القادمة في البناء والتنمية، وكل ذلك يتم من خلال تدعيم قوات الأمن ووضع اليات للمحاسبة والرقابة عليها ودعم استقلال القضاء. (3)

ولتكون الدولة مستتبة أمنياً فأن القائد يستعين بقوتين أساسيتين للاستمرارية، وهما القوة الداخلية والقوة الخارجية، **فالقوة الداخلية** هي ان تنبع قوة القائد من الداخل اولاً، وبعدها يستعين بمصادر القوة الخارجية، ويقصد بالقوة الداخلية تلك القوة النابعة من داخل القائد سواء القوة المتعلقة بذاته وشخصيته، او القوة المتعلقة باتباعه وامكانياتهم، اما **القوة الخارجية**، فهي تلك القوة المتعلقة بالموارد والامكانيات المتوافرة لتحقيق الهدف المرغوب، اذ ان قوة القائد لابد ان تنبع من الداخل وتتوجه نحو الخارج فالقائد يستثمر الموارد المتاحة وامكانيات اتباعه ومساندة المصادر الخارجية للقوة، لتحقيق الأهداف بمختلف المجالات وبالخصوص الأمن ية. (4)

وان ظاهرة القيادة السياسية كونها أحد متغيرات النظام السياسي لها دور فعال وحيوي في صياغة وتنفيذ كل من السياسات العامة على الصعيد الداخلي والسياسية الخارجية، وهي من خلال دورها هذا تقوم بعملية متشابكة تتداخل فيها عناصر عدة من تخطيط وتنفيذ ورقابة عاكسة بذلك طموحات وآمال مجتمعها. تؤدي الشخصية الكارزمية للقائد السياسي على الصعيد الخارجي دوراً بالغ الأهمية في تعاظم دوره في صياغة السياسة الخارجية لبلاده، حيث ان شخصية القائد تعطي انطباعاً لدى العامة ان حل كافة المشكلات لا يمكن ان يتم الا من خلال هذا القائد السياسي دون غيره، الامر الذي يعطيه شرعية مطلقة في اتخاذ كافة القرارات السياسية الخارجية دون الرجوع الى أحد. (5) وقد ركز **John Kotter*** على الحاجة لاستخدام كل الوسائل

(1) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة ، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2018، ص 92-91.
(2) Malec, Mieczyslaw, Security perception within and beyond the traditional approach, calhoum; the NPS Institutional Archive, DSpace Repository, Monterey, California. Naval Postgraduate School, P 38.
(3) احمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص 151.
(4) داليا رشدي، اختلال الهياكل: متى تنشأ ازمة القيادة في النظام السياسي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، 2014، ص 13.
(5) احمد محمد عبد المنعم السيد احمد، اثر القيادة السياسية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة: دراسة حالة "جورج بوش- الابن"، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: https://democraticac.de/?p=50089، تاريخ الزيارة 23.04.2022.

الممكنة لإيصال وشرح الرؤية والاستراتيجية الجديدة للقائد، والتأكيد على إيجاد أداة تشكل نموذج لتوجيه السلوك المتوقع لجميع الافراد. [1] حيث ان كل ذلك يصب باستتباب الأمن والثقة في القيادة العليا للدولة، وعلى الصعيد الخارجي لابد للقائد من استيعاب وإدارة العوامل الخارجية، والمتمثلة بالآثار الجانبية الإيجابية والسلبية للسلوك الأمني، وجعلها تصب في مصلحة البلد. [2]

ويرتبط دور القائد في تحديد اهداف المجتمع من حيث الاهتمام بالجانب الأمني وعملية صنع القرار، حيث تبرز في هذا الخصوص أهمية اتصاف القائد بالبراعة في تقويم المواقف وحسن التوقيت عند اتخاذ القرارات واجادة اختيار الاعوان.[3] حيث ان القائد يشجع الجماهير في مواجهة ما تعاني منه من توتر واحباط وخوف نتيجة للصراعات والمواقف الحياتية اليومية، اذ يصبح القائد احد وسائل او ميكانزمات الدفاع، بطريقين هما **"الاسقاط او الاحلال"**، اذ يقصد **"بالإسقاط"**، سعى الفرد لتخطى حالة التوتر والإحباط من خلال النظر إلى ذاته كامتداد للقائد السياسي موضع الإعجاب والتقدير، واما **"الإحلال"** محاولة الفرد التخلص من شعوره بالإحباط الناشئ عن فشله في تحقيق أهدافه الخاصة من خلال أحلال الأهداف العامة التي تبناها القائد ونجح في تحقيقها محل هذه الأهداف الخاصة، وكل ذلك يزيد من تفاعل الفرد في المجتمع وتقلص الحالات الشاذة التي تؤدي الى الاخلال بالأمن. [4]

اما **الأمن المجتمعي على الصعيد الأمني للدولة**، فهو أساس لا يتجزأ من منظومة الحكومة فبدونه لا وجود لكلمة مجتمع، اذ ان المجتمع يبنى اولاً بأمنه وثقته بحكومته وبعدها تأتي باقي التفاصيل. حيث اعتبر باري بوزان الأمن المجتمعي متناسباً مع مفهوم الدولة القومية ومرجعيتها المتمثلة في حدود الدولة، واعتبارها الوحدة القياسية للأمن، ليس لكونها أكبر مصدر للسلطة فحسب، بل وأنها وحدها القادرة على العمل في سياق دولي، واعترف بوزان بوجود تهديدات مجتمعية على المستوى دون الوطني، وبقي مصراً على انها لا يمكن ان تحسب كقضايا أمن قومي، وبالتالي فالأمن المجتمعي في نظر بوزان ما هو الا القطاع الذي يمكن ان تتهدد فيه الدولة فيما يتعلق بوحدتها وهويتها الجماعية. [5] حيث أدت أفكار بوزان الى مزيد من التمييز بين أمن الدولة المستند على حماية السيادة، وأمن المجتمع الذي يستند على حماية الهوية، الأمر الذي دعا أنصار مدرسة كوبنهاجن الى عد المجتمع مرجعاً للأمن مستقلا بذاته ومقابلاً للدولة، وعد الهوية كقيمة موضع تهديد مقابل السيادة. [6]

ويذهب اخرون الى ان الأمن المجتمعي هو المفهوم الاوسع للأمن، وبه يتحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها واي اجراء من شأنه ان يؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في كيان الدولة، كما يهدد الأمن المجتمعي على الصعيد الأمني للدولة كونه الاعتداد بالاستقرار السياسي والأقتصادي والاجتماعي، لان الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي (المجتمعي) بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي، كقول **روبرت مكنمارا**، لا يمكن للدولة

---

*john kotter: هو أستاذ كونوسوكي ماتسوشيتا للقيادة في كلية هارفارد للأعمال ومؤلف ومؤسس شركة Kotter International، وهي شركة استشارات إدارية مقرها في سياتل وبوسطن. كما هو قائد فكري في مجال الأعمال والقيادة والتغيير، للمزيد زيارة موقع Harvard Business School على الرابط الالكتروني: https://www.hbs.edu/faculty/Pages/profile.aspx?facId=6495 تاريخ الزيارة 23.04.2022

(1) فريبا صلاحي، إثر القيادة التحولية في التغير الاستراتيجي، جامعة بابل، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص 130.

(2) سهير عادل حامد الجادر، القيادة الاستراتيجية وتأثيرها في المسؤولية الاجتماعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 64، 2021، ص 121.

(3) محمد الدبار، القيادة السياسية وتغير السياسة الخارجية، المعهد المصري للدراسات، تحليلات سياسية، 2019، ص 13.

(4) محمد الدبار ، المصدر نفسه، ص 15.

(5) منيغر سناء، مصدر سبق ذكره، ص 14 -13.

(6) محمود سالم السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص 87.

ان يتحقق أمنها الا اذا ضمنت حداً ادني من الاستقرار الداخلي، الامر الذي لا يمكن تحقيقه الا بتوافر حد ادنى للتنمية. (1)

كذلك يتمحور الأمن المجتمعي اساساً حول استمرارية حياة المجتمع والدولة في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته وثقافته وديانته وعاداته وتقاليده، وكل الخصائص التي تخص هويته الوطنية، ويعتبر تهديد كل ما يتعارض مع الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة الى الخطر. (2)

ويقوم الأمن المجتمعي بخلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية والدينية واللغوية والعرقية) وضرورة لبناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل، ويركز الأمن المجتمعي على الحفاظ على أي اختلاف في كل جماعة ثقافية او اجتماعية او عرقية، عن المجموعات الأخرى، مع ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الجماعات، وكل هذا يرتبط بتحقيق فكرة التضأمن الاجتماعي والسعي للتغلب على التنافر على مستوى الافراد والجماعات. (3)

ومن منظور الأمن المجتمعي ان البقاء القومي للدولة هو نتيجة لاستمرار المجتمع أمناً من التهديدات المتعددة، وشيوع مظاهر الحياة الإنسانية المقبولة لدى الرأي العام بأنها تستحق الحفاظ عليها، وكلما اخذ الأمن المجتمعي بالتماسك كلما ظهرت مؤشرات قوة الدولة كوحدة سياسية تتحدث باسم مواطنيها، وتستمد شرعية ممارستها سلطانها القضائي، وتستمد شرعية سلطتها واحتكارها لأدوات الاكراه من مصادر الرفاهية والتقدم والتنمية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار الوطني. (4)

2. العلاقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي على المستويين الاجتماعي والأقتصادي

كما تطرقنا سابقاً الى العلاقة بين القيادة السياسية والأمن المجتمعي على المستويين السياسي والأمن ي، باعتبارهما من اهم المقارنات على هذا الصعيد، كذلك الحال فأن المستويين الاجتماعي والأقتصادي يعدان ايضاً من المستويات المهمة في هذا المجال، وهما أساس لا يتجزأ من وجود الأمن المجتمعي واستقرار القيادة السياسية، وهنا سنبين هذه العلاقة كالاتي:

أ_ **المستوى الاجتماعي:** والحال في المستوى الاجتماعي لا يختلف من حيث الاهمية عما سبقه من مستويات سياسية وأمنية، اذ أن القيادة السياسية والأمن المجتمعي بالتأكيد لهما مصالح مشتركة، فالمستوى الاجتماعي مهم جداً لكليهما، وسنبين ذلك ادناه:

القيادة السياسية على الصعيد الاجتماعي، تتمكن من اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية التي تتجاوز الأوضاع السلبية التي يعانيها المجتمع، ويتعين ان تتسم القيادة في هذا الصدد بالقدرة على تقويم المواقف وحسن التوقيت عند اتخاذ القرارات، واجادة اختيار الاعوان، وإذا عجزت عن ذلك فسينتهي الامر بخروجها (القيادة السياسية) من المشهد السياسي برمته. (5)

(1) بن صايم بو نوار، مصدر سبق ذكره، ص 18.
(2) احمد قاسمي، مصدر سبق ذكره، ص 53.
(3) خرموش اسمهان، مصدر سبق ذكره، ص 89.
(4) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص ص 92 -91.
(5) محمد بسيوني عبد الحليم، ثنائية متنافسة: أنماط القيادة السياسية بين التكيف والابتكار، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، 2014، المجلد 49، ص 6.

وعلى صعيد اجتماعي اعم، يعد المجتمع المدني والمؤسسات الوسيطة، أحد اهم أعمدة النظام السياسي، ولا توجد ديمقراطية حقيقية بدون دور فعال لهذه المؤسسات، ولا يقتصر هذا الدور على خدمة المجتمع فحسب، بل يتعدى ذلك الى افراز الكوادر القيادية ليصبح المجتمع المدني المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، والمصدر لإمداد المجتمع بهم. (1)

وتقوم القيادة السياسية، من اجل تحقيق أهدافها بمحاولة التأثير على جماهير المجتمع، من خلال تغيير الواقع الاجتماعي العام بما يحقق مصالحها، من خلال قرب القيادة من المجتمع وتمتع القائد بكاريزما قوية اذ يتعلق به الجماهير، بحيث ان التغيير قد يؤثر سلباً او ايجاباً، محققاً لمصلحة الجماهير عبر مجموعة من الوسائل المختلفة التي توفرها وظائف النخبة السياسية، كالمشاركة المجتمعية ومدى اهتمام القيادة بأمور المجتمع. (2)

وعند اتخاذ القرار للقائد السياسي على الصعيد الاجتماعي، لابد له من الاخذ بنظر الاعتبار العادات والتقاليد والأعراف وانماط السلوك السائدة في المجتمع، حيث تؤثر هذه النقطة في اتخاذ القرار للقائد السياسي اثناء الكوارث الطبيعية والأزمات، وبالتالي يكون القائد بين ضرورة الإسراع في التعامل مع مخلفات الكارثة وبالمقابل ضرورة الحفاظ على ثقافة المجتمع، وكل هذا لتحقيق الاندماج الاجتماعي. (3)

ومن المرجح ان يكون القائد تمثيلاً لنمط الجماعة، فهو الشخص الأكثر تمثيلاً للهوية الاجتماعية التي تتشاركها الجماعة، ويمثل ما يتشاركه اعضاء الجماعة، اقصى حدود التشابه داحل الجماعة، ويمثل ما يجعلهم مختلفين عن الجماعات الأخرى، اقصى حدود الاختلاف، وهو الشخص الذي يجعلنا مختلفين عنهم بل أفضل منهم (أي الجماعات الأخرى). (4)

ويتخذ الأستاذ **إبراهيم مدكور*** بعداً اشمل للقيادة على الصعيد الاجتماعي، بكونها عبارة عن عملية للتفاعل الاجتماعي قائمة على أنماط العلاقات الاجتماعية بين القائد والتابعين له، بعيداً عن سلطة القائد من الامر والنهي والتي تسعى من خلالها الى تهيئة امكاناتها المادية ومواردها البشرية لصالح الجماعات المهنية، ويرى ان القيادة صفة تدل على هيئة نسبية بين شخص يقوم بعمل جماعي واشخاص يتبعون عمله ويسيرون على مثاله لتحقيق غاية مشتركة فيكون أحد الطرفين قائداً والاخر مقاداً. (5)

وان من اهم صفات القائد على الصعيد الاجتماعي، هو ان يتمتع بروح المشاركة الاجتماعية الإيجابية في التعاون مع الجماعة لتحقيق التعاون، والتكيف والحرص على السعي لحل مشاكلها حتى يكون مقبولاً لديهم، وان يتمتع بشخصية قوية تمكنه من السيطرة على تصرفات الجماعة والتأثير عليهم دون محو شخصيته، وان يتمتع بالشجاعة ولديه القدرة على التغلب على الخوف من مواجهة الصعوبات والمشكلات التي تتعرض لها، ومن اهم الصفات التي يجب ان تكون لدى القائد هي تمتعه بالروح الاجتماعية والمشاركة الوجدانية لحل

---

(1) داليا رشدي، اختلال الهياكل: متى تنشأ ازمة القيادة في النظام السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 10.
(2) محمود خليفة جودة محمد، القيادة السياسية في البرازيل وأثرها على الاستقرار السياسي، بحث منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ 7 مايو 2014، على الرابط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=902 تاريخ الزيارة 25.04.2022
(3) جمال بوربيع، القيادة واتخاذ القرار اثناء الكوارث والأزمات، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 13، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 160.
(4) كينيث جريت، القيادة مقدمة قصيرة جداً، مصدر سبق ذكره، ص 80.
*إبراهيم مدكور: عالم لغة ومختص بالفلسفة واستاذ جامعي مصري ومصلح اجتماعي وسياسي، رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، للمزيد زيارة موقع مجلة المدى على الرابط الالكتروني: https://www.marefa.org/%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D8%A تاريخ الزيارة 30.05.2022
(5) راضية بوزيان، النمط القيادي في المؤسسات الاقتصادية وتأثيره على تسيير الموارد البشرية: صنع القرار نموذجاً الواقع واليات الإصلاح، دراسة سوسيو- اقتصادية ميدانية لمؤسسة سونلغاز بالجزائر، 2010، ص 4.

الصراعات بين الجماعة وتخفيف حدة التوتر بينهم، ومشاركتهم افراحهم واحزانهم واشعارهم بإحساسه بهم، كما يجب ان يتمتع بصفة العمل لصالح الجماعة أي تغليب مصلحة الجماعة على مصالحه الشخصية. (1)

اما **الأمن المجتمعي على الصعيد الاجتماعي**، حسب قول المدير العام لمنظمة العمل الدولية السيد **خوان سومافيا**: "ساهمت الازمة الحالية في تسليط الضوء على أهمية توفير برامج اعانة للأمن الاجتماعي للجميع، ولهذا السبب نؤيد استحداث قاعدة للأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية العالمية، ومن ناحية أخرى يظهر التقرير انه اصبح من الملحٌ اكثر من أي وقت مضى استحداث برامج ملائمة للحماية الاجتماعية للجميع بناءً على قاعدة أساسية للحماية الاجتماعية وذلك وفقاً لما يدعو اليه الميثاق العالمي لفرص العمل التابع لمنظمة العمل الدولية"، ويتطرق التقرير الى أهمية الدور الذي يلعبه الأمن المجتمعي في زمن الازمات بما فيه دوره الحالي **"كمصدر استقرار أقتصادي واجتماعي وسياسي لا غنى عنه"**، ومن شأن برامج الأمن المجتمعي ان تساهم في تأمين مصادر دخل جديدة واستقرار اجمالي الطلب من دون التأثير سلباً على النمو الأقتصادي. (2)

كما وتؤثر البنى الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير في أمن ها سواء بالسلب او الايجاب، لكون تكريس الوحدة سياسياً واجتماعياً فضلاً عن تحجيم التنوعات الداخلية العرقية والدينية واللغوية وغيرها، هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند اليه الدولة، اذ تعمد الدولة الى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معينة، ذلك ان البناء الأمني للدول لم يعد معزولاً عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر في الأمن القومي للدولة، بإيجادها حالة من اللاتعاون والتمرد الجماعي العام، اذ تتطلب الدلالة الاجتماعية للأمن تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من اجل المشاركة ومواجهة تحديات الأمن القومي. (3)

كما ان التغيرات الاجتماعية تؤثر بصورة كبيرة في أمن المجتمع، حيث ان أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي لها اثير كبير، اذ ان التغيير الاجتماعي يتضمن كل اشكال التحولات التي تحدث في القيم والمعايير، وقواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل الاجتماعي، ما يفرز مظاهر غريبة كانتشار كل أنواع الجريمة والعنف والسرقات والاعتداءات الجسدية، وكل هذا بالتأكيد يحتاج الى تدخل أمني يتطلب توظيفا فعالاً لوسائل وادوات الاتصال. (4)

ب_ المستوى الأقتصادي: واما في المستوى الأقتصادي فأنه يكاد يكون من اهم المستويات من حيث علاقتها وتأثيرها في القيادة السياسية والأمن المجتمعي، اذ أن القيادة السياسية والأمن المجتمعي يعتمدان بصورة لاتقل أهميتها عن المستويات السابقة، لكون المستوى الأقتصادي يمثل العامود الفقري الذي تستند عليها الدولة في تعاملاتها الداخلية والخارجية، وسنبين ذلك ادناه:

(1) نور الدين بوراس، دور القيادة الإدارية في تنمية الثقافة التنظيمية لدى العاملين: دراسة ميدانية بالمركب المنجمي للفوسفات جبل العنق بئر العاتر تيسة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2014، ص 72 -69.
(2) التقرير العالمي الأول لمنظمة العمل الدولية بشأن الأمن الاجتماعي، نوفمبر 2010.
(3) احمد غالب محي، البعد السياسي للأمن الاجتماعي (دراسة في المفهوم والابعاد والاهداف، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 2020، المجلد 1، العدد 1/44، ص 234.
(4) بغدادي خديجة، الاعلام الأمني ودوره في نشر ثقافة الوعي الأمني المجتمعي، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 4، 2018، برلين، ص 82.

اذ ان **القيادة السياسية على الصعيد الأقتصادي** لا تخفى اهميتها، حيث ان افراز القادة لا يتم الا في بيئة سياسية وأقتصادية إيجابية، وعلى العكس من ذلك تؤدي سلبية المناخ السياسي والأقتصادي الى عدم نمو الظاهرة القيادية وتنميتها. (1)

ان من أبرز مهام القائد هو تحسين الظروف المعيشية (الأقتصادية) لمواطنيه، فالنمو الأقتصادي هو اضمن طريقة للخروج من الفقر وان توسيع وتعزيز الطبقات الوسطى في جميع انحاء العالم، سيسهم بشكل أساسي في إيجاد نظام دولي عادل وقابل للاستمرار. (2)

وان ديناميكية القيادة على الصعيد الأقتصادي، تعود الى الاستمرارية في تغير ظروف العمل الذي يتطلب تغيير متواصل في خطط وسياسات ذلك العمل (المشروع)، وكذلك الانسان نفسه في تغير مستمر، فسلوك الفرد يتغير دائماً خلال حياته وهذا التغير يجعل من الضروري ان يكون هناك تعديل في العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وبصورة عامة تعد القيادة حلقة الوصل بين الموارد البشرية بالمنشأ وخططها وتصوراتها المستقبلية، وتعتبر البوتقة التي تنصهر وتتفاعل من خلالها كافة المفاهيم والاستراتيجيات الإدارية، وتقوم بدعم القوى الإيجابية في المنشأة وتقلص الجوانب السلبية قدر الإمكان، وتمكن القائد من السيطرة على مشكلات العمل وحسم الخلافات وتنمية وتدريب ورعاية الافراد باعتبارهم اهم مورد للمنشأة، كما يقوم الافراد من اتخاذ القائد قدوة لهم. (3)

وان قرارات القائد الأقتصادية المتعلقة بالتمويل، هي القرارات التي تتخذ في تحديد حجم رأس المال اللازم ورأس المال العامل والسيولة النقدية، وطرق التمويل (قروض او إعادة استثمار الأرباح)، كما تتضمن تحديد نسبة الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها والإجراءات المحاسبية الخاصة بذلك. (4)

الأمن المجتمعي على الصعيد الأقتصادي، فأنه يؤثر بصورة كبيرة في حالة تدهور، غياب او تردي الواقع الأمني، اذ تنتشر ظاهرة المخدرات التي باتت تشكل خطراً على الافراد لتعدد ابعادها، إضافة الى ظواهر أخرى كغسيل الأموال والتي تمكن من عملية ارتكاب جرائم عديدة كالتجارة بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات، وتوسيع دائرة الفساد السياسي والإداري ونشر الرشوة، كما ان البعد الأقتصادي للأمن يهدف الى توفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن وحماية المصالح الأقتصادية على المستوى القومي، وكل هذا يخلق الظروف المواتية والمشجعة للزيادة لإنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار، وتأمين وضع أقتصادي عادل وأمن، ويشمل الأمن الأقتصادي للمواطن تدابير الحماية والضمان الاجتماعي التي تؤهل الانسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمشرب والمسكن وغيرها من المتطلبات المعيشية. (5) ويعتمد الأمن الأقتصادي في اغلب الأحيان على مقارنات مع تجارب وممارسات ماضية يميل الى النظر اليها بصورة إيجابية، ولكون الأمن ينطوي على عنصر ذاتي او نفسي كبير، يرتبط بأحاسيس القلق والأمان والتي تستند الي الظروف الشخصية، على ان انعدام الأمن الأقتصادي بشكل عام ينشأ من تعرض

(1) داليا رشدي، اختلال الهياكل: متى تنشأ ازمة القيادة في النظام السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 10.
(2) Hillary Rodham Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development, Foreign Affairs, Dec 2010, P 8.
(3) محمد فراج علي العقلا، إثر القيادة في تطوير المنظمات في القطاع الخاص: دراسة تطبيقية على شركة سدافكو للأغذية والالبان في المملكة العربية السعودية، السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019، ص 306.
(4) راضية بوزيان، مصدر سبق ذكره، ص 6.
(5) صلاح زين الدين، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي: دراسة حالة مصد بعد ثورة 25 يناير 2011، كلية الحقوق جامعة طنطا، المؤتمر العلمي دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع 8-7 ابريل 2014، ص ص 6-5.

المجتمعات المحلية والبلدان والافراد لأحداث غير ملائمة وعجزهم عن مواجهة العواقب الباهظة والتعافي منها. (1)

الخاتمة والاستنتاج:

يتضح مما تقدم ان مفهوما القيادة السياسية والأمن المجتمعي هما جزأً لا يتجزأ من بعضهما الآخر، كونهما يكملان بعضهما الآخر، اذ ان العلاقة بينهما تكاد تكون طردية، اي لا قيادة بدون أمن ولا أمن بدون قيادة، فالأمن يتداخل بكافة المستويات السياسية والأمنية والأقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية وغيرها الكثير من اساسات وجود وبناء الدولة، اذ ان القائد السياسي لا يستطيع ادارة بلده او رسم سياسة عامة متوازنة، من دون وجود وضع أمني مستتب يستطيع من خلاله فرض سيطرته وكاريزمته على مواطنيه ليستطيعوا التماهي من قائدهم ويساعدوه على دحض كل ما يهدد أمن البلد واستقراره.

(1) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2008: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي استعراض عام، الأمم المتحدة- نيويورك 2008، ص 3.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام

The evolution of NATO's military doctrine in seventy years

فاضل احمد فاضل *
أ.د .علي حسين حميد**
Fadhl ahmed fadhl
Prof.Dr.Ali hussin hameed

الملخص:
منذ نشأة حلف الناتو وحتى نهاية الحرب الباردة , انحصرت الاهتمامات الإستراتيجية المباشرة للحلف بالدفاع عن أوربا ضد خطر الشيوعية الذي يمثله الاتحاد السوفيتي السابق التي القت بظلالها على المشهدين الإقليمي والدولي, فقد زال الخطر الرئيسي المهدد لأوروبا وأصبح الحلف هو الذي يهيمن على التفاعلات العسكرية للنظام الدولي, الامر الذي جعل الحلف يعتمد اكثر من عقيدة تبعاً للظروف الاقليمية والدولية التي مره بها الحلف خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية : (العقيدة-العسكرية- حلف- شمال-الاطلسي) .

Abstract:

From the inception of NATO until the end of the Cold War, the direct strategic concerns of the alliance were limited to defending Europe against the threat of communism represented by the former Soviet Union, which cast a shadow on the regional and international scenes. International, which made the Alliance adopt more than one doctrine according to the regional and international conditions that the Alliance went through during this period.

المقدمة: ان العقيدة العسكرية لحلف شمال الاطلسي تعطي خير مثال على تبدل وتغيير العقيدة العسكرية, خلال فترة قصيرة على الرغم من عدم تغير السياسة الرأسمالية لدول الحلف, اذ ان العوامل الاخرى دفعت الى تغير العقيدة العسكرية للحلف وذلك من اجل مواكبة متطلبات الظروف, وفي مقدمتها تغيير اساليب قتال وتطور حلف وارشو وتسليحه وتجهيزه وحجم قواته في أوروبا الشرقية في وقتها, فضلاً التطورات التقنية العلمية التي حدثت في المرحلة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وتسخيرها لخدمة الإغراض العسكرية.

مشكلة البحث: الى اي مدى اثرت المتغيرات الامنية على العقائد العسكرية بشكل عام وعقيدة حلف شمال الاطلسي بشكل خاص ؟

فرضية البحث: ان استمرار وجود حلف شمال الاطلسي يعكس الى حد بعيد توافق مصالح الدول الأعضاء بما يدعم تواجدها في الحلف وما يخدم مصالحها المشتركة.

أولاً: مرحلة فترة الحرب الباردة

بدأ العالم أجمع يراجع حساباته مرة اخرى, بعد ان حطت الحرب العالمية الثانية رحالها وبدأت دول العالم تعيد موازينها مرة اخرى حتى لا تتفاجأ بحرب مدمرة أخرى, بعد الكارثتين المتتاليتين في وقت قصير لازال العالم يعاني من أثارهما الى اليوم, ومن هنا ظهرت عقائد عسكرية متنوعة وجديدة, وتطورت العقائد العسكرية على مختلف الاشكال والمستويات, الامر الذي ادى الى ظهور التحالفات العسكرية التي

---

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

** استاذ دكتور في الاستراتيجية كلية العلوم السياسية جامعة النهرين dr.alihussien@nahrainuniv.edu.iq

جمعت الدول بناءً على مصالحهم واهدافهم واتجاتهم وخير مثال على تلك التحالفات حلف شمال الاطلسي[1].

على الرغم من انهُ ومنذ نشأت الحلف في العام 1949 وحتى نهاية الحرب الباردة في العام 1990 بقيت عقيدة الحلف محكومة بنص المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق الحلف, اللتين تحصران نشاط الحلف بالدفاع عن اعضائه واقاليمهم الجغرافية فقط, الا ان العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي خلال فترة الحرب الباردة تغيرت, حسب التطورات والاوضاع التي سادت خلال فترة الحرب ويمكن ايجازها بالاتي[2]:

1. عقيدة الاحتواء

اصبحت الشيوعية الخطر الاول على الامن الاوربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والقضاء على النزعات النازية والفاشية في أوربا, وذلك من خلال قيام الاتحاد السوفيتي في استغلال وجوده العسكري في بلدان وسط وشرق اوربا, والذي استطاع ان يوظفه من أجل اقامة أنظمة حكم شيوعية فيها وجعلها خاضعة له كلياً, الامر الذي دفع الدول الغربية من اجل ردع النزعات التوسعية للاتحاد السوفيتي الا في اقامة نظام دفاعي جماعي مع واشنطن التي كانت الاقوى بعد الحرب بسبب احتكارها للسلاح النووي, اذ سعت الولايات المتحدة الامريكية في باستخدام الاداة الغير عسكرية لسياسة الاحتواء المتضمنة أحاطت السوفييت بسلسلة من الاحلاف والقواعد العسكرية لمنع انتشار الشيوعية في أوربا, وغيرها مثل تركيا واليونان وهي المناطق القريبة منها, والمناطق الرخوة في العالم الثالث وبخاصة الشرق الاوسط[3], اذ حاولت الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية احتواء الشيوعية في منطقة الشرق الاوسط من خلال تقديم دعم عسكري واقتصادي لدول الشرق الاوسط التي يمكن ان تتعرض لتهديد سوفيتي, خاصة بعد ان بدأ النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة بالانحسار مقابل تنامي النفوذ السوفيتي بعد ازمة السويس في العام 1956م[4].

كانت فكرت الولايات المتحدة الامريكية من سلسلة الاحلاف العسكرية التي قادتها وحركتها أداة رئيسية في استراتيجية الاحتواء, ومن اهم هذه الاحلاف هو حلف شمال الاطلسي وادومها وأكثرها فاعلية, اذ لم تصمد بقيت الاحلاف كحلف بغداد الذي تحول الى الحلف المركزي بعد انسحاب العراق منه نتيجة لثورة 1958, وحلف السييتو جنوب شرق اسيا, ويعتبر الحلفين الثنائيين مع اليابان وكوريا الجنوبية في شرق اسيا هما الاكثر فاعلية بعد حلف الناتو في سلسلة الاحلاف العسكرية التي استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من تطويق واحتواء الاتحاد السوفييتي في مرحلة الحرب الباردة[5].

ان مضمون فكرت عقيدة الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة من خلال الاحلاف تقوم على احتواء وحصار القوة السوفيتية داخل الاتحاد السوفييتي, او في داخل مناطق نفوذه او مجاله الحيوي, والحيلولة دون السماح له التمدد خارج حدود ذلك المجال الى غرب أوربا, بالإضافة الى ضمان عدم تهديده للأراضي الامريكية, وقد مثلت هذه الفكرة التي صاغها الاستراتيجي والسياسي الامريكي جورج كينان

---

(1) عبدالرحمن حسن الشهري, تطور العقائد العسكرية والاستراتيجيات العسكرية, الرياض, مكتبة الملك فهد الوطنية , ص118. للنشر,2003

(2) خير سالم ذيابات, دور حلف الناتو في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا 1990-2013, مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد43, العدد1, الاردن,2016, ص38.

(3) نزار اسماعيل الحيالي, دور حلف شمال الاطلس بعد الحرب الباردة, ابو ظبي, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2003, ص29-30.

(4) خير سالم ذيابات, مصدر سبق ذكرة, ص38.

(5) مصطفى علوي سيف, استراتيجية حلف شمال الاطلسي تجاه منطقة الخليج العربي ,ابو ظبي, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2008, ص7.

الاساس العقائدي لنظرية الاحتواء التي قام عليها حلف الناتو[1]. وتقوم سياسة الاحتواء على عدة مبادئ منها المساعدات الاقتصادية للدول التي انهكتها الحرب العالمية الثانية, وابرام سلسلة من المحالفات العسكرية, والدخول في حروب محلية او الوقوف من وراءها في سبيل ايقاف الزحف الشيوعي, واخيراً الاسراع في التسلح وانتاج الاسلحة الذرية[2].

جاء بتقرير رقم 68 لمجلس الامن القومي الامريكي والذي كان بمثابة البيان الموضح للاحتواء العالمي الامريكي للاتحاد السوفيتي, وكان تركيز التقرير يدور حول اعادة بناء قوة الولايات المتحدة الامريكية من اجل ردع العدوان السوفيتي, وان العالم متجه للانقسام الى معسكرين مسلحين وعدائيين[3], وتم استخدام مصطلح الاحتواء في هذه الفترة الزمنية على نطاق واسع من قبل الغرب، والذي صور الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، لتعزيز سياستها الخارجية, صاغ كينان، الدبلوماسي الأمريكي ومستشار الشؤون السوفيتية في وزارة الخارجية مصطلح "الاحتواء", كتب كينان رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، والمعروفة باسم البرقية المطولة ، والتي أوصى فيها بالاحتواء السوفيتي على المدى الطويل, كاستراتيجية، الاحتواء مطلوب لتحقيق ثلاثة أهداف[4]: أولاً، الحفاظ على توازن القوى في أوروبا. ثانيًا، تقييد إمكانيات عرض الطاقة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية؛ والثالث، تعديل مفهوم العلاقات الدولية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية: كان الطابع الدفاعي للتخطيط الاستراتيجي داخل منطقة المعاهدة سمة متأصلة في التحالف. على الرغم من تطور عقيدة الناتو خلال الحرب الباردة مع تغير البيئة الإستراتيجية وتوازن الأسلحة الاستراتيجي، من الاحتواء والتدمير المتبادل المؤكد إلى الاستجابة المرنة، إلا أن جون ستونجاديس صرح بأن كل السياسات الخارجية والأمنية للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، بطريقة او بأخرى كانت تقوم على استراتيجيات الاحتواء[5]. الامر الذي دفع بالولايات المتحدة الامريكية ان تطرح مجموعة من المشاريع ومنها مبدأ ترومان ومشروع مارشال وبرنامج النقطة الرابعة[*], ومشروع ايزنهاور, وذلك للأهمية ادارك أبعاد الاقتصاد السياسي واوضاع التوازن الدولي, من خلال انعاش اقتصادات الدول الحليفة وزيادة قدراتها التنموية بما يجعلها سنداً لا عبئاً بعضها على بعض, وكان الهدف من هذه المشاريع في الحرب الباردة هو احتواء المد الشيوعي وهو جزء من سياسة الاحتواء, وهذا ما اكده بول هوفمان احد أهم اداريي مشروع مارشال " لقد تعلمنا في أوربا ما يجب ان نفعله في آسيا, اذ اننا وفقاً لمشروع مارشال قد طورنا الأدوات الضرورية للسياسة الناجحة على السياسات العالمية, تلك الأدوات والإجراءات جميعها هدفت الى خلق دول قادرة

([1]) المصدر نفسة, ص8.

([2]) ايناس سعدي عبدالله, الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية , بغداد, دار اشور بانيبال للكتاب, 2015, ص75.

([3]) مايكل جيه مازار واخرون, فهم النظام الدولي الحالي , سانتا مونيكا, مؤسسة RAND.1, 2016, ص

([4]) روبرت جيه ماكمان, الحرب الباردة : مقدمة قصيرة جداً ترجمة محمد فتحي خضر, مصر, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة, 2014,ص33-34.

([5])Muhammad Karim, "NATO After 9/11: Role in War Against Terrorism" state that my PhD from Quid-i-Azam University, Islamabad, p79.

([*]) وهو البرنامج الذي اعلن عنه الرئيس الامريكي ترومان في الخطاب الذي القاه في 20ت2 1949 في مجلس الشيوخ المتضمن اعتزام الولايات المتحدة الامريكية توسيع المساعدات الاقتصادية المتعددة الاطراف والثنائية للعالم العربي, اذ ترى ان صد الشيوعية ومحاولة حصرها ومنعها من التغلغل في العالم الثالث لا يكفي بل من الضروري تقديم مساعدات الاقتصادية لشعوب المنطقة لاكتساب ثقتها, والمساعدة اذا اقترنت مع الاستقرار السياسي ستحقق عمقاً ضرورياً للدفاع عن المنطقة ومواجهة المد الشيوعي. للمزيد انظر: ايناس سعدي عبدالله, الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفيتية, ص87.

على تحقيق التنمية بنجاح, وان تكون جزءاً من سياسات الاحتواء الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي وحلفائه"[1].

2.عقيدة الانتقام الشامل

سعى العسكريين والمدنيين من صانعو سياسة حلف شمال الأطلسي منذ إنشائه على مدى العقود الستة الى تطوير عقيدة عسكرية وسياسية له, لتحقيق أهداف الحلف بناءً على الظروف الأمنية العالمية القائمة, وكان احد المدركات الأساسية لدى صانعوا سياسة الحلف هو عدم جدوى السعي في مواجهة الكتلة السوفيتية في القوات التقليدية, وتولدت قناعة بأنه لابد من تطوير قوة ردع نووي قادرة على التصدي لأي غزو من السوفييت لأوروبا الغربية[2].

ان نظرية الانتقام الشامل هي سياسة تقضي على الولايات المتحدة الامريكية ان ترد على العدوان في أي مكان تختاره, حتى وان كان في قلب الاتحاد السوفييتي او الصيني, وقد تبنى هذه السياسة او النظرية وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون فوستر دالاس في العام 1954, في خطاب له امام الكونغرس, والتي اعتبر بانها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي اسفرت عنها سياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفييتي, ويتمثل مضمون هذه السياسة ان الولايات المتحدة الامريكية ستعزز قدراتها النووية لتسديد الضربة الانتقامية, أي انها ستوفر مستلزمات وقاية قواتها النووية من أخطار هجوم نووي سوفيتي مباغت [3].

إن مفهوم الانتقام الشامل، قد سار جنبًا إلى جنب مع سباق التسلح النووي المتسارع والمبدأ الناتج عن "توازن الخوف" – على الرغم من أنه، في عام 1957 لم يعد فعالاً، منذ فقد الغرب ميزته الاستراتيجية, الا انه كان العنصر الرئيسي والعامل الرادع هو الأسلحة النووية، والتي سيتم استخدامها للرد على هجوم نووي او غير نووي (وبالتالي احتفظ حلف شمال الأطلسي، والولايات المتحدة في المقام الأول، بالحق في استخدام الأسلحة النووية في حال تعرضها الى أي هجوم)[4].

3. عقيدة الحرب المحدودة

سعت واشنطن في منتصف الخمسينات لحل معضلة الحرب الشاملة عبر ما يسمى الحرب النووية المحدودة, والمتضمن امكانية استخدام أسلحة نووية تكتيكية على مستوى العمليات العسكرية لمواجهة التفوق التقليدي لحلف وارسو, فهذا الاستخدام بقدر ما سيؤدي الى تحطيم تفوق الخصم فانه سيحصر الحرب في نطاق محدود دون أن تتصاعد الى حرب شاملة, الا ان السوفييت رفضوا هذا المبدأ واعتبروه خدعة غربية تستهدف انهاك قواهم في معارك جانبية محدودة, بالإضافة الى ذلك فان الدمار الذي سيلحق بقوات الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو من جراء استخدام الاسلحة النووية التكتيكية, سيخلق حالة هستيرية لدى صناع القرار في موسكو مما قد تدفعهم الى الاستخدام الاستراتيجي للأسلحة النووية ضد المراكز الحيوية في الولايات المتحدة الامريكية وأوربا, وبذلك تتحول الحرب من مستواها المحدود الى المستوى الشامل[5].

4. عقيدة الاستجابة المرنة

([1]) أود آرن وستاد, الحرب الباردة الكونية ترجمة مي مقلد , القاهرة , المركز القومي للترجمة, 2006, ص51.
([2]) بيرت تشابمان, مصدر سبق ذكرة, ص179.
([3]) ايناس سعدي عبدالله, مصدر سبق ذكرة, ص76.
([4]) Jakub Olchowski, SOJUSZ PÓŁNOCNOATLANTYCKI w środowisku niepewności i zmiany Dwadzieścia lat członkostwa Polski , Wydawnictwo Sejmowe Warszawa 2020,p101.
([5]) نزار اسماعيل الحيالي, مصدر سبق ذكرة, ص37.

ان فترة التعايش السلمي التي مرت بها الحرب الباردة كان لها الاثر الكبير في الانتقال من سياسة الحرب المحدودة الى سياسة الرد المرن, تبعاً لذلك تمت الاستعاضة بعقيدة الرد المرن التي اعتمدها الحلف عام 1967, وجوهر هذه العقيدة هو ان الرد الاطلسي ينبغي أن يتسم بالمرونة وحسب نوعية العدوان السوفيتي ومستواه, فاذا كان العدوان نووياً يكون الرد نووياً, واذا كان تقليدياً فالرد تقليدي, واذا كان العدوان تقليدياً ما استخدام تكتيكي للأسلحة النووية أو استخدام استراتيجي فأن الرد يكون بالمثل, وهكذا تتصاعد الخيارات الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي وتتقلص لدى خصمه[1], وكان روبرت مكنمارا وزير الدفاع الامريكي هو الذي جاء بساسة الرد المرن التي أكد على ضرورة تحسين قوات الحلف الاطلسي, اذ يرى ان امتلاك القوات الغير نووية سيتيح للولايات المتحدة وحلفائها السبل لمواجهة تحديات سوفييتية بمستوى قوات محدودة, كما انه سيعطي للولايات المتحدة وحلفائها القابلية على قياس حجم الرد اللازم لمثل هذا التحدي في مناخ رحب يتمتع بمستويات عديدة لا تستثني استخدام القوة النووية, وبذلك سوف يدرك الاتحاد السوفييتي بأن أي تحرك ضد المصالح الامريكية سوف يجابه بالرد المناسب كما ترى الولايات المتحدة من زاويتها[2].

5. عقيدة القوة المضادة المقيدة

تقوم هذه العقيدة على استراتيجية الضربة الانتقامية ذاتها, والتي جاء بها "روبرت ماكنامارا" وزير الدفاع الامريكي في حقبة الرئيس جون كينيدي, كرد فعل للتهديدات العسكرية المتصاعدة من الاتحاد السوفييتي والصين, والتي تقوم في حال تعرض الولايات المتحدة الامريكية الى هجوم سوفييتي بالمبادأة أي الضربة الاولى, على الولايات المتحدة ان تحرز تفوقاً في قواتها الاستراتيجية الانتقامية وعلى نحو تكون فيه الضربة التي ترد بها مدمره للاتحاد السوفيتي تدميراً شاملاً ومؤكداً ويكون الثمن باهضاً ومكلفاً, أي يجب زرع هذه القناعة لدى الخصم[3].

ثانياً. مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحتى 2001

على الرغم من أن التهديد الذي تشكل الناتو من أجله قد تم القضاء عليه بتفكك حلف وارسو، تطور عقيدة الناتو ومع ذلك استمر, كانت عقيدة الناتو في السنوات التي تلت الحرب الباردة (1991-2000) تهدف إلى مواجهة التحديات الناشئة, واستند هذا المذهب بشكل أساسي على إدارة الأزمات، حفظ السلام ، وإنفاذ السلام, وهناك من يرى ان استمرار بقاء الحلف يعود القضايا الجديدة التي اوجدتها البيئة الاوربية الجديدة, كالتحديات المستقبلية للوحدة الالمانية على الامن الاوربي, ومعضلات الوحدة الاوربية, وخاصة في ما يتعلق بأنشاء سياسة موحدة للأمن والدفاع, والعلاقة مع روسيا ودول رابطة الدول المستقلة, بالإضافة الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الغير مستقرة في وسط وشرق أوربا[4].

كذلك تضمن المفهوم الجديد سياسة عسكرية جديدة تقوم على اربعة مبادئ هي الاستمرار في مهمة الدفاع الجماعي, المحافظة على أمن الدول الاعضاء وزيادة مسؤولية الاعضاء للدفاع عن أنفسهم, بالإضافة الى استمرار الاعتماد على كلا القوتين النووية والتقليدية, واخيراً استمرار الهيكل العسكري للحلف واعادة

([1]) المصدر نفسه, ص38.

([2]) ايناس سعدي عبدالله, مصدر سبق ذكرة, ص77.

([3]) عبدالقادر محمد فهمي, المدخل لدراسة الاستراتيجية, بغداد, دار الرقيم للنشر والتوزيع,2005, ص173.

([4]) محمد حسون, استراتيجية حلف الناتو الشرق اوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد24, العدد 1 , دمشق, 2008, ص504.

بناؤه ليعتمد أكثر على تعداد الجنسيات, وتكون قدراته أكثر مرونة وخفه وحركة حتى يمكن المشاركة في المهام الخاصة التي أبرزتها المتغيرات الجديدة[1].

اختلف المفهوم الاستراتيجي، الذي نُشر لأول مرة في عام 1991 ،بشكل كبير عن الوثائق السابقة في المحتوى والشكل, لقد حافظت على أمن أعضائها كهدف أساسي لحلف الناتو ولكنها جمعت هذا مع الالتزام المحدد بالعمل من أجل تحسين وتوسيع نطاق الأمن لأوروبا ككل من خلال الشراكة والتعاون مع الأعداء السابقين, بالإضافة إلى ذلك، تم إصدارها كوثيقة عامة، مفتوحة للنقاش والتعليق من قبل البرلمانات والمتخصصين الأمنيين والصحفيين والجمهور الأوسع, تمت مراجعة المفهوم الاستراتيجي في عام 1999، حيث ألزم الحلفاء ليس فقط بالدفاع المشترك ولكن أيضًا بالسلام والاستقرار في المنطقة الأورو-أطلسية الأوسع [2].

نلاحظ تغيير المفاهيم الامنية واخراجها من الطابع العسكري الى الطابع الانساني والمجتمعي والسياسي والاقتصادي والبيئي...اذ تتهدد هذه الابعاد الامنية الجديدة بالعديد من التحديات الصاعدة, واعتماد استراتيجية التحرك خارج الحدود ومد النفوذ الى الدول غير الاعضاء وعلى هذا الاساس تم اطلاق العديد من المبادرات والمهام لمواجهة التهديدات الامنية غير التقليدية[3].

وبذلك فان الحلف سينتقل من مرحلة الدفاع عن أراضي الدول الاعضاء الى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها, اي الهجوم والمبادة بالعمل ضد اي خطر يهدد المصالح وفي اي مكان, مع احكام السيطرة على روسيا واجهاض اية محاولة لإعادة بناء تحالفات لها داخل او على حدود أوربا, مع توسيع النطاق الجغرافي للحلف من خلال قبول عضوية دول من أوربا الشرقية, بمعنى ان الحلف لن يقيد تحركاته بقرارات من مجلس الامن, اذ يمكن ان يعمل في اي مكان من العالم دون الحاجة لاستصدار قرار من هذا المجلس, وبالإضافة الى انتقال الحلف من المهمة الدفاعية عن الجغرافية الأطلنطية والفضاء الاطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف, الى تحالف دفاعي عن مصالح الاعضاء والشركاء في الحلف عبر العالم كله, وبذلك تم تجاوز الجغرافية في عمل الحلف[4], كذلك التوافق في المصالح بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي , ووجود تهديدات مشتركة لهما جعل الدول الغربية تفضل التعامل الكتلي مع التهديدات, لما في ذلك من فوائد مشتركة, خاصة فيما يتعلق بمسألة تقاسم الاعباء السياسية والعسكرية الناتجة عن مخرجات هذا التعامل[5].

استمر التغيير والتطوير على العقيدة العسكرية لحلف الناتو, وكان التطور الابرز والاهم الذي ادى الى اقرار الميثاق الاستراتيجي الجديد " بيان قمة واشنطن 1999" الذي القى الضوء على المهام المستقبلية للحلف, اذ حرصت الولايات المتحدة الامريكية على بقاء حلف الناتو وتطويره وتزويده بالإمكانيات المادية والتقنية وتطوير مهماته, وتوسيع نطاق العضوية فيه نحو الشرق الاوربي في محاولة لتفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية, وابقاء ركيزة أساسية للاستراتيجية الغربية, وبهذا التوجه تضمن الولايات المتحدة بقاء قيادتها لهذا الحلف الذي يمكنها من التدخل في شؤون أوربا الداخلية. كما تضمن

---

(1) اياد جاسم محمد, تطور استراتيجية حلف شمال الاطلسي في البحر المتوسط خلال تسعينات القرن العشرين, مجلة الجامعة العراقية, العدد48 ,العراق, ص477.

(2)NATO Handbook ,Brussels, NATO Office of Information Belgium, 2001,p18.

(3) غزلاني وداد, الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الاطلسي في الشرق الاوسط الكبير: مابين النظرية الواقعية ونظرية الأمننة, مجلة الدراسات القانونية والسياسية, العدد7, الجزائر, 2018, ص123.

(4) محمد حسون, مصدر سبق ذكرة, ص502-503.

(5) خير سالم ذيابات, مصدر سبق ذكرة, ص39.

تأكيد ارتباطها بأوربا الموحدة من خلال دورها القيادي في الحلف, وتحجيم دور روسيا ومنعها من تجاوز حدودها[1].

لذلك قرر الناتو مراحل التوسع على ثلاث مراحل المرحلة الاولى تبدأ من عام 1997 وتنتهي عام 1999 وفيها يتم انضمام بولندا, والمر وتشيكا, اما المرحلة الثانية تبدأ من عام 1999 وتنتهي عام 2003 وفيها يتم انضمام روما وبلغاريا والنمسا وسلوفاكيا والبانيا, في حين تبدأ المرحلة الثالثة من عام 2003 وتنتهي عام 2010 وفيها يتم انضمام دول البلطيق الثلاث (فلندا , السويد, دول رابطة الدول المستقلة, وجمهوريات يوغسلافيا سابقاً), ومن خلال وثيقة الشراكة تتضح الاستراتيجية الجديدة للحلف في شرق أوربا بأنها اعادة لبناء الترتيبات الامنية لمواجهة أي تهديدات محتملة, كذلك هي طريقة فعالة للسيطرة والهيمنة الامريكية على أوربا, خاصة انها بالأساس فكرة امريكية[2].

ومن ثم فأن عملية التوسيع لا تعني دخول اعضاء جدد فحسب, وهي ليست لعبة ارقام أو عملية ميكانيكية, بل هي تعبير عن استكمال البنية الجديدة للنظام الامن الجماعي الاورو- أطلسي, الذي يمر عبر الناتو دوان ان يستثني الديمقراطيات الشرقية الناشئة[3].

وبذلك قام الحلف بتطبيق العقيدة (الذراع الطويلة) هذه العقيدة جاءت نتيجة تفاعلات عديدة فرضتها البيئة الدولية والمتغيرات الاستراتيجية وما أحدثته التقنية المتطورة, وان الاسباب التي دفعت الحلف على الاعتماد هذه العقيدة , من خلال ان الحلف بدأ يسعى لإيجاد مواقع عسكرية ثابتة لتسهيل عملية انزال قواته واستقبال طائراته القادمة من الولايات المتحدة الامريكية وأوربا, لاستخدامها في العمليات التعرضية ضد الدول التي تشكل تهديد في قوس الازمات الجنوبي, وهذا ما جعل الحلف يضم مالطا الى برنامج الشراكة من اجل السلام في لعام 1994, اذ انها تشكل موقع استراتيجي مهم على البحر المتوسط[4].

ومن خلال تحليل المفاهيم الاستراتيجية التي صاغها الحلف من 1991 ,1994, 1997 1999, يلاحظ أنها قد اكتسبت القدرة على التحكم في البيئة الخارجية, وبذلك اصبح الحلف جماعة سياسية أمنية لدول ذات قيم مشتركة, ومؤسسة ديمقراطية, وليس حلف عسكري فقط, فالعقيدة العسكرية لحلف الناتو لفترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن ذات ابعاد عسكرية فقط, وانما ارتبطت بمعايير ليبرالية ديمقراطية, فلم يعد تناط به مهمة الدفاع فقط وانما يمكنه تبني استراتيجية الهجوم, وقد تبنى الحلف الهجوم والدفاع.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب على الارهاب 2001

كانت نقطعة التحول الكبرى في استراتيجية حلف شمال الاطلسي هي احداث 11 سبتمر 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية, حيث مكنته من استقطاب العديد من دول القوس الجنوبية (دول جنوب المتوسط والشرق الاوسط), وكشفت هذه الأحداث عن تهديدات خطيرة تتمثل بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل, وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل قادرة على التعامل مع هذه التهديدات ومثل ذلك قوة المساعدة الامنية الدولية (ايسان) التي تشكلت من قوات دول الحلف (26 دولة في ذلك الوقت)

([1]) حسن طوالبة, نظام الامن الجماعي في النظرية والتطبيق, عمان, عالم الكتب الحديث, 2005, ص160.

([2]) حرزالله محمد , سياسة الدفاع الاوربي بين حلف شمال الاطلسي والنزعة الاستقلالية, رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة زيان عاشور- الجلفة-, 2019-2020, ص20.

([3]) Jonthan Eyal, "NATO Enlargment: Anatomyof a precision", International Affairs, Vol 45, No 1,October , 1997, p703.

([4]) محسن حساني ظاهر العبودي, توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة, عمان, دار الجنان للنشر والتوزيع, 2012, ص132.

بالإضافة الى الدول الغير اعضاء مثل جورجيا والسويد وسويسرا, وهذه القوة (أيسان) تولت قيادة العمليات العسكرية في افغانستان منذ اغسطس 2003[1].

اكد الحلف في قمة براغ 2002 على ترابط الامن الاوروبي والامن المتوسط, وهذا القرار جاء تحت وقع أحداث 11 أيلول 2001 وحتى يكون الحلف قادر على رد التهديدات الجديدة التي ظهرت اتخذت العديد من القرارات الرئيسية هدفت الى اعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف وكذلك انشاء قوة عسكرية خاصة بالحلف تسمى(قوة حلف الناتو للرد السريع), وكذلك قمة اسطنبول التي قرر الحلفاء في هذه القمة على تعزيز الامن الاقليمي والاستقرار وخاصة التعاون في مكافحة الارهاب, وان الجديد في قمة اسطنبول لم يخص الحوار المتوسط , وانما اطلاق مبادرة باتجاه بلدان الشرق الاوسط, كونها منطقة حيوية جداً بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وان المبادرة تتزامن واحتلالها العراق[2].

كما اقرت قمة الحلف الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء الى مفهوم العمل الوقائي, باعتباره مفهوماً مركزياً في المنظومة الفكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية, ويقوم مبدأ العمل الوقائي على أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مفاجئة ومبكرة ضد جماعات او دول معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد اهداف أمريكية, انطلاقاً من ان العمل الوقائي يكون في كثير من الحالات افضل من انتظار الهجوم المعادي ثم الرد عليه, ويحدد المسؤولين الامريكيون الحالات التي تستدعي القيام بإجراءات وقائية ابرزها: اقتراب متشددون أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي, أو اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة للدمار الشامل او تصديرها[3]

وسعت قادة الحلف الى تعظيم دور حلف الناتو وتهميش دور الامم المتحدة وتجاوز مجلس الامن مع التوسع المستمر في نطاق عملياته, وقد اشار رئيس الوزراء البريطاني الاسبق "توني بلير" بالقول "لقد اصبح هناك مفهوم أمني جديد أسماه العولمة الامنية, وهي تعني ان حلف الناتو سيكون له مهام امنية في امكان متفرقة في العالم, والتي تحتاج الى تدخل الحلف لحسم النزاعات"[4].

وجاء المفهوم الاستراتيجي الجديد 2004 في قمة اسطنبول, وركزت على ثلاث قضايا أساسية تمثلت في عمليات التوسع , تحسين القدرات, وتعزيز الامن, قرر الحلف ارساء أجهزة عسكرية تناط بها مهام متعددة على غرار الانشطة المضادة للإرهاب, وتكييف القدرات لتصبح اكثر عملية, اذ عمل الحلف على اتخاذ التدابير اللازمة التي يمكنه من خوض عمليات ادارة الازمات اينما كان ومتى كان ذلك لازماً, التركيز على محاربة الارهاب اذ عزز الحلف قدراته خاصة الاستخباراتية, وطور من آليات مواجهة الارهاب كونه أهم التهديدات اللاتماثلية الماثلة امامه, وتعميق علاقات الشراكة من خلال فتح المجال للشركاء من اجل المشاركة في العمليات التي يقوم بها الحلف, وتعزيز العلاقات مع دول أوربا الشرقية من الجهة

---

(1) عماد جاد , حلف الاطلنطي : مهام جديدة في بيئة امنية مغايرة ط2, القاهرة , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية,2010, ص162.

(2) عبدالنور بن عنتر, البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر وأوروبا والحلف الاطلسي, الجزائر, المكتبة العصرية للطباعة والنشر, 2005, ص213

(3) أحمد ابراهيم حمود, حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الامريكي, مجلة السياسة الدولية, مركز الاهرام , العدد153,القاهرة, 2003, ص113.

(4) وليد عبد الحي, العولمة وتداعياتها على الامن القومي العربي, الكويت, المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية, 2001, ص20.

الجنوبية, فقمة اسطنبول اعتبرت الأولى من نوعها من حيث اعلان قادة الحلف لسياسة الابواب المفتوحة[1].

من خلال ما تقدم يلاحظ على هذه القمة هو التركيز على العلاقات مع الدول فيما وراء حدود الحلف والتوجه نحو الشرق الاوسط وشمال افريقيا, وتعزيز سياسة الشراكة, هذا من اجل تقوية قدرات الحلف في مواجهة التهديدات اللاتماثلية, كون هذه الدول مناطق ذات تجارب رائدة في التعامل مع مثيلات هذه التهديدات ومصادر لانتشارها, بحسب تقارير ودراسات الحلف.

وفي نوفمبر 2006 عقدت قمة الريغا وضعت مفهوم استراتيجي جديد للحلف وتم التركيز في هذه القمة على التحولات العسكرية والسياسية , وتواجد حلف الناتو في افغانستان ومن هذه التحولات التي تضمنتها القمة هي التحولات العسكرية, اذ تم اتخاذ مجموعة من المبادرات التي وصفت بالمتواضعة, الا انها مهمة, مثل رامج جديدة لقوات الدفاع, مناقشة قضايا التوسع والشراكة وبناء القدرات والتدريب, الى جانب مسألة التعامل مع المنظمات, وتم التوصل الى ان نجاح المبادرات مرتبط الى حد كبير باتفاق الدول الاعضاء على المواجهة المشتركة للتهديدات, وأكدت القمة في مسألة التحول العسكري على برنامجين اساسين برنامج القوات الخاصة وبرنامج التعاون بين الدول الاعضاء, والذي ركز على الصواريخ الباليستية الدفاعية, وارساء الاستقرار واعادة البناء[2]. اما التحولات السياسية التي اشارت اليها القمة تجسدت هذه التحولات في مجموعة قضايا لعل اهمها, التوجه السياسي الكلي المتكامل اذ اعتبرت كوثيقة بينت مخططات وتوجهات الحلف السياسية من اجل دعم عملية التحول السياسي, كذلك في هذه القمة بدأ الحديث عن تحول الحلف الى حلف عالمية من خلال توسيع الحلف واقامة الشراكات, والتي يجب عليها وضع معايير واهداف لحلف الناتو عالمية, من خلال سياسة الابواب المفتوحة, فيما تعلق بالشراكة, اذ اكدت معظم الدول الاعضاء في الحلف على اهمية الشراكات التي اقامها, وخير دليل على أهمية الشراكة هو وجود جنود أستراليين ونيوزلنديين ويابانيين في افغانستان[3].

وفي ابريل 2008 عقد قمة بوخارست برومانيا, وكانت هذه القمة عبارة عن رؤية استراتيجية, تمحورت حول افغانستان لمعالجة مجموعة من القضايا, ولم تأتي بشيء جديد من المبادرات والافكار ولم تطرح قضية تقاسم الاعباء, وانه ناقش فيها الحلف اهم التحديات التي عرقلت مساره اثناء أدائه لأدواره بأفغانستان, لم تكن هذه القمة لتضفي الجديد في مهام الحلف عن سابقتها, اذ ان مهامها في التعامل مع قضايا الارهاب والانتشار النووي, واللاستقرار الامني للدول وحفظ السلام .. كلها تم النص عليها في المفاهيم الاستراتيجية السابقة[4].

وبعد سلسلة من اللقاءات مع نخبة من الاكاديميين والمسؤولين المدنيين والعسكريين داخل الحلف, ادراك أعضاء حلف الناتو لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه, مما دفعهم الى صياغ تقرير حمل عنوان" حلف شمال الاطلسي لعام 2020 .... ضمان الامن والمشاركة الفعالة" , يشير هذا المفهوم الاستراتيجي الذي عقد في قمة لشبونة في 19و20 نوفمبر2010 والذي اعتبر من بين اهم ثلاث

([1]) Michail Hamntan,"NATO: past, present,… and future ?," (paper presented in the 4th Euro-Atlantic conference titled 21st century: challenges facing Europe and North America ,Catholic University, Department of Political Science, 2004-2005, p14-15.

([2]) Julianne Smith ,Transforming NATO (…again), a primer for the NATO Summit in Riga 2006 ,Center for Strategic Studies and International, November 2006,p9.

([3])Ibid,p10.

([4]) Paul Galli, The NATO Summit at Bucharest 2008, CRS Report for congress, May5, 2008,p1.

مفاهيم استراتيجية في مسار الحلف بعد مفهومي 1991و1999, الى ان الحلف سيواجه تحديات كبيرة حتى عام 2020 منها زيادة التهديدات كانتشار أسلحة الدمار الشامل, وطموحات المنظمات الارهابية, استمرار الصراعات الاقليمية والوطنية العرقية والدينية والتنافس على الموارد الاستراتيجية على رأسها النفط, والهجرة الغير شرعية, وتدهور البيئة, ...الخ[1].

لقد اعتبر هذا المفهوم وثيقة طموحة وذلك لتبنيه مخطط كلاني للتحول, اذ وضع مجموعة واسعة من المبادرات من اجل تطوير آليات سياسية وعسكرية ومدنية جديدة , على الرغم من استمراريته في التعامل مع المبادرات والقرارات التي تم اتخاذها في المفاهيم الاستراتيجية السابقة, والربط ما بين الانشطة المتفرقة مثل, الانخراط النشط والدفاع الحديث, وبذلك اصبح الحلف ذو طابع امني سياسي أكثر, كما توجه نحو البعد العالمي, واكد على فاعلية المادة الخامسة من ميثاق معاهدة واشنطن, وفي ذات الوقت فتحت المجال للتفكير فيما وراء تطبيق هذه المادة[2].

وفي 30 يونيو2022 تبنّى حلف شمال الأطلسي "الناتو" مفهوماً استراتيجياً جديداً "الوثيقة الأساسية، التي توضح قيم الناتو وأهدافه، وتحدد التحديات الأمنية التي تواجهه والمهام السياسية والعسكرية التي سينفذها لمواجهتها خلال الفترة المقبلة"[3]، يسلط من خلاله الضوء على التحولات في المبادئ التوجيهية وأولويات الحلف للفترة ما بين الأعوام (2022- 2030), الذي يظهر بوضوح من خلال هذه المبادئ الجديدة أن الحلف يعمل على إعادة التموضع في أوروبا ويفتح في الوقت ذاته الباب على مصراعيه أمام شركات استراتيجية في آسيا، اذ حضر أعمال قمة الحلف التي عقدت في مدريد، للمرة الأولى، شركاء الحلف في منطقة آسيا والمحيط الهادي على مستوى القادة، وذلك من أجل تعزيز الجهود المشتركة التي يبذلها الحلفاء والشركاء لتقوية النظام الدولي القائم على القواعد, اعتبرت هذه الوثيقة الجديدة أن روسيا والصين والإرهاب، والهجمات الإلكترونية، والتقنيات التخريبية، والتأثير الأمني للتغير المناخي هي التهديدات الأكثر أهمية لأمن الناتو، فإن قضايا الشرق الأوسط قد تراجعت إلى مرتبة أدنى في سلم أولويات الحلف, وتأتي هذه الأولويات المستجدة امتداداً لقمة عقدت في لندن في ديسمبر2019، تقرر فيها إصلاح المنظمة، لأول مرة منذ 70 عاماً[4].

الخاتمة:

يمكن القول بان العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي بقيت محكومة بنص المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق الحلف, اللتين تحصران نشاط الحلف بالدفاع عن اعضائه واقاليمهم الجغرافية فقط خلال فترة الحرب الباردة, الا ان العقيدة العسكرية خلال فترة الحرب الباردة تغيرت, حسب التطورات والاوضاع التي سادت خلال فترة الحرب, لكنها انحصرت في مواجهة الخطر الشيوعي, وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تغيرت العقيدة العسكرية للحلف واتسمت بعد ان كانت محصورة في الدفاع عن الاعضاء الى الدفاع عن مصالح الحلفاء, ومن خلال تحليل المفاهيم الاستراتيجية التي صاغها الحلف منذ نشأت الحلف في 1949 وحتى الان , يلاحظ أنها قد اكتسبت القدرة على التحكم في البيئة الخارجية, وبذلك اصبح الحلف جماعة سياسية أمنية لدول ذات قيم مشتركة, ومؤسسة ديمقراطية, وليس حلف عسكري فقط,

---

([1]) حرز الله محمد, مصدر سبق ذكرة, ص18.

([2]) Jens Ringsmose and Sten Rynning , NATO's new strategic concept: a comprehensive assessment, Copenhagen: DIIS, 2011,p14.

([3])" ATO Strategic Concept", NATO, 29 June 2022. https://www.nato.int/strategic-concept

([4]) ريم محسن الكندي و يسري أحمد العزباوي, قضايا الشرق الأوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو 2022, ترينذز للبحوث والاستشارات, 5-11-2022, متاح على الرابط الالكتروني :
https://trendsresearch.org/ar/insight/middle-east-issues-in-the-strategic-concept-of-nato-2022/

فالعقيدة العسكرية لحلف الناتو لفترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن ذات ابعاد عسكرية فقط, وانما ارتبطت بمعايير ليبرالية ديمقراطية, فلم يعد تناط به مهمة الدفاع فقط وانما يمكنه تبني استراتيجية الهجوم, وقد تبنى الحلف الهجوم والدفاع.

قائمة المصادر:

1. Abd al-Rahman Hassan al-Shehri, The Development of Military Doctrines and Military Strategies (Riyadh: King Fahd National Library for Publishing, 2003(
2. Abdelnour Benantar, The Mediterranean Dimension of Algerian Security: Algeria, Europe and NATO (Algeria: Modern Library for Printing and Publishing, 2005(
3. Abdul Qadir Muhammad Fahmy, Introduction to the Study of Strategy (Baghdad: Dar Al-Raqim for Publishing and Distribution, 2005(
4. Ahmed Ibrahim Hammoud, The Iraq War and Transformations in American Strategic Thought, Al-Siyasat Al-Dawliya Journal, Al-Ahram Center, Issue 153 (Cairo: 2003(
5. ATO Strategic Concept", NATO, 29 June 2022. https://www.nato.int/strategic-concept
6. Bert Chapman, Military Doctrine "A Reference Guide," translated by Talaat Al-Shayeb (Beirut: The National Center for Translation, 2015.(
7. Emad Gad, NATO: New Tasks in a Different Security Environment, 2nd edition (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2010.(
8. Enas Saadi Abdullah, The Cold War: A Historical Study of US-Soviet Relations (Baghdad: Ashurbanipal Book House, 2015(
9. Enas Saadi Abdullah, The Cold War: A Historical Study of US-Soviet Relations.
10. Ghazlani Widad, The New NATO Strategy in the Greater Middle East: Between Realism and Securitization Theory, Journal of Legal and Political Studies, Issue 7 (Algeria: 2018(
11. Hassan Tawalbeh, The Collective Security System in Theory and Practice (Amman: The Modern World of Books, 2005.(
12. Herzallah Muhammad, European Defense Policy between NATO and the Independence Tendency, an unpublished master's thesis, Zayan Ashour University - Djelfa, 2019-2020.

13. Iyad Jassim Muhammad, The development of NATO's strategy in the Mediterranean during the nineties of the twentieth century, Iraqi University Journal, Issue 48 (Iraq(:

14. Jakub Olchowski, SOJUSZ PÓŁNOCNOATLANTYCKI w środowisku niepewności i zmiany Dwadzieścia lat członkostwa Polski (Wydawnictwo Sejmowe Warszawa 2020(

15. Jens Ringsmose and Sten Rynning , NATO's new strategic concept: a comprehensive assessment, (Copenhagen: DIIS, 2011(

16. Jonthan Eyal, "NATO Enlargment: Anatomyof a precision", International Affairs, Vol 45, No 1(October : 1997(

17. Julianne Smith ,Transforming NATO (…again), a primer for the NATO Summit in Riga 2006 (Center for Strategic Studies and International, November 2006(

18. Khair Salem Thiabat, The Role of NATO in the Middle East and North Africa 1990-2013, Journal of Studies for Human and Social Sciences, Volume 43, Number 1 (Jordan: 2016(

19. Michael J. Mazer et al., Understanding the Current International Order (Santa Monica: RAND Corporation, 2016(

20. Michail Hamntan,"NATO: past, present,… and future ?," (paper presented in the 4th Euro-Atlantic conference titled 21st century: challenges facing Europe and North America (Catholic University:Department of Political Science, 2004-2005,(

21. Muhammad Hassoun, NATO's Middle Eastern Strategy after the End of the Cold War, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 24, Issue 1 (Damascus: 2008(

22. Muhammad Karim, "NATO After 9/11: Role in War Against Terrorism" state that my PhD from Quid-i-Azam University, Islamabad.

23. Muhsin Hassani Thaher Al-Aboudi, NATO Expansion after the Cold War (Amman: Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, 2012(

24. Mustafa Alawi Saif, NATO's strategy towards the Arab Gulf region (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2008(

25. NATO Handbook (Brussels: NATO Office of Information Belgium, 2001(

26. Nizar Ismail Al Hayali, The Role of NATO after the Cold War (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2003(

27. Odd Arn and Stade, The Global Cold War, translated by Mai Maklad (Cairo: National Center for Translation, 2006.(

28. Paul Galli, The NATO Summit at Bucharest 2008, CRS Report for congress, (May5, 2008(

29. Reem Mohsen Al-Kindi and Yousry Ahmed Al-Azabawi, Middle East issues in the strategic concept of NATO 2022, Trends for Research and Consulting, 5-11-2022, available at the electronic link: https://trendsresearch.org/ar/insight/middle-east-issues -in-the-strategic-concept-of-nato-2022 /

30. Robert J. McMahon, The Cold War: A Very Short Introduction Translated by Mohamed Fathi Khedr (Egypt: Hindawi Foundation for Education and Culture, 2014(

31. Walid Abd al-Hay, Globalization and its repercussions on Arab national security (Kuwait: Diplomatic Center for Strategic Studies, 2001).

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيف Arcif 2022) : 0.1712

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري-قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت- لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الالكتروني
مبرمج اقدم . رؤى جعاز

م. مدير علي عبد الله جابر

التنسيق الفني والمتابعة
م.م محمد محي الجنابي

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	221-204

استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل)

Daesh terrorist organization and the recruitment of children and women (concept, mechanisms, means)

عبد الرحمن محمد عيسى *

Abdulrahman Mohamed Issa

الملخص

أدى الصعود السريع والتمدد الجغرافي لتنظيم (داعش) الارهابي في كل من العراق وسوريا الى اهتمام المعاهد الاكاديمية والمراكز البحثية العالمية بالأساليب الدعائية التي يعتمدها في كسب الرأي العام وبالتالي توسيع قاعدة التجنيد، عن طريق توظيف احدث الوسائل لاستهداف الاشخاص ولاسيما الشباب في مناطق واسعة من العالم، يسعى هذا البحث الى كشف ابرز الاساليب الاقناعية التي يستعملها تنظيم (داعش) الارهابي في كسب فئات متعددة ومختلفة من المجتمع، ونشر افكاره الايديولوجية ذات الطبيعة المتطرفة وما يستخدمه من عمليات نفسية واستمالات عقلية لتحقيق غاياته وتعزيز وجوده في المناطق التي يحتلها أو تلك التي تخضع لنفوذه، عن طريق رصد ما استعمله – ولا يزال - تنظيم (داعش) الارهابي من الوسائل والاساليب في تجنيد الاطفال والنساء.

الكلمات المفتاحية: تنظيم داعش الارهابي، التجنيد، الحرب النفسية، اشبال الخلافة.

Abstract

The rapid rise and geographical expansion of ISIS in both Iraq and Syria has led to the interest of academic institutes and international research centers in the propaganda methods adopted in winning public opinion and thus expanding the recruitment base, by employing the latest means to target people, especially young people in large areas of the world, this research seeks to reveal the most prominent persuasive methods used by the terrorist organization (ISIS) in winning multiple and different categories of society, He spread his ideological ideas of an extremist nature and the psychological processes and mental appeals he uses to achieve his goals and strengthen his presence in the areas he occupies or those under his influence, by monitoring the means and methods used by the terrorist organization (ISIS) in recruiting children and women.

Keywords: Daesh, recruitment, psychological warfare, cubs of the caliphate.

المقدمة

يمتلك تنظيم داعش الارهابي اذرعاً دعائية عديدة في استراتيجية التجنيد التي يتبعها، تشكل العمود الفقري لجيشه الالكتروني منها مراكز سمعية وبصرية وانتاجية فضلاً عن المطبوعات كمجلات دابق والشامخة والخنساء، ونؤكد هنا الى ان داعش لا يكتفي بالاعتماد على الاتصال الجماهيري عبر الوسائل الجديدة والتقليدية فحسب؛ بل يعمد الى وسائل الاقناع المباشرة من دعاة مدربين وبعض الممارسات الدعوية الفردية الاحترافية التي تهيج الحماس والعاطفة من اشرطة التسجيل العادية والأقراص الممغنطة، ويستخدم داعش الارهابي التضليل في الكسب عن طريق مبدأ اطلاق التسميات في وجهها الايجابي واستعمال الفاظ التعميم البراقة لخلق عمق تاريخي لتشكيلاته واظهار صلة (الخلافة) المزعومة منه مع الخلافة الاسلامية على عهد الرسول محمد (ص) والخلفاء الراشدين.

* بحث لطالب دكتوراه حاصل على شهادة ماجستير في قسم النظم السياسية والسياسات العامة يعمل تدريسي في كلية الحكمة الجامعة .

يعتمد تنظيم داعش الارهابي تكتيكات تسويقية ويتبع اساليب الاقناع الدعائية باساليب نفسية متقدمة، والتي كان من ابرزها ما يسمى بـ (اشبال الخلافة) في دعايته عبر سلسلة من الافلام القصيرة بعد ممارسة أساليب التنشئة التدريجية وزجهم في برامج تدريبية نفسية وميدانية وعسكرية، كما خلق التنظيم لنفسه صورة رومانسية على الشبكة العنكبوتية لتجنيد الفتيات القاصرات والنساء من خلال عيش قصص حب مع مقاتلي التنظيم ، ويتم كلّ هذا بطريقة مدروسة، وبالاعتماد على مختصين و محلّلين يدرسون الرسائل الموجّهة بطريقة جيدة ومعمّقة، ويختلف توجه تنظيم (داعش) الارهابي بعض الاحيان في عملية التجنيد؛ عن توجه تنظيم القاعدة؛ إذ ركز الأخير على استقطاب و تجنيد عناصر إرهابية، سبق لها أن اشتركت في القتال في مناطق الصراع المختلفة؛ في حين ان تنظيم (داعش) الارهابي انتهج أسلوبا مغايرا، يستهدف تجنيد شباب ذوي سجلات نظيفة و من أعمار مختلفة ومن الجنسين فضلاً عن تجنيده كفاءات وتقنيين من مختلف بقاع العالم.

ان منهج التجنيد لدى تنظيم (داعش) الارهابي يهدف الى تعبئة وتلقين وتدريب اطفال الذين لم تتجاوز اعمارهم ثماني سنوات، هؤلاء الجنود الاطفال، والذين يتم وصفهم "بأشبال الخلافة"، يتم استغلالهم لتحقيق اهداف التنظيم الاجتماعية والسياسية المختلفة، وان تجنيد وتدريب الاطفال بأعداد كبيرة لا يتيح لتنظيم (داعش) الارهابي ببناء قوة مادية كبيرة وايضاً ينشأ ضماناً قوياً ضد العجز المحتمل في القيادة، فضلاً عن ان التحاق الاطفال بالتنظيم بمعدل لم يسبق له مثيل الهدف الاساسي منه هو توليد وترسيخ وتأكيد صحة ثقافة العنف والتطرف الديني بين الاجيال وهذا امر اساسي لدى التنظيم اذ انه يهدف الى اعداد مساعدين عُمي أيديولوجيا يستطيعون ان يتكيفوا مع أي خسارة سياسية واقليمية.

كما ان لجوء تنظيم (داعش) الارهابي إلى تجنيد النساء في صفوفه راجع إلى كونه يسعى إلى "ضمان نجاح أكبر لعملياته الإرهابية"، اذ استخدم "داعش الارهابي " النساء للعب دور حاسم في تلقين وتوجيه أسرهن، فالمرأة هي الحاضن الأساسي للأطفال، وقد تساهم بشكل فعّال ببناء جيل جديد من الإرهابيين.

كما أصبح دورها أساسيّاً في التجنيد لقدرتها على التواصل ونشر الأفكار بين العناصر النسائية وإقناعهن بالانضمام إلى التنظيم المتطرّف، وساعدتها في ذلك القدرة على التحرّك في كافة المجتمعات.

اشكالية البحث

يهتم هذا البحث بدراسة الاساليب (التكتيكات او الاليات) التي تستخدمها التنظيمات الارهابية وبالخصوص تنظيم (داعش) الارهابي لجذب المجندين من النساء والاطفال وتحليل الاختلاف بين الفئات المستهدفة من التجنيد وكذلك وسائل التجنيد سواء المباشرة منها وغير المباشرة والاماكن الرئيسية للتجنيد بالإضافة الى الرسائل المختلفة التي ترسلها الجماعات الارهابية بهدف حشد مجندين جدد من النساء والاطفال، وعلى ذلك تنطلق اشكالية هذا البحث من التساؤل الرئيس الآتي: ما الطرق والاساليب التي يتبعها تنظيم (داعش) الارهابي في توسيع قاعدة اعضاءه من النساء والاطفال؟.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: كلما استطاعت المجتمعات الارتقاء بمستوى الوعي الجمعي عن مخاطر هذا التنظيم كلما تراجعت قدرات التنظيم على تجنيد النساء والاطفال.

مناهج البحث

كان عماد هذا البحث مناهج عديدة من بينها، المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

اولاً: مفهوم التجنيد لدى تنظيم (داعش)

التجنيد بصفة امة هو عمليه اختيار أفراد لشغل أدوار من نسق اجتماعي ما، و يتشابه مصطلح التجنيد بهذا المعنى مع دلالاته في المجالات الأمنية الاستخباراتية حيث يقصد بالتجنيد اختيار عناصر تتوافر فيها سمات و مؤهلات معينة لأداء أدوار محددة ، ثم تدريبها و صقلها لتطوير قدراتها على النهوض بهذه الأدوار، و إسناد هذه الأدوار لها بشكل فعلي، في حين يعرف التجنيد الإجباري أو الإلزامي بأنه فرض الدولة الخدمة العسكرية على مواطنيها بهدف تكوين تعبئة عسكرية كاملة بتعويض أي نقص قد

يحدث في أعداد المقاتلين أثناء الحرب أيّ أنّ الجيش يلجأ إلى استدعاء أعداد من المجندين عند الحاجة، والجدير بالذكر أنّ بعض الدول قد تفرض عقوبات إلى بعض المواطنين إن لم يفعلوا ذلك.

ويظهر من المعنى اللغوي للتجنيد بانه تعبئة الجند او المقاتلين الشباب واستدعائهم للقتال في الحروب؛ في حين يظهر مفهوم التجنيد من منظور تنظيم (داعش الارهابي) بانه تجنيد الافراد أو كسبهم (الذكور البالغين من كلا الجنسين وكذلك الاطفال) لخدمة اهدافه اعتماداً على مبدأي الترغيب أو الترهيب[i].

وهناك مفهوم اوسع للتجنيد يطلق على جميع الاشخاص التي يتم استقطابهم بجميع الطرق ومحاولة ضمهم بجميع الطرق سواء (ترغيباً ام ترهيباً) للانضمام الى العناصر والتنظيمات الارهابية وغيرها، ذات التوجهات المحلية والدولية واعدادهم مادياً ومعنوياً للعمل في خدمة هذه الجماعات الارهابية، والانخراط في الانشطة غير المشروعة وتكليفهم بالقيام بمختلف الاعمال التي تخدم مصالحهم وتحقق اهدافها.[ii]

تتمحور استراتيجيات تنظيم (داعش الارهابي) في التجنيد حول نشر قصص مختلفة تهدف الى تأجيج المظالم الاجتماعية والسياسية التي يعيشها الجمهور المستهدف، أذ تتناول هذه القصص من مجموعة امور، منها ما يزعمه التنظيم من توضيح الاذلال الذي لحق بالأمة الاسلامية، والرغبة في اذلال الغرب، والدعوة الى ممارسة الجهاد القتالي والاحتفال بالجهاديين، وتوفير الخدمات الاجتماعية وأداره المناطق بفعالية، وكذلك نفاق القادة السياسيين والروحيين المسلمين في الشرق الاوسط، وبغض النظر عن الخطاب المعتمد، فأن المواد التي يعتمدها تنظيم (داعش الارهابي) في التجنيد تقوم على اساءة تفسير منهجية النصوص الدينية الاساسية وتجريدها من سياقها، بما فيها الآيات القرآنية والاحاديث الشريفة، في محاولة لبسط سلطتهم الدينية واعلان قيام الخلافة اولاً، ولتبرير العنف والارهاب الذي يتبعونه ولو معنوياً بالقول انهما يخدمان هذا المشروع السياسي الاسمى ثانياً.[iii]

ثانياً: الآليات المتبعة في التجنيد الارهابي

يتبنى التنظيم مجموعة من الآليات لجذب عناصر جديدة من الشباب المتطرف عبر الترويج لأفكاره وتوجهاته الأيديولوجية يتمثل أبرزها في ما يلي:

1- **وسائل غير تقليدية**: نجح التنظيم في اتباع أساليب دعوية غير تقليدية، مثل "الإذاعات المحلية"، التي تركز دعايتها على إقامة ما يسمى بـ"دولة الخلافة الإسلامية المزعومة"؛ يبث عبرها مواد دعائية، مثل التسجيلات الصوتية والخطابات، باللغات المحلية، وكذلك من خلال استخدامه للتجنيد الالكتروني حيث جند التنظيم منذ نشأته، اعدادا كبيرة من المقاتلين خدمة لقضيته، وكان السبب الرئيسي في نجاح عمليات التجنيد، هو مهارة أعضاء التنظيم في استخدام اساليب الدعاية المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي، مما أتاح لها توسيع نطاقها من نزاع يقتصر على فئة معينة في سوريا والعراق إلى عنصر جذب عالمي[iv] ، وتحدّد التقارير الدولية ما نسبته 80% من الّذين انتسبوا إلى تنظيم الدّولة، قد تم تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأن التنظيم، لديه ما يقرب على 90 ألف صفحة باللغة العربية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، و40 ألفا بلغات أخرى، إضافة إلى موقعه بـ7 لغات، وينشط التنظيم في مواقع التواصل الاجتماعي لابتزاز الشباب عاطفياً ومادياً لضمهم إليه، وهنالك تقديرات تقول ان هنالك ما يقرب على 3400 شابا ينضمون إلى التنظيم شهرياً عن طريق حملات التجنيد الإلكترونية، وبالمقابل يستغل التنظيم مواقع الألعاب القتالية والحروب الإلكترونية لتجنيد الشباب الغربيين من أوروبا وأميركا واليابان[v].

2- **التحفيز المادي:** سعى التنظيم إلى استغلال الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلدان، خاصة بين قطاعات الشباب، الذين يعانون من ارتفاع مستوى البطالة، من أجل دفع عدد منهم للانضمام إليه، وذلك من خلال رسائل تتضمن عرض مبالغ مالية عليهم من خلال وكلائهم الذين كانوا يقومون بمحاولة دفعهم للانضمام إلى صفوف التنظيم مقابل دفع ما يقرب من 500 دولار للفرد الواحد وكذلك الحصول على فوائد ومميزات حياتية ملموسة كالغنائم وزواج السبايا حيث إنّ

ما يحصل عليه التنظيم من غنائم حرب يعرضها على شكل مكاسب ومغريات لمقاتليه، منها المركبات والسيارات الفخمة، وكذلك موضوع الزواج بالمعتقلات والسبايا قسراً، مثلما حدث في العراق مع الايزيديات والمسيحيات، و الّتي أعادت العالم إلى سوق الرق والنخاسة، فالتنظيم يمنح مقاتليه امتيازات أكثر، وهذا يعتبر أحد الأسباب الّتي تغري الشباب للانضمام له[vi].

3- **استغلال الانقسامات**: لم يكن لتنظيم "داعش الارهابي " أن يتمكن من تجنيد تلك الأعداد من المقاتلين المحترفين من أصحاب الأفكار المتطرفة، خاصة من عناصر حركة "طالبان"، لولا الانقسامات التي نشبت داخل الحركة وأدت إلى خروج أعداد كبيرة من أعضائها انضموا فيما بعد إلى داعش الارهابي " ولاية خراسان"، نظرًا لأنهم كانوا يبحثون عن البديل الأكثر تشددًا، في رؤيتهم، وهو ما جعل التنظيم يعمل على تعميق هذا الانقسام، حتى يتمكن من جذب مجموعات أخرى من عناصر الحركة، على نحو انعكس في ما جاء في العدد 137 من مجلة "النبأ" التابعة لتنظيم داعش الارهابي، في يونيو 2018، والذي هاجم فيه الحركة واتهمها بـ"الضلال والابتعاد عن طريق الشريعة"، لقبولها إجراء مفاوضات والتواصل من القوى الدولية، حيث دعا عناصرها إلى الانضمام لـولاية (خراسان) وسنولي هذا الموضوع تفصيلا اكثر في موضوع الفئات المستهدفة.

4- الاستقطاب بالجهاد والهجرة: ان تنظيم (داعش الارهابي) تبني شرعيتها على مبدأ الجهاد الذي يعتبرونه فرض عين واجب على كل مسلم ومسلمة ويتم الترويج على الجهاد بطرق عاطفية جدا حيث يعتبرون ان علاج الاكتئاب هو الجهاد في سبيل الله، بالإضافة الى ذلك فانهم يؤكدون على ان الهجرة الى ارض الخلافة ليست مجرد مرحلة من مراحل السيرة النبوية ولكنها فرض قائم على الجميع وان الدعوة اليها تقوم على اساس فكرة تقسيم المجتمعات الى دارين "دار كفر" و "دار اسلام"، فبينما يعتبرون ارض الخلافة التي امتدت اراضيها بين العراق وسوريا دار الاسلام، فان بقية الدول العربية والاوربية التي تقاتل الخلافة تعتبر حسب رأيهم دار الكفر، وبالمحصلة اصبح الجهاد والهجرة الى ارض الخلافة فرض واجب، وهذه من بين اكثر الرسائل قوة، بصورة خاصة لدى المسلمين الذين يريدون ان يكونوا ملتزمين بفروضهم الدينية ويخشون ان يكونوا من الخطائين المقصرين[vii].

وقد حاول تنظيم "داعش الارهابي "، قبل الهزائم العسكرية التي تعرض لها في كل من العراق وسوريا، جذب عناصر جديدة إلى صفوفه، عبر الدعوة إلى "الهجرة إلى أرض الخلافة"، وهو ما كشف عنه في إصدار مرئي سابق حمل عنوان "الحياة في ظل الشريعة"، سعى من خلاله إلى إظهار قوته ونفوذه في المناطق التي يسيطر عليها في الدولتين، وكيفية إدارته لشئون تلك المناطق، والخدمات التي يقدمها للسكان المحليين والأحكام التي يطبقها عليهم، فضلاً عن نظام التعليم الديني الذي يتبعه فيها. ويبدو أن ذلك دفع عناصر أفغانية عديدة إلى الانضمام إليه في كل من سوريا والعراق، وهو ما أشار إليه سفير أفغانستان لدى بريطانيا سعيد جواد بقوله، في 5 أغسطس 2018، أن "أفغانستان صارت قاعدة جديدة لداعش الارهابي بعد هزيمته في العراق وسوريا". ويبدو أنه سعى إلى استغلال ذلك، من أجل دفع تلك العناصر إلى العودة مجددًا لأفغانستان من أجل تعزيز نشاط تنظيم "ولاية خراسان" فيها. فبمجرد ان يقتنع المتلقون لهذه الرسائل تبدأ عملية الانتقال أو النفير الى ارض الخلافة[viii].

على سبيل المثال وفي بداية الحرب في سوريا والعراق كان الانضمام الى داعش اسهل بكثير مما هو عليه الان من جانب آخر لم تضع الدول المصدرة للمقاتلين الاجانب قيودا على حركة انتقال شبابها الى الدول الوسطية الناقلة والمعروفة لدى الجميع، والى جانب الدول، نشأت مهنة مربحة على هامش الحروب في المشرق العربي وهي مهنة (تهريب البشر عبر الحدود) وقد انخرطت شبكات من الافراد في هذه التجارة ومن ثم نشأت فرص عمل متنوعة تتضمن من يعمل مرشدا في الصحراء او من يؤجر منزله لإخفاء المهربين عبر الحدود او من ينسق بين تفاصيل عمليات التهريب وغيرها من الاعمال[ix].

ثالثاً: المستهدفون للتجنيد من قبل تنظيم (داعش الارهابي) الإرهابي

هنالك العديد من الفئات التي يستهدفها تنظيم (داعش الارهابي) الارهابي وهي كالاتي:

1- وفقا لموطنهم الاصلي: (المجندون المحليون في مقابل المقاتلين الاجانب)

ان الفئة الاولى التي تشكل القوام الاكبر من مجندين داعش الارهابي هي من مواطن الحواضن الشعبية حيث يتم توفير الامداد التلقائي والحتمي من القوات بصورة يومية من خلال المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة في كل من سوريا والعراق وان معظم المدنيين ينضمون الى التنظيم اما خوفا على انفسهم وعائلاتهم او طمعا في مزايا امنية واجتماعية[x].

أما الفئة الثانية من المجندين فهم المقاتلون الاجانب القادمين من دول عربية او غير عربية اخرى وفي الواقع تعد الدول العربية المصدر الرئيسي للمقاتلين الاجانب وتتميز داعش بسعيها القوي لجذب الاجانب بدعوى انهم يساهمون في زيادة عدد مواطني (الدولة) الجديدة، وان التنظيم لا يهتم بتجنيدهم للقتال الميداني، بقدر ما يتم تجنيدهم للاستفادة منهم في الخطوط الخلفية و الدعم اللوجيستي، و بخاصة في الإعلام والدعاية والعمليات النفسية ويعد الاوربيون هدفا مهما هذا الغرض حيث تسهم مهاراتهم ولغاتهم المتعددة في نشر رسالة داعش الارهابي في كافة انحاء العالم، كما انهم افضل في خبراتهم المهنية من نظرائهم من الدول العربية، وبناء على ذلك يحصل المجندون الاوربيون على مرتبات اعلى من نظرائهم من السكان المحليون او الجنسيات العربية الاخرى، حيث يحصل المجند الاوربي على ما يقرب من 1200دولار شهرياً مقابل 400 دولار للمجند العربي[xi].

2- وفقا للخبرات والمهارات: (المتخصصون مقابل المدنيين العاديين).

الفئة الاولى وتشمل الخبراء والمتخصصون حيث تختلف طبيعة ادوات التجنيد ايضا وفقا لطبيعة وتخصص الهدف المراد تجنيده، ومن المؤكد ان المجندين ذوي الخبرة في مجال القتال هم الهدف الرئيسي من عملية التجنيد، وان حل مؤسسات الجيش والشرطة والمخابرات العراقية بالإضافة الى حزب البعث عقب الغزو الامريكي كان سببا رئيسيا في انضمام قيادات واعضاء من هذه الكيانات المنحلة الى جماعة المقاومة في البداية ومن ثم الى القاعدة عبورا الى داعش الارهابي وهذا ما يفسر القدرات التنظيمية والعسكرية والاستخبارية التي يتميز بها داعش الارهابي ، والى جانب تلك العناصر المتخصصة عسكريا واستخبارياً، هنالك ايضا الكوادر ذات الخبرة الاعلامية الحديثة، بما في ذلك مصورون الفوتوغراف والفيديو والمخرجون وخبراء تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، ولتجنيد تلك العناصر المتخصصة والمؤهلة يقوم داعش الارهابي بدفع حوافز مالية كبيرة[xii].

اما الفئة الثانية وتتمثل بوقود الحرب والتي تشمل المدنيين العاديين من معدومي الخبرات السابقة الذكر، ليخدموا كمقاتلين في الصفوف الاولى او بمعنى اخر ان يكونوا ((وقوداً للحرب)) وعلى الارجح فهم يتعرضون للقتل في ارض المعركة او في اثناء تنفيذهم للعمليات الانتحارية، ولتجنيد تلك الفئة فان داعش الارهابي يقوم بحشدهم ليس فقط باستمالتهم ماليا بل ايضا من خلال التلويح لهم بالانتفاع بمزايا اجتماعية مثل الحصول على الخدمات مجانا ووعود بمكانة اجتماعية مرموقة [xiii].

3- وفقا لأعمار المجندين: (الراشدون مقابل الاطفال)

تشير بيانات المقاتلين المنتمين الى داعش الارهابي عربا واجانب على انهم ينتمون الى الفئة العمرية التي تتراوح بين 18-29 سنة ومع ذلك هنالك اطفال ايضا بين المقاتلين، ويعد الاغراء المالي من اهم وسائل تجنيد الشباب فوق سن 18 عاما، في حين ان ادوات اخرى يتم اللجوء اليها لتجنيد الاطفال مثل: استغلال سذاجتهم واندفاعهم واغرائهم بالحوافز او استخدام الاكراه من خلال خطفهم واخضاعهم لعملية غسيل ادمغة ويحدث ذلك من خلال تلقينهم في مدارس تمولها داعش الارهابي حيث تعتبر هذه المدارس مصنعا لأجيال جديدة من الارهابيين[xiv].

4- وفقا لحداثة التجنيد: (المجندون بالانتقال مقابل المجندين الجدد)

الانتقال الرأسي وهو ما يعني انتقال الجهاد من جيل الى اخر، فبينما انتجت الحرب الافغانية مقاتلين جاهزين للجهاد في أي مكان وأدت كل من حرب البلقان والشيشان ايضا الى ظهور مجاهدين آخرين في التسعينيات ، ولربما يشكل أبناء هذا الجيل الجزء الاكبر من المجندين الاقدم في داعش الارهابي ، فبينما اسهم عدد كبير من طالبان في تشكيل تنظيم القاعدة، فان مقاتلي تنظيم القاعدة بدورهم مسؤولون الى حد كبير عن تأسيس وتعزيز تنظيم داعش الارهابي [xv]، والانتقال الافقي يعني التجنيد

البيني والذي من خلاله يتم الانتقال الاختياري لعضو في جماعة جهادية معينة الى جماعة جهادية اخرى ومثال ذلك انشقاق مقاتلين من جبهة النصرة وانضمامهم الى داعش الارهابي ، كما ان العديد من اتباع الظواهري انظموا الى داعش الارهابي عقب اعلان الخلافة، وتجدر الاشارة هنا الى ان تجنيد اعضاء من جماعات جهادية اخرى يحتاج الى اساليب خاصة لإقناعهم بترك جماعتهم الاصلية والانضمام الى اخرى وقد تتضمن تلك الاساليب استخدام الفقه والفتوى لتقديم الدليل للمجندين بانهم يقاتلون في صفوف الجانب المخطئ واقناعهم بالتحول الى جانب الجهاد الحقيقي[xvi].

اما المجندون الجدد فان داعش الارهابي تستهدف غالبا فئة الشباب ممن لم تكن لديهم خبرات جهادية سابقة ويعتمد تجنيد تلك العناصر الجديدة على اقناعهم بانهم على ضلال وانهم يعيشون في مجتمع جاهلي وتحت نظام حكم كافر وعليهم ان ينفذوا فرض الله في الجهاد والهجرة [xvii].

رابعاً: وسائل تنظيم داعش الارهابي في تجنيد النساء والاطفال

1. النساء

إن التنظيمات الإرهابية المتشددة أضحى لديها استراتيجية واضحة بشأن تجنيد النساء واستغلالهن في تنفيذ أعمال إرهابية أو التسهيل لها وتلجأ تلك التنظيمات إلى عمليات غسيل الدماغ لتلك النساء من خلال غرف المحادثات عبر الإنترنت، وأن ما يسهل الأمر أمام التنظيمات الإرهابية هو الشعور المتولد لدى تلك السيدات بأنهن مواطنات من الدرجة الثانية، وقد شهدت دولا عديدة هجمات إرهابية شاركت فيها النساء، مما يسلط الضوء على الدور الذي باتت تلعبه النساء في الجماعات المتطرفة في البلاد، ولاسيما الموالية لداعش بصورة مباشرة او غير مباشرة[xviii] .

إن أهم ابتكار لتنظيم "داعش الارهابي " كان في تجنيد النساء... لذا، قد يكون جيلًا جديدًا من الإرهابيين قيد التحضير" وذلك بفضل هذا الاهتمام الجديد بتطويع النساء. وبالمثل، فقد لوحظ تطور هذه الاستراتيجية الجديدة في عام 2016 حيث كان دور الإناث في تنظيم "داعش الارهابي " في السابق ينحصر في الدعم، بعيدًا عن ساحة المعركة، إلا أن هذا النهج يبدو أنه قد تغيّر مع ازدياد الضغط العسكري على معاقله الرئيسية وهزيمته في العراق وسوريا وليبيا، وخسارته مساحات واسعة من الأراضي ويعد هذا نقلة نوعية في الاستراتيجيات الإرهابية، فمن الواضح أن تنظيم داعش الارهابي لعب على وتر الإحباط العميق السائد في الأوساط النسائية بهذه المجتمعات، وتعلم كيفية استغلال هذا الإحباط لخدمة أهدافه

إن الإحساس بالقمع هو عامل حاسم في التطرف، وقد يكون هذا القمع مجرد قرار صادر عن فرد أو أسرة أو متعلّق بمجال واحد من مجالات السياسة، لكنه عاملٌ أساسيٌّ في نشوء التطرف، فما قد يبدو أنه قمعٌ لشخص ما، قد يعتبره آخرون مجرد قاعدة اجتماعية[xix].

أما بالنسبة لعدد كبير من النساء، فإن التعرض الأكثر شيوعًا للقمع ينبع من داخل الوسط الاجتماعي الخاص بهن. وبمعنى آخر، ان أحد الأسباب الرئيسية التي تختار بسببها تلك النساء الانخراط في الإرهاب هو البحث عن الإحساس بسلطة وقوة لم تتوفر لهن مطلقًا في مجتمعاتهن، من خلال الميل نحو أيديولوجية متطرّفة وقبول الأدوار القيادية الجديدة المتاحة لهن داخل تلك البنية – حتى وان عاملتهن هذه المنظمات على انهن مواطنات من الدرجة الثانية، وقد يصل إلى درجة الاتجار بهن جنسيا لكسب المال[xx].

تبدأ التنظيمات المتطرفة بتجنيد النساء اللواتي يخترن لعب دور حاسم في تلقين وتوجيه أسرهن والمساهمة في الأعمال الإرهابية لأنهم يعرفون أن النساء يمكن أن يستخدمن نفوذهن في تجنيد نساء أخريات أو يخدعنهن حتى يقعن ضحايا جماعات مثل بوكو حرام، داعش الارهابي ، القاعدة، الشباب، أو أي حركة إرهابية أخرى[xxi].

وإذا أمكننا التسليم بأن الشرق الأوسط هو منطقة تعاني من مشاكل دينية وطائفية لا تحصى، فما الذي يدفع النساء الغربيات إلى التكيف مع الأيديولوجيات المتطرفة والانضمام إلى الجماعات الإرهابية وعند الاستفهام عن النساء الأمريكيات اللائي حاولن الانضمام إلى تنظيم "داعش الارهابي "، على سبيل المثال، زعَمْنَ أنهنَّ منجذبات إلى خطة الجماعة الإرهابية "لإنشاء مجتمع إسلامي متكامل، أي نظام

الخلافة، مجتمع رأينه كأنه الجنة على الأرض"؛ هذه الحقيقة تؤدي بنا إلى استنتاج واحد مفاده أن النساء الشرقيات والغربيات يقعن ضحايا الإخضاع والقهر من قبل هذه الجماعات وضحايا المفهوم الأوسع لمعضلة الإرهاب[xxii].

وبالتالي يجب الاعتراف بالأدوار التي تضطلع بها المرأة في المنظمات الإرهابية: "فبعد ثمانية عشر عامًا من الهجمات الإرهابية المدمّرة التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر ... أنفقت الولايات المتحدة ما يقارب 6 تريليونات دولار لمكافحة الإرهاب، لكن عدد المقاتلين الإسلاميين المتطرفين في العام الماضي كان أعلى بنسبة 270 في المائة مما كان عليه عام 2001 [xxiii].

وهنا نورد بعض الملاحظات التي تخللت عمليات تجنيد النساء والفتيات من قبل داعش الارهابي ودفعهن إلى طريق التطرف والعنف والارهاب[xxiv]:

أ. بعض النساء يتزوجن من المسلحين المتطرفين وينفذن هجمات إرهابية مع أزواجهن لأنهن يعتبرنهم "شخصيات مثالية".

ب. ان تلك التنظيمات الارهابية يجعلوهن يعتقدن بأن بلدانهن "بلاد كافرة أوانها تتعاون مع الغرب وأن الحل الأمثل يكمن في العمل بتعاليم وقوانين الشريعة من وجهة النظر المتشددة لتلك التنظيمات.

ج. يقوم التنظيم بإقناع ربات البيوت اللائي يعتبرن فريسة سهلة للمنظمات الإرهابية، بسبب قلة اختلاطهن بالناس وعدم وجود حياة اجتماعية جيدة بدعاية داعش الارهابي التي تزعم أن (الجهاد) هو أسرع طريق إلى الجنة وأن من تموت منهن في عملية إرهابية ستضمن مكانها في السماء على عكس من لا تزال على قيد الحياة.

د. من الملاحظ ان التنظيمات الارهابية تقوم بالتركيز على تجنيد العاملات المهاجرات المغتربات وذلك بتسهيل مهمة حصولهن على العمل مقابل الحصول على الجزء الاكبر من أموالهن بسبب "الأجور الجيدة" التي يحصلن عليها خلال عملهن في بلاد المهجر لغرض تمويل العمليات الارهابية وليس دفعهن إلى القيام بعمليات انتحارية إرهابية.

ه. إن الإرهابيين غالبا ما يلجؤون إلى تجنيد النساء لأن المجتمع ينظر إلى المرأة على أنها كائن غير عنيف ولا يشكل خطرا على الأمن وبالتالي لا تكون الرقابة الأمنية عليهن مشددة.

و. يجري استخدام النساء من قبل الجماعات المتطرفة كسعاة لنقل الأسلحة والمتفجرات من مكان إلى آخر عبر الاستفادة من ملابسهن الطويلة والفضفاضة.

ز. إن النساء المنتميات الى داعش الارهابي من أوروبا وأميركا استخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لتطوير أفضل العلاقات مع الأفراد المستهدفين وجعلهم يشعرون أنهم جزء من الجماعة من خلال محادثات طويلة ودؤوبة عبر الإنترنت.

ح. الاعتقاد الخاطئ بأن المجندات الإناث في تنظيم داعش الارهابي ما هن إلا "زوجات خاضعات" يطعن أوامر أزواجهن حيث ان دورهن في داعش الارهابي لا يتمثل في حمل الأسلحة أو التقاط الصور التذكارية في الصحراء، والحقيقة إنهن يلعبن دورا محوريا من وراء الكواليس.

ط. اما في عملية تجنيد النساء للرجال فإنهن يُجِدنَ إلى درجة كبيرة تجنيد الإرهابيين والمتطرفين من صنف الرجال ، من خلال أساليب عاطفية وانسانية تلعب على وتر المظالم و(تعسّف) الحكومات والأنظمة، بحيث يقتنع الشخص المستهدف أن التطرف أو الإرهاب هو الحل، وان مبدأ التجنيد هنا يعتمد بشكل أساسي على سلعة الكلام، والنساء متميزات عن الرجال في هذا الأمر.

ي. اما في عملية تجنيد النساء للنساء فإن دورهن في تنظيم داعش الإرهابي كان باديا للعيان، باستخدامهن أساليب "رومانسية وعاطفية" عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لحث النساء على الانضمام للتنظيم المتطرف.

ك. أثناء عمليات التنجيد، تبحث النساء الإرهابيات في البداية عن أرضية مشتركة للنقاش مع من تريد تجنيده، ثم يقمن بعد ذلك بخوض النقاشات بناء على ذلك، وقد تبين من خلال الدراسات التجريبية

أن الفتيات والنسوة كن قادرات على تحقيق نتائج مبهرة في الوصول إلى كلا الجنسين من الأشخاص المستهدفين.

ل. بالاضافة الى كل ما قد تم ذكره فان داعش الارهابي يستخدم النساء للقيام بالأعمال الاضافية التالية:

- القيام بعمليات المساندة في اسعاف الجرحى.
- اعداد الطعام للمقاتلين.
- ادارة شؤون النساء.

2. تجنيد الاطفال

أ-مفهوم تجنيد الاطفال

تعد ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة جريمة دولية بنص القانون، لكن استمرارها في مختلف بؤر الصراعات في العالم يقلق الأوساط الحقوقية ويشكل تحدياً سافراً للعديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ونظراً لصغر السن وقلة الإدراك، يسهل التغرير بالطفل وغسل دماغه، ولذلك تعمد الجماعات الإرهابية إلى استمالة الأطفال واستخدامهم في الحروب وأعمال التجسس وزرع المتفجرات وتنفيذ الهجمات الانتحارية أحياناً، بتأثير أيديولوجي واضح [xxv].

وفي السنوات القليلة الماضية، شهد المجتمع الدولي بصورة متزايدة تعرض الأطفال للتجنيد والاستغلال على أيدي الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة وتحمي قواعد القانون الدولي الإنساني الأطفال من تأثيرات النزاعات المسلحة، فتمنع تجنيدهم واستخدامهم في الأعمال العدائية، إذا كانوا دون الخامسة عشرة، ويعد نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية ذلك جريمة حرب، وقد طور البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل لسنة 2000 الخاص باشتراك الأطفال في النزاع المسلح الذي صادقت عليه مئة دولة حول العالم تلك القواعد حينما عد التجنيد الإجباري في القوات المسلحة النظامية، والاشتراك الفعلي في النزاعات المسلحة والتجنيد الإجباري والاختياري في الجماعات المسلحة غير النظامية لمن هم دون الثامنة عشرة محظوراً، (تُحظر الجماعات المتمردة أو الجماعات المسلحة غير الحكومية من تجنيد الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم ثمان عشرة سنة أو استخدامهم في الأعمال العدائية. وتُطالَب الدول الأطراف بتجريم هذه الممارسات وأن تتخذ تدابير أخرى لمنع هذه الجماعات من تجنيد واستخدام الأطفال)[xxvi].

تتلخص استراتيجية داعش الارهابي في تجنيد واعداد الاطفال بستة مراحل ليصبحوا في النهاية عناصر متطرفة في صفوفه، وبات يستند على هذه الاستراتيجية لتعويض النقص الحاصل في صفوفه إثر تراجعه الميداني في العراق و سوريا وهي كما يلي[xxvii]:-

- مرحلة الإغواء التي تشمل عرض الأفكار والممارسات المتطرفة للأطفال عبر لقاءات غير مباشرة مع أعضاء التنظيم في المناسبات العامة.
- مرحلة التعليم وهي مشابهة للإغواء، لكن يلقن فيها الطفل بشكل مكثف عن مبادئ وممارسات التنظيم ويقوم بمقابلة قادة "داعش الارهابي " وجهاً لوجه.
- مرحلة الاختيار والتي تتم وفقًا لاهتمامات وكفاءة كل طفل حيث يتم تدريبهم وإعطاؤهم مهام مختلفة يتم من خلالها اكتشاف قدراتهم وكفاءاتهم..
- مرحلة الإخضاع وهي المرحلة التي تبرمج عبرها عقلية الطفل من خلال تعريضهم لتدريبات مكثفة جسدية ونفسية تتضمن قدرًا كبيرًا من الوحشية، ويتم خلالها عزلهم عن أسرهم، وإرغامهم على ارتداء زي موحد، وتعميق الالتزام داخلهم بقيم الولاء والتضحية وقيم التنظيم .
- مرحلة التخصص هي التي يسعى فيها التنظيم إلى تعزيز خبرات الطفل البدائية، تزامناً مع تزويدهم بالتدريبات المتخصصة.
- مرحلة التعيين وهي بمثابة تخرج للطفل إلى صفوف التنظيم عبر تعيينه في دور وفقاً لقدراته ليكون ذلك الدور أحياناً استقطاب أطفال آخرين إلى صفوفه.

اما المقصود بأشبال الخلافة فهي خزين استراتيجي يعد كموارد بشرية للجيل الرابع من الإرهاب، وخزين لأي تطرف ديني عنيف مقبل تحت أي اسم كان، فبالإضافة إلى الآلاف من أشبال الخلافة هناك الآلاف المؤلفة هم أطفال داعش الارهابي أو أطفال أسر مبايعة لـداعش الارهابي ، في سوريا والعراق وامتدادها في أفريقيا، يعيشون اليوم أسوأ الظروف بعيدين عن برامج التأهيل والمراجعات والاندماج المجتمعي، والغالبية تعيش الفوضى بمعناها الأخلاقي والفكري والأمني[xxviii].

ان هؤلاء الأطفال الذين ينحدرون من مختلف الأديان والطوائف والجنسيات تدربوا في مدارس أشبال الخلافة، هم الذين سيشكلون نواة الجيل الرابع من الإرهاب ، في فضاء عابر للجغرافيا وآيديولوجيا دولة الخلافة التي تبناها داعش الارهابي ، فبعيدا عن استخدام تنظيم داعش الارهابي الأطفال آنيا لأعمال قسرية مختلفة، منها أن يقاتل بعضهم على خطوط النار في جبهات القتال، وآخرون كجواسيس واستخبارات، وآخرون لوضع وإزالة الألغام الأرضية أمام الجبهات، مراسلين وحرسا وعتّالين وخداما، بالإضافة إلى من يتعرض منهم أيضًا للاستغلال الجنسي، لكن هناك هدفا مستقبلي أبعد من كل ما ذكر، وهو استحداث أجيال جديدة للتنظيم، فأطفال اليوم هم شباب الغد، ويراهن داعش الارهابي عليهم في أن يكونوا مقاتلين مدربين على مستوى رفيع في المستقبل، لا سيما أن حداثة سنهم أعطت قادة التنظيم فرصة قوية لتنشئتهم على أفكاره ومعتقداته الدينية والقتالية وتصوراته ومدركاته، وهذا مسلك انتهجته أحزاب الإسلام السياسي سابقا، ولاحقا التنظيمات المتطرفة كالقاعدة وأخواتها، وبشكل مكثف داعش الارهابي ، فما بالكم بأطفال من آباء منخرطين في تنظيم داعش الارهابي ، وأسر بايعت داعش الارهابي ، إلى من ستتوجه بوصلة التلقين والتجميع مستقبلا [xxix].

ب- <u>اسباب استهداف تنظيم داعش الارهابي الاطفال في التجنيد</u>

وبالنسبة إلى أسباب انتشار الظاهرة، فهناك عوامل كثيرة تؤدي دوراً في قابلية الطفل للتجنيد، منها: التفكك الأسري وفقدان التوجيه، وعدم الانتظام في الصفوف الدراسية لأي سبب أو تركها بسبب الرسوب والتعثر الدراسي. وتُظهر خريطة تجنيد الأطفال في العالم أن العوامل الاقتصادية كالفقر، والاجتماعية كالجهل ما زالت تدفع إلى انضمام عشرات الآلاف من الأطفال للميليشيات المسلحة والجيوش، إضافة إلى عوامل ترتبط بالتحريض الديني أو العرقي[xxx].

وفي المرحلة العمرية ما بين 7 أعوام و12 عاماً تبدأ السمات الاجتماعية بالتشكل لدى الطفل، فيتعلم كيفية تكوين الصداقات وكيفية اتباع القواعد الاجتماعية، ومن هنا يصبح الأطفال أرضاً خصبة جداً للجماعات الإرهابية لزرع قيم وعادات بين تجمعات الأطفال بأساليب مختلفة، تتمركز حول حثهم على الاعتماد على أنفسهم من خلال الطرق الوحشية واستغلالهم وانتهاك حقوقهم. كما أن هذه المرحلة تتسم بالخيال الواسع والتخيل غير المنطقي أحياناً، حيث يشعر بعض الأطفال بأنهم أبطال، وهنا يأتي دور التلاعب في عقولهم عن طريق استخدام بعض الألعاب على شكل أسلحة ومسدسات ورشاشات ونحوها من ملبس وأدوات عسكرية[xxxi].

وعادة ما يتم تجنيد الأطفال لاعتبارات اقتصادية، لكونهم أقل تكلفة من الكبار، وإن لم يكونوا بالضرورة أقل فاعلية، فالطفل الصغير ليس همه المال والثروة... كما أنه يسهل تخويف الأطفال والسيطرة عليهم أكثر من البالغين، سواء بدنياً أم نفسياً. ويضاف إلى ما سبق، الميزات التكتيكية لتجنيد الأطفال؛ إذ يتزايد استخدامهم، ولا سيما البنات، لأغراض التجسس وإيصال الرسائل وحمل المواد وتنفيذ هجمات انتحارية. وأسباب هذه الظاهرة نفعية في أغلب الأحوال؛ فالأطفال أقل إدراكاً للأخطار التي يواجهونها؛ ومن ثم يظهرون قدراً أقل من القلق، ومن المرجح أيضاً أن يفعلوا ما يؤمرون به، ويستفيدوا بصفة عامة مما يتمتعون به من ميزة إثارة قدر أقل من الشكوك، وهي ميزة قد تكون بالغة الأهمية على سبيل المثال في الاقتراب من الأهداف[xxxii].

أن مواقع التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية بتطبيقاتها المحمولة على الأجهزة الذكية الموصولة بالإنترنت، تبقى هي الأكثر حداثة وأقلها جهداً في عمليات التجنيد عند التنظيمات الإرهابية، وخصوصاً "داعش الارهابي".

إنه لم يكن صعباً على عناصر تنظيم "داعش الارهابي" استخدام الألعاب الإلكترونية خدمة لأهدافها، فهم من أتقنوا اللعب بها، فهي وليدة عصرهم وعاشوا طفولتهم معها. كما أن تعديلات "المود" من خرائط وصور وشخصيات من قبل المناصرين لتنظيم القاعدة في لعبة "كاونتر سترايك" سبقت لعبة صليل الصوارم بعشر سنوات تقريباً، والتي حورت في نسختها الإنجليزية إلى اللغة العربية إبان الحرب العراقية- الأمريكية أو حرب الخليج الثالثة كما يحلو للبعض تسميتها، أو الغزو الأمريكي للعراق، وارتبطت اللعبة بها، على الرغم من انطلاقها عام 1999. حيث أمكن للمبرمجين إدخال التعديلات عليها، فتغيرت الصور واللافتات فيها من صور فتيات أو إعلانات لشركات المشروبات الغازية إلى صور أسامة بن لادن وأعلام القاعدة، أما الموسيقى فتحولت إلى أناشيد للقاعدة تنطلق فيها "الدعوات الجهادية" [xxxiii].

ت- <u>المجالات التي يتم فيها اعداد الاطفال ليكونوا اعضاء في تنظيم داعش المستقبل</u>

يتم غسل دماغ الاطفال بفكر تنظيم داعش الارهابي المتطرف مما يجعلهم يتبنونه ويصعب اقتلاع هذه الأفكار، ففي فصول تعليمية يتلقى الأطفال دروسًا حول أنواع الأسلحة، وأصناف الفقه والفكر المتشدد التي يتبناها التنظيم، ويتم تجميعهم ليروا مشاهد قطع رؤوس وإعدامات ينفذها جلادون لا تزيد أعمارهم على 12 عامًا، ويقوم التنظيم بإجبار الأطفال على ارتداء الزي الرسمي لداعش الارهابي مع عصبة سوداء على رؤوسهم لتصويرهم للعالم كأنهم مجندون مستعدون للقتال حتى آخر قطرة دم في أشرطة فيديو دعائية مروعة والكثير من الصور والمشاهد المتكررة على شبكة الإنترنت، وأجبروهم على اتخاذ أسماء إسلامية وعلى تأدية الصلاة ومنعوهم من التحدث بلغاتهم المحلية الخاصة به، ويتم عزل الأطفال عن ذويهم في مدارس أشبال الخلافة [xxxiv].

اطفال تنظيم داعش الارهابي كانوا يعاقبون من لا يحفظ الدروس ويخطئ في تلاوة القرآن... وكانت الدروس تبدأ من الساعة 3 فجراً وان حياة الأطفال بعد تحريرهم من داعش الارهابي معقدة، فالغالبية من هؤلاء الأطفال تجدهم مسلوبي الطفولة وحول برنامجهم اليومي فانهم كانوا يعاقبون من لا يحفظ الدروس ويخطئ في تلاوة القرآن، كانت الدروس تبدأ من الساعة 3 فجراً، وبعد صلاة الفجر، يدرسونهم حتى يحين موعد الفطور الساعة 8 ثم يدرسونهم كذلك لحين موعد الغداء الساعة 12 ثم يكملون تدريسهم حتى العشاء، ولا يسمح لهم باللعب إلا في الأعياد (الفطر والأضحى)، وأحيانا بسبب القصف لم يكونوا يسمحوا لهم بالخروج أو اللعب، ومن المرجح ان تكون المناطق المرشحة للتجنيد المستقبلي للأطفال بالخصوص ولاسيما باقي الفئات العمرية الاخرى هي دول الاتحاد الافريقي كتشاد والنيجر وغيرها [xxxv].

وتتلخص مجالات التعليم والتدريب لاشبال الخلافة فهي كالاتي[xxxvi]:

1- المجال الديني وينصب بالأساس بتدريبهم على عملية الطاعة والجهاد.
2- المجال العملي وضمنه يتم تدريبهم تدريبا بدنيا قاسيا، وكذلك يتدربون على مختلف أنواع الأسلحة.
3- المجال النفسي يتدربون خلاله بكل ما يتعلق بوحشية القتال خلال المعارك.

الخاتمة

تعتبر الاستراتيجيات التي يتبعها داعش الارهابي للتجنيد جديدة وغير مسبوقة، اذ ان داعش الارهابي تعتمد على نهج يتضمن ترويج ونشر رسائل دقيقة ومتعددة الطبقات وفي سياق مناسب، لقد استخدم تنظيم (داعش) الارهابي الوسائل التكنلوجية الحديثة في التجنيد وخاصة تطبيقي تويتر وواتس اب، لأنها الاكثر فعالية في استقطاب الشباب وتجنيدهم، فضلا عن انها بعيدة عن تدخل العائلة او السلطات المحلية،

يركز داعش الارهابي على مختلف الاستيراتيجيات لنشر حملاته الدعائية المغرضة من الصحافة المطبوعة الى المرئية ووسائل التواصل الاجتماعي،

شملت استراتيجيات التواصل المعتمدة لتنظيم داعش الارهابي السخرية من الرموز الدينية والثقافية وبث شرائط مصورة بأستخدام احدث التقنيات، كما تنظم فعاليات اعلامية تحث المشاهدين على المتابعة، من خلال التركيز على البعد المرئي وتحطي الحوادز الثقافية واللغوية للغوص الى العمق وفهم الرسالة المقصودة

بعد ان ادرك تنظيم داعش الارهابي القيمة والبعد الاستراتيجي لتوظيف النساء واستغلالهن في تحقيق اهداف التنظيم، دخلت مشاركة النساء حيزاً مختلفاً في مرحلة الجهاد تجلت في تقليص القاعدة الشرعية بأن جهاد المرأة في منزلها، ووصل دور المرأة الى العمليات القتالية والانتحارية.

ان الحروب والمشاكل الاجتماعية التي تحيط بالأطفال والبيئة الحاضنة لهم واوضاعهم الاقتصادية الصعبة، والتي تتمثل بالعوز والفقر، والحرمان، تجعل من السهل تجنيدهم وتغيير افكارهم، وذلك عبر الحديث عن البطولات والظهور بمظهر الرجولة والصفات التي يجب ان يكونوا عليها، وعن طريق ذلك تطبع تلك الافكار في مخيلتهم ويسعون الى تطبيقها على ارض الواقع والمتمثلة بالمعارك.

الاستنتاجات

1- ادرك داعش الارهابي اهمية وقوة الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في كسب الرأي العام وتجنيد النساء والاطفال.
2- ان الجهاز الدعائي لتنظيم داعش الارهابي استعمل مختلف اساليب الاستمالة والعمليات النفسية للإيقاع بالنساء والاطفال من اجل توسيع رقعة التأييد وتنفيذ عمليات مسلحة ذات طبيعة نوعية.
3- ان داعش يمتلك العديد من الاذرع الدعائية التي تشكل العمود الفقري لجيشه الإلكتروني منها مراكز سمعية وبصرية وانتاجية فضلا عن المطبوعات كمجلات دابق والشامخة والخنساء.
4- **ان تنظيم (داعش** الارهابي**) لا يكتفي بالاعتماد على الاتصال الجماهيري عبر الوسائل الجديدة والتقليدية، حسب بل يعمد الى وسائل الاقناع المباشرة من دعاة مدربين وبعض الممارسات الدعوية الفردية الاحترافية التي تهيج الحماس والعاطفة من اشرطة التسجيل العادية والأقراص الممغنطة .**
5- **ان النساء اكثر قدرة على تعبئة الحشود والهاب المشاعر من خلال توظيف قيم الشرف، والعرض والعار، ودعوة الرجال الى حماية المستضعفات والذود عن حمى الامة.**
6- استغل تنظيم (داعش الارهابي) وجود العنصر النسوي في صفوفه من خلال استخدامهن في استقطاب اوسع للشباب وذلك لاعتبارات مجتمعية واخلاقية.
7- عمل تنظيم (داعش الارهابي) على ابراز وترويج العنف المسلح النسوي عبر ادوات دعائية كبيرة لما له من جاذبية اكبر في مخيلة العامة.
8- تعتبر المميزات التي يتمتع بها الاطفال مصدراً رئيسياً للتجنيد، وذلك لصغر سنهم، وقلة ادراكهم، اذ يسهل التغرير بالطفل وغسل دماغه، ولذلك يعتمد تنظيم داعش الارهابي على تجنيد الاطفال.

(i) محمد سليمان ابو رمان، سر الجاذبية: داعش، الدعاية والتجنيد، مؤسسة فريدريش ايربت، عمان-الاردن، 2016، ص11.

(ii) هند محمد عبدالجبار علي، اساليب مواجهة التجنيد الالكتروني (العراق أنموذجاً)، جامعة الكتاب، كلية القانون والعلاقات الدولية والدبلوماسية، تكريت (العراق)2019، ص4.

(iii) المناشدات الدينية في بروباغندا التجنيد في داعش، مركز كارتر، اتلانتا - جورجيا، 2016، ص2.

(iv) هشام الهاشمي، عالم داعش: من النشأة الى اعلان الخلافة، دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع_ بغداد، ص35.

(v) عثمان الطاهات، كيفية تجنيد داعش للمقاتلين، وكالة عمون الاخبارية، على الرابط: تاريخ زيارة الرابط: 2/11/2022 http://www.ammonnews.net

(vi) مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المقاتلون الارهابيون الاجانب، فيينا، 2021، ص13.

(vii) ابو عبد الله المهاجر، مسائل من فقه الجهاد، مكتبة الهمة، سوريا والعراق، 2014، ص16.

(viii) Trudy Govier-David Boutland، Dilemmas redarding returning SISI fighters، Ethics & Global Politics، Volume 13/2020- Issue 2، p94.
(ix) Ibid، p95.
(x) Andrew Lebovich، How religious are ISIS fighters?، BROOKINGS INSTITNION، Washington،2006mp3.
(xi) Daleen AL Ibrahim، Cubs of Caliphate: Analysis of children Images in ISIS Visual Propaganda، International Journal of Media Science Works، kambohwell Publishers Enterprise، Vol.07، Issue 08، August 2020، p5.
(xii) مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المقاتلون الارهابيون الاجانب، ص9
(xiii) المصدر نفسه ، ص9
(xiv) Efraim Benmelech –Esteban F. Klor، What explains the flow of foreign fighters to ISIS?، National Bureau of economic Research، NBER working paper series، Cambridge، April-2016، pp10-16.
(xv) Razan Malash، Recruitment Process for Islamic Radical Groups. ISIS' Magazine Dabiq as a Case Study، UAM، Madrid، 2022، p186.
(xvi) Ibid، p187.6
(xvii) عمر عاشور، كيف يقاتل تنظيم الدولة ''داعش''؟ التكتيكات العسكرية في العراق وسورية وليبيا ومصر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022، ص56.
(xviii) شكرية كوكز السراج، استخدامات المرأة في العمليات الارهابية لتنظيم داعش في العراق، مجلة الآداب، جامعة بغداد – كلية الاعلام – قسم الصحافة، 127 كانون الاول، بغداد،2018، ص574.
(xix) المصدر نفسه
(xx) انجي عمر، المصدر السابق
(xxi) المصدر السابق
(xxii) المصدر السابق
(xxiii) حسن ابو هنية، امريكا والارهاب.. نهاية حقبة في زمن الجيوسياسة، جريد الامان، العدد1471، 2021/7/28
(xxiv) مركز كارتر للدراسات، النساء في داعش: تفكيك الديناميات المعقدة بين الجنسين في دعاية داعش للتجنيد، واشنطن، فبراير 2017، ص ص7-9.
(xxv) Asaad Almohammad، ISIS Child Soldiers in Syria: The Structural and Predatory Recruitment، Enlistment، Pre-Training Indoctrination، Training، and Deployment، ICCT Research Paper، The Hague، February 2018، p11.
(xxvi) اللجنة الدولية للصليب الاحمر، حماية الاطفال بموجب القانون الدولي، 2010، متحصل عليه من هذا الرابط:
https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law
(xxvii) The Cubs of the Caliphate: How the Islamic State Attracts، Coerces and Indoctrinates Children to its Cause، Al-Bayan Center Publications Series، Baghdad-Iraq، 2016، pp8-13.
(xxviii) هشام الهاشمي، داعش يطلق حرب اطفال الخلافة: ظاهرة داعشية الأطفال التي تعيشها القرى وأطراف المدن في سوريا والعراق، 29ابريل، 2019. على الرابط: https://daraj.com
(xxix) Asaad Almohammad، Ibid،p11.
(xxx) ضياء الدين سعيد، تجنيد الاطفال: ظاهرة مقلقة تعاند القوانين الدولية، جريدة الشرق الاوسط، العدد15341، السبت 28 نوفمبر 2020.
(xxxi) المصدر السابق
(xxxii) المصدر السابق
xxxiii(xxxiii) Ahmed Al-rawi، Video games، terrorism، and ISIS Jihad 3.0، Terrorism and Political Violence Journal، Routledge، Aug 05.0216، p2-3.
(xxxiv) عمار علي حسن، اشبال الخلافة: لماذا يركز داعش على الاطفال الانتحاريين؟، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 2/سبتمبر/ 2016، على الرابط : https://futureuae.com
(xxxv) Daleen AL Ibrahim، Ibid،p4.
)xxxvi(Mia Bloom، Cubs of the Caliphate the children of ISIS، Foreign Affairs، July 21، 2015. On

https:// foreign affairs.com

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
Collage of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٠
Issue 70

تموز - آب - ايلول / ٢٠٢٢
Jul. -Aug. - Sep. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧٠

٢٠٢٢

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة) انغام عادل حبيب أ. د. علي حسين حميد	24-1
2	واقع وتحديات العدالة الإنتقالية في العراق بعد عام 2003 م.م.محمد محي الجنابي	50-25
3	التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014 زيد احمد بيدر أ.د.رياض مهدي عبد الكاظم	73-51
4	المشروع الاوراسي (الاوراسية الجديدة) زينب غالب جعفر أ.د.سرمد زكي الجادر	97-74
5	الأبعاد العسكرية والانسانية لمشكلة الصحراء الغربية علي سعدي عبد الزهرة أ.د.كاظم علي مهدي	121-98
6	مشكلة المياه في العراق بعد عام 2005 : المشاكل والاثاروالحلول م.عمر خليل خلف أ.د.ياسر علي ابراهيم	140-122
7	استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 مروة حامد صالح أ.د.قاسم محمد عبد	161-141
8	القيادة السياسية والأمن المجتمعي (دراسة تأصيلية) مصطفى حسن عود أ.م.د.فراس عبد الكريم البياتي	186-162
9	تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في سبعون عام فاضل احمد فاضل أ.د.علي حسين حميد	203-187
10	استراتيجية تجنيد الاطفال والنساء لتنظيم داعش الارهابي (المفهوم، الآليات، الوسائل) عبد الرحمن محمد عيسى	215-204
11	الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا (حزب العدالة والتنمية والسياسة العامة الاقتصادية أنموذجاً) م.م.نور قيس عبود	235-216

الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا
(حزب العدالة والتنمية والسياسة العامة الاقتصادية أنموذجاً)
Political Parties and Public Policy Making in Turkey
(Justice and Development Party and economic public policy as a model).

م.م نور قيس عبود **Lecturer NOUR KAIS ABBOUD**

الملخص:
استعرض البحث تفاصيل خلفية الأحزاب السياسية وتطوراتها في تركيا وما رافقها من تحولات وانقلابات في الميدان السياسي التركي، وبهدف تغطية الموضوع، تم البحث بخلفية التطورات الحزبية والاحداث السياسية التي حدثت بين عامي 1923- 2001، وبكيفية صنع السياسة العامة، ومدى اسهام المؤسسات المختلفة في رسم السياسة العامة ، ثم بدور حزب العدالة والتنمية، ومجالات النجاح التي رافقت مسيرته، ومثال ذلك السياسة العامة الاقتصادية وتطورها كمثال للنجاح في السياسة العامة التركية.

The research examined the details of the political parties' background and developments in Turkey and the accompanying transformations and coups in the Turkish political arena. In order to cover the subject, the background of partisan developments and the political events that took place between 1923 and 2001, how to formulate public policy, The role of the Justice and Development Party, and the areas of success that accompanied his career, such as economic policy and its development as an example of success in Turkish public policy.

مقدمة

لقد كانت الدولة التركية المعاصرة محصلة لعدة عمليات تاريخية كبرى، بدأت مع سقوط الخلافة العثمانية وظهور الدولة القومية العلمانية، وما رافقها من التطور السياسي الديمقراطي الذي جعلها دولة متميزة ويصعب تكرار تجربتها في أي دولة أخرى في محيطها الإقليمي الشرق أوسطي. ويلاحظ أن معظم دول العالم الإسلامي الراهن ليس فيها بلد له ميراث إسلامي علماني عميق مثل تركيا، فالخبرة السياسية التي اكتسبتها تركيا من التجارب والتحولات الجذريه العميقه هي خبرة نادرة وفريدة بين دول الشرق الأوسط.
وتعد تركيا الحديثة وريثة للامبراطورية العثمانية صاحبة الخلافة الإسلامية لمدة تصل إلى نحو اربعة قرون متصلة، والتي تحولت إلى أكثر دول العالم الإسلامي علمانية، وهي تجربه تستحق الدراسة لامتلاكها مضامين ودلالات عميقة،.. فسقوط الغطاء الديني وصعود القومية والعلمانية تمثل عاملين مترابطين ومتداخلين أنعكاسها يتمثل في تركيا اليوم، وبحكم الاستقرار السياسي أصبحت أنموذجاً يحتذى به على مستوى السياسات العامة في المنطقة، بحكم أن الاستقرار السياسي مرتبط باعتماد أنموذج يتفق والطبيعة السياسية للمجتمع، وما يطبق أو يظهر من سياسات عامة.
وتركيا الحديثة هي وليدة (معاهدة لوزان) عام 1923 بوصفها أول اعتراف دولي بتركيا الحديثه، التي ما لبثت أن خاضت تجارب وأنظمة انتخابية عدة، وعرفت رؤساء وصل عددهم حتى يومنا هذا إلى (12) رئيس كان أولهم مصطفى كمال اتاتورك عام 1923 وآخرهم رجب طيب أردوغان عام 2014، وكانت من ضمن محصلاتها التحول نحو التعددية الحزبية وإرساء أُسس الديمقراطية ورفع مستوى اداء السياسات العامه في البلاد.
أنها مسيرة طويلة لدولة عرفت خلالها النجاحات والأنتكاسات وعملت بشكل دؤوب على الرغم من مستوى التحديات والمعوقات للوصول لمستوى الدول المتقدمة والمؤثرة على المستوى الاقليمي، وهي

تطمح لأن تؤدي أدوارا على المستوى الدولي، ساعدها على ذلك عوامل داخلية وأخرى خارجية جعلت منها هدفاً قومياً تسعى لتحقيقه بالمنظور المتوسط أو البعيد المدى، واعتمدت لذلك سياسات عامة تتفاعل ايجابا مع الغايات التي وضعتها قيادات الدولة التركية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تبيان العلاقة بين الأحزاب السياسية وصناعة السياسة العامة، ويعتمد تركيا كحالة دراسية، نظرا لميزات متعددة تتسم بها ، ولتحقيق دراسة موضوعية يتطلب الامر دراسة الخلفيات والتطورات السياسية والاقتصادية في تركيا، المرافقة لعلاقة الأحزاب بصنع السياسة العامة، وصولا إلى دراسة تلك العلاقة في عهد حزب العدالة والتنمية بعد عام 2002، كمحاولة لاظهار الحقائق بموضوعية والتركيز على مكامن القوة إستناداً إلى التطورات السياسية التي مرت بها تركيا خلال مدة وجود الحزب في السلطة بعد عام 2002.

إشكالية البحث:

ترتكز اشكالية البحث حول تأثير العامل السياسي في تركيا في أحداث التغييرات على مختلف المستويات فيها، وذلك لتوضيح أن هناك علاقة تبادلية مابين التحولات السياسية واداء السياسة العامة، وأهم من يمسك بتلك التحولات هو الأحزاب السياسية.

وللوقوف على حقيقة اشكالية البحث نجد من المناسب الإجابة عن الاسئلة الآتية:

1- ماهي خلفية التطورات السياسية في تركيا؟
2- ما هي طبيعة الأنظمة الحزبية التركية منذ 1923 وحتى 2002؟
3- ماهي الأنجازات في اداء السياسة العامة التركية على الصعيد الاقتصادي بعد عام 2002 ؟

فرضية البحث:

اعتمد البحث على فرضية مفادها أن الأحزاب السياسية تسهم في عملية صنع السياسة العامة عبر المؤسسات الرسمية، التي تتمثل في الدستور الذي يحدد طبيعة النظام السياسي وكيفية ادائه، كذلك تشترك الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة بشكل مباشر عبر الجمعية الوطنية الكبرى، التي تمثل السلطة التشريعية في تركيا.

منهج البحث:

استخدم الباحث (المنهج الاستنباطي) وذلك عبر الأنطلاق من مؤشرات موضوعية تاريخية وصفية، لدراسة الموضوع، وبالاستناد إلى المنهج الوصفي والتاريخي عبر الحقائق التاريخية وتوصيفها وتجميع المعلومات والبيانات وتوضيحها لاغناء مادة البحث.

هيكلية البحث:

بهدف تغطية الموضوع، تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث وكما يأتي:

- المبحث الأول: تناول التحولات في الأنظمة الحزبية التركية.
- المبحث الثاني: دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة العامة (إطار نظري).
- المبحث الثالث: السياسة العامة الاقتصادية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة بعد عام 2002.
- الخاتمة.

المبحث الأول: التحولات في الأنظمة الحزبية التركية

تعد الأنظمة الحزبية واحدة من أهم الظواهر السياسية في عالم اليوم، فهي الادوات الرئيسية لتنظيم المجتمع السياسي وإعادة توجيهه ليكون قادر على اداء مهام ووظائف سياسية، ولا يقتصر الأمر على ذلك

إنما تقوم الأحزاب بأدوار في صناعة السياسة العامة سواء عبر الضغط على صناع السياسات أم عبر اداء مهمة الصنع عندما يكون الحزب في الحكم.
والبلدأن تختلف في أنظمتها الحزبية، وفي مدخلات ما يمكن أن تقوم به في صناعة السياسة العامة، وتركيا اعتمدت التعددية مدخلا في تنظيم حياتها السياسية، ومن ثم كان لتعدديتها أثر على ما يصنع من سياسات عامة.
وعليه، سيتم الإشارة إلى مرحلة أتاتورك بوصفها مرحلة تاسيس للنظام الحزبي والحياة السياسية، إلى مرحلة الثنائية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم إلى مرحلة التعددية الحزبية منذ عام 1982 ولغاية اليوم.

المطلب الأول: المرحلة الاتاتوركية

يمثل حزب الشعب الجمهوري أول حزب سياسي عرفته تركيا بعد عام 1923 ، ويعد كمال اتاتورك[1] مؤسساً لهذا الحزب، تشكل هذا الحزب من طبقات اجتماعية مختلفة من مثقفين، ضباط، أصحاب أموال وقاعدة عريضة من الطبقة الوسطى.
والمتتبع لهذه المرحلة التاريخية يصفه بأنه حزبٌ مهيمن ووحيد يسيطر على السلطتين التشريعية والتنفيذية في تركيا. وكان شعار الحزب ستة أسهم يرمز كل سهم إلى معنى من المعاني الآتية: جمهوري – قومي – شعبي – علماني- تقدمي- ثوري[2]. وقد استمرت نشاطاته وهيمنته حتى عام 1945. بمعنى أن صنع السياسة العامة للدولة التركية إنما كانت من نتاج هذا الحزب فضلا عن العوامل الشخصية.
أن هيمنة حزب الشعب الجمهوري كانت نتيجة لسببين أساسيين:
الأول:- أن الحزب استمد قوته وسيطرته من شخصية مؤسسه (كمال أتاتورك).
الثاني:- عدم وجود منافسين لهذا الحزب إذ كانت مرحلة هيمنة لحزب الشعب الجمهوري على الساحة السياسية، إلا أن هناك محاولات تؤشر وجود أحزاب حأولت المنافسة السياسية أو المعارضة لحزب الشعب الجمهوري كظهور "الحزب الجمهوري التقدمي" في تشرين الثاني 1924 ، وهو ما مثل بداية المعارضة السياسية في الجمهورية التركية، وقد عارض الحزب سيطرة اتاتورك على "حزب الشعب الجمهوري"، وحدد أهدافه بضمان الحريات الفردية وحماية الدين من تدخل الحكومة، وأكد على الديمقراطية الليبرالية، وحماية الحريات العامة. وعقد الحزب مؤتمراً واحداً فقط في اسطنبول أواسط آيار عام 1925، إلا أن اتاتورك استغل الأوضاع غير المستقرة التي صاحبت نشاة تركيا الحديثة وهي: وقوع الأنتفاضة الكردية بقيادة الشيخ سعيد النقشبندي ردا على أنكار وجود الهوية الكردية، ومحاولة الاغتيال التي تعرض لها اتاتورك في ازمير،.. ليتم تشريع قانون السكون، الذي خول الحكومة صلاحية الغاء ومنع نشاطات الأحزاب السياسية والصحف والجمعيات، وتم الغاء "الحزب الجمهوري التقدمي" واغلقت مقراته في حزيرأن 1925[3]، ليبقى حزب الشعب الجمهوري في السلطة منفردا.
أن تأسيس اتاتورك لتركيا على وفق نظام الحزب الواحد على الرغم من مناداته بالتعددية الحزبية له مبرراته مثل تكريس الاستقلال الوطني وبكون ظروف البلاد كانت تستدعي وجود حالة من الاستقرار السياسي التي يوفرها نظام الحزب الواحد لاحداث تنميه شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية سريعة،

---

(1)مصطفى كمال أتاتورك في الحركة التركية الوطنية ولد في 19 ايار 1881 - توفي 10 تششرين الثاني 1938، قائد في عام 1922، وبعد أنسحاب الحرب التركية اليونانية الحرب العالمية الأولى، وأوقع الهزيمة على اليونانيين في أعقاب أنظر:.علمانية الدولة الحديثة، وتبنى جمهورية تركيا من الأراضي التركية الغى الخلافة و أسس الحلفاء قوات Türkkaya ATAÖV, the principles of kemalism, in: the turkish yearbook, Ankara University, Ankara, 1990, pp: 20-21.

(2)محمود شاكر، التاريخ الإسلامي-التاريخ المعاصر تركيا 1924-1989م، المكتب الإسلامي، ط2، 1996م، ص49.

(3) علي حسين أحمد، التيارات السياسية في تركيا واثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2005،ص34.

فضلاً عن اعجابه بأنظمة غربية أخرى كانت تنتهج نظام الحزب الواحد في حينه مثل (المأنيا وايطاليا) وهو ما كان يبرر لكمال اتاتورك أنحرافه من التعددية نحو الشمولية ونظام الحزب الواحد.
إلا أن اتاتورك كان يتمتع بدهاء ، فبلور معارضة تلائمه، وسعى لايجاد معارضة من مواليه، وذلك لغرض امتصاص نقمة الداخل وتحسين صورة تركيا في الخارج، متحمساً لوجود حزب معارض على الأقل أمام حزب الشعب الجمهوري. ومن أجل هذا أوعز لفتحي أوكيار، رئيس وزراء سابق، بتشكيل حزب الحرية، الذي جذب إليه الجماهير بشكل ملحوظ، واستطاع أن ينمو بشكل غير متوقع حتى عام 1930، ففيه وقعت اضطرابات في مدينة ازمير في منتصف تشرين الثاني 1930 كانت مؤشراً على تاثر الحزب ووقوعه بمنزلق الحسابات الشخصية للقيادات السياسية التي تولته وهو ما دفع قيادات الحزب إلى إعلأن إغلاق نفسه [1].
واستمر حزب الشعب الجمهوري في فرض سيطرته على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى بات يمثل أنموذجاً للديكتاتورية مما اثار حفيظة بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، التي استغلت طلب تركيا الحصول على الدعم المالي والمساعدات العسكرية، فاتجهت الولايات المتحدة إلى اشتراط مساعدات مشروطة بتطبيق التعددية الحزبية[2].
فضلاً عن الضغوط والتحديات الخارجية هناك ضغوطاً داخلية عميقة إذ عاشت البلاد تحت حكم الحزب الواحد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن تركيا لم تدخل الحرب فأن أنعكاساتها كانت قاسية عليها، إذ عصفت بالبلاد أزمة اقتصادية عنيفة ، وكانت حرية التعبير شبه معدومة. فضلاً عن أن الشعب التركي لم يكن يتمكن من أداء الشعائر الدينية بحرية، فالإذان كان يسمح به باللغة التركية فقط والمدارس الدينية أغلقت، على الرغم من أن أغلبية الشعب التركي كان ممن عايش الحقبة العثمانية. وساعد الاقتصاد السيء وتضييق الخناق على حرية التعبير والدين في تشكيل جبهة معارضة ضد حزب الشعب الجمهوري الحاكم. وهكذا، كانت البلاد تحتاج إلى تغيير سياسي داخلي يتفق مع تغير القوى في التوازن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية[3]. محصلة هذه العوامل كانت أنتقال تركيا من نظام الحزب الواحد إلى مرحلة جديدة تتمثل بنظام الثنائية الحزبية، ذلك لأن من أنتصر في تلك الحرب هي القوى الغربية التي تتبنى خطاب يدعو إلى الليبرالية.

المطلب الثاني: مرحلة (نظام الثنائية الحزبية)

لقد بدأت مرحلة نظام الثنائية الحزبية في تركيا بعد ظهور (الحزب الديمقراطي)، واستطاع الوصول إلى السلطة وازاحة حزب الشعب الجمهوري، إذ أصبح النظام الحزبي التركي أشبه بنظام الحزبين، فقد كان الحزب الديمقراطي في السلطة يقابله حزب الشعب الجمهوري في المعارضة أما باقي الأحزاب فكان تاثيرها محدود ولا يرتقي لمستوى المنافسة الحقيقية، وبداية الثنائية اقترنت بعام 1945، إذ شهدت الساحة السياسية التركية خروج أربعة نواب على قيادة حزب الشعب الجمهوري بسبب سياساته السيئة. كان هؤلاء الأربعة هم عدنأن مندريس وجلال بيار وفؤاد كوبرولو ورفيق قورالتأن، واتجه وإلى إعلأن تشكيل حزب جديد أسموه الحزب الديمقراطي (DP) وأنتخبوا عدنأن مندرس زعيما له. وهكذا أنفتح الطريق أمام تأسيس الأحزاب السياسية وتم كسر طابع الحزب الواحد في السياسة التركية[4].

---

(1) http://www.turkey2day.com/?p=369 تاريخ الجمهورية التركيا، موقع تركيا اليوم،2011، شبكة الأنترنت.
(2) علي حسين أحمد، مصدر سبق ذكره، ص35.
(3) نظام الثنائية الحزبية: يقوم على اساس وجود حزبين كبيرين في الدولة يتنافسأن على الحكم، فيفوز احدهما ويكون الاخر في المعارضة البناءة. ويعود تطبيق هذا النظام إلى عام 1680 في أنكلترا عندما ظهرت كتلتأن في مجلس العموم. لمزيد من التفاصيل أنظر: أ.د علي هادي حميدي الشكرأوي، النظم السياسية المعاصرة، كلية القانون، جامعة بابل، شبكة الأنترنت.http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=7&lcid=37913
(4) مجيد حميد شهاب، صفاء مجيد المظفر، محمد جواد شبع، الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا، مجلة كلية التربية جامعة بابل، 2010، ص ص248-249.. الأساسية للعلوم التربوية والأنسأنية، العدد 2،
وايضا: موقع جريدة الجريدة، مصدر سبق ذكره.

لقد صاحبت هذه المرحلة تغيرات على مختلف الأصعدة ومحاولات لرفع مستوى اداء السياسات العامة التركية، فقد شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا الحديث وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها، التي لقيت ارتياحاً ملحوظاً في الأوساط الغربية. وقد وصفتها الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أنتصاراً للديمقراطية. وعقب اعلأن نتائج الانتخابات أنتقل الحكم دستورياً إلى الحزب الديمقراطي، إذ أنتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية في 22 أيار 1950 الذي كلف بدوره عدنأن مندريس لتشكيل أول وزارة لحكومة الديمقراطيين، التي تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم، وتأكيد حرية الصحافة، وتمسك الحكومة بمكافحة الأفكار المعادية للسياسة الكمالية أي (الافكار الدينية - الشيوعية). أما سياستها الخارجية فقد اعلنت استمرارها في سياسة تشجيع فتح الابواب امام الرأسمال الاجنبي[1].

وقد شهدت هذه المرحلة جانب تحول في طبيعة العلاقات والمفاهيم التي كانت سائدة في المرحلة الاتاتوركية نحو التسامح في الجانب الديني خاصةً، عبر خلال السماح بادخال المواد الدينية إلى المدارس وقراءة القرأن ورفع الإذان باللغة العربية بوصفها كانت تمثل سابقاً اجراءات صارمة لا يسمح بها، وكان الهدف من ورائها الحصول على الدعم الشعبي للحزب الديمقراطي في الانتخابات، فضلا عن كونها خطوة لمنع الشباب التركي من الأنخراط في التنظيمات والحركات اشيوعية التي بدأت تتسع داخل المجتمع التركي، وأثارت هذه التحولات ردود فعل متباينة ما بين الدعم والرفض، والدعم جاء من التيارات التي كانت تنادي بتخفيف القيود والاجراءات التي فرضها اتاتورك والتي تتعارض في أكثر من جانب مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الأنسأن، والرفض جاء على أثر ردود الفعل المناهضة لهذه التحولات بوصفها تقوض مبدأ الفصل ما بين الدين والسياسة وتستهدف البنى العلمانية التي أسست عليها تركيا الحديثة، واصدرت على أثره قوأنين واجراءات عدة منها، أقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً تضمن أنزال عقوبة الاعدام بقادة واعضاء المنظمات والجمعيات التي تعمل على استهداف النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد، ولاسيما تلك التي تحأول ضرب البنى العلمانية القومية للنظام الاجتماعي في تركيا، واصدر المجلس الوطني التركي الكبير قانون (حماية الوجدأن والاجتماع) الذي منع بموجبه استغلال الدين لتحقيق المآرب الشخصية والسياسية[2].

وأنتهت هذه المرحلة بحل الحزب الديمقراطي بتدخل العسكر ، بانقلاب عام 1960، واتجه العسكر إلى فرض نظامهم المؤقت على الحياة السياسية التركية، معللاً ذلك بتجأوز الحزب الديمقراطي على المبادئ الكمالية وخرق الدستور، وتمثل ما تقدم مرحلة نظام الحزبين مرحلة أولى من التعددية الحزبية إذ كان الهدف منذ البداية تحقيق الليبرالية السياسية إلا أنها لم تتحقق بشكلها الفعلي إذ كان التنافس محصوراً ما بين حزبين مع هامش غير مؤثر للأحزاب الأخرى، على الرغم من الاعترافات الدولية بتحقق الديمقراطية في تركيا خاصة من الولايات المتحدة، التي اتجهت إلى تعزيز علاقاتها مع تركيا بوصف الأخيرة أهم قواعدها في الشرق الأوسط في التعامل مع تداعيات الحرب الباردة.

المطلب الثالث: مرحلة التعددية الحزبية الفعلية

بدأت مرحلة التعددية الحزبية الحقيقية بدستور عام 1961 إذ نص على، تقوية السلطة التنفيذية مع تأكيد الجوأنب الاجتماعية وحقوق الأفراد. كما أن هذا الدستور أكد نظام تعدد الأحزاب السياسية ومنع ظهور الاستبداد الديمقراطي. وهذا يعني أن دستور عام 1961 قد اشتمل عددا من الاجراءت التقدمية بضمنها الحق من المسأومة الاجتماعية والحق في الاضراب والحق في تأسيس أحزاب سياسية جديدة وحرية الصحافة وحرية استقلال الجامعات وحرية الكلام والاجتماع[3].

(1) منتدى الدكتور أحمد شاكر العلاق، التعددية الحزبية في تركيا،شبكة الأنترنت.
http://ahmedalalaq.freeiraq.biz/t9-topic
(2) منتدى الدكتور أحمد شاكر العلاق، المصدر السابق .
(3) د.احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، عمأن، دار زهرأن للنشر والتوزيع ،2011، ،ص273.

وبعد اقرار الدستور الجديد، اجريت الانتخابات التركية وتشكلت حكومة ائتلافية تولت سلطة البلاد، وكان حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت إينونو يتوقع أن يحصل على أغلبية الأصوات في هذه الانتخابات، لكنه حصل على 173 مقعدا، في حين حصل حزب العدالة الذي كان يُعد شبه امتداد للحزب الديمقراطي على 158 مقعدا في البرلمان[1].

ويلاحظ في هذه المرحلة استمراراً لتدخل العسكر ، فقد حصلت هذه الحكومة الائتلافية على دعم المؤسسة العسكرية لرئيس الوزراء عصمت اينونو، وفي واقع أن هذا الترتيب الذي وضعه اتاتورك يجعل المؤسسة العسكرية المشرفة على حماية النظام السياسي بشكله الجمهوري وطبيعته العلمانية، هو الذي أدى إلى استمرارية النظام حتى الوقت الحاضر على الرغم من التغييرات الكبيرة التي شهدها الشرق الأوسط[2]، فيرى المهتم بالشأن السياسي التركي أن الجيش هو الذي يحكم تركيا في واقع الأمر، ونتيجة لذلك لا تستطيع الأحزاب السياسية التركية الحصول على ديمقراطية حقيقية حتى في حالة فوزها بالانتخابات بأغلبية المقاعد في تلك المرحلة، ومن ثم فأن صناعة السياسة العامة إنما هي نتيجة مزاوجة بين: رغبات وطروحات الأحزاب وبين توجهات ومطالب القوى الفاعلة في المجتمع وبين الجيش، والغلبة هو لرأي الجيش كونه هو من يحمل ميزان السياسة في تركيا وهو ما قاد الجيش لانقلاب آخر عام 1971 ثم في عام 1980 بقصد ضبط العملية السياسية.

وقد كانت هناك أحزاباً احتلت اهمية في تلك المرحلة أهمها:

1- حزب الشعب الجمهوري
2- حزب العدالة.
3- حزب عمال تركيا (حزب العمال التركي).
4- حزب الحركة القومية.
5- حزب السلامة الوطني.

وعرفت مرحلة السبعينيات بمرحلة عدم استقرار سياسي إذ شهدت البلاد تدهور واضطرابات، وقد كانت نتيجتها تدخل الجيش وحدوث انقلاب عام 1980 بوصفه مخرجاً أو محصلة لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد إذ نفذ العسكر انقلابا لمحاولة استعادة النظام، ونمت العديد من التيارات والمنظمات التي سعت إلى بث الفوضى والارهاب في مرحلة السبعينيات، وعند انقلاب 1980 دخلت البلاد مرحلة من الفوضى بين التيارات اليمينية واليسارية، واشتبك القوميون مع الاشتراكيين والشيوعيين وحصلت مواجهات واعمال عنف، وعمت الفوضى الشوارع ، وفقدت حكومة ديميرل سيطرتها على الأحداث مما أدى إلى تدخل الجيش للمرة الثالثة في تاريخ تركيا[3].

وكانت مرحلة بداية الثمانينيات تمثل امتداد لمرحلة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات مابين الأحزاب السياسية مما أدى إلى تدهور وضع السياسات العامة والأوضاع بتركيا بشكل عام. وقد شكلت لجنة لوضع دستور وقانون للأحزاب السياسية، فضلاً عن نظام انتخابي جديد يتجأوز مكامن الضعف التي شهدتها الدورات الانتخابية السابقة، ومحصلة هذه الخطوات كانت دستور عام 1982 وتغيير للنظام الحزبي مما فسح المجال لأحزاب سياسية جديدة وبقيادات مؤثرة جديدة المشاركة في العملية السياسية، ينظر الجدول (1).

---

(1) خالد عبد الوهاب عبد الرزاق ، الصراع بين اليمين واليسار في تركيا وأنعكاساته على سياستها الخارجية 1960 - 1971، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد 71، الجامعة المستنصرية، 2011، ص25 وما بعدها.
وايضا: موقع جريدة الجريدة، مصدر سبق ذكره.

(2) علي عبد الواحد حسون أحمد الصباغ، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، المجلد (9)، العدد (2) 2010، ص200. وايضا: حسون جاسم العبيدي ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، مجلة السياسية والدولية، العدد 13، الجامعة المستنصرية، 2009، ص ص68-69.

(3) موقع جريدة الجريدة، مصدر سبق ذكره.

جدول رقم(1): الأحزاب الفاعلة في تركيا عام 1982

الحزب	توجهاته	اهدافه
الديمقراطي الوطني	يميني – داعم للمؤسسة العسكرية.	نظام اقتصادي مختلط – تعزيز العلاقات التركية على المستوى الاقليمي ودخول تركيا الاتحاد الأوربي.
الشعبي	يساري – على علاقة قوية بالمؤسسة العسكرية.	تنمية اقتصادية تتولى به الدولة الدور الاساس – تقوية العلاقات بالمنطقة العربية والعالم الإسلامي ودخول الاتحاد الأوربي
الوطن الام	يميني – وضع حدود لتدخل العسكر.	النشاط الخاص اساس التطور الاقتصادي وأنشاء سوق حرة- المصالح القومية لها الأولوية – علاقات قوية مع الغرب والعالم الإسلامي.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: يزن خلوق محمد ساجد، الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا تجربة حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، صفحات متفرقة.

وفي اعقاب الانتخابات النيابية، فاز حزب الوطن الام بزعامة توركت أوزال[1] في الانتخابات 1983-1987 ، وتعد هذه المرحلة أكثر استقراراً نسبة إلى المراحل السابقة التي شهدتها تركيا.
وقد شهدت مرحلة ما بعد أوزال بروز التيار والحركات الإسلامية بشكل واضح ومنافستها وتفوقها على التيارات العلمانية، ودليل ذلك ماحدث في انتخابات 1995 إذ فاز حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين اربكان بأغلبية بسيطة في الانتخابات، مما شكل صدمة للمؤسسة العسكرية والعلمانيين في تركيا إذ اتخذ كل منهما موقفا رافضا لهذا الفوز، كونه الأول الذي أشر أن الإسلاميين استطاعوا تنظيم أنفسهم منذ أنتهاء الدولة العثمانية عام 1923، واتجهت المؤسسة العسكرية إلى التهديد بالتدخل إذا تولى حزب الرفاه السلطة وطبق مبادئه الإسلامية، أما العلمانيين فتمثل رفضهم بالامتناع عن الدخول في ائتلاف مع حزب الرفاه[2]، وقد كانت نتائج هذه الانتخابات كما يظهره الجدول (2).

جدول رقم (2): نتائج انتخابات 1995 النيابية

الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد
حزب الرفاه	21.38	158
حزب الوطن ألام	19.65	135
حزب الطريق القويم	19.18	132
حزب اليسار الديمقراطي	14.64	76
حزب الشعب الجمهوري	10.71	49

(1) يعد أوزال من أبرز الشخصيات التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك،اذ تركت مدة حكمه (1983-1993) آثاراً واضحة على الساحة التركية.ومن المعروف أن أوزال عراب العديد من المشاريع ومنها مشروع "العثمانية الجديدة" التي تهدف إلى جمع الشعوب الناطقة بالتركية من سور الصين إلى بحر الأدرياتك في أمة واحدة تكون تركيا صاحبة الزعامة فيها، أي أنها تشمل اسيا الوسطى والبلقأن ومنطقة القفقاس والشرق الأوسط، لمزيد من المعلومات ينظر: افراح ناثر جاسم، توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، دراسات اقليمية، السنة (3)، العدد(6)، كانون الثاني 2007.
(2) كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته تجاه العراق، اطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، 2006، ص157.

المصدر: **د.محمود السَّيِّد الدّغيم، السياسة التركية بين الماضي والحاضر وتطور الأحزاب الإسلامية على الرَغم من الضغوط العسكرية العلمانية، استخرج بتاريخ: 11 اب 2015.** http://dr-mahmoud.com/index.php?option=com_content&view=article&

وبحكم الأنغلاق الذي تسببت به نتائج الانتخابات، اتجهت القوى التركية إلى الموافقة على تشكيل حكومة ائتلافية، وشكلت الحكومة بين حزب الرفاه وحزب الطريق المستقيم، واعطى حزب الرفاه تعهدات وتنازلات مقابل الدخول في هذا الائتلاف، دامت حكومة اربكان تسعة أشهر، شهدت خلاله تركيا تناقضات في السياسات المتبعة، فاربكان اتجه إلى تطوير علاقات تركيا الشرق أوسطية، في حين ضغط المؤسسة العسكرية من أجل تطوير التحالف مع اسرائيل، ونتيجة حجم الأنفتاح على التيار الإسلامي من اربكان تعرضت الحكومة خلالها لضغوط المؤسسة العسكرية التي اجبرت اربكان على تقديم استقالة حكومته إلى رئيس الدولة، وأصدرت المحكمة الدستورية في 17 كانون الثاني 1998 قراراً يقضي بغلق "حزب الرفاه"، وعدهُ معادياً للعلمانية، وحرمت اربكان وبعض قيادات الحزب من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، كما قررت المحكمة في شباط 2000 الحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة استناداً إلى المادة (312) من قانون العقوبات التركي[1]. ولتعود خلاله تركيا إلى حكم الكماليون، تحت أنظار المؤسسة العسكرية، ليضعوا خلالها اسس العملية السياسية وما يجب صنعه من سياسات عامة.

إلا أن الأمر كان قد وجد بيئة مغايرة، فتركيا في عام 2001 صادقت على معايير كوبنهاكن للأنضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي اجبرت الجيش على تقليص دوره السياسي عام 2002، وسمحت بقبول كل القوى السياسية التي تقبل بشروط التنافس الديمقراطي، وعلى أثره ظهر تياران إسلاميان، أحدهما يمثل الإسلام التقليدي بزعامة اربكان (حزب السعادة)، وآخر تيار إسلامي محافظ بزعامة اردوغان (حزب العدالة والتنمية)، وفي انتخابات تشرين الثاني 2002 فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات فوزا ساحقا مما مكنه من تشكيل الحكومة دون الدخول في ائتلاف، واستمر في السلطة حتى يومنا هذا (نهاية عام 2016)، وسيتم تناوله بشيء من التفصيل في المبحث الثالث.

المبحث الثاني: صنع السياسة العامة

لا توجد دولة مستقرة تتبنى سياسة بناءا على اعلاء الحسابات الشخصية، إنما يقتضي الأمر وضع تلك السياسة بناءً على اعتبارات وأسس تسمى بالسياسة العامة. أي أن سياسة الدولة تخضع لاسس تشارك بصنعها ولا تخرج عنها.

وعليه سيتم الإشارة إلى تلك الأسس عبر النقاط الآتية: عملية صنع السياسة العامة (إطار نظري)، ثم تناول المؤسسات الرسمية الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة (الدستور، السلطة التشريعية والسلطة القضائية).

المطلب الأول: عملية صنع السياسة العامة (إطار نظري)

لا يوجد اتفاق على معنى محدد لمصطلح سياسات عامة، إلا أن تتبع المضمون يفيد بكونها سياسات صادرة من مؤسسات الدولة الرسمية واهمها الحكومة تنطوي على العمل الحكومي تحديداً بمختلف فعالياته وأولياته، كما تشمل مجموع الإجراءات اللازمة لإحداث فعل ورد الفعل الحكومي لمواجهة وحل مشكلات وقضايا النظام السياسي، فضلاً عن تطوير إمكانيات النظام بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المستقبلية للبلاد.

ويعرّف الدكتور خيري عبد القوي السياسة العامة منطلق من الفاعل القوي الرئيسي فيها وهي (الحكومة) ومجموعة الخصائص التي تميزها منتهي بالهدف الأساسي للسياسة العامة وهم الأفراد وتحقيق مصالحهم

(1) علي حسين احمد، مصدر سبق ذكره، ص50.

العامة، (إن السياسة العامة التي تقررها وتنفذها الحكومة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس جوانب الحياة كافة في المجتمع. وإن من أهدافها تنظيم حياة الفرد وحل مشكلاتهم وإجابة مطالبهم وأن لهم مغزى ومعنى موضوعي يتعلق مباشرة بنوع ومستوى حياة الأفراد في المجتمع)[1].

وتعزيزاً للتعريف أعلاه تحدد العناصر الأساسية التي واجب توفرها للسياسة العامة وهي: [2]

أولا: الأيديولوجية (الأفكار والمعتقدات)

ثانيا: حكومة

ثالثا: مصلحة عامة

ورابعا: أفراد وجماعات

إن عملية صنع السياسة العامة تمثل جزء من عمليات رسم السياسة العامة والتي تعني (الصنع والتنفيذ) وتتبعها مرحلة متابعة وتقييم النتائج المتعلقة بالسياسة العامة. ومرحلة الصنع هي موضوع دراسة هذا البحث لذا سيتم التركيز عليها تحديداً.

وصنع السياسة العامة تتعامل مع فرض ايجاد طرق لحل مشكلات المجتمع، وهي عملية سياسية في المقام الأول، وتتميز بالصعوبة والتغيير، وتختلف وطبيعة إجراءات صنع السياسة العامة من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وتميز الحكومة في كل منها[3]، فالأنظمة السياسية متفاوتة في حيز تأثير بعض الجهات الرسمية ومدى دور وتأثير المؤسسات غير الرسمية، فيلاحظ مثلاً أهمية دور المؤسسة العسكرية التركية، إذ شهد النظام أكثر من انقلاب عسكري أطاح بالحكومة، وأكثر من ذلك إذ ذهب إلى إلغاء وحل الأحزاب الفائزة في الانتخابات والمكونة للحكومة. مثلاً في حدث الانقلاب العسكري التركي عام 1971 ، وهو يعد ثأني انقلاب عسكري في جمهورية تركيا، بعد سابقه الذي حدث عام 1965. وعرف باسم "انقلاب المذكرة" وهي مذكرة عسكرية أرسلها الجيش بدلا من الدبابات، كما فعل في الانقلاب السابق[4]. وحدث بعده انقلاب 1980 ثم انقلاب 1997[5] ، وكان انقلاب عام 1997 له دور لا يقل أهمية عن باقي الانقلابات العسكرية في تركيا، فقد عكس حالة التباين مابين ما هو معلن عن طبيعة النظام السياسي من حيث أنه نظام ديمقراطي برلماني يؤمن بالتعددية الحزبية وما بين واقع هذا النظام الذي يرفض أي توجهات تتضارب مع سياسات وتوجهات المؤسسة العسكرية التركية، إلا أن هذا الدور شهد أنحسار بعد فوز حزب العدالة والتنمية وتوليه السلطة، بحكم التزامات تركيا تجاه الاتحاد الأوروبي بأنهاء تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

إن عملية الصنع إذن، يراد بها عملية معقدة وديناميكية تقسم بتنوع مكوناتها التي يكون لكل منها إسهامه المختلف، كما تقرر الخطوط الأساسية للعقل وتقسم بتوجهاتها نحو المستقبل وسعيها لتحقيق الصالح العام، وذلك بأفضل الوسائل الممكنة[6].

وعبر هذا التعريف يمكن استنتاج خصائص معينة لمرحلة صنع السياسة العامة أهمها [1]:

---

(1) خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1989، ص35.

(2) محمد علي حمود، الشركات عابرة القومية وصنع السياسة العامة في البلدأن النامية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، 2002، ص46.

(3) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، عمأن، دار المجدلأوي للنشر والتوزيع، 2004، ص159.

(4)هزبر حسن شالوخ الأنسأنية، العدد ، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب العسكري عام 1980، مجلة ديإلى للبحوث 28، جامعة ديإلى، 2008، ص ص220-221.

وايضا: الانقلاب العسكري التركي 1961، موقع ويكيبيديا، شبكة الأنترنت. الانقلاب_العسكري_التركي_1971 http://ar.wikipedia.org/wiki/

(5)حسون جاسم العبيدي ، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص70-71. ولمزيد من التفاصيل أنظر: العسكر والسياسة في تركيا، ساسة بوست، شبكة الأنترنت. http://www.sasapost.com/4-military-coups-in-modern-turkey

(6) سمية غالب زنجيل الموسوي، مقومات رسم السياسة العامة في تركيا، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2007، ص17.

1. معقدة جدا، وتتصف على أنها مترابطة بشكل متداخل من الاتصالات والتغذية العكسية وتتفاعل بطرق مختلفة وبعض اجزاء العملية واضحة يمكن رصدها ولكن البعض الآخر ينفذ بسبل وقنوات خفية غير مدركة حتى لفاعلين أنفسهم.
2. أن صنع السياسة العامة هي عملية فعالة ومستمرة ضمن الهيكل كما أنها عملية ديناميكية مع الوقت والزمن.
3. ذات مكونات متنوعة مثل المؤسسات السياسية أو النظام السياسي أو النخبة العسكرية التي لها الدور، كما في دول أمريكا اللاتينية أو دور الرئيس والكونكرس في الولايات المتحدة.
4. تعمل اسهامات مختلفة، عبر ادوارها وتأثيراتها على البنى الفوقية بأتجاه العمل لرسم السياسة العامة ويقصد بها الاسهامات المختلفة لصنع السياسة العامة هي: فعالة مثل البرلمان والرأي العام وجماعات ضغط المصالح.
5. تقرر الخطوط الأساسية، السياسات والنماذج والتصاميم والأدوات،...
6. الفعل ويقصد به صنع القرار.
7. موجه نحو المستقبل، وهذه اهم خاصية لعملية صنع السياسة المستقبلية.
8. تنجزه بصورة رئيسة الأجهزة الحكومية وهذا ما يميز السياسة الخاصة عن السياسة العامة.
9. تتضمن تحقيق الهدف، من بين الخصائص العامة لكل الأنظمة السياسية المقارنة هي الأهداف الأساسية الواجب تحقيقها والتي تخدم المصلحة العامة.
10. إن السياسة العامة تختص بما يفيد الصالح العام.
11. بأفضل الوسائل الممكنة، أي أن أهداف صنع السياسة العامة لا تعني فقط تحقيق ما يفيد الصالح العام بل ايضا العمل على هذا بأفضل الوسائل الممكنة.

ويحدد النظام السياسي طبيعة عمليات رسم السياسة العامة وبضمنها مرحلة صنع السياسة العامة من إذ تحديد المشكلة وكيفية اهتمام الحكومة بها ووضعها على جدول الأعمال وايجاد الحلول المناسبة بافضل الاليات والوسائل، وتوفير الطاقات والإمكانات المادية وغير المادية اللازمة وتحديد دور المؤسسات والجهات غير الرسمية ومدى تأثيرهم في هذه العملية على حساب أن الجهات الرسمية هي الفاعل الأساسي في مرحلة صنع السياسة العامة.

المطلب الثاني: المؤسسات الرسمية الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة (الدستور، السلطة التشريعية والسلطة القضائية)

إن السياسة العامة تصنع من قبل جهات محددة، غالبا ما يحددها الدستور بنص صريح، وفي احيأن يسهم العرف بجعل الصنع محدد بقوى ومؤسسات محددة، وتعد الأحزاب السياسية من بين القوى التي تقف بين الفواعل غير الرسمية إن كانت خارج الحكم، وبين الفواعل الرسمية إن كانت تشارك ضمن المؤسسات الرسمية: تشريعية وتنفيذية.

بعبارة أخرى، تمثل هذه البنى والهياكل مجموعة الفاعلين الأساسيين في صنع السياسة العامة، وهنا تتباين أدوارهم ومدى تأثيرهم في صنع السياسة العامة من دولة لأخرى، ففي الدولة ذات الأنظمة السياسية المستقرة والديمقراطية والمزدهرة اقتصاديا والمستقرة اجتماعيا وثقافيا يكون كل من هذه البنى واضح، ويقوم باداء دوره ضمن حدود صلاحياته، على عكس الدول التي تفتقر إلى مؤشرات التقدم السابقة نجد أن الأدوار تتداخل وتتقاطع مما يؤثر على عملية صنع السياسة العامة وما يتبعها من مراحل أخرى، وهذا ما يفسر نجاح صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة. ومحدودية معوقاتها، والعكس صحيح في الدول المتخلفة أو النامية.

---

(1) نور قيس، مقومات رسم السياسة العامة في (اسرائيل) مع نموذج تطبيقي (السياسة الخارجية الاسرائيلية)، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2005، ص7.

ولتتبع القوى أو المؤسسات التي تشارك بعملية الصنع، نلاحظ الآتي:

أولاً: السلطة التشريعية:
تمثل السلطة التشريعية ركن اساسي في أي نظام سياسي وذلك بسبب دورها المؤثر والفاعل سواء دورها التشريعي أو دورها الرقابي، وهناك وظائف وادوار أخرى ممكن أن تدخل ضمن عمل وصلاحيات السلطة التشريعية، وهذه يحددها الدستور، لذا تختلف من دولة إلى أخرى. والسلطة التشريعية هي هيئة تداولية لها سلطة تبني القوانين. وتعرف الهيئات التشريعية بتسميات عدة منها: البرلمان، الكونغرس والجمعية الوطنية. وتعد الهيئة التشريعية في الحكومات ذات النظام البرلماني هي السلطة الرسمية العليا وهي التي تعين المسؤولين في السلطة التنفيذية، أما في الأنظمة الرئاسية فأن الهيئة التشريعية تتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب ومستقلين عن السلطة التنفيذية، مهمتها مناقشة القوانين وإصدارها مع إمكانية اقتراح تلك القوانين من السلطة التنفيذية)[1].
ولا تقتصر وظائف السلطة التشريعية على الجانب التشريعي فقط إنما تمتد لتغطي الجانب الرقابي وصلاحيات أخرى مثل الوظيفة المالية، ويزأول المجلس النيابي كذلك وظيفة مالية،... ومن أهم المسائل المالية التي تقوم بها المجالس النيابية هي الموافقة على ميزانية الدولة بعد بحثها ومناقشتها تفصيلاً[2].
وتسهم السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة عبر وظائفها واختصاصاتها الجوهرية والثأنوية التي يحددها الدستور، أي أن هناك ترابط وثيق ما بين كل منهما وهي علاقة طردية، فكلما كانت الهيئة رشيدة وأهل للمسؤولية المناطة بها كلما كانت مرحلة صنع السياسة العامة مجدية.
وتشارك السلطة التشريعية مؤسسات أخرى في مرحلة الصنع مثل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. ففي حالات معينة يسحب من السلطة التشريعية اختصاصها أو تشارك به جهات أخرى (فكثير من الدساتير، تعطي لرئيس الجمهورية إمكانية الحلول مكان السلطة التشريعية في حالة الظروف الاستثنائية التي تهدد الدولة في بقائها، ووحدتها وسلامة أراضيها، وذلك وفق إجراءات معينة).
ولا ننسى أن القوانين يمكن أن تطرح مباشرة على الشعب للتصويت عليها عن طريق آليات الاستفتاء الشعبي... ومن دون أن يناقشها المجلس النيابي أو يقرأها، وذلك على الرغم من من ندرة استخدام مثل هذه الآليات في سن القوانين (مثلاً: استخدمت في فرنسا ست مرات فقط في المدة الواقعة بين عامي (1959-2000م))، كما تنص دساتير بعض الدول على إمكانية أن تطلب السلطة التنفيذية من السلطة التشريعية تفويضها في ممارسة حق التشريع، فيما يعرف اصطلاحا بالتفويض التشريعي...، على أن يكون هذا التفويض مقيداً بمدة معينة... ومن الدساتير التي أقرت التفويض التشريعي، الدستور الفرنسي لسنة 1958، المادة (38) منه، والدستور المصري لسنة 1971 المادة (108) منه)[3].
وهناك حالة أخرى تشارك السلطة التنفيذية السلطة التشريعية اختصاصها في صنع السياسة العامة، وذلك عندما يكون هناك هيمنة في نظام معين للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، إذ يؤكد البعض أن الوظيفة الرقابية عملياً هي الشغل الشاغل لمعظم برلمانات الدول النامية وليس عملية صنع السياسة العامة، وذلك بعد هيمنة الحكومة على عملية صنع السياسة العامة وكونها مصدر معظم التشريعات، فهي

(1)Sebastian M. Saiegh, The Role of Legislatures in the Policymaking Process, Washington, University of Pittsburgh, 2005, pp: 5-6.
(2)لمزيد من التفاصيل أنظر: حسن البديري، دور السلطة التنفيذية في العملية التشريعية في النظام البرلماني البريطأني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008..
وايضا: السلطة التشريعية، موقع ويكيبيديا، شبكة الأنترنت. سلطة_تشريعية http://ar.wikipedia.org/wiki/
وايضا: مهند نوح، موقع ستار تايمز، شبكة الأنترنت. http://www.startimes.com/f.aspx?t=3191214
(3) مهند نوح، مصدر سبق ذكره، شبكة الأنترنت.

التي تملك القدرة على التنفيذ، وهي المخولة بوضع اللوائح التنفيذية للقوانين، وهي التي تمتلك القدرات الفنية والإدارية وقواعد المعلومات اللازمة لصنع وتنفيذ السياسة العامة [1].

إن تدخل السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسة العامة تكون لها ضرورة احيانا لمواجهة الظروف الاستثنائية والأحداث المتسارعة في العالم. وهذا ما تحدده دساتير الدول عبر الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية في تلك الدولة.

وهنا نصل إلى نتيجة أن المؤسسة أو الهيئة التي تقوم بصنع السياسة العامة تختلف من دولة لأخرى باختلاف الدستور والنظام السياسي، وهذا ما يفسر وجود هامش من الاختلاف والتباين في صنع السياسة العامة بين الدول المتقدمة ووجود اختلاف ملحوظ بمقارنتها بالدول النامية.

ثأنيا: دور السلطة القضائية:

في جانب من صنع السياسة العامة ينبع من وظيفتها واختصاصها القانوني والقضائي، كون ما يظهر من سياسات يجب أن يتم وفقا لاليات محددة، وأن يتم تنفيذه ضمن حدود دستورية وقانونية محددة، و(السلطة القضائية هي هيئة مختصة للنظر والفصل في المنازعات المعروضة أمام أجهزتها المختلفة التي تتكون من المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا)[2]. أي أنها تسهم في عملية صنع السياسة العامة عبر تفسيرها للقوانين والسياسات وبيان وجهة النظر القضائية أن حدث هناك جدل واختلاف دستوري أو قانوني، كذلك دورا في التشريعات السياسية مثل [3]:

1. تقرير ما إذا كانت السياسة العامة تتماشى مع الدستور أم لا؟
2. اداء دور الوسيط بين واضعي السياسة العامة وبين مطبقيها، عبر التوضيح والتفسير السليم والقانوني للمقصود من السياسات العامة.
3. التأكيد من تطبيق الأوامر والقرارات الشرعية.

أي أن السلطة القضائية تشارك بطريقة أو أخرى في تحديد وصنع السياسة العامة للدولة.

ثالثا: دور الدستور في صنع السياسة العامة

يمثل الدستور ركن أساسي ووجهة منظمة ومحددة قانونيا للمؤسسات الرسمية التي تقوم بعملية صنع السياسة العامة، وهو يحدد نطاق ومدى التأثير الذي تمارسه المؤسسات غير الرسمية أيضاً، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والدستور هو مجموعة من النصوص القانونية التي تعّرف مختلف المؤسسات التي تكّون الدولة التي تنظم علاقاتها، كما أنه قد يضم ميثاقاً للحقوق الأساسية، ويتكون الدستور المكتوب عموما من أجزاء عدة تسمى الأبواب، وهذه الأبواب مقسمة إلى مواد وفقرات[4].

اذن الدستور هو الذي يحدد من يصنع السياسة العامة وكيف يصنعها.

وفيما يخص الجانب اللغوي فإن معجم المعاني الجامع يذهب إلى أن الدستور هو: القاعدة التي يعمل بمقتضاها... والدستور (في الأصطلاح المعاصر): مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدى سلطتها إزاء الأفراد[5].

---

(1) أ.د أماني مسعود، دور البرلمان في صنع السياسة العامة، شبكة الأنترنت.
www.eaddla.org/parlaman/peper_3.doc

(2) ميثم حنظل شريف ، ميثم منفي كاظم الحسيني ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 24، جامعة الكوفة، 2014، ص ص180-182.
http://ouadie.ahlamontada.com/t158-topicوايضا: موقع منتديات وديع للتربية والتعليم، شبكة الأنترنت.

(3) يزن خلوق محمد ساجد، الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة في تركيا تجربة حزب العدالة والتنمية(أنموذجا)، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص44.

(4)سعد جبار حسن ، (القصور في الصياغة التشريعية) - دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، العدد 18، الجامعة المستنصرية، 2012، ص ص106-107.
http://www.yemenintransition.com/وايضا: المشروع الفرنسي لدعم الدستور الجديد، شبكة الأنترنت.

(5) معنى دستور في معجم المعاني الجامع، معجم عربي – عربي، المعاني لكل رسم معنى، شبكة الأنترنت.
http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/دستور/

وعلاقة الدستور بعملية صنع السياسة العامة تتضح عبر اختصاصه القانوني الذي يفصل عمل مؤسسات وسلطات الدولة، وتحدد نطاق تأثيرها وتفاعلها (السلطات الثلاث).
وبهذا يمكن أن تفهم عبر الدستور أي المؤسسات أو السلطات التي تقع عليها مسؤولية صنع السياسة العامة، ومن ممكن أن يشاركها هذا الاختصاص، بوصف و عد الدستور مؤسسة رسمية تسهم بعملية صنع السياسة العامة يأتي عبر قوة مضمونه بوصف الدستور وثيقة مكتوبة تضمنها الدول المبادئ والقيم العليا للمجتمع، وتنظم السلطات وعلاقتها ببعضها وكيفية التداول على السلطة، ويُعرف أيضا بكونه "مجموعة من القواعد مكتوبة وغير مكتوبة تحدد مصادر وأهداف وصلاحيات وحدود السلطة السياسية". يحدد شكل الدولة والحكومة وينظم السلطات المختلفة فيها والعلاقات بينها مع بيان حقوق الأفراد وواجباتهم....[1].
وإلى جانب المؤسسات الرسمية هناك جهات أخرى تؤثر بشكل غير مباشر في عملية صنع السياسة العامة كالأحزاب وجماعات الضغط والرأي العام وهي مؤسسات غير رسمية، يختلف مقدار ما متاح لها دستوريا من قدرة على صنع أو التاثير في عملية صنع السياسة العامة للدولة.

المبحث الثالث: السياسة العامة الاقتصادية في تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002

كما بينا أعلاه، أن أي دولة تصنع سياساتها العامة عبر قوى محددة، متنوعة، وفي حالة تركيا، فأنها كدولة ديمقراطية تصنع سياساتها العامة عبر منظومة متنوعة من المؤسسات والقوى، ومنها الأحزاب.
ما يهمنا هنا هو آلية الصنع للسياسة العامة عامة، وبضمنه لسياسة مختصة وهي السياسة العامة الاقتصاية، نظرا لكون تركيا حققت في عهد الحزب انتقالة مهمة من كونها الدولة رقم 37 عالميا عام 2991 إلى كونها الدولة رقم 17 في لاقتصاد العالمي عام 2014.
وهذا ما سنتناوله عبر الإشارة إلى كيفية نشاة الحزب، وكيف تطورت السياسة العامة الاقتصادية خلال المدة بين 2002- 2016.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لنشأة حزب العدالة والتنمية وتطوره

حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي محافظ أو معتدل، غير معاد للغرب، ويسعى لأن تكون تركيا أحدى دول الاتحاد الأوربي، وهو ذو جذور إسلامية وتوجه علماني بنفس الوقت، لكنه يرفض أن يصنف على أنه (حزب إسلامي) إنما يصف نفسه بحزب (إسلامي محافظ) على غرار (الأحزاب المسيحية المحافظة) في أوروبا.
وتاسس الحزب عام 2001 بعد أن اتجهت القوى الكمالية في تركيا إلى حظر حزب الفضيلة بزعامة اربكان، فأنقسم الإسلاميون بعد تجربة ممتدة من السبعينيات حتى عام 2001 إلى مجموعتين : تيار تقليدي اتجه إلى تاسيس حزب السعادة تاثرا بافكار اربكان، واخرين أسسوا حزب العدالة والتنمية وكانوا أكثر محافظة وتاقلما مع الطرح العلماني للدولة. إلا أن هناك عاملين يشيران إلى علاقة لا يمكن نفيها بالتيار الإسلامي[2]:

1- أن الحزب خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي ثم وريثا لحزب الفضيلة وبدأ خروجه ولادة لحركة اصلاحية في إطار انقسام إسلاميي تركيا إلى محافظين واصلاحيين.
2- إن معظم قيادات الحزب وكوادره الوسيطة لها تاريخ معروف كناشطين أو رموز للتيار الإسلامي حتى قبل تأسيس حزب الرفاه، أبرز وأكبر وعاء لهذا التيار عام 1983 ، وعلى رأس هذه

(1) محمد شفيق صرصار، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، تونس، المدرسة الوطنية للادارة، 2007، ص ص7-8. وايضا: مفهوم الدستور، موقع مغرس، شبكة الأنترنت. http://www.maghress.com/marayapress/6886
(2)يزن خلوق محمد، مصدر سبق ذكره، ص115.

القيادات زعيم الحزب رجب طيب اردوغان[1] ونائبه الأول عبد الله غول[2]، اللذان يعدان تلميذان لنجم الدين اربكان[3].

وبعد تأسيس حزب السعادة وحزب العدالة والتنمية، أصبحت التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني التركي الكبير، على وفق نتائج انتخابات عام 1999 (حصول الحزبان على مقاعد الإسلاميين من اعضاء حزب الفضيلة) كالآتي[4]:

جدول رقم (3): مقاعد البرلمان التركي عام 2001

أسم الحزب	عدد المقاعد البرلمانية
اليسار الديمقراطي	132
الحركة القومية	126
الوطن الام	86
الطريق الصحيح	80
العدالة والتنمية	51
السعادة	48
المستقلون	19
مقاعد شاغرة	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: غالب ناصر السعدون، قاسم نصيف جاسم الحداد، جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق (تركيا) حالة تطبيقية، مجلة كلية المامون، العدد 26، كلية المامون الجامعة، 2015، ص ص25-26.

ومنذ تاسيسه، تبنى حزب العدالة والتنمية النهج الديمقراطي وعلمانية الدولة، وتعهد بأنه لا يسعى إلى اسلمة كيان الدولة، والأكثر منه أنه تعهد بأن يكمل مشروع الأنضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبهذا، فان حزب العدالة والتنمية يظهر أنه غير معارض للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الدولة التركية، فضلاً عن احترامه إلى الحريات الدينية والفكرية كافة ومنفتح على العالم ويبني سياسته على الحوار والتسامح مع الآخرين.

وبحكم ما أصاب تركيا من أوضاع غير مستقرة، انتهت ارادة المواطنين الاتراك إلى عدم اعطاء تقييم ايجابي إلى الأحزاب الكمالية التركية التقليدية، وهو ما أنتهى إلى فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 3 تشرين الثاني عام 2002 بزعامة رجب طيب اردوغان وقام بتشكيل حكومة منفردة، كما فاز في الانتخابات الثانية في عام 2007 ، ثم في انتخابات عام 2011، وعلى

---

(1) سياسي تركي بدأ العمل السياسي عبر التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان، تولى رئاسة الحكومة التركية عام 2003 لولايتين متتاليتين بعد تمكن حزبه لمزيد من . من الفوز بالأغلبية النيابية في ثلاث دورات متتالية "العدالة والتنمية" التفاصيل أنظر: موقع الجزيرة نت، شبكة الأنترنت.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/7/29/رجب_طيب_اردوغان/

(2) عبد الله غول: ولد عبد الله غل بمحافظة قيصري، والده أحمد حمدي غل الذي يعمل في مصنع الطائرات بقيصري، والعادات والتقاليد الشرقية، إذ كانت قيصري أحد أهم مراكز الثقافة بالإسلام وهي من المحافظات الشهيرة بالتمسك م، لمزيد من التفاصيل أنظر: عبدالله غول، موقع 1299 - 1071) الدولة السلجوقية الإسلامية القديمة التي ذاع صيتها أيام ويكيبيديا، شبكة الأنترنت. عبدالله_غل http://ar.wikipedia.org/wiki/

(3) نجم الدين اربكان: لد نجم الدين أربكان في 29 تشرين الأول لعام 1926 في مدينة "سينوب" على ساحل البحر الأسود، وأنهى دراسته الثانوية سنة 1943، ثمّ التحق بكليّة الهندسة الميكانيكيّة في جامعة اسطنبول التقنيّة، وتخرج في عام 1948 لمزيد من المعلومات أنظر: نجم الدين اربكان، فكر بلا قيود، شبكة الأنترنت.
https://fakkerfree.wordpress.com/2013/03/26/نجم_الدين_اربكان/

(4) د.أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص390.

الرغم من أنه لم يحصل على أغلبية تؤهلة لتشكيل حكومة منفردة في حزيران 2015 إلا أنه استطاع الفوز وتشكيل حكومة منفردة في جولة الاعادة للانتخابات النيابية في تشرين الثاني 2015.

ويرى الكثير على أن الحزب وضع تركيا على أعتاب مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر نتيجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قام بها في سنوات حكمه الماضية. فتركيا حققت تطورات مهمة عبر: تقليل الدين العام إلى الناتج المحلي من نسبة 46% عام 2002 إلى نحو 12% عام 2014، وخفض البطالة من نحو 17% إلى نحو 3% لذات المدة، واستقرار سعر العملة التركية من نحو 4000 ليرة للدولار الواحد إلى نحو 1.2 ليرة للدولار الواحد (بتعويم الليرة : 1: 1000)، فضلا عن ارتفاع حجم التجارة التركية الخارجية من نحو 91 مليار دولار عام 2002 إلى نحو 356.7 مليار دولار عام 2014، وارتفاع متوسط دخل الفرد في تركيا من نحو 3400 دولار للفرد عام 2002 إلى نحو 11.2 الف دولار عام 2014، وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من مستوى 231 مليار دولار إلى نحو 798 مليار دولار لذات المدة، وغيرها من المؤشرات الأخرى(1).

وخلال المرحلة بين 2002- 2016 لم يكن الحزب صانعا ومنفذا لسياساته العامة بلا معوقات، إنما خاض عدة صراعات سياسية من أجل تثبيت وجوده السياسي ، وأهمها:

-الصراع مع القوى الكمالية، مستندا إلى الديمقراطية وحفظ مبادئ الكمالية ومعايير كوبنهاكن، واستطاع أن يتجاوز دعوى الحظر عام 2008 التي رفعت عليه لدى المحكمة الدستورية.

-الصراع من أجل تعديل الدستور والتحول نحو النظام الرئاسي، ولكنه نجح في اجراء تعديلات طفيفة عام 2007 و 2011.

-الصراع مع العسكر، وأنتهى إلى خفض الدور السياسي للعسكر وجعلهم اداة تنفيذية مهمتها الدفاع عن الدولة وحدودها، وأهم نجاحات الحزب هو بدعم قوة الأجهزة الأمنية من وزارة داخلية واستخبارات وجعل ملف الأمن الداخلي مهمة منوطة بها وليس بالجيش، وتحويل أولوية البلاد من محاربة التيار الإسلامي إلى محاربة الإرهاب

-الصراع مع تيار فتح الله غولن، الذي بدأ عام 2012 على خلفية الاختلاف على أولويات الدولة واشتد ووصل إلى مرحلة قيام هذا التيار بمحاولة انقلاب فشلت في منتصف تموز 2016.

أن الجانب الأكبر من قوة الحزب كان متعلقاً بوجود اردوغان في أعلى الحزب، إلا أنه منذ توليه منصب رئيس الجمهورية خرج من الرئاسة وصعد بدلا منه داوود أوغلو، ولقد أشار اردوغان، في 7 آب 2015، إلى عدد من الأسباب التي رجحت اتفاق الحزب على ترشيح داوود أوغلو لرئاسة الحزب والحكومة:

أولها: موقفه الصلب في المعركة التي خاضتها حكومة العدالة والتنمية ضد جماعة فتح الله غولن (الكيان الموازي)، ومحاولتها بناء كيان مواز داخل جسم الدولة التركية.

الثاني: أن داوود أوغلو لم يزل شاباً، وأنه لم يقضِ إلا مدة برلمانية واحدة، مما يؤهله، طبقًا لقوانين الحزب الداخلية، لأن يبقى عضوًا في البرلمان لمحلتين مقبلتين. بمعنى، أن اختياره سيجدد دماء الحزب والحكومة، ويحافظ على استقرار كليهما لأكثر من ثماني سنوات أخرى(2).

أما على صعيد المشروع السياسي للحزب، فقد تضمن توجهات عدة في مجال الإصلاح السياسي فعلى صعيد السياسة الداخلية، رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد ضرورة تحديث الحياة السياسية عبر تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا، واهم نقطة هنا تعلقت بوضع الاكراد داخل تركيا من حيث التوسع بمفهوم المواطنة والحقوق الممنوحة لهم.

ولتحقيق ذلك، طرح الحزب ضرورة اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل.

---

(1)World Economic Outlook Database, Washington, **IMF,** April 2015, pp: 111-112.

(2)تقرير: داوود أوغلو رئيسا للحكومة التركية: خلفيات الاختيار وتحديات المرحلة القادمة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، آب 2014، ص4.

أما على الصعيد السياسة الخارجية نجح الحزب ولا سيما بقيادة الثلاثي (اردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيا نحو ممارسة ادوار فاعلة عند المستويين الاقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة والعالم في المرحلة الممتدة بين 2002- 2011 قبل أن تنخرط تركيا بسياسة الولايات المتحدة بما يسمى (الفوضى الخلاقة) أو ما عرف بأحداث الربيع العربي، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود مثل "العمق الاستراتيجي" و"ديبلوماسية تصفير النزاعات" بشكل جعل من تركيا المركز الذي تدور حوله دول المنطقة[1].

بعبارة أخرى، أن الحاجة إلى تركيا على الصعيد الاقليمي والدولي أصبحت ضرورية للغاية وحاسمة في مسائل عدة:[2]

1. تأكيد أن تركيا خير معبر عن علاقة التعايش بين الديمقراطية والاسلام في أنموذجها السياسي.
2. الاعتدال الإسلامي في أنموذجها الديني.
3. تعايش الحضارات والاديان في أنموذجها الثقافي.
4. الطاقة (ملتقى شبكات النفط والغاز) في أنموذجها في استغلال الموقع الجغرافي.
5. السلام والاستقرار والامن الاقليمي في أنموذجها الدبلوماسي.

وكان طرح الحزب في وجوب الارتباط بالاتحاد الأوروبي واحد من أكثر المسائل التي دفعت عنه تهم التشدد الإسلامي والسعي لبناء الكيان العثماني، فقد كانت مسالة أنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي من أولويات حكومة حزب العدالة والتنمية ومحاولاتها المستمرة في انجاز شروط ومتطلبات الأنضمام إلى الاتحاد الأوربي، على الرغم من وجود تحديات عديدة حالت دون تحقق انجاز يذكر في هذا الجانب.

في إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها الأهداف الآتية في إدارة دفة الحكم [3]:

1. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
2. ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.
3. تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.
4. تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلماني

وقد سعى الحزب لتطبيق برنامجه وذلك لكسب ثقة الناخبين، ولكونه يحمل طموح البقاء في السلطة لرفع مستوى الاداء الحكومي على مختلف الاصعدة كرد على المشككين، وطرح برنامج طموح هو تركيا عام 2023 ، أي تركيا بعد مائة عام على التاسيس والذي يهدف إلى جعل تركيا في قمة الهرم الاقليمي اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

أن اردوغان الذي حمل حزبه نحو الفوز في 12 انتخابات بلدية ونيابية حتى الأن بين عامي 2002 2015، يريد أن يبقى على رأس السلطة حتى عام 2023 ليقود احتفالات بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس الجمهورية التركية، وقبول قيادات الحزب بالمهمة يعني قبولها المغامرة حتى النهاية.

إن جزء مهم من قوة الحزب وشعبيته تتمثل ببرنامجه الواقعي، وسياساته العامة التي كانت تتماس مع احتياجات المواطن التركي، وتتفاعل معه ، في تقديم الرفاهية والاستقرار والسعي لأنهاء المشكلة الكردية باحتوائها ضمن حلول داخلية[4]. إلا أن هناك اخفاقات في هذا البرنامج تمثلت ببطء عملية الأنضمام للاتحاد الأوربي ومبادرات حل مشكلة الاقليات مما أثار حفيظة عدد من الناخبين الاتراك و عدّوه تقاعسا في طريق الاصلاح، رافقه حجم الانشطار الذي أصاب التيار الإسلامي بسبب الصراع بين الحزب

(1) مجموعة مؤلفين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2009، ص17.
(2) المصدر نفسه، ص ص 17،18
(3) سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات اقليمية، العدد 12، مركز الدراسات الاقليمية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة الموصل، 2008.، ص ص255-256.
(4) سمير صالحة، مالذي ينتظر داوود أوغلو، صحيفة الشرق الأوسط لندن،2014،ص2.

وجماعة (فتح الله غولن) بعد 2012 التي تسببت بأن يفقد الحزب جزءاً مهماً من قاعدته الانتخابية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن هناك شريحة مهمة ما زالت تدعم حزب العدالة والتنمية.

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية في تركيا وتطورها (إنموذجاً) بعد عام 2002

تمثل السياسة العامة الاقتصادية[1] أحد فروع السياسات العامة في أي دولة ، وهناك علاقة طردية ما بين نجاح السياسة العامة الاقتصادية والارتقاء بباقي مستويات السياسة العامة في اي بلد كان، فكلما تحسن الوضع الاقتصادي عن طريق سياسة عامة ناجحة كان هناك تحسن في المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي.

وفيما يخص واقع الاقتصاد التركي قبل تولي حزب العدالة والتنمية فقد سعت معظم الحكومات التركية التي عرفتها تركيا بعد عام 1923 لرفع مستوى الأنجاز في السياسة العامة الاقتصادية وتطوير القطاعات الاقتصادية عن طريق التنمية الاقتصادية [2]، إلا أن اداء الاقتصاد التركي كان متاثرا على الدوام بالتحديات والمعوقات السياسية التي شهدها منذ تاسيس تركيا الحديثة، ومنها عدم الاستقرار السياسي والحكومي، فضلاً عن الضغوط الخارجية المتمثلة بتهديد الاتحاد السوفيتي والمشكلات المعقدة مثل مشكلة قبرص واليونان، إلى جانب هذه المعوقات السياسية كان هناك معوقات اقتصادية أخرى مازالت تركيا تعاني منها حتى يومنا هذا اهمها ارتفاع معدل المديونية الخارجية إلى معدل الناتج المحلي، والتضخم وقلة نصيب الفرد من الناتج الاجمالي قياسا إلى المتوسط العالمي، وغيرها[3].

والمتتبع للاقتصاد قبل عام 2002 يلاحظ أن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية المزمنة التي كانت أنعكاسا للمشكلات السياسية في تركيا، ينظر الجدول (4).

جدول رقم (4) :مؤشرات عن الاقتصاد التركي للمدة 1990-2001

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار امريكي)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار امريكي)	اجمالي الاحتياطات المالية بما فيها الذهب مقومة (مليار دولار امريكي)	اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار امريكي)	التضخم النقدي (%)
1990	150	2791	7	28	60
1991	151	2751	6	37	66
1992	159	2850	7	41	70
1993	180	3181	7	52	66
1994	130	2268	8	56	106
1995	169	2896	13	73	88
1996	181	3053	17	79	80
1997	189	3014	19	84	85
1998	269	4392	20	96	84
1999	249	4012	24	101	64

(1) السياسة الاقتصادية هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين، وذللك لبلوغ اهداف اقتصادية واجتماعية محددة، عبر عدد من الوسائل والأدوات. من الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية: النمو الاقتصادي، و ، خلق فرص العمل، ثبات الأسعار تعزيز الصادرات، ورفع مستوى الرفاهية للفرد، الخ.. ينظر: فلاح حسن ثويني السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، الجامعة المستنصرية، 2012، ص ص2-3.
وايضا: السياسة الاقتصادية، موقع ويكيبيديا، شبكة الأنترنت. http://ar.wikipedia.org/wiki/السياسة_الاقتصادية

(2) د.فوزا جار الله نايف، وائل سامي طه، اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة 1968-1988، مجلة دراسات اقليمية، العدد 4، مركز الدراسات الاقليمية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة الموصل، 2005، ص ص44-45.

(3) ، ، مجلة دراسات اقليمية، العدد 20، مركز "، الإصلاح والتغير في تركيا "رؤية اقتصادية مثنى عبد الرزاق الدباغ الدراسات الاقليمية، كلية العلوم الإسلامية – جامعة الموصل، 20110، ص ص 170-172.

2000	266	4220	23	16	54
2001	196	3058	19	112	54

Source: data.albankaldawli.org/indicators/DT.DOD/DET.CD.page=2

إن المؤشرات السابقة هي مؤشرات متدنية قياسا للمتوسط العالمي، وتظهر أن تركيا تتراجع بمعدلات كبيرة بين عامي 1998- 2001، وكانت إحدى الاسباب وراء عزوف المواطنين الاتراك عن انتخاب الأحزاب الكمالية والاتجاه نحو تغيير الخيارات السياسية بانتخاب حزب العدالة والتنمية.

والتطورات الاقتصادية في تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة تعطي مؤشرات ايجابية في الأمد المتوسط والأمد الطويل مما يعكس صورة عن تحسن الاقتصاد التركي وتطوره، سنتناولها على وفق المؤشرات الاقتصادية الآتية[1]:

1- الناتج المحلي الاجمالي: إن هذا المؤشر يعكس طبيعة النمو الاقتصادي الذي تحققه الدولة في مرحلة معينة كما يؤشر الناتج الحقيقي للتطور الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة. ويلاحظ أن هناك نمواً اقتصادياً في تركيا عبر البيانات إذ إن عام 2002 كان الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي نحو 314 مليار دولار، ونسبة النمو الاقتصادي في تركيا (1.5%) أما حصة الفرد من الناتج الاجمالي بالدولار الامريكي 3400 دولار ، أما عام 2014 فكان الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي نحو 798 مليار دولار، ونسبة النمو الاقتصادي في تركيا (5.7%) أما حصة الفرد من الناتج الاجمالي بالدولار الامريكي فبلغت 11.2 [2].
2- التضخم النقدي، بوصفه مؤشراً يبين وضع الاقتصاد التركي، من حيث القدرة الشرائية للمواطن ومن حيث مدى العلاقة بين الأنتاج الوطني والاستهلاك الداخلي، وكانت نسبة التضخم في تركيا 45% عام 2002 ، وتناقصت حتى وصلت إلى 7.5% عام 2013[3] ، وهذا دليل على حسن اداء الاقتصاد التركي وأنعكاسه على مختلف القطاعات في تركيا.
3- مشكلة البطالة: ونقصد بها بشكل عام أن هناك تفاوتاً كبير ما بين الايدي العاملة في البلد وما بين فرص العمل والوظائف المتاحة، وعلى صعيد تركيا يلاحظ أن عام 2002 كانت نسبة البطالة 17 %، وبلغت نحو 3% عام 2014 [4]، وهذا يعني أن محاولات تجاوز هذه المشكلة الاجتماعية والاقتصادية حققت الجزء الغالب من غاياتها.

وهكذا يبدو، أن السياسة العامة الاقتصادية في تركيا، حققت جزءاً مهماً من الغايات التي تتعلق بها أي سياسة عامة اقتصادية، فهي انتقلت من خفض مستويات مؤشرات الاقتصاد السلبية، لتحقق بعضا من المؤشرات الايجابية خلال مدة قصيرة في حياة الدولة التركية.

---

(1) رباح جميل الخطيب ، الأزمة المالية العالمية وأثرها في الأداء الاقتصادي لتركيا للفترة من 1998- 2010، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 13، جامعة الأنبار، 2015، ص ص194-196.
وايضا: خضير عباس احمد الندأوي ، التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات والتجليات والاحتمالات المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 88، جامعة بغداد، 2016، ص ص349-351.

([2]) Data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.cd , Turkish Statistical Institute (Turkstat).It is available at: www.turkstat.org.tr/PreTabloAramdo?metod=Search&araType=hp.x.

([3]) Data.worldbank.org/indicator/FIRST.TOTL?page2

(4) The world fact book, Turkey. It is available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html

الخاتمة:

تمثل تركيا وعلى مختلف مراحلها التاريخية أنموذجاً للدولة ذات التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة، التي تحمل على الرغم من التحديات والعقبات طموح بناء هياكل وبنى اساسية قوية تليق بمستوى تطلعاتها التي تتمثل بالأنطلاق من النجاح على المستوى الداخلي نحو تأثير على النظام الاقليمي والدولي، أي أن تعيد صورتها التاريخية في زمن الامبراطورية العثمانية كدولة ذات ثقل وتأثير يمتد خارج حدودها على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي والديني والثقافي.

واستطاعت تركيا خلال عهد حزب العدالة والتنمية أن تستنهض مكامن القوة منطلقة من موقعها الجغرافي ومواردها البشرية والطبيعية وتاريخها وامتلاكها للنخبة السياسية ، فضلاً عن كم من التجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة، نقول أنها انطلقت من كل ذلك في محاولة استغلال كل ما تقدم لوضع ورفع مستوى اداء السياسة العامة فيها، فهي دولة كانت ولا زالت تحمل آمال وتطلعات عريضة على المستويين الداخلي والخارجي.

وهنا، طالما أن السياسة العامة هي برامج مخصصة لإدارة الشأن العام في الدولة من الحكومة، باستثمار كل الموارد والفرص، والسعي للتعامل الحكيم مع القيود والكوابح، فإن تركيا تعد ناجحة في مجال اعتماد السياسات العامة الاقتصادية.

إن التحولات السياسية والنقلات النوعية التي شهدتها تركيا منذ عام 1923 وحتى صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم تنطوي على تراكم تاريخي طويل لتحولات جذرية في النظام السياسي، يتبعها التغير في النظم الحزبية والدساتير التي عرفت خلالها شخصيات سياسية تاريخية لها كاريزما مميزة من اتاتورك، أوزال، وحتى وصول اردوغان إلى السلطة.

ولقد عاشت البلاد عبر الزعامات التي عرفتها تجارب نجاح وتجارب اخفاق جعلت من تركيا أنموذجاً سياسياً واقتصادياً فريداً من نوعه على مستوى المنطقة، إذ تميزت تركيا عبر تاريخها الطويل بسعيها الدائم نحو ادائها السياسي عامة والاقتصادي خاصة كونها دولة تعتمد على الأنتاجية وليس الريع، واستطاعت تجاوز العقبات المتعددة، حتى وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، وهنا حقق نجاحاً ملحوظاً في هذا الجانب خاصة على المستويين السياسي والاقتصادي على الرغم من بقاء بعض المشكلات والازمات التي يمكن وصفها بالقديمة – الجديدة، ومنها مشكلة الاقليات والمشكلة الكردية، والأنضمام إلى الاتحاد الأوربي، الصراع ما بين العلمانية والتيارات الأخرى وأهمها التيار الإسلامي، ومشكلات السياسة الخارجية والتي أساسها طموح تركيا الذي يفوق مقدراتها الوطنية، مقروناً بالازمات الداخلية والخارجية على مستوى المنطقة ودول الجوار، وفضلاً عن مشكلاتها الاقتصادية كالمديونية الخارجية التي تثقل كاهل تركيا منذ سنوات عدة، فضلاً عن افتقارها إلى مصادر الطاقة الرئيسة كالنفط والغاز الطبيعي.

إن لحزب العدالة والتنمية محاولات لتجاوز نقاط الضعف والأنتقادات الموجهة إليه خاصة على الصعيد السياسي داخليا وخارجيا، وحتى يحافظ على مكانه في السلطة والانجازات التي حققها فإنه احتاج إلى إحداث اصلاحات خاصة في الأمور العالقة كالمشكلة الكردية، والأنضمام إلى الاتحاد الأوربي وبناء علاقات ايجابية مع الدول العظمى خاصة الولايات المتحدة.

أما على المستوى الاقتصادي فإن الحزب تعامل مع مشكلة ملحة ألاّ وهي المحافظة على نسب النجاح التي حققها في السنوات الماضية واتخاذ سياسات اقتصادية لتجاوز مشكلات تركيا الاقتصادية كالمديونية والافتقار إلى مصادر الطاقة، في ظرف الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة الاضطراب وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ومشكلة الصراع بين أجنحة التيار الإسلامي مع (فتح الله غولن) ، وهي مشكلات تزامنت بعد عام 2011.

مما تقدم، نصل إلى الاستنتاجات الاتية:

1-أن تركيا استطاعت أن تبني نظاماً حزبياً شبه مستقر يعتمد التعددية الحزبية والتنافس السياسي السلمي.

2-إن السياسة العامة التي وضعتها تركيا إنما هي سياسة شبه مستقرة ، تعتمد مصادر عدة كمقدمات لها: الرأي العام والأحزاب السياسية، ومؤسسات عدة تشريعية وتنفيذية تعتمد آلية مؤسساتية في صناعة تلك السياسة.
3-إن حزب العدالة والتنمية تولى السلطة عام 2002، ونجح في إدارة سياسة عامة مستقرة للدولة التركية.
4-نجح الحزب بفضل سياساته الاقتصادية العامة من ادارة مشكلات تركيا والتخفيف منها، بل وتحقيق نسب انجاز مهمة ، جعلت تركيا تقفز من المرتبة 37 في الاقتصاد العالمي عام 2002 إلى المرتبة 17 عالميا عام 2014، وهو ما يلاحظ على صعد معدل دخل الفرد والناتج المحلي الاجمالي، وحجم التجارة الخارجية، وغيرها.